

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مبدي النعم ، أولاً وآخراً ، مُسدي الولاء باطناً وظاهراً ، الذي فطر الانسان بحكمته ولطفه ، وركب فيه آلة النطق فبلغ به كمال وصفه ، فكان ذلك عليه من أتم الاحسان ، الذي تميز به عن جميع أصناف الحيوان ، ولولا فضله لما ورد في القرآن المجيد ، مقروناً بالاخراج من العدم الى الوجود ، فقال تعالى : « الرحمن علم القرآن ، خلق الانسان ، علمه البيان » نحمده على ترادف آلائه وتهاديها ، والتحقاق رائحتها بغايتها ، حمداً يكون بالزيادة ضمناً ، وبإيلاء الخيرات قيناً ، ونصلي على رسوله محمد الصادع بأمره ، القائم بدينه في سرّه وجهره ، وعلى آله مصابيح الايمان وزُهره ، وأصحابه ملاذ الاسلام وذُخره .

أما بمسدُ فلما كان تأليف الكلام ، مما لا يوقف على غَوْرِهِ ، ولا يُعرَف كنهه أمره ، إلا بالاطلاع على علم البيان ، الذي هو لهذه الصناعة بمنزلة الميزان ، احتجتُ حين شدنت^(١) بُنْدَةً . من الكلام المنشور ، الى معرفة هذا المذكور ، فشرعت عند ذلك في تطلُّبه ، والبحث عن تصانيفه وكتبه ، فلم أترك في تحصيله سبيلاً الا نهجته ، ولا غادرت في إدراكه باباً الا ولجته ،

(١) كذا ورد في الأصل . وشدن الغزال يشدن شدوناً : إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه وربما قالوا شدن المهر « الصحاح » قال ذو الرمة :

ذكرتك أن صرت بنا أم شادن
أمام المطايا تسرب وتسنح

قال البرد في الكامل « ج ٢ ص ٢٣١ » من طبعة المطبعة الأزهرية « الشادن : الذي قد شدن أي تحرك » .

وقال بعض الشعراء المولدين :

يأما أميلج غزلاناً شدن لنا
من هؤلئالكن الضال والسمر

فالفعل « شدن » لازم ولا يوافق السياق ولعل الأصل « شدوت نبذة » قال الجوهري في الصحاح « الشادي : الذي يشدو من الأدب شيئاً أي يأخذ طرفاً منه كأنه ساقه وجمعه » .

حتى اتضح عندي بادية وخافيه ، وانكشفت لي أقوال الأئمة المشهورين فيه ، كأبي الحسن علي بن عيسى الرماني^(١) ، وأبي القاسم الحسن^(٢) بن بشر الآمدي ، وأبي عثمان الجاحظ ، وقدامة^(٣) بن جعفر السكاتب ، وأبي هلال^(٤) العسكري ، وأبي العلاء محمد^(٥) بن غانم المعروف بالغانمي ، وأبي

(١) في الأصل « الرمالي » والصواب ما أثبتناه في المتن ، وهو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ، وكان يعرف أيضاً بالاشعدي وبالوراق ، وهو بالرماني أشهر « ٢٧٦-٣٨٤ هـ . كان إماماً في العربية ، علامة في الأدب ، وكان يمزج النحو بالمنطق ، وله عدة تأليف منها كتاب « إيجاز القرآن » و « معاني الحروف » ومنه نسخة في مخطوطات خزائن المتحف العراقي برقم ٧٧٨ (معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٣) من طبعة دار المأمون ، و « قوات الوفيات ج ٢ ص ٦٦ » والغنية « ص ٣٤٤ » .

(٢) كان أبو القاسم الآمدي أديباً فاضلاً ، وناقداً بارعاً ، وراويماً ماهراً ، وشاعراً مجيداً له تأليف حسنة ذكر ياقوت منها « فرق ما بين الحاس والمشارك من معاني الشعر » و « الموازنة بين الطائيين أبي تمام والبحتري » وهو الذي أراده المؤلف « أنظر كتاب المثل السائر ج ١ ص ٤ طبعة مطبعة البايب الحلبي بمصر ، و « ما في عيار الشعر من الخطأ » وعيار الشعر لابن طباطبا و « تفضيل شعر امرئ القيس على شعر الجاهليين » و « تبين غلط قدامة بن جعفر في نقد الشعر » توفي سنة ٣٧٠ هـ (معجم الأدباء ج ٨ ص ٧٥) وبغية الوعاة « ص ٢١٨ » .

(٣) كان قدامة أحد البلغاء العظماء والفلاسفة الفضلاء ومن يشار إليه في علم المنطق ، ألف كتاباً في « الحراج وصناعة الكتابة » وكتاب « نقد الشعر » وكتاب « الرد على ابن المعتز » فيما عاب به أبا تمام وكتاب « صناعة الجدل » وقد أدرك أواسط القرن الرابع للهجرة . (معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٣) .

(٤) هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري من كتبه كتاب « الصنائع » و « ديوان المعاني » و « جهرة الأمثال » و « المعجم في بقية الأشياء » وكلها مطبوع مشهور ، وذكر له السيوطي مؤلفات أخرى ، كان حياً سنة « ٣٩٥ » (بغية الوعاة ص ٢٢١) (معجم الأدباء ج ٨ ص ٢٥٨) .

(٥) قال السمعي في الأنساب :

« الغانمي ... هذه النسبة إلى غانم وهو اسم لجد المنتسب إليه وهو الأديب محمد بن ... غانم الغانمي ، من أفاضل عصره ، وديوان شعره سائر في الآفاق وهو من مداحي نظام الملك ، وروي لي عنه من شعره صاحبه أبو بكر الأسفزازي . وابنه أبو الحاسن مسعود بن محمد بن غانم ابن أبي الحسين بن أحمد بن علي بن إبراهيم الغانمي الهروي ... » .

وذكره عز الدين بن الأثير في اللباب « مختصر الأنساب » بما يقرب من ذلك « ج ٢ ص ١٦٦ » وأورد ذكره البخارزي في الدمية - ص ١٧٦ - قال : الغانمي الهروي شاب فاضل ، اختلف إلي بنيسابور وحصل ديوان شعري وانسخه من جمعي وأمره على سمعي ، وله شعر حسن ووراءه لازيادة مواعد ، وله في مناهل الآداب بعد موارد ، وارتبط لخدمة التأديب في النار العالية النظامية فانساب رونق الاقبال في متصرفات أحواله ، ولاجت آثار السعادة على صفحات جاهه وماله ، فما أنشدني نفسه قوله في خدمة نظامية من قصيدة :

ضياء الشمس جزء من جبينك وناصية الليلي في يمينك
إذا قيست بك الوزراء يوماً فأسد هم تعالاب في عرينك

وأورد له مقطوعتين آخرين .

محمد عبد^(١) الله بن سنان الخفاجي ، وغيرهم ممن له كتاب يشار اليه ، وقول تعقد الخناصر عليه^(٢) ، ثم لما مضى على ذلك ملاوة^(٣) من الدهر ، وانقضى دونه بُرْهة من العمر ، لمحت في أثناء القرآن الكريم ، من هذا النحو أشياء طريقة^(٤) ، ووجدت في مطاويه من هذا النوع نكتاً دقيقة لطيفة ، فعرضتها عند ذلك ، على الأقسام التي ذكرها هولاء العلماء وشرحوها ، والأصناف التي بينها في تصانيفهم وأوضحوها ، فألفيتهم قد غفلوا عنها ، ولم ينهوا على شيء منها ، وكان ذلك باعثاً لي على تصفح آيات القرآن العزيز ، والكشف عن سره الممكنون ، فاستخرجت منه حينئذ ثلاثين ضرباً من علم البيان ، لم يأت بها أحد من أولئك العلماء الأعيان ، وكان ما ظفرت به أصل هذا الفن وعمدته ، وُخْلاصة هذا العلم وزُبدته ، فحيث أحرزت هذه الفضيلة ، وحصلت عندي هذه العقيلة ، أحببت أن أفرِّدَ لها كتاباً ، وأفضلها فيه أقساماً وأبواباً ، ليكون مقصوداً على شواردها هذا العلم وغرائبها ، ورموزه الخفية ومعجائبها ، وليجعله مؤلف الكلام رأس بضاعته ، ويعلم به مواقع الصواب في صناعته ، فلما شرعت في تليفقه ، وبدأت بإيضاح القول فيه وتحقيقه ، عادت النظر في تصانيف العلماء المذكورين ، والتبصر في أقوال أئمة هذه الصناعة المشهورين ، فسبح لي عند ذلك لطائف رائعة ، ونوادير حسنة فائقة ، هي كالشاهدة لما بينوه ، والمشيدة لما نمسوا عليه وعيّنوه ، وقلمها تركت قولاً من أقوالهم بحاله ، من غير زيادة أودعها^(٥) في خلاله .

فصار هذا الكتاب لغوامض علم البيان مبيّناً ، ولما ذكره أبواب هذه الصناعة ، وما لم

(١) قال المؤلف في كتابه « المثل السائر » وهو يتحدث عن علم البيان « وقد ألف الناس فيه كتباً وجلبوا ذهباً وحبطاً ... فلم أجد ما ينتفع به في ذلك إلا كتاب الموازنة لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي وكتاب سر الفصاحة لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي » ج ١ ص ٤ من الطبعة المشار إليها في ص ٤ من هذا الكتاب « قال ابن شاكر الكنتي بعد ذكر اسمه ونسبه « الخفاجي » : « شاعر أدب » وأورد شيئاً من شعره ، وكانت وفاته سنة « ٤٦٦ هـ » (فوات الوفيات ج ١ ص ٤٨٩ - ٤٩٣) .

(٢) كناية عن قوة الاعتماد عليه والثوق به .

(٣) ملاوة من الدهر (مثلثة) : برهة منه (القاموس) . والبرهة قطعة من الزمان طويلة ، او

الزمنات عموماً .

(٤) في الأصل « طريقة » .

(٥) الفصح تعدياً « أودع » إلى مفعولي بنفسه فيقال « أودعها خلاله » .

يذكره متضمناً ، فأوردت في صدره ما يجب على مؤلف الكلام علمه ، وينبغي له معرفته وفهمه . ثم شغعت ذلك بذكر الفصاحة والبلاغة ، وصفت الكلام فيها أحسن الصياغة ، فأوضحت ما أشكل من طريقتيها ، وبينت أقوال العلماء في حقيقتيها ، مع ما أضفت له إلى ذلك من زيادات مناسبة ، واحترازات واجبة .

ثم شرحت بعد ذلك جميع أنواع علم البيان ، وشفيت القول فيها بحسب الامكان ، وسميته بكتاب : « الجامع الكبير ، في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور » . وجعلت مدار الكتاب على قطبين : (القطب الأول) في الأشياء العامة . (القطب الثاني) في الأشياء الخاصة . وينقسم القطب الأول إلى فنين : الفن الأول فيما يجب على مؤلف الكلام الابتداء به ، وهو أربعة أبواب : (الباب الأول) في آلات التأليف (الباب الثاني) في أدواته (الباب الثالث) في الطريق إلى صناعة النثر والنظم (الباب الرابع) في الحقيقة والمجاز .

الفن الثاني في الكلام على الألفاظ والمعاني ، وتفضيل الكلام المنثور على المنظوم ، وهو ثلاثة أبواب : (الباب الأول) في الألفاظ المفردة والمركبة وهو قسمان (الباب الثاني) في الكلام على المعاني . (الباب الثالث) في تفضيل الكلام المنثور على المنظوم .

(القطب الثاني) وفيه فنان : (الفن الأول) في الفصاحة والبلاغة . (الفن الثاني) في ذكر أصناف البيان وانقساماتها ، وهو بابان : (الباب الأول) في الصناعة المعنوية . (الباب الثاني) في الصناعة اللفظية .

وينقسم الباب الأول الى تسعة وعشرين نوعاً : « الأول » في الاستعارة . « الثاني » في التشبيه . « الثالث » في شجاعة العربية ، وهو أربعة أقسام . « الرابع » في الإيجاز وهو قسمان . « الخامس » في الاطناب . « السادس » في توكيد الضمير المتصل بالمتفصل . « السابع » في الكناية والتعريض « الثامن » في استعمال العام في النفي ، والخاص في الاثبات . « التاسع » في التفسير بعد الإبهام . « العاشر » في التعقيب المصدرى . « الحادي عشر » في التقديم والتأخير . « الثاني عشر » في عطف المظهر على ضميره . « الثالث عشر » في التخلّص

والاقتضاب . « الرابع عشر » في المبادي والافتتاحات . « الخامس عشر » في قوة اللفظ لقوة
المعنى « السادس عشر » في خذلان المخاطب . « السابع عشر » [في الاشتقاق . النوع
« الثامن عشر » في الحروف العاطفة والجاراة . النوع « التاسع عشر » [في التكرير^(١) .
« العشرون » في تناسب المعاني من المقابلة والتقسيم والتفسير . « الحادي والعشرون » في
الخطاب بالجملة الفعلية والخطاب بالجملة الاسمية . « الثاني والعشرون » في لام التأكيدي . « الثالث
والعشرون » في الاقتصاد والافراط والتفريط . « الرابع والعشرون » في المعاملة . « الخامس
والعشرون » في التضمنين . « السادس والعشرون » في الاستدراج . « السابع والعشرون » في
الارصاد . « الثامن والعشرون » في التوشيح . « التاسع والعشرون » في الأخذ والسرقة .
وينقسم الباب الثاني الى سبعة أنواع : « الأول » في السجع والازدواج . « الثاني » في
التجنيس « الثالث » في الترصيع . « الرابع » في لزوم ما لا يلزم . « الخامس » في الموازنة .
« السادس » في اختلاف صيغ الألفاظ . « السابع » في تكرير الحروف . وسندكر ترجمة
الأبواب والأنواع عند ذكرها إن شاء الله تعالى .

(١) ما بين العضادتين نقصان في الأصل وقد أكملناه بالرجوع الى صلب الكتاب .

ابواب الأول

من الفن الأول من القطب الأول

آلات التأليف

اعلم أن صناعة تأليف الكلام ، من المنشور والمنظوم ، تحتاج الى أسباب كثيرة ، وآلات جمة ، وذلك بعد أن يركب الله تعالى في الانسان الطبع القابل لذلك ، المجيب اليه ، فانه متى لم يكن ثمَّ طبع لم تقد تلك الآلات شيئاً البتة . فَمَثَلُ الطبع كمثل النار الكامنة في الزناد ، ومَثَلُ الآلات كمثل الحراق^(١) والحديدة التي يقدح بها ، ألا ترى أنه إذا لم يكن في الزناد نار لا يفيد ذلك الحراق ولا تلك الحديدة شيئاً ، إلا أن الطباع القابلة للعلوم مختلفة الأنحاء ؛ فمنها ما يكون قابلاً لعلم الأدب كالنحو والتصريف وغيرها ، ومنها ما يكون قابلاً للعلوم الدينية كأصول الفقه وأصول الدين وما جرى هذا المجرى ، ومنها ما يكون قابلاً لغير ذلك كالعالم الرياضي ؛ كالنحو والحساب والهندسة ، ومنها ما يكون قابلاً لغير ذلك ، كالصنائع والحرف . وقد يوجد في الطباع ما يكون قابلاً لجميع العلوم . ومن أدلّ دليل على اختلاف الطباع وتباينها أنا نرى مؤلف الكلام يكون تارة مؤلفاً مطلقاً ، ونعني بالطلق أن يكون عارفاً بصناعة المنظوم من الكلام والمنشور ؛ ويكون مؤلفاً غير مطلق ، ونعني بغير المطلق أنه يكون عارفاً بأحد هذين القسمين دون الآخر ، وهو مع ذلك عالم بجميع آلات التأليف نظماً ونثراً ، كما هو المؤلف المطلق ولا فرق . فإذا ركب الله في الانسان الطبع القابل لمعرفة تأليف الكلام على الاطلاق فيحتاج حينئذ الى تحصيل الآلات التي يخرج بها ما في القوة إلى الفعل . وتنحصر آلات التأليف في قسمين :

(١) الحراق والحراقة ما تقع فيه النار عند القدح ، والعامّة تقول بالشدّيد « مختار الصحاح » .

« الأول » يشترك فيه النظم والنثر . وهو سبعة أنواع : « الأول » معرفة علم العربية من النحو والتصريف والادغام . « الثاني » معرفة ما يحتاج اليه من اللغة . « الثالث » معرفة أمثال العرب وأيامهم . « الرابع » الاطلاع على تأليفات من تقدمه من أرباب هذه الصناعة ، المنظوم منها والنثور ، والتحفظ للكثير ^(١) من ذلك . « الخامس » معرفة الأحكام السلطانية في الامامة والامارة والقضاء وغير ذلك . « السادس » حفظ القرآن الكريم والممارسة لغرائبه ، والخوض في بحور عجائبه . « السابع » حفظ ما يحتاج اليه من الأخبار الواردة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

وأما القسم الثاني فإنه يخص النظم دون النثر ، وذلك علم العروض والقوافي ، الذي يقام به ميزان الشعر . ولندكر بعد ذلك فائدة كل نوع من هذه الأنواع فنقول :

أما (علم النحو) فهو الذي يستقيم به معاني الكلام ، وتُصان عُمرى تأليفه عن الانحلال ^(٢) والانقسام ، ولولا ذلك لفسدت معانيه واختلت مبانيه . وَلِنَضْرِبَ لهذا مثالاً يوضحه فنقول : لو قال لنا قائل : « ما أَحْسَنُ زَيْدٌ » . ولم يبين الاعراب لما فهمنا غرضه من هذا القول ، إذ يحتملُ أن يريد به التعجب من حسنه ، ويحتملُ أن يريد به الاستفهام عن أي شيء فيه أحسن ، ويحتملُ أن يريد الأخبار بنفي الاحسان عنه . ولو بين الاعراب في ذلك فقال : ما أَحْسَنَ زَيْدًا ! وما أَحْسَنُ زَيْدٍ ؟ وما أَحْسَنُ زَيْدٌ ، علمنا غرضه وفهمنا مغزى كلامه ، لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يعرف به من الاعراب ، فوجب حينئذ على المؤلف ، بهذا الدليل ، معرفة النحو إذ ^(٣) كان ضابطاً لمعاني كلامه ، حافظاً لها من الاختلالات . فان قيل : أما علم النحو فسلم إليك أنه يجب على مؤلف الكلام معرفته ، لكن التصريف والادغام

(١) في الأصل « والتحفظ الكثير » وتحفظ الكتاب : استظهره شيئاً بعد شيء فاستعمال المؤلف للتحفظ بمعنى الحفظ هو استعمال مولد ، واللام في « الكثير » لام التقوية .

(٢) في الأصل « الحلال » وهو غير مستقيم .

(٣) في الأصل « إذا » . قابل هذا بما ورد في المثل السائر « ج ١ ص ١١ » من الطبعة المشار اليها

في ص ٤ من هذا الكتاب .

لا حاجة به إليهما ، لأن التصريف إنما هو معرفة أصل الكلمة وزيادتها . وهذا لا يُضِرُّ مؤلف الكلام جَهْلُهُ ، ولا يَنْفَعُهُ معرفته . وَلِنَضْرِبُ لذلك مثلاً كيف اتفق ، فنقول : إذا قال القائل : رأيت سِرَداحاً ^(١) ، لا يلزمه أن يعرف أن الألف في هذه اللفظة زائدة هي أم أصل ، لأن العرب لم تنطق بها إلا كذلك ، ولو قالت « سِرْدَح » بغير ألف ، لما جاز لأحد أن يزيد الألف من عنده ، فيقول « سرداح » فعلم بهذا أن مؤلف الكلام إنما ينطق بالالفاظ كما سمعها عن العرب ، من غير زيادة فيها ، ولا نقصان ، وليس عليه بعد ذلك أن يعرف أصلها ، ولا زيادتها ، لأن ذلك أمر خارج عما تقتضيه صناعته . وكذلك الادغام ، فانه إذا قال القائل « مررت برجل ضَفَّ ^(٢) الحال » لا يلزمه أن يعلم أن الأصل في « ضَفَّ » ضَفَّ وأن هذه الكلمة إنما أدغمت لكونها مثلين عيناً ولاماً ، أو لأجل أنها على وزن الفعل ، لأن ذلك لا يجب عليه علمه ، ولا يضطر الى معرفته البتة ، وذلك أنه إنما ينقل هذا وأمثاله عن العرب . فالذي يسمع أنهم قد تكلموا به يحذو حذوهم فيه ، من غير أن يتصرف بشيء من عنده ، فان [كان] مؤلف الكلام لم يسمع أن العرب قالوا « رجل ضَفَّ الحال » فقال هو « ضَفِّفُ الحال » ولاسمع أنهم قالوا : « ضَفِّفُ الحال » فقال هو « ضَفِّفُ ^(٣) الحال » فإنما تكلم بما سمعه عن العرب من غير زيادة فيه ولا نقصان منه . الجواب عن ذلك إنا نقول : أعلم أننا لم نجعل معرفة التصريف والادغام ، ضرورة على مؤلف الكلام ، كمعرفة النحو . لأن المؤلف اذا كان عارفاً بالمعاني ، مختارياً لها ، قادراً على الألفاظ ، مجيداً فيها ، ولم يكن عارفاً بعلم النحو فانه يفسد ما يصوغه من الكلام ، ويختل عليه ما يقصده من المعاني ، كما أريناك ^(٤) في ذلك المثال المتقدم . وأما التصريف والادغام فان المؤلف إذا لم يكن عارفاً بهما لم يفسد عليه معاني كلامه ، وإنما تفسد على ^(٥) الأوضاع ، وان كانت المعاني صحيحة مفهومة . وسيأتي بيان ذلك في تحرير الجواب . فنقول :

- (١) السرداح : الناقة الطويلة أو الكريمة أو العظيمة أو السمينة أو القوية الشديدة التامة كالسرداحة « القاموس » .
(٢) رجل ضف الحال : رقيقها « القاموس » .
(٣) في الأصل « ضف » بكسر الفاء الأولى والسياق يقتضي ما أثبتناه مع الابهام الظاهر في عبارة المؤلف .
(٤) في الأصل « رأيتك » . (٥) لعل الأصل « عليه » .

أما قولك أيها المترخص ^(١) إنَّ التصريف والادغام لا حاجة لمؤلف الكلام إليهما ، واستدلالك على هذا بما ذكرته من هذين المثالين اللذين ضربتهما ، فإن ذلك لا يستمر لك الكلام فيه ألبتة . أما التصريف وتمثيلك إياه بلفظة « سرداح » وقولك إنَّ المؤلف لا يحتاج الى معرفة أن الألف التي فيها زائدة هي أم أصل ؛ لأنه ينقلها عن العرب على ما هي عليه من غير زيادة ولا نقصان ، فإن ذلك لا يَطَّرِدُ إلا فيما هذا سبيله من نقل الالفاظ على هيئتها ، من غير تصرف فيها ، بحال من الأحوال ، فأما إذا أراد المؤلف تصغيرها ، أو جمعها ، أو النسبة إليها ، فإنه إذا لم يعرف الأصل في حروف الكلمة ^(٢) وزيادتها وحذفها وإبدالها ، يَضِلُّ عن السبيل ويصير عليه مجال للطاعن والمائب ^(٣) ألا ترى أنه إذا قيل للنحوي ، وكان جاهلاً بعلم التصريف : كيف تُصغَّر « اضطراب » ؟ فإنه يقول « ضطيرب » لا يلام على جهله بذلك لأن الذي تقتضيه صناعة النحو قد أتى به ، وذلك أن النحاة يقولون في كتبهم « إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف ، وفيها حرف زائد ، ولم تكن حذفته [حذفته] ^(٤) نحو قولهم في منطلق « مطيلق » وفي جحمرش « جحيمر » ^(٥) فلفظه منطلق على خمسة أحرف ، وفيها حرفان زائدان ، هما الميم والنون ، إلا أن الميم زيدت فيها لمعنى ، فلذلك لم تحذف ، وحذفت النون .

وأما لفظه « جحمرش » فغمسية لا زيادة فيها ، وحذف منها حرف أيضاً ، ولم يعلم النحوي أن علماء النحو إنما قالوا ذلك مهملًا ، اتكالاً منهم على تحقيقه من علم التصريف ، لأنه لا يلزمهم أن يقولوا ، في كتب النحو ، أكثر مما قالوا ، وليس عليهم أن يذكروا في باب من أبواب النحو شيئاً من التصريف ، لأن كلاً من النحو والتصريف علم منفرد برأسه ، غير أن أحدهما مرتبط بالآخر ، ويحتاج إليه . وإنما قلت : إن النحوي ، إذا سئل عن تصغير « اضطراب » يقول « ضطيرب » لأنه لا يخلو : إما أن يحذف من لفظه « اضطراب » الألف ، أو الضاد ، أو

(١) المترخص : المتساهل . (٢) كان أحرى بأن يقول « في أحرفها » بجمع القلة .

(٣) في الأصل « الغائب » وهو من تحريف النسخ . (٤) زيادة يقتضيتها السياق .

(٥) في الأصل « جحيمرش » وهو غير صحيح لوجوب حذف الحرف الأخير . قال ابن الحاجب في

الشافعية ١ : ٢٠٢ « وإذا صغر الخماسي على ضعفه فالأولى حذف الخامس وقيل : ما أشبهه الزائد » .

الطاء ، أو الراء ، أو الباء ، هذه الحروف المذكورة غير الألف ليست من حروف الزيادة ، فلا تحذف ، بل الأولى أن يحذف الحرف الزائد ، ويترك الحرف الذي ليس بزائد ، فلاجل ذلك قلنا : إن النحوي يصغر لفظة « اضطراب » على « ضطرب » فيحذف الألف ، التي هي حرف زائد دون غيرها ، مما ليس من حرف الزيادة . وأما أن يعلم النحوي أن الطاء في « اضطراب » مبدلة من تاء ، وأنه إذا أريد تصغيرها يعاد الى الأصل الذي كانت عليه ، وهو التاء ، فيقول « ضُتَيْرِب » فان هذا لا يعلمه الا التصريفي . وتكليف النحوي الجاهل بعلم التصريف معرفة ذلك كتكليفه معرفة علم التيب ، فثبت بهذا الدليل ، الذي ذكرناه ، أن مؤلف الكلام يحتاج إلى علم التصريف ، لئلا يفلط في مثل هذه الأخطاء ، فيستوجب عند ذلك المذمة والعيب .

ومن العجب أن يقال إن مؤلف الكلام لا يحتاج الى التصريف . ألم تعلم أن نافع بن أبي نعيم ، وهو أكبر القراء السبعة قدراً ، وأفهمهم شأنًا ، قال في « معاش » « معاش » بالهمز ، ولم يعلم بالأصل في ذلك ، فأخذ عليه وعيب من أجله . ومن جملة من عابه على ذلك أبو عثمان ^(١) المازني ، فقال في كتابه في التصريف « إن نافعاً لم يدر ما العربية » . وكثيراً ما يقع أولو العلم في مثل هذه المواضع ، فكيف الجهال الانغمار ، الذين لا خبرة لهم بها ، ولا اطلاع لهم عليها ؟

وإذا كان المؤلف عارفاً بحقيقة الأمر في ذلك لا يقع في ورطة تؤخذ عليه ، وهذه لفظة معاش لا يجوز همزها ألبتة بإجماع من علماء العربية ^(٢) ، لأن الياء فيها ليست مبدلة من

(١) هو بكر بن محمد البصري روى عن الأصمعي وطبقته وكان اماماً في العربية والتصريف ، قوي المناظرة ، قال اللرد : لم يكن بعد سيويوه أعلم بالنحو من أبي عثمان ، توفي سنة « ٢٤٨ » على احدى الروايات .

(٢) جاء في لسان العرب .. وجمع العيشة معاش على القياس ومعاش على غير قياس ، وقد قرئ بها قوله تعالى « وجعلنا لكم فيها معاش » وأكثر القراء على ترك الهمز في معاش ، إلا ما روي عن نافع فانه همزها وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ ، وذكروا أن الهمزة إنما تكون في هذه الياء إذا كانت زائدة مثل صحيفة وصحائف . فأما معاش فمن العيش الياء أصلية « ونقل من الصحاح قول الجوهري « وإن جمعت معيشة على الفرع لا على الأصل همزت وشبهت مفعلة بفعيلة ، كما همزت المصائب لأت الياء =

همزة ، وإنما الياء التي تبدل من الهمزة ، في هذه المواضع ، تكون بعد ألف الجمع المانع من الصرف ، ويكون بعدها حرف واحد ، لا يكون عيناً نحو سفائن . وفي هذا الموضع غلط نافع لاشك اعتد أن معيشة بوزن فعيلة ، وجمع فعيلة على وزن فاعل ، ولم ينظر الى أن الأصل في معيشة « مَعِيشَه » على وزن مَفْعِلَة . وذلك لأن أصل هذه الكلمة من عاش التي أصلها عَيْش . على وزن « فَعَلَ » ويلزم مضارعُ فعل المعتلّ العين بالياء « يَفْعَلُ » لتصح الياء نحو « يَعْيشُ » ثم تنقل حركة العين إلى الفاء ، فيصير « يَعْيشُ » ثم يبنى من « يَعْيشُ » مفعول فيقال « مَعْيُوشُ به » كما يقال « مسيور به » ثم يخفف ذلك بحذف الواو فيقال « معيش » [به] كما يقال « مسير به » ثم توث هذه اللفظة فتصير « معيشة »^(١) فأعرف ذلك وقس عليه .

وهاهنا نكتة أخرى ، وهي من أعظم الأسباب الموجبة لمعرفة علم التصريف ، وذلك أن المعتلّ من الكلام^(٢) اذا بنى من ماضيه مستقبلياً ، يجهل مواقع الصواب فيه اذا^(٣) لم

ساكنة ، ومن النحويين من يرى الهمز لحناً .

وللصرفين كلام طويل في هذه الكلمة ، قال الفيومي في المصباح المنير « والمعيش والمعيشة : مكسب الانسان الذي يعيش به والجمع العايش ، هذا على قول الجمهور أنه من عاش فإليم زائدة ، ووزن معايش « مفاعل » فلا يهمز وبه قرأ السبعة . وقيل هو من « معش » فإليم أصلية ووزن معيش ومعيشة « فاعيل وفعيلة » ووزن معاش « فعاتل » قهزم وبه قرأ أبو جعفر المدني والأعرج .

(١) يشعر كلام المؤلف أن « معيشة » اسم مفعول مؤنث وهو وهم منه لأن المعيشة مصدر مبني جاء على الوجه القليل ثم أنت كالمسير ، أو اسم مصدر . قال الجوهري في الصحاح « وقد عاش الرجل معاشاً ومعيشاً وكل واحد منهما يصلح أن يكون مصدراً وأنت يكون اسماً مثل معاب ومعيب ومحال ومحيل » وقد قلنا قول الفيومي « والمعيش والمعيشة : مكسب الانسان الذي يعيش به » . وفي مقاييس اللغة لابن فارس « قال الخليل : العيش الحياة والمعيشة : الذي (كذا أي التي) يعيش بها الانسان من مطعم ومشرب وما تكون به الحياة . أو المعيشة : اسم لما يعاش به وهو في عيشة ومعيشة سالحة » ، وقال الرضي الاسترابادي في شرح شافية ابن الحاجب « ج ١٧٠/١٧٣ » في باب المصدر :

« وقد يبيح في الناقص « المفعول » مصدراً بشرط التاء كالعصية والحمية ، وجاء في الأجوف المعيشة ثم قال « وجاء بالكسر وحده المكسر واليسر والحبيض والمقيل والمرجع والحجيء واللبيت والمشيب والمعب والمزيد والمصير والسير والمعرفة والمفخرة والمغفرة والمأوية والمصيبة والمعيشة » .

(٢) كذا ورد ولعل الأصل « الفعل » .

(٣) لعل الأصل « إن لم يكن » أو « ما لم يكن » فلا يجوز أن يكون الظرفان التاملان « إذا وإذا »

لفعل واحد هو « يجهل » .

يكن المؤلف عارفاً بعلم التصريف . مثال ذلك إذا أراد المؤلف أن يبيّن من وزن « فعل » المعتل فاؤه بالواو مستقبلاً . فإن كان جاهلاً بذلك قال في وَعَدَ « يَوْعِدُ » قياساً على الصحيح في ضرب « يَضْرِبُ » وإن كان عالماً به حذف الواو ، لوقوعها بين ياءٍ وكسرة ، فقال وعدَ « يَمْعِدُ » . وكذلك إذا أراد أن يبيّن من وزن « فَعِلَ » أو وزن « فَعُلَ » المعتليّ الفاء بالواو مستقبلاً . فانه إن كان جاهلاً بذلك ، وكان قد سمع بعض العلماء ، يقول في وَعَدَ « يَمْعِدُ » حمل « فَعِلَ وَفَعُلَ » على ذلك الأسلوب فقال « وَجِلَ يَجِجِلُ » وفي « وضوءٌ يَضِوهُ » . وإذا كان عارفاً بمعنى الأمر في ذلك لم يحذف الفاء في مستقبل « فَعِلَ وَفَعُلَ » بل يقول « وَجِلَ يَوْجِلُ » و « وضوءٌ يَوْضُوُّ » . وكثيراً ما يقع الخطأ في تصريف الكلام المعتل ، من الماضي إلى المستقبل ، وهو موضوع من العربية وعر المسلك ، فينبغي لمؤلف الكلام مراعاته والاعتناء به ، وأمثال هذا كثير فاعرفها .

وأما الادغام وقولك : إن المؤلف لا يحتاج إلى معرفته ، واستدلالك عليه بما ذكرته من المثال ، وهو قولك : « مررت برجل ضفّ الحال » . فإن ذلك لا يُسَلِّمُ إلا في هذه الصورة ، وما يجري مجراها ، في نقل الألفاظ على هيأتها ، ومن شرط الأمثلة أن تكون شائعة في جنسها . ولنضرب لذلك مثلاً ، كيف اتفق ، فنقول : إذا قال النحوي في تعريف الحال « إنها هيئة الفاعل أو المفعول وهي نكرة منصوبة مشتقة ، أو في تقدير المشتقة ، تأتي بعد معرفة ، ويحسن تقدير « في » معها وسؤال « كيف » ثم مثل ذلك بقوله : « جاء زيد راكباً » . فلا يجوز أن يكون هذا المثال غير مطرد في جنسه ، لأنه لو لم يكن مطرداً في جنسه لما جاز أن يجعل مثلاً لما تقدّمه من هذه المصادر ، وكذلك هذا المثال الذي مثلت به ما ادعيت في الادغام فانه ليس بشائع في جنسه . وبيان ذلك أنا نقول : قد ورد عن بعضهم هذان البيتان وهما :

إذهبي في كلاءة^(١) الرحمن أنت مني في ذمةٍ وأمان
 ترهبيني والجيدُ منك لليلي والحشا والبُغامُ والعينان

(١) في الأصل « كناية » بتسهيل الهمزة وثابها ياءً ولا حاجة إليه .

فإذا يقول هذا الشاعر إذا سئل عن قوله « ترهيبني » وقيل : إن الأصل في ذلك « ترهيبيني »
 بحذف إحدى النونين ؟ فلا أجدهُ يستطيع الجواب عن ذلك ، إلا أن يكون عارفاً بالادغام ،
 وهو : إذا كان المثان في كلتين وقبلهما ساكن ، وهو حرف مدّ أولين ، يجوز إدغام إحداهما في
 الآخر ، ولما وجد هذا السبب في « ترهيبيني » أدغمت إحدى النونين في الأخرى ، ثم خفف
 الادغام فصارت « ترهيبيني^(١) » فيجب حينئذٍ على مؤلف الكلام ، بهذا الدليل ، معرفة الادغام ،
 ليسلم من اعتراض متعرض أو تعنت متعنت .

وأما النوع الثّاني : وهو قولنا إنَّ المؤلف يحتاج الى معرفة اللغة فلسنا نعني بذلك إلا
 ما كان مألوفاً^(٢) ، متداولاً بين أرباب هذه الصناعة . وسيأتي ذكر ذلك في كتابنا هذا .
 ويفتقر المؤلف أيضاً إلى معرفة عدة أسماء لما يقع استعماله في النظم والنثر ، ليجد إذا ضاق به
 موضع في كلامه ، بإيراد بعض الألفاظ فيه ، المدول عنه إلى غيره ، مما هو في معناه .

وكذلك يحتاج الى معرفة الأسماء المشتركة ، ليستعين بها على استعمال التجنيس في كلامه ،
 وأعلم أن هذا الموضوع ينبغي أن يذكر فيه الأسماء البتة^(٣) ، وانقسام دلالتها على المعاني ، فإنَّ
 المؤلف إذا كان عالماً بذلك ، فهو مما لا يستغني عنه فنقول :

الألفاظ تنقسم دلالتها على المعاني ستة أقسام : مترادفة ، ومشاركة ، ومتباينة ، ومتواطئة ،
 ومشككة ، ومتشابهة ، فأما الثلاثة الأولى التي هي : المترادفة والمشاركة والمتباينة
 فيحتاج مؤلف الكلام الى معرفتها . وإنما أوجبنا عليه معرفة الأسماء المتباينة ، لأنَّ منها
 ما يوهم أنه من المترادفة ، وليس كذلك ، وأما الثلاثة الأخر التي هي : المتواطئة والمشككة

(١) تخفيف الإدغام هاهنا لا يخرج عن كونه ضرورة شعرية فهو معادل لحذف النون بغير ناصب ولا
 جازم إن صح التأويل إليه أي الى الادغام ، والمعروف في مثل هذا أن يكون كقوله تعالى « مالك لا تأمنا »
 وقوله « أفغير الله بأمروني أن أعبد » .

(٢) في الأصل « مولوفاً » والصحيح ما أثبتناه .

(٣) البتة في الأصل مصدر المرة من الفعل « بت » بمعنى قطع وجزم ، وقد استعملت في كلام العرب
 للنفي والاثبات جاء في حديث « أبي عبد الله محمد بن الحسن المذحجي » : « فلما رئس من رؤيته البتة نهكته
 العلة (مصارع العشاق ص ٢١٢ مطبعة السعادة) .

والتشابهة فإنه لا يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفتها ، لأن ورودها في التأليف لا يُنتجُ
فائدة تذكر ، كالترادفة والمشاركة ، وما شابه المترادفة من التباينة ، وإنما ذكرنا هذه الثلاثة
الأخر ههنا ، لنكون قد استوفينا جميع أقسام الأسماء في كتابنا هذا ، فاعرفه .

فأما الأسماء المترادفة : فهي المختلفة الدالة على معنى يندرج تحت حقيقة واحدة ، كالخمر
والراح ، والعُقار ، فإن المسمى بهذه الأسماء شيء واحد ، وهو الشراب المسكر المعتصر من
العنب^(١) . وأما الأسماء المشتركة : فهي اللفظ الواحد المطلق على موجودات مختلفة بالحدّ والحقيقة ،
إطلاقاً متساوياً ، كالعين ، فإنها تطلق على العين الباصرة ، وعلى ينبوع الماء ، وعلى المطر . وكل
من هذه الثلاثة مختلف بالحد والحقيقة وأما التباينة : فهي الأسماء المختلفة الدالة على معانٍ مختلفة ،
كالفرس ، والحمار ، والجدار . وغير ذلك . وقد يوجد من التباينة ما يوهّم أنه من المترادفة ، وليس
كذلك ، وهو أن يتحد الموضوع ، ويتمدد الاسم ، بحسب تباين اعتبارات ، فمن ذلك أن يكون
أحد الاسمين له من حيث هو موضوعه ، والآخر من حيث هو صفة له ، كقولنا السيف ،
والصارم . فإن الصارم دل على موضوع بصفة الحِدّة ، وذلك بخلاف ما دل عليه السيف ، لأنه
موضوع بازاء هذه الآلة ، كيف كانت . ومن ذلك أن يكون أحد الاسمين له بسبب وصف ،
والآخر بسبب وصف للوصف ، كقولنا الناطق ، والفصيح . فإن الفصيح وصف للناطق ، الذي
هو وصف الانسان .

وأما الأسماء المتواطئة : فهي الدالة على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها كدلالة
اسم الحيوان على الانسان ، والفرس ، والحمار ، لأنها مشتركة في الحيوانية ، والاسم موضوع
بازاء ذلك المعنى المشترك المتعاطى .

(١) قال عز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني في « الفلك الدائر على المثل السائر » « ص ١١ »
في نقد ما يشبه هذا من كلام المؤلف « هذا الموضوع من أمثال الفاضلات التي نبه عليها المنطقيون فقالوا : قد يظن
في كثير من الأسماء أنها مترادفة وهي في الحقيقة متباينة كالسيف والصارم والمنهد ... فكل واحد من هذه
المعاني مياين للآخر فالأسماء الموضوع لها متباينة في الحقيقة وإن ظن في الظاهر أنها مترادفة وكذلك ما مثل به
المصنف فإن الخمر اسم موضوع لهذا الشراب المخصوص وإن كان مشتقاً غير مرتجل والراح اسم لما ترتاح النفس
إليه والمدام اسم لما يدام استعماله كأنه أديم يدام فهو مدام ، فالعاني متباينة لا محالة وإن توهم في الظاهر أنها
مترادفة » .

وأما المشككة فهي كل اسم دلَّ على شيئين فصاعداً ، بمعنى هو واحد في نفسه ، لكن يختلف ذلك المعنى فيها من جهة أخرى ، كالتقدم ، والتأخر ، والأشد والأضعف . أما التقدم والتأخر فكالوجود للجوهر قبل العَرَض وأما الأشد والأضعف فكالبياض الواقع على الثلج والعاج ، فان الثلج أشد بياضاً من العاج .

وأما التشابهة فهي الأسماء التي لا يجمعها معنى واحد ، لكن بينها تشابه ما ، من حيث ذاتها ، كالطين المصور على صورة الانسان ، اذ يطلق لفظ الانسان عليه ، وعلى الانسان الحقيقي ، بطريق المشابهة لا بطريق التواطؤ ، لأنها مختلفان في الحد والحقيقة . هذا ما ينبغي ذكره في الأسماء واقسامها في الدلالة على المعاني ، فاعرفه .

وأما النوع الثالث : فهو معرفة أمثال العرب وأيامهم فان^(١) مؤلف الكلام شديد الحاجة الى ذلك ، وذلك أن العرب لم تضع الأمثال إلا لأسباب^(٢) أوجبتها ، وحوادث اقتضتها ، فصار المثل المضروب لأمر من الأمور عندهم كالعلامة ، التي يعرف بها الشيء^(٣) . وليس في كلامهم أوجز منها ، ولا أشد اختصاراً . وسبب ذلك ما أذكره لك ، لتكون من معرفته على يقين . فأقول : قد جاء عن العرب من جملة أمثالهم « إن يَبِغْ عليك قومك لا يَبِغْ عليك القمر » . وهو مثل يضرب للأمر^(٤) الظاهر المشهور ، والأصل فيه :

قال المفضل^(٥) بن محمد : إنه بلغنا أن بني ثعلبة بن سعد بن ضبة في الجاهلية تراهنوا على

-
- (١) في الأصل « كان » وهو غير مستقيم . (٢) في الأصل « الأنساب » ولا يوافق المعنى .
(٣) قال عز الدين بن أبي الحديد « في الفلك الدائر على المثل السائر » - ص ١٤ - « الصحيح أن يقال : المثل على نوعين أحدهما ما قصد به المبالغة بلفظة (أفعل) كقولهم : أشغل من ذات النجيين . والثاني (كذا قال والصواب الآخر) كل كلام وجيز منضود أو منظوم ، قيل في واقعة مخصوصة تتضمن معنى وحكمة وقد تهاً ، يتضمنه ذلك ، لان يستشهد به في نظائر تلك الواقعة » اهـ .
(٤) في الأصل « للام » ولا معنى له هنا .
(٥) هو المفضل الضبي أبو العباس وقيل أبو عبد الرحمن ، من رجال القرن الثاني للهجرة ، كان عالماً بالنحو والشعر والغريب وأيام الناس ، وله كتاب الأمثال وكتاب المفضليات من مختار شعر العرب ، وقد طبع كتاب الأمثال مطبعة الجوائب بالقسطنطينية سنة « ١٢٩٩ » هـ .

الشمس والقمر ليلة أربع عشرة من الشهر ، فقالت طائفة : نطلع الشمس والقمر يرى . وقالت طائفة : يغيب القمر قبل أن تطلع الشمس . فتراضوا برجل جعلوه بينهم حكماً ، فقال واحد منهم : إن قومي يبغون عليّ ، فقال له الحكم : « إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر » فذهبت مثلاً . ومن المعلوم أن قول القائل « إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر » إذا أخذ على حقيقته من غير نظر الى القرائن المنوطة به ، والأسباب التي قيل لأجلها ، لا يعطي من المعنى ما قد أعطاه المثل ؛ وذلك لأن المثل له مقدمات وأسباب ، قد عرفت ، وصارت مشهورة بين الناس معلومة عندهم ، وحيث كان الأمر كذلك جاز إيراد هذه اللفظات في التعبير عن المعنى المراد . ولولا تلك المقدمات المعلومة ، والأسباب المعروفة لما فهم من قول القائل « إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر » ما ذكرناه في المعنى المقصود ، بل ما كان يفهم من هذا القول معنى مفيد ألبتة ، لأن البغي هو الظلم ، والقمر ليس من شأنه أن يظلم أحداً ، فكان يصير معنى المثل « إن كان يظلمك ^(١) قومك لا يظلمك القمر » وهذا كلام مختلف ليس بمستقيم .

فلما كانت الأمثال كالرموز والاشارات ، التي يلوح بها على المعاني لتوحيماً ، صار من أوجز الكلام وأكثره اختصاراً وحيث ^(٢) هي بهذه المثابة فلا ينبغي لمؤلف الكلام أن يخل بها . وأما أيام العرب فإنها تتنوع وتتشعب ، فمنها أيام نحر ، ومنها أيام محاربة ، ومنها أيام مذمة وعار ، ومنها غير ذلك . ولا يخلو المؤلف من الانتصاب لوصف يوم يمر به ، في بعض الاوقات ، مشهياً بذلك مماثلاً له ، فاذا جاء بذكر بعض تلك الايام المناسبة لمراده ، الموافقة له ، وقاس عليه يومه ، فقال : « أشهر من يوم كذا » أو « أسير » ؛ أو ما جرى هذا المجرى ،

(١) هذا التركيب يدل على أن الفعلين أجريا مجرى الفعل الواحد كقوله تعالى « من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم » (التوبة ٩ : ١١٧) ولولا ذلك لوجب أن يقول « إن كان يظلمونك قومك ... » يجعل جملة « يظلمونك » خبراً لكان مقدماً .

(٢) الركة ظاهرة على عبارة المؤلف هذه وهي من العبارات السائرة في أيامه ، أراد « واذا كانت بهذه المثابة ... ولما كانت ... » .

فانه يكون في غاية الحسن والرونق ، وهذا لاخفاء^(١) به .

وأما النوع الرابع وهو الاطلاع على كلام المتقدمين من المنظوم والمنثور ، فان فيه للمؤلف فوائد^(٢) جمة ؛ وذلك أن يعلم منه أغراض الناس ونتائج أفكارهم ، ويعرف مقاصد كل فريق منهم ، والى أين ترامت به صنعته في ذلك ، فان هذه الأشياء مما تشجذ القريحة ، وتُذكي الفطنة^(٣) . وإذا كان المؤلف عارفاً بها تصير المعاني ، التي ذكرها أرباب هذه الصناعة ، وتعبوا في استخراجها كالشيء الملقى بين يديه ، يأخذ منه ما أراد ، ويترك ما أراد . وأيضاً فإنه^(٤) إذا كان مطلعاً على المعاني المسبوق اليها ، فقد ينقدح له من بينها معنى غريب ، لم يسبق [إليه^(٥)] . ومن المعلوم أن خواطر المؤلفين وإن كانت متفاوتة في الجودة والرداءة ، فان بعضها قد يكون^(٦) عالياً على بعض ، أو منحنطاً عنه بشيء يسير . وكثيراً ما تتساوى القرائح والأفكار ، في الاثنيان بالمعاني ، حتى إن بعض المؤلفين قد يأتي بمعنى من المعاني مصوغاً بلفظه ، ثم يأتي الآخر بعده ، بذلك المعنى واللفظ ، بعينها^(٧) ، من غير علم منه بما جاء به المؤلف الأول ، وهذا هو الذي تسميه أرباب هذه الصناعة « وقع الحافر على الحافر » كقول امرئ القيس :

وقوفاً بها صحبي عليّ مطيهم
يقولون لا تهلك أسيّ وتجمّل
وقول طرفة بن العبد البكري بعده :

وقوفاً بها صحبي عليّ مطيهم
يقولون لا تهلك أسيّ وتجلّد
وسيأتي لذلك باب مفرد في كتابنا هذا .

وأما النوع الخامس ، وهو معرفة الأحكام السلطانية من الامامة والامارة ، وغير ذلك ،

(١) في الأصل « الاخفاء . (٢) في الأصل « فوائده » .

(٣) المشهور عند الفضحاء إعادة الضمير الى « ما » مفرداً مذكراً فان كانت « ما » شرطية وميزت بمؤنث جاز الوجهاً . كقوله تعالى في فاطر ٣٥ : ٢ « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم » .

(٤) هذا من تعابير المتكلمين لأن « إن » تقطع ما بعدها عما قبلها ، أراد « وهو أيضاً إذا كان .. »

(٥) زيادة يقتضيهما السياق . (٦) في الأصل « لا يكون » وهو غير مستقيم .

(٧) في الأصل « بينهما » وهو تصحيف ولعل الصواب بأعيانها .

فإنما أوجبنا^(١) على مؤلف الكلام معرفتها ، والاحاطة بها ؛ لأنه قد يحدث في الامامة حادث ، في بعض الأوقات ، أو يجري فيها أمر من الأمور ؛ بأن يكون الامام القائم من المسلمين ، ثم يتولى من بعده من لم تتكامل فيه شرائط الامامة ؛ أو يكون كامل الشرائط ، غير أن الامام الذي كان قبله عهدَها إليها إلى آخر غيره ، وهو ناقص الشرائط ، أو يكون قد تنازع الامامة شخصان^(٢) ، أو يكون أرباب الحل والعقد قد اختاروا إماماً ، وهم غير كامل الشرائط ، التي يجب أن توجد فيهم ، أو يكون أمر غير ما ذكرنا ، فتختلف الأطراف في ذلك ، وينتصب ملك من ملوك الأرض له عناية بالامام الذي قام للمسلمين ، فيتقدم^(٣) إلى كاتبه بكتبه كتاباً في معناه إلى الأطراف المخالفة له . وإذا لم يكن الكاتب عند ذلك عارفاً بالحكم ، في هذه الحوادث ، واختلاف أقوال العلماء فيها ، وما هو رخصة في ذلك ، وما ليس برخصة ، فإنه لا يكتب كتاباً ينتفع به البتة . ولسنا نعي بهذا القول أن يكون الكتاب مقصوداً على فقه محض فقط ؛ لأننا لو أردنا ذلك لما كنا نحتاج فيه إلى كتيبه كتاباً ، بل كنا نقتصر على انفاذ مصنف من مصنفات الفقه ، عوضاً عن الكتاب ، الذي نريد أن نكتبه ، وإنما قصدنا بذلك أن يكون الكتاب الذي يكتب في هذا المعنى مشتملاً على الترغيب والترهيب ، والتسامح في موضع ، والمحاققة^(٤) في موضع ، مشحوناً كذلك بالنكت الشرعية ، التي تليق به وتناسبه ، كما فعل الصابي^(٥) في الكتاب^(٦) الذي كتبه عن عز الدولة بن بويه إلى الطائع ، لما مات المطيع ،

(١) في الأصل « أوجبناه » وهو غير مستقيم .

(٢) قال في المصباح المنير « الشخص : سواد الانسان تراه من بعد ثم استعمل في ذاته » .

(٣) يقال : تقدم بكذا إلى فلان : أمره به .

(٤) في الأصل « المحاققة » بفك الأذغام وهو غير جائز ، لأنه مصدر « حاق » الرباعي بتشديد القاف .

(٥) أبو اسحاق إبراهيم بن هلال بن زهرون الحراني الأصل ، قال فيه ياقوت « أوحى الدنيا في انشاء الرسائل ، تقلد ديوان الرسائل والمظالم والمعادن تقليداً سلطانياً أيام بني بويه ببغداد » . وقد نشر الأمير شكيب أرسلان الجزء الأول من رسائله ، وقد وجد - الدكتور مصطفى جواد ، أحد المحققين لهذا الكتاب - منها نسخة بدار الكتب الوطنية بباريس غفلاً من اسمه ، رقمها « ٦١٩٥ » عربيات . وله كتاب التاجي في أخبار بني بويه وأخبار أهله ، وديوان شعر . توفي سنة « ٣٨٤ » . « معجم الأدباء ج ٢ ص ٢٠-٩٤ » ، والوفيات « ج ١ ص ٦٤ » من طبعة مكتبة النهضة بالقاهرة .

(٦) وددنا أن نشير إلى موضع هذا الكتاب من رسائل الصائغ التي طبعها الأمير شكيب أرسلان بالشام ، =

فانه من محاسن السكتب ، التي يكتب بها في هذا الفن .

وأما النوع السادس وهو حفظ القرآن الكريم ، والاطلاع على غرائبه وعجائبه ، فان مؤلف السكلام ينبغي له أن يكون عارفاً بذلك ، لأن فيه فوائد كثيرة ، ومنافع زائدة . منها أن يُضمّن كلامه الآيات في أما كتبها اللاتمة بها ، ومواضعها المناسبة لها ، ولا شبهة فيما يصير للسكلام بذلك ، من الفخامة والجزالة والرواق ، كما فعل الشيخ عبد الرحيم ^(١) بن نبأة في خطبه ^(٢) فانه أبدع في تضمين الآيات فيها ، وسيأتي بيان ذلك في باب التضمين .

ومنها أن المؤلف اذا عرف مواقع البلاغة وأسرار صناعة الكلام ، في تأليف القرآن الكريم ، اتخذه بجزراً ، يستخرج منه الدرر والجواهر ، ويودعها ^(٣) في مطاوي كلامه . وكفى بالقرآن الكريم وحده آلة لمؤلف ^(٤) السكلام . فعمليك أيها المترشح لهذه الصناعة بحفظه ، والفحص عن سره الخفي ، وغامض علمه المستور ، فانها تجارة للمؤلف لا تبور ، ومنبع لا يبور ، وكثر يرجع اليه ، وذخر يُعول في جميع كلامه عليه .

وأما النوع السابع ، وهو تحفظ أخبار الرسول - صلى الله عليه وسلم - مما يحتاج مؤلف السكلام إلى استعماله ، فان الأمر يجري في ذلك مجرى القرآن الكريم ، وقد تقدم القول فيه ، فاعرفه .

== الا اننا لم نعتز عليه فيها ، ففتشنا عنه في رسائل الصانء المخطوطة المحفوظة بدار الكتب الوطنية بباريس تحت رقم ٦١٩٥ فلم نظفر به فيها ، وذلك يدل على نقصان ما جمع منها .

(١) هو أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد بن نبأة الحذاقي الفارقي ، صاحب الخطب المشهورة المطبوعة المتداولة ، كان إماماً في علوم الأدب ، وكان خطيب حلب وبها اجتمع مع أبي الطيب المتنبى في خدمة الأمير سيف الدولة بن حمدان ، قالوا : وكان سيف الدولة كثير الغزو فلهدا اكثر هذا الخطيب من خطب الجهاد ليحض الناس عليه ويحثهم على نصره سيف الدولة . ولد سنة « ٣٣٥ » وتوفى سنة « ٣٧٤ » هـ بميفارقين . (الوفيات ج ٢ ص ٣٣١ - ٣٣٣) من طبعة مطبعة السعادة سنة « ١٩٤٨ » .

(٢) في الأصل « خطبة » .

(٣) راجع « ص ٥ ح ٥ » من هذا الكتاب .

(٤) في الأصل « المؤلف » .

القسم الثاني

وهو ما يخص الناظم دون الناثر

وذلك معرفة العروض ، وما يجوز فيه من الزحف ، وما لا يجوز ، فان الشاعر محتاج اليه . ولسنا نوجب عليه المعرفة بذلك لينظم بعامه ، فان النظم مبني على الذوق ، ولو نظم بتقطيع التفاعيل^(١) لجاء شعره متكلفاً غير مرضي ، وإنما أريد للشاعر معرفة العروض لأن الذوق قد ينبو عن بعض الزحافات ، ويكون ذلك جائزاً في العروض . وقد ورد للعرب مثله . فاذا كان الشاعر غير عالم به لم يفرق بين ما يجوز من ذلك وبين ما لا يجوز .

وكذلك أيضاً يحتاج الشاعر إلى العلم بالقوافي والحركات ، ليعلم الروي^(٢) والرّدْف^(٣) وما لا يصح من ذلك ، فاذا أكمل مؤلف الكلام معرفة هذه الآلات ، وكان ذا طبع مجيب وقريحة مؤاتية ، فعليه بالنظر في كتابنا هذا ، والتدبر لمشكلاته ، والتصفح لما أودعناه من حقائق علم البيان ، ونهنا عليه من أصول ذلك وفروعه .

(١) في الأصل « الأفاعيل » .

(٢) الروي : هو الحرف الذي تبنى عليه النصيدة فتنسب اليه فيقال « قصيدة لامية » اذا كان الروي لامية

و « ميبية » إذا كان الروي ميبياً وهلم جرا .

(٣) الردف : هو حرف لين ساكن (واو أو ياء بعد حركة لم تجانسهما) أو حرف مد (ألف أو واو

أو ياء بعد حركة جنانسة) يقعان قبل الروي ويتصلان به مثل حرف اللين (الياء) في كلمة (عين) من قول

أبي العتاهية « دار أمامك فيها قرّة العين » ومثل حرف المد (الياء) في (سبيل) من قوله :

لا تعمر الدنيا فليد ... س الى البقاء بها سبيل

الباب الثاني

من الفن الأول من القطب الأول

في أدوات التأليف

اعلم أيها المنتصب لهذه الصناعة ، أنه يجب عليك إذا أردت أن تؤلف شيئاً من الكلام ، منشوراً كان أو منظوماً ، أن تأخذ من نفسك ، ساعة نشاطك و فراغ بالك ، وإجابتها لك ، فان قليل تلك الساعة أجدى عليك بما يُعطيك يومك بالكِدِّ والمطاولة . وإيّاك والتَوَعُّر فانه يسلمك الى التعقيد والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ، ويشين ألفاظك ، وسنبتن لك فيما يأتي من هذا الكتاب ما تتوقى به ذلك ؛ فاذا حاولت أمراً بديعاً فالتمس له لفظاً يناسبه ، فانه جدير بالمعنى الشريف أن يكون لفظه شريفاً . وإذا وجدت ذلك فهو الدرجة التي لا أمد وراءها ، والمنزلة التي لا مطلع فوقها . وعليك بتفسيح^(١) الألفاظ وتحسينها ، فان الخطب الرائقة والأشعار البارة ، لم تعمل لافهام المعاني فقط ، لأنه لو قصد بها الافهام فقط لكان الرديء من الألفاظ يقوم مقام الجيد في الأفهام ، وإنما عملت الخطب والأشعار لأجل الاتيان ببداعة اللفظ ، وإحكام صنعته . ولسنا نعني بذلك أن يجعل المؤلف همته مقصورة على تجويد الألفاظ ، ويُهمِّل المعاني المنوطة تحتمها ، وإنما المعنيُّ به أن تكون المعاني المقصودة ذات ألفاظ حسنة رائقة ، وسندكر معرفة اللفظ الجيد من الرديء ، والفرق بينهما ، فيما يأتي من كتابنا هذا .

واعلم أن المعنى هو عماد اللفظ ، واللفظ هو زينة المعنى . والمعاني بمنزلة الأرواح ، والألفاظ بمنزلة الأجساد ، فأول ما يجب على المتكلم أن لا يؤلف كلامه من ألفاظ رديئة . ثم إن ألفه من

(١) في الأصل « بتفسيح » .

ألفاظ جيدة حسنة ، فانه لا يكون لها مزية ورونق إلا بإبداعها معنى شريفاً واضحاً ؛ لأن الألفاظ لا تراد لنفسها ، وإنما تجعل أدلة على المعاني ، فاذا عدمت الذي يراد منها لم يُعتمد لها بالأوصاف التي تكون لها . ألا ترى أن قولك « فعولن مفاعيلن ... » ليس له من الحلاوة والرونق ما لقولك :

تَضَوَّعَ مِسْكَ بَطْنُ نَعْمَانَ^(١) إِذْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةٍ خَفِرَاتِ

وذلك لخلوّه من المعنى المفهوم ؟ وهذا مما لا يحتاج فيه إلى زيادة في القول ، لبيانه ووضوحه . ومن المعلوم أن جماعة العقلاء من الخاصة والعامة يعرفون المعاني ، ويصيبون فيها ، إلا أنهم لا يقدرّون على إبرازها في لباس أنيق مناسب لها ، لعدم الطبع الجيب إلى ذلك . ألا ترى أنه حكى عن المبرد^(٢) ، وهو من أكبر علماء العربية وأفخمهم شأنًا ، وصاحب قول ومذهب ، أنه قال : لا أحتاج إلى وصف نفسي لعلم الناس بي ، إنه ليس أحد يختلج في قلبه مسألة مشكلة الا لقيني بها ، وأعدني لها ؛ فأنا عالم ومتعلم ، وحافظ ودارس ، لا يخفي عليّ مشتبهُ^(٣) من الشعر والنحو ، والكلام المنثور ، من الخطب والرسائل ، ولربما احتجت الى اعتذار من قلة الى بعض الأصدقاء ، أو التماس حاجة ، فاجعل المعنى الذي أقصدهُ نُصِبَ عَيْنِي ، ثم لا أجيد سبيلًا الى التعبير عنه بما أرتضيه . ولقد بلغني أن عبيد الله^(٤) بن سليمان ذكرني بجميل ، فحاولت أن

(١) نعمان كسحبان : اسم واد وهذا البيت لمحمد بن عبد الله النخعي « كامل المبرد ج ٣ ص ١٠٠ » ، الأغاني ج ٦ ص ٢٣ » ، مطبعة التقدم بمصر .

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي الثمالي البصري ولد سنة « ٢١٠ هـ » وتوفي سنة « ٢٨٦ » وكان إماماً في العربية والنحو وأوحد زمانه فيها وله تأليف مشهورة كالكمال في الأدب والمعاني القرآن والروضة وإعراب القرآن ونسب عدنان وقحطان والردي على سبويه وغير ذلك . « معجم الأدباء لياقوت الحموي ج ١٩ ص ١١١ وما يليها » وبنية الوعاة ص ١١٦ « مطبعة السعادة ، وقد جاء في الأعلام للزركلي « ص ١٠٠٢ » ان « مولده ووفاته ببغداد » والصحيح أنه ولد بالبصرة . انظر المراجع المذكورة اعلاه في ذلك .

(٣) في الأصل « متنبه » ولعل الصواب ما ذكرناه .

(٤) في الأصل « عبد الله » وهو تصحيف وهو أبو القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب الكاتب الوزير ولد سنة « ٢٢٦ » ووزر للمعتضد عشر سنين ، وكان من المدحجين ، مدحه ابن المعتز الخليفة الشاعر وتوفي سنة « ٢٨٨ » (راجع فوات الوفيات ج ١ ص ٥٨) من طبعة مطبعة السعادة بمصر والفخري « ص ٣٠١ » من طبعة أوربية . وابن كثير « في البداية والنهاية » ج ١١ ص ٨٥ .

أكتب إليه رقعة أشكره فيها ، وأعرضُ ببعض أموري ، فأتعبت نفسي يوماً في ذلك ، فلم أقدر على ما أرتضيه ، فكنت أحاول الأفضاح عما في ضميري فينحرفُ لساني إلى غيره .
فإذا كان هذا قول المبرّد - مع علوّ منزلته ، وارتفاع قدره - ، فما ظنك بمن لم يستنشق رائحة هذه الصناعة ؟ ولذلك قيل : زيادة المنطق على الأدب خير و^(١) زيادة الأدب على المنطق هجئة . فأعرف ذلك وقس عليه .

ولأجل تجويد الألفاظ وتهذيبها كان الكاتب في الرسالة ، والخطيب في الخطبة ، والشاعر في القصيدة ، بعد الفراغ من معانيها يشتغل بتنقيح ألفاظها ، والتأنق في تجويدها ، ليدلّ بذلك على براعته والتقدم في صناعته . ولو كان قصد هؤلاء القوم إفهام المعاني فقط اطرحوها ، ورجحوا كدأ كبيراً ، وأسقطوا عن أنفسهم تبعاً زائداً . فينبغي لمؤلف الكلام حينئذ أن تكون ألفاظه رشيقةً لائقةً ، متصفة بالصفات التي يرد ذكرها في هذا الكتاب . ويكون معناه صواباً فيما قصد له . وإذا كان حُسنُ التأليف لا يؤاتيك ، ولا تصل قدرتك إليه وتجذ اللفظة لا تقع موقعها ، ولا تصير الى مركزها ، ولا تتصل بسلكها ، وكانت قلقة في مكانها ، نافرة عن موضعها ، فلا تكررهما على اغتصاب الأماكن ، والنزول في غير مواطنها ، فانك إن لم تتعاط صناعة التأليف من المنظوم والنثور لم يمبك^(٢) على ذلك أحد . ولو تكلفت ذلك ولم تكن حاذقاً به ، ولا محكماً له استحققت عند ذلك العيب ، واستوجبت الذمّ وجعلت نفسك غرضاً^(٣) لسهام اللام . وإن كانت قريحتك لا تسمحُ لك ، وتمصي عليك ، بعد إجابة الفكر ، وإطالة النظر فلا تعجل وارك نفسك في تلك الحالة ، ثم عاود أمرك عند نشاطك وفراغ بالك ؛ فانك لا تعدّمُ حالةَ الأجابة من خاطرك ، والمؤاتاة ، إن كان لك قلب^(٤) مجيب .

وأعلم أنه ينبغي أن تستعمل في كتابك ، إن كُنت كاتباً ، مخاطبة كل فريق من الناس ، على قدر طبقاتهم ، وقوتهم في الفهم . والدليلُ على ذلك أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) في الأصل « في » وقد أثبتنا ما يقتضيه السياق .

(٢) في الأصل « لم يمبك » وهو تحريف النسخ . (٣) في الأصل « عرصاً » .

(٤) انظر العمدة لابن رشيقي « ج ١ ص ١٨٧ » بمطبعة حجازي .

لما أراد أن يكتب الى أهل فارس ، كتب اليهم ما يمكنهم ترجمته ، وهو ^(١) من رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسرى أبرويز عظيم فارس ، سلام على من أتبع الهدى ، وآمن بالله ورسوله ، وشهد ^(٢) أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأني رسول الله إلى الناس كافة ، لينذر من كان حياً ويحيق القول على الكافرين . فأسلم تسلم . وإن آيت فائم الجوس عليك . ألا ترى كيف سهل الألفاظ غاية التسهيل ، بحيث إنها لا تخفى على من له أدنى تشبث باللغة ^(٣) العربية ؟ ولما أراد أن يكتب الى قوم من العرب خاطبهم على قدر قوتهم وعادتهم لسماح مثله ، فكتب لوائل ^(٤) بن حنبل « من محمد رسول الله الى الأقيال ^(٥) العباهلة ^(٦) أهل ^(٧) حضر موت بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ؛ على التبعية ^(٨) شاة ^(٩) »

(١) جاء نصه في تاريخ الطبري كما يأتي « بسم الله الرحمن الرحيم : من محمد رسول الله الى كسرى عظيم فارس ، سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله وشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله الى الناس كافة » لينذر من كان حياً « أسلم تسلم فان آيت فعليك ثم الجوس » وفي رواية أخرى « ... من محمد رسول الله الى كسرى عظيم فارس ، سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله وشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، وأدعوك بدعاء الله ، فاني أنا رسول الله الى الناس كافة ، لأنذر من كان حياً ، ويحيق القول على الكافرين . فأسلم تسلم » فان آيت فائم الجوس عليك « (تاريخ الطبري ج ٢ ص ٢٩٥-٦ من طبعة مطبعة الاستقامة بمصر) .

(٢) في الأصل « أشهر » . (٣) في الأصل « بلغة » .

(٤) هو وائل بن حجر بن ربيعة وقيل بن سعد الحضرمي ، كان أبوه من أقيال اليمن ووفد هو على النبي - صلى الله عليه وسلم - واقتطعه أرضاً فاططعه إياها . قال ابن سعد : نزل الكوفة وروى عن النبي - ص - ومات في خلافة معاوية « الاصابة ج ٣ ص ٥٩٢ » . أما الكتاب الذي كتبه النبي - ص - فقد ذكره الزمخشري في « الفائق » ج ١ ص ٤ طبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٦٤ هـ = ١٩٤٥ م في غير رواية وصورة .

(٥) الأقيال جمع قبيل وأصله قيل فيعمل من القول ، فخذفت عينه واشتقاقه من القول ، كأنه الذي له قول أي ينفذ قوله ... وأما أقيال فمحمول على لفظ قيل كما قيل أرياح في جمع ريع والشائع أرواح « الفائق » ويراد الملك الصغير من ملوك اليمن .

(٦) العباهلة : الذين أقروا على ملكهم لا يزالون عنه من « عباهل » . بمعنى « أبهله » اذا أهمله . العين بدل من الهمزة ... (الفائق) .

(٧) في الفائق « من أهل » .

(٨) في الأصل « التبعة » والذي أثبتناه من الفائق . والتبعة : الأربعون من الغنم ، وقيل هي اسم لأدنى ما يجب فيه الزكاة ، كالحمس من الابل وغير ذلك ، وهي مشتقة من ناع اليه يتبع إذا ذهب اليه . وقيل غير ذلك (الفائق) .

(٩) في الأصل « الشاة » بالتعريف ولا محل له .

والتَّيْمَةُ (١) لصاحبها ، وفي السُّيُوبُ (٢) الخمس لا (٣) خِلَاطَ ولا وِراطَ (٤) ولا شِنَاقَ (٥) ولا شِنَارَ (٦) ومن أجبي (٧) فقد أربي (٨) وكلُّ مسكر حرام .
فانظر أيها المتأمل لهذا الكلام ، كيف خاطب هؤلاء القوم بالضد مما خاطب أهل (٩)
فارس . وليس سبب ذلك الا ما ذكرناه من مخاطبة كل فريق من الناس على قدر معرفتهم .
فاعرف ذلك وقس عليه .

- (١) في الأصل « التنيمة » والتيمه : الشاة الزائدة على التيمه حتى تبلغ الفريضة الأخرى وقيل هي التي ترتبطها في بيتك للاحتلاب ولا تسميها وأيتها كانت ، فهي المحبوسة إما عن السوم واما عن الصدقة ، من « التميم » وهو التعبيد والحبس عن التصرف الذي للأحرار (الفائق) .
- (٢) في الأصل « وفي الستون » ولا معنى له . والسيوب : الركاز وهو المال المدفون في الجاهلية أو المعدن ، جمع سيب وهو العطاء (الفائق) .
- (٣) والحلاط أن يخالط صاحب الثمانين صاحب الأربعين في الغنم وفيها شاتان لتؤخذ واحدة (الفائق) .
- (٤) الوراظ : خداع المصدق بأن يكون له أربعون شاة فيعطى صاحبه نصفه لئلا يأخذ المصدق شيئاً . مأخوذ من الورطة ، وهي في الأصل الهوة الغامضة فجعلت مثلاً لكل خطة (ماكرة) وإطاء عشوة : وقيل هو تعميمها في هوة أو خمر لئلا يعثر عليها المصدق ، وقيل هو أن يزعم عند رجل صدقة وليس عنده فيورطه « الفائق » .
- (٥) الشناق أخذ شيء من الشنق وهو ما بن الفريضتين سمي شناقاً لأنه ليس بفريضة تامة فكأنه مشنوق ، من شنتق الناقة بزمامها : إذا كففتها وهو المعنى بتسميته وقصاً ، لأنه لما لم يتم فريضة فكأنه مكسور (الفائق) .
- (٦) الشغار : أن يشاعر الرجل الرجل وهو أن يزوجه أخته على أن يزوجه هو أخته ولا مهر إلا هذا (الفائق) .
- (٧) في الأصل « أحنى » . وأجبي : باع الزرع قبل بدو صلاحه وأصله الهدز من جباً عن الشيء إذا كف عنه (الفائق) .
- (٨) أربي يربي أرباءاً : أي دخل في الربا والمعنى أنه إذا باعه على أن فيه كذا كثيراً وذلك غير معلوم فإذا تقم عما وقع التعاقد عليه أو زاد فقد حصل الربا في أحد الجانبين « الفائق » .
- (٩) في الأصل « لأهل » وهو غير مستقيم .

الباب الثالث

من الفن الأول من القطب الأول في الطريق

الى صناعة النظم والشعر

إعلم أيها المتأمل لكتابنا هذا ، أنا مارسنا^(١) هذه الصناعة ، وبيّناها من طُرُقٍ كثيرة ، وأبواب متعددة ، وخبرنا^(٢) ما ينفع المتدرب من ذلك ، وما يكون أعون له ، وأجدي عليه وأقرب الى تعليمه وإفادته ، فلم نجد ما هو أسهل مأخذاً ، وأقرب متناولاً ، سوى طريق واحد نحن ذا كروه في هذا الكتاب ، فنقول :

يجب على المبتدئ في هذا الفن والمترشح له إذا آتاه الله عز وجل طبعاً مجيباً ، وقريحة مواتية ، وكان مستكماً لمعرفة ما يجب على المؤلف معرفته ، مما أشرنا اليه في صدر هذا الكتاب ، أن يأخذ رسالة من الرسائل ، أو قصيدة من الشعر ، يقف على معانيها ، ويتدبر أوائلها وأواخرها ، ويقرر ذلك في قلبه . ثم يكلف نفسه عمل مثلها ، مما^(٣) هو في معناها ، ويأخذ تلك الألفاظ التي فيها ، ويقوم عوض كل لفظه لفظة من عنده ، تسد مسدها ، وتؤدي المعنى المندرج تحتها ، ولا يزال كذلك ، حتى يأتي على آخرها . ثم بعد فراغه منها يشتغل بتنقيح ألفاظها وتجويدها ، وارتباط^(٤) بعضها ببعض ، فإذا استتم عمله انتقل منه الى غيره ، وفعل فيه فعله أولاً ، ولا يزال

(١) في الأصل « مارسنا » . (٢) في الأصل « ما ما ينفع » .

(٣) في الأصل « ممن » .

(٤) استعمل المؤلف « ارتبط » لازماً وهو قليل قال الجوهري في الصحاح « وفلان يرتبط كذا رأساً من الدواب » وقال ابن فارس في مقاييس اللغة « ويقال : ارتبطت الفرس للرباط » . وفي أساس البلاغة « وارتبط فلان فرساً ، وفي مثل : استكرمت فارتبط » . وفي القاموس « وارتبط فرساً : اتخذ له للرباط » . إلا أن لسان العرب ذكر قولهم « ارتبط في الحبل : نشب » . مع ذكره المتعدي . وقال ابن كمال باشا في كتابه « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » - ص ٢٣ - « ومنها في فصل الرءاء (المرتبط) قول الناس (فلان =

على هذه القدم ، يُدْمِنُ^(١) في معارضة الرسائل ، ان كان كاتباً ، أو في معارضة القصائد ، ان كان شاعراً ، حتى يحصل له بذلك الدُرْبَةُ الوافرة ، وتتمرن قريحته عليه أو يعتاد خاطره هذا الأمر اعتياداً زائداً ، ولا ينبغي له ان يكون قانعاً من ذلك بالقليل ، ولا راضياً بمعرفة الطريق ، دون سلوكه إياه ، مراراً كثيرة ، وخبرته به بسهله وحزنه ، وقريبه وبعيده ، فاذا تَدَرَّبَ واعتاد ، وصار ذلك له خليته وطبعاً ، تفرغت عنده المعاني واتقدحت في خاطره ، فتسهل عليه حينئذ صياغتها ، وبارازها فيما يليق بها من اللباس . وهذا أنفع الطرق وأكثرها فائدة ، لمن يروم الدخول في زمرة الكتاب والشعراء ، ولا تجد أيها المنتصب لهذه الصناعة طريقاً يجدي عليك من الدفع ما يجديه هذا الطريق ، فاعرفه .

== مرتبط بكذا) على البناء للفاعل خطأ ، والصحيح (مرتبط بكذا) على بناء المفعول لأن (ارتبط) متعد كريط ، كما انفقت عليه أئمة اللغة . قلنا ومنه قول لبيد :
تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها
وقد استعمله لازماً أبو حيان التوحيدي قال في الامتاع والمؤانسة - ج ٢ ص ٨ - « وكيف ارتباط بعضها ببعض » وجاء في عمدة ابن رشيق « كارتباط الروح بالجسم » ج ١ ص ٨٠ من الطبعة الأولى .
(١) لعل الصواب « يدمن معارضة » .

الباب الرابع

من الفن الأول من القطب الأول

في الحقيقة والمجاز

اعلم أن الحقيقة : هي (اللفظ) ^(١) الدال على موضوعه الأصلي . وقيل : هي اسم مشترك ، يراد به ذات الشيء وَحْدَهُ ، ويراد به ما استعمل بازاء موضوعه اللغوي . وأما المجاز : فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة ، اتساعاً ، وقيل : هو ^(٢) ما نقل عن موضوعه الأصلي الى غيره ، بسبب مشابهة بين محل الحقيقة ومحلها ، في أمر مشهور .

واعلم أن المجاز ينقسم الى اقسام ، وقد أودعنا كتابنا هذا منها ما سنعح لنا ، وهو أربعة عشر قسماً : « الأول » ما جعل للشيء بسبب المشاركة في خاصة ، كما يقال للبليد حمار ، وللشجاع أسد . « الثاني » الزيادة في الكلام لغير فائدة كقوله تعالى « فبارحمة من الله لنت ^(٣) لهم » فهاهنا زائدة لامعنى لها أي « فبرحمة ^(٤) من الله لنت لهم » (الثالث) النقصان الذي لا يبطل به معنى الكلام ، لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، كقوله تعالى « ومن يسكب خطيئةً أو إثمًا ثم يرم به ^(٥) بريئاً » يريد شخصاً بريئاً . وكحذف المضاف وإقامة المضاف اليه ^(٦) مقامه كقوله تعالى « واسئل القرية ^(٧) » أي أهل القرية . وللنجاحة في ذلك اختلاف . قال سيبويه ^(٨) : إن القياس ممنوع في حذف

(١) من المثل السائر ص ٥٨/١ . (٢) في الأصل « هي » .

(٣) آية : ٥٩ سورة آل عمران . (٤) في الأصل « فبا » .

(٥) آية : ١١٢ ، سورة النساء . (٦) زيادة اقضاهما السياق . (٧) آية ٨٢ ، سورة يوسف .

(٨) سيبويه : عمرو بن عثمان امام البصريين في النحو ، أصله من البيضاء من أرض فارس ، قدم البصرة وأخذ عن الخليل ، وورد على يحيى البرمكي فجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ، فانقطع سيبويه ، ولم تطل مدته بعدما توفي سنة ١٨٠ بشيراز ، وقيل غيرها « انظر بقية الوعاة » للسيوطي ص ٢٦٦ وما بعدها طبعة مطبعة المعادة بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .

الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فلا يجوز في جاءني رجل طويل « جاءني طويل » وقل الفارسي (١) وغيره من علماء العربية : القياس جائز في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . وسيبويه لم ينص في ذلك بشيء . وقال أبو الحسن الأخفش (٢) تارة إنه ممنوع ، وتارة إنه جائز . والقوي عنده أن لا يقاس ، وغيره لا يمنع القياس ، « الرابع » تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه كقوله تعالى « إني أراني أعصر خمراً » (٣) . وإنما كان يعصر عنباً . « الخامس » تسمية الشيء باسم مجاوره كقوله للزيادة « راوية » وإنما ازواوية الجمل الذي يحملها . « السادس » تسمية الشيء بكلمة كتولك في جواب « ما فعل زيد » : القيام . والقيام إنما هو جنس يتناول جميع أنواعه . « السابع » تسمية الشيء بجزئه كقولك لمن تُبغضه : « أبعد الله وجهه عني » تريد بذلك عامة جسده . « الثامن » تسمية الشيء بدواعيه كتسميتهم الاعتقاد قولاً نحو قولك « هذا يقول بقول الشافعي » أي يعتقد اعتقاده . « التاسع » تسمية الشيء باسم أصله كقولك للآدمي « مضغة » . « العاشر » تسمية الشيء باسم فرعه كقول الشاعر :

وما العيشُ إلا نومةٌ وتشرُّقٌ
وتمر على رأس النخيل وماءٌ

فسمى الرطب « تمرًا » . « الحادي عشر » : تسمية الشيء باسم ضده كقولهم للأسود والأبيض « جون » . « الثاني عشر » تسمية الشيء بمكانه كقولهم الفطر « سماء » لأنه ينزل منها . « الثالث عشر » تسمية الشيء بفعله كتسمية الحجر مسكراً . « الرابع عشر » . تسمية الشيء بحكمه كقوله تعالى « وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي ... » الآية .

(١) الفارسي : أبو علي الفارسي ولد بفارس وقد بغداد وتجول في البلدان وأقام مدة عند سيف الدولة الحمداني في حلب ، ثم عاد إلى فارس وصحب عضد الدولة بن بويه ووصف له كتاب « الإيضاح » في قواعد العربية ثم عاد إلى بغداد وتوفي فيها سنة ٣٧٧ هـ أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وربما كان أشهر تلاميذه ابن جني أنظر بغية الوعاة ص ٢١٦ طبعة مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ هـ والأعلام للزركلي ، و « وفیات الأعيان » و « نزهة الألباء » .

(٢) أبو الحسن الأخفش ، قرأ على ثعلب والمبرد ، وتوفي ببغداد سنة ٣١٥ هـ وكان طوف في مصر ، وخرج إلى حلب ، يقول ياقوت : له تصانيف ذكرها ابن النديم « في الفهرست » وهي : « شرح سيبويه » و « الأنواء » و « التنبيه والجمع » و « المهذب » و « تفسير رسالة كتاب سيبويه » . « أنظر بغية الوعاة ص ٢٣٨ » .

فسمي النكاح هبة . فهذه ضروب المجاز التي وقعت . فاعرفها .

وأما الفرق بينه وبين الحقيقة ، فهو أن الحقيقة جارية على العموم في نظائره ، ألا ترى أنا إذا قلنا « فلان عالم » لما صدق على كل ذي علم واحد صدق على كل ذي علم ، بخلاف « واسئل القرية » لأنه لا يصح إلا في بعض الجمادات دون بعض ، لأن المراد أهل القرية ، لأنهم ممن يصح السؤال لهم ، ولا يجوز أن يقال « واسأل الحجر أو التراب » . وقد يحسن أن يقال « واسأل الربع أو الطلل » .

واعلم أن كل مجاز فله حقيقة ، وليس من ضرورة كل حقيقة أن يكون لها مجاز ؛ وذلك أن من الأسماء قسمين لا مجاز فيهما :

« الأول » أسماء الأعلام ، كأنها وضعت للفرق بين الذوات لا للفرق بين الصفات .
« الثاني » الأسماء التي لا أهم منها ، كالمعلوم والمجهول والدلول ، وغير ذلك ، مما أشبهه .
واعلم أنه قد صار المجاز في تعارف الناس بمنزلة الحقيقة ، بل هو أقرب الى التعريف من الحقيقة ، وأولى بالاستعمال منها ، وأحق بالفهم ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الحقيقة ، التي هي الأصل ، أولى منه حيث هو فرع عليها . ألا ترى أن قوله تعالى « والصبح اذا تَنَفَّسَ » أبلغ من أن يقال « اذا انتشر » لأن التنفس يعطي من الدلالة ما لا يعطيه الانتشار ؛ وذلك لما فيه من بيان الروح على النفس ، عند إضاءة الصبح ، فجعل ظهور الصبح وانتشاره من خلال الليل ، شيئاً فسيئاً ، كالتنفس ؛ لأن أول ما يبدو الصباح ثم ينمي في انتشاره بالتدرج ، كإخراج الانسان نفسه .

واعلم أنه إنما ^(١) يعدل عن الحقيقة الى المجاز لمان ثلاث وهي : الاتساع والتشبيه والتوكيد ، فان عدت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة : فمن ذلك قوله تعالى « وأدخلناه في رحمتنا » الآية . فهذا مجاز ، وفيه الأوصاف الثلاثة المذكورة . وأما الاتساع فهو أنه زاد في أسماء الجهات والمحال ^(٢) اسماً هو الرحمة ، وأما التشبيه فانه شبه الرحمة ، وإن لم يصح دخولها ، بما يجوز

(١) هذا من العبارات المولدة نفي استعمال « إنما » للخصر بعد « أنه » .

(٢) المحال جمع المحل ويجوز أن يكون جمع « المحلة » في غير هذه البارة .

دخوله . وأما التأكيد فإنه أخبر عما لا يدرك بالحاسة ، وذلك تعالٍ بالخبير عنه ، وتفخيم له ، إذ صير إلى منزلة ما يشاهد ويمان . ألا ترى إلى قول بعضهم في الترغيب في الجليل : « لو رأيتم المعروف لرأيتموه حسناً جميلاً » . وإنما يرغب بأن ينبه عليه ، ويعظم من قدره ، فيصوّر في النفوس ، على أشرف أحواله وأعلى صفاته ، وذلك بأن يخيل متجسماً ، لا عرضاً متوهماً .

وأعلم أن المجاز إذا كثرت لحوق بالحقيقة ، وذلك أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة فيه ، فن ذلك عامة (١) الأفعال نحو « قام زيد ، وقعد عمرو » و « جاء الصيف وانصرف الشتاء » . ألا ترى أن الفعل يُفاد منه معنى الجنسية ، فقولك « قام زيد » معناه كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل . ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام ، وكيف يكون ذلك وهو جنس مطبّق لجميع أنواعه من الماضي والحاضر والمستقبل (٢) ، الكائنات من كل (من) (٣) وجد منه القيام ؟ . فإذا كان الحال كذلك علمت أن قيام زيد مجاز لا حقيقة ، وإنما هو على وضع الشكل موضع البعض ، للاتساع والتوكيد ، وتشبيهه القليل بالكثير . ويدل على انتظام ذلك في جميع جنسه أنك تعمل في جميع أجزاء ذلك الفعل ، فتقول : قت قومة ، وقومتين ، ومائة قومة ، وقياماً حسناً ، وقياماً قبيحاً ، فاعمالك إياه في جميع أجزائه يدل على أنه موضوع عندهم على صلاحيته ، لتناول جميعها ، ألا ترى إلى قول بعضهم :

وقد يجمعُ اللهُ الشَّيْتَيْنِ بعدما
يظُنَّانَ كلَّ الظَّنِّ أنْ لا تَلْقيا

فقوله « كلُّ الظنِّ » يدل على صحة ما أشرنا إليه .

وكذلك قولك « ضَرَبْتُ زَيْدًا » مجاز أيضاً ، لأنك إنما فعلت بعض الضرب لا كله ، وإنما ضربت بعضه لا جميعه ؛ لأنك قد تضرب يده ، أو رجله ، أو ناحية من نواحي جسده . ولهذا إذا احتاط الانسان واستظهر جاء يبدل البعض ، فقال « ضربتُ زَيْدًا رَأْسَهُ » ثم هو مع ذلك متجاوز ، لأنه إنما يضرب ناحيةً من رأسه ، لا رأسه كله . ولهذا يحتاط بعضهم في نحو

(١) عامة الأفعال أكثرها وعامة الناس أكثرهم . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) يرد على قول المؤلف أن الفعل الماضي الزمن يقيد القيام بالماضي فلا مستقبل فيه ولا حاضر .

هذا فيقول « ضربت زيدا جانب وجهه الأيمن » . فإذا عرف التوكيد ثم وقع (في)^(١) الكلام نحو « نفسه وعينه وكله وأجمع » وما جرى هذا المجرى تحقق^(٢) منه حال سعة المجاز في هذا الباب . ألا تراك تقول : قطع الأمير اللص . ارتفع المجاز من جهة الفعل وصرت فيه الى الحقيقة ، لكن يبقى عليك التجوز من جهة أخرى وهو قولك « اللص » وانما لعله^(٣) قطع يده أو رجله ، فإذا أحتطت في ذلك قلت « قطع الأمير نفسه يد اللص أو رجله » . وكذلك جاء جميع الجنس . فوقع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شيوع^(٤) المجاز فيها واشتماله عليها ، حتى إن علماء العربية جعلوا له باباً مفرداً ، لعنايتهم به ، وكونه مما تمس الحاجة اليه ، وأنه لا ينبغي أن يضاع مثله ولا يهمل ، كما أنهم جعلوا لكل معنى أهمهم^(٥) باباً مفرداً ، كالصفة : والعطف ، والاضافة ، وغير ذلك فاعرفه .

(١) زيادة اقتضاها السياق ألا تراه قد قال بعد ذلك « فوقوع التوكيد ... » .

(٢) في الأصل « بتحقيق » ولعل الأصل ما ذكرناه .

(٣) في الأصل « لعله » .

(٤) في الأصل « شباع » . والشباع مصدر « شاعه » أي تبعه ورافقه ، يقل في الذبوع « شاع يشيع شيعاً ومشاعاً وشيوعاً وشبوعاً وشيعاناً (التاموس) . وقد وقع « الشباع » بمعنى الشروع فيما نقل من كلام الشريف الرضي في كتابه « المحازات القرآنية » ص ١٢٤ .

(٥) هو ابن سنان الخفاجي ، وقد تقدم ذكره .

الفن الثاني

في القطب الأول

في الألفاظ والمعاني وتفضيل الكلام المنثور على المنظوم^(١) وهو ثلاثة أبواب :

الأول : في الألفاظ المفردة وهو قسمان :

« الأول » : في الكلام على الألفاظ المفردة ، والفرق بين الجبر منها والردبي ،

واعلم أن صاحب كتاب « سر الفصاحة » وغيره من أرباب هذه الصناعة قد أوردوا في كتبهم

من ذلك أشياء حسنة ، ونهوا على نكت مستملحة ، غير أننا لما أمعنا النظر فيما قالوه ، وتصفحنا

مطاوي ما ذكروه ، وقع لنا فيه زيادة مبتكرة ، وقول مستغرب ، ولنورد هاهنا ، ما وصل إلينا

عن علماء هذه الصناعة ، وما أبتكرناه نحن فنقول :

الأوصاف التي توجد في اللفظة الواحدة ، وتستحق بها ضربة الحسن والجودة ، سبعة أنواع ،

فأما الذي وصل إلينا منها فستة أنواع :

« الأول » تباعد مخارج الحروف .

« الثاني » أن لا تكون الكلمة وحشية ولا متوعرة .

« الثالث » أن لا تكون الكلمة مبتذلة بين العامة .

« الرابع » أن لا تكون عبر بها عن معنى يكره ذكره ، فإذا أوردت ، وهي غير مقصود

(١) في تفصيل النثر على الشعر ، راجع شرح الحماسة للمرزوقي « ج ١ ص ١٧ » من طبعة مطبعة لجنة

التأليف والترجمة بمصر .

بها ذلك المعنى قبحت .

« الخامس » أن تكون مصغرة في موضع يُعبر بها عن شيء لطيف ، أو خفي ، أو نحو ذلك .

« السادس » أن تكون مؤلفة من أقل الأوزان تركيباً . وقد ذكر أبو محمد بن سنان الخفاجي قسماً آخر فقال : « ينبغي أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح ، غير شاذة »^(١) . وليس هذا معتبراً في جودة اللفظة ولا في رداءتها ، لأن شذوذ اللفظة لا يوجب لها حسناً ولا قبحاً ، وإنما المعنى بقولهم : إن هذه الكلمة شاذة أي أنها لم تُنقل إلا عن واحد فقط ، فلا يوثق بها ولا يركن إليها ، سواء كانت حسنة أو قبيحة . فاعرف ذلك .

وأما الذي ابتكرناه نحن فنوع واحد وهو أن تكون الكلمة مبنية من حركاتٍ خفيفة . ولنرجع الى ذكر الستة الأنواع ، التي وصلت إلينا من علماء هذه الصناعة ، وتحقيق القول فيها ، فنقول :

إعلم أنه ليس لهم فيها إلا السبق بذكرها فقط ، وأما علة كل نوع منها ، والسبب الذي ذكر لأجله فإنا لم نأخذ (عندهم^(٢)) ، وإنما استنبطناه نحن دونهم . وذلك أننا لم نقف لهم في ذلك على قول شاف ، ولا كلام محرر . بل جل أمرهم أن ذكروا هذه الأنواع الستة ثم مثلوا كل نوع منها بمثال ، كما فعل أبو محمد بن سنان^(٣) الخفاجي ، وهو من الأئمة المشاهير في هذا العلم ، وكذلك فعل غيره ممن تقدمه كقدامة^(٤) بن جعفر الكاتب ، والآمدي^(٥) ، والملاحظ وغيرهم . وكتبهم التي صنفوها في هذا الفن شاهدة بما ذكرناه عنهم من إجمال القول ، والافتقار بالأمثلة .

أما النوع الأول من الأنواع الستة فهو تباعد مخارج الحروف ، ولسنا نعني بذلك أن

(١) راجع سر الفصاحة « ص ٧٥ » وما بعدها من طبعة المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٥٠ هـ =

١٩٣٢ م .

(٢) زيادة يقتضيتها السياق . (٣) راجع مختصر ترجمته في حاشية « ص : ٣ » من هذا الكتاب .

(٤) انظر مختصر ترجمته في حاشية « ص : ٢ » من هذا الكتاب .

(٥) انظر مختصر ترجمته في حاشية « ص : ٢ » من هذا الكتاب .

المتقارب الخارج لا يكون حسناً ولا جيداً ، بل نعي بذلك أن الغالب على المتباعد الخارج من الألفاظ الجودة والحسن ، والغالب على المتقارب الخارج الرداءة والقبح . ألا ترى ^(١) أن « الجيم والشين والياء » لها مخارج متقاربة ، وهي من وسط اللسان ، بينه وبين الحنك ، وتسمى ثلاثتها الشجرية ^(٢) ، فإذا ركبنا منها شيئاً من الألفاظ يجيء حسناً رائعاً فإن قلنا : « جيش » ، كانت لفظة محمودة ، وإن قدمنا الشين على الجيم فقلنا : « شجي » كانت أيضاً لفظة محمودة . فهذه مخارج متقاربة ، وقد ركبنا منها هاتين اللفظتين ، وجاءتا في غاية الحسن والرونق . وهذا يكون نادراً في المتقارب الخارج وأما الأكثر والغالب يجيء في المتباعد الخارج . فاعرف ذلك .

وحيث انتهى بنا القول إلى هاهنا فلنبداً بوصفه ، في هذا الموضع ، بذكر الأصوات والحروف ، وذكر المخارج وانقساماتها ، قبل ذكر السبب في حسن المتباعدة ، وقبح المتقاربة ، فنقول :
اعلم أن الصوت ^(٣) عرض يخرج مستطيلاً متصلاً ، حتى يعرض له ، في الحلق والقم والشفتين ، مقاطع ، تثنيه عن امتداده واستطالته ، فيسمى القطع إن عرض له حرفاً . وتختلف أجراس ^(٤) الحروف بحسب اختلاف مقاطعها . ألا ترى أنك تبتدىء من أقصى الحلق ثم تبلغ به أي المقاطع شئت ، وتجد له جرساً ما ، فإن انتقلت منه راجعاً عنه ، أو مجاوزاً له ، ثم قطعت أحسست عند ذلك جرساً غير الجرس الأول ، نحو « الكاف » فانك إذا نطقت بها سمعت هناك صدىً ، فإذا رجعت إلى « القاف » سمعت غير ذلك الصدى فإن جزت [إلى] الجيم سمعت غير ذينك الأولين . وشبّه بعضهم الحلق والقم بالزمزم ^(٥) وما أقربه شها به . والسبيل إلى

(١) راجع المثل السائر « ج ١ ص ١٥٣ » فقد ذكر المؤلف هذا هناك .

(٢) في مقدمة اللسان « الشجرية : الجيم والشين والضاد ، والشجر : مفرج الفم » .

(٣) يعني « صوت الفم » أما الصوت المطلق فقد قال في تعريفه العلامة ابن سينا « أظن أن الصوت سببه القريب توج الهواء ودفعه بسرعة وبقوة من أي سبب كان » (أسباب حدوث الحروف ص ٥ من طبعة طهران) .

(٤) أجراس جمع جرس (بكسر الجيم وفتحها) ، وهو الصوت .

(٥) في الأصل « بالزمر » أنظر الحديث عن هذا في ص ١٨ من « سر الفصاحة » لابن سنان الخفاجي ، ص ٦ وما بعدها ، طبعة المطبعة الرحمانية ، مصر سنة ١٩٣٢ . وأنظر : « فصل في الأصوات » في كتاب « سر الفصاحة » أيضاً .

معرفة ذلك أنك إذا أردت اعتبار هذا : تأتي بالحرف ساكناً لا متحركاً ، لأن الحركة تقلقه عن موضعه ومستقره ، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة^(١) من قبله ، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به ، فتقول : « إك » « إق » وكذلك سائرهما .

واعلم أن « الحروف » تطلق باعتبارات ، فالأول : اسم لهذه الحروف الممدودة ؛ وذلك مأخوذ من تسمية الحد والناحية حرفاً ، لأن الحروف هي جهات للكلمة ونواحيها . الثاني : تطلق على أدوات الكلام نحو « من وعن ، وغيرهما » . الثالث : كقول النبي (ص) « أنزل القرآن على سبعة أحرف » أي سبع لغات لا تختلف ولا تتضاد ، كما يقال : « هذا في حرف أبي »^(٢) و « وهذا في حرف ابن مسعود »^(٣) . الرابع : يقال ناقة حرف : أي ضامرة . وقال أبو العباس^(٤) المبرد : إن الهمزة ليست من جملة الحروف . وجعل عددها ثمانية وعشرين حرفاً ، واستدل على ذلك بأن قال : إن الهمزة لا صورة لها في الخط . وهذا فاسد ؛ إذ الاعتبار باللفظة لا بالخط ، فإن الخط لو لم يكن لما كان ذلك مانعاً من كون الهمزة من جملة الحروف .

فأما ترتيب الحروف على نسق المخارج فهي « همزة ، ألف ، ع ، [هـ] ح ، غ ، خ ، ق ، ك ، ج ،

(١) كذا قال ابن جني قبله في « سر صناعة الأعراب » ج ١ ص ٧ وجاء في مقدمة « لسان العرب » ص ١٣ من طبعة دار الفكر : « ونظر الخليل بن أحمد إلى الحروف كلها وذاقها فوجد يخرج الكلام كله من الخلق ، فصدر أولها في الابتداء أدخل في الخلق . وكان إذا أراد أن يذوق الحرف فتح فاه بألف ثم أظهر الحرف ثم يقول : أب . أت . أة . أج . أع » ، وهذا يدل على أن كسر الألف غير ضروري .

(٢) أبي : على صيغة تصغير « أب » وهو أبي بن كعب من صحابة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وكان أقرأ العرب للقرآن الكريم ، راجع ترجمته في طبقات القراء المعروف « بفاية النهاية » للجزري ج ١ ص ٣١ ، وكتب تراجم الصحابة ، « كأسد الغابة » و « الاصابة » .

(٣) هو عبد الله بن مسعود الصحابي المشهور ، وكان في قراءته اختلاف من حيث قدم من الألفاظ المفردة ، راجع ترجمته في : « طبقات الجزري » وكتب تراجم الصحابة .

(٤) راجع مختصر ترجمته في حاشية ص ٢٢ من هذا الكتاب . وقد سبق ابن جني المؤلف إلى رد ذلك القول ، قال في « باب أسماء الحروف » من « سر صناعة الأعراب » ج ١ ص ٤٦ : « اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكفاة تسعة وعشرون حرفاً ، فالها الألف وآخرها الياء ، على المشهور في ترتيب حروف المعجم إلا أبا العباس فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين ، وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي عندنا ، كما نوضح القول فيه إن شاء الله » .

ش ، ي ، ض ، ل ، ن ، ر ، ط ، د ، ت ، ز ، س ، ظ ، ذ ، ث ، ف ، م ، و ، ب ^(١) .
 وستة أحرف فروع مستحسنة ، وهي همزة بين بين ، والنون والخفيفة ، والألف الهائلة ، وألف
 التفخيم ، والشين كالجيم ، والصاد كالزاي . وثمانية أحرف غير مستحسنة وهي : الكاف بين
 الجيم والكاف ، والجيم كالصاد ، والجيم كالشين ، والفاء كالباء ، والصاد الضعيفة ، والصاد
 كالسين ، والطاء كالتاء ، والظاء كالثاء . وذكر قوم أربعة أحرف هي : السين كالزاي ، والجيم
 كالزاي ، واللام المفخمة ، والقاف كالصاد ؛ فصار الجميع سبعة وأربعين حرفاً .

فأما انقسام المخارج فإنها ستة عشر مخرجاً : ثلاثة حَلْقِيَّة ^(٢) وهي الهمزة والألف والهاء .
 هذا على ترتيب سيبويه ، وأما على ترتيب أبي الحسن ^(٣) الأَخْفَش فإن الهاء مع الألف لا قبلها
 ولا بعدها ، ومخرجان يليان هذه الثلاثة المذكورة وهما العين والحاء ، ومخرجان آخران فوق
 ذينك من أول الفم وهما الغين والحاء ، وحرف من أقصى اللسان ، وهو القاف . وأسفل من
 موضع القاف قليلاً مخرج الكاف ، وهذان الحرفان - أعني القاف والكاف - يدعيان لهَيَوِيَّتَيْنِ :
 من اللهاة . وثلاثة أحرف من وسط اللسان : وهي الجيم والشين والياء ، وتسمى الشَّجَرِيَّة .
 ومن أول حافة اللسان وما بينهما من الأضراس مخرج الضاد ، ويسمى المتفرد المستطيل . ومن
 حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه مما بينها وبين ما يليها من الحنك ، فويق الضاحك
 والناب والثنية والرابعة مخرج اللام ، ويسمى المنحرف . ومن طرف اللسان ، بينه وبين ما فويق
 الثنايا السفلى ، مخرج النون . ومن مخرج النون ، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً ، لانحرافه
 إلى اللام مخرج الراء . وهذه الأحرف الثلاثة : اللام والراء والنون تسمى الذَلِيقَة . وقال سيبويه

(١) بين هذا الترتيب وترتيب ابن جني في « صناعة الأعراب » ج - ١ ص ٥٠ - شيء من
 الاختلاف ، فليلاحظ .

(٢) في الأصل « حلقة » وهو من تصحيف النسخ .

(٣) هو أبو الحسن علي بن سليمان الملقب بالأخفش الأصغر ، أحد الأخفش الثلاثة المشهورين ، قرأ على
 ثعلب والمبرد وغيرهما ، وشرح كتاب سيبويه في النحو . وله كتاب الأنواء ، والثنية والجمع ، وكتاب المهذب .
 دخل مصر والشام ، وعاد إلى العراق ، وكان ضيق الحال ، توفي نجاة سنة « ٣١٥ » عن ثمانين سنة .
 راجع « معجم الأدباء » و « بغية الوعاة » ص ٣٣١ .

إنَّ الأُصولَ الخماسية لا تخلو من أحدها البتة . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا ثلاثة أحرف وهي الطاء والذال والتاء ، وتسمى النطعية . وثلاثة أحرف مما بين طرفي اللسان وفوق الثنايا وهي : الصاد والسين والزاي وتسمى الأسلية . وثلاثة أحرف مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا وهي : الطاء والذال والتاء ، وتسمى اللثوية . وحرف واحد مما بين باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى وهو الفاء . وثلاثة أحرف مما بين الشفتين وهي الباء والميم والواو ، وتسمى الشفوية . وحرف واحد من الخيشوم وهو النون ، ويسمى الخيشوعي . فهذه جميع مخارج الحروف .

وحيث انتهى القول بنا الى هذا المقام وأتينا على ذكر الأُصول والحروف وانقسام المخارج فينبغي حينئذ أن نذكر السبب في حسن ما تباعد من المخارج ، وقبح ما تقارب منها ، فنقول : قال أبو محمد بن سنان الخفاجي في كتابه^(١) : « إن الحروف التي هي أصوات^(٢) تجري من السمع مجرى الألوان من البصر ، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا اجتمعت كانت في النظر أحسن من الألوان المتقاربة ؛ ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ، لغرب ما بينه وبين الأصفر ، وبعد ما بينه وبين الأسود » . هذا حكاية كلامه بعينه . ولنا عليه اعتراض ، وهو أنا نقول : إذا ثبت لك أن الألوان المتباينة في النظر أحسن من الألوان المتقاربة فكيف يلزم على هذا أن تقيس عليه السمع ونجربه مجراه ؟ فإن قال في الجواب عن ذلك : « إني إنما قسمت السمع في أصوات الحروف المتباعدة على البصر في الألوان المتباعدة ، لأن السمع حاسة والبصر أيضاً حاسة ، وقياس حاسة على حاسة مناسب » . قلنا له : إنما يستقيم لك ما ذكرته من هذا القياس أن لو توقف في عرفان جودة اللفظة على سماع أصوات مخارجها ، كما يتوقف في عرفان حسن الألوان على إبصارها ورؤيتها ، وإنما قد يعلم جودة اللفظة ، ويعرف حسن تركيبها ، من غير أن يسمع لها صوت ؛ وذلك أن التأمل للكلام

(١) يريد « سر الفصاحة » وقد مر ذكره غير مرة . راجع ص ٦ ، و ص ٦٠ وما بعدها من الكتاب

المذكور ، طبعة الرمانية بمصر سنة ١٩٣٢ .

(٢) في الأصل « أصول » والتصحيح من كتاب « سر الفصاحة » .

مكتوباً من غير تصويت به ، ولا نطق ، اذا عرضه على طبعه السليم ، وفكره المستقيم ، عرف جودة ألفاظه ، وعلم حسن تركيبها من قبجه . ولا خلطة للسمع في ذلك ولا مشاركة . فقد ثبت بهذا الدليل فساد ما ذكرته من قياس السمع على البصر ، واختلال ما أشرت إليه من ذلك (١) .

وإنما القول الشديد في حسن اللفظ المتباعد الخارج ، وقبح اللفظ المتقارب الخارج ، ما سنورد هاهنا : وهو أن الفائدة في الأشياء المركبة ، إنما هي اختلاف أجزائها وتباين مفرداتها ، ليؤثر التركيب عند ذلك شيئاً لم يكن ؛ إما حسناً وإما قبحاً .

فأما اذا كانت أجزاؤها مشابهاً بعضها البعض ، فانه لا يكون لتركيبها حينئذ كبير فائدة ، وهذا مما لا نزاع فيه ؛ لوضوحه وبيانه .

وحيث كانت الحال في الأشياء المركبة كذلك ، قسنا عليه تركيب مخارج الحروف . وذلك أن من المخارج ما هو مختلف ونعني بالمتخلف هاهنا : المتقارب ؛ كالراء ، واللام ، والطاء ، والسين وغير ذلك ، مما يجري هذا الجرى . فمتى كانت الكلمة مركبة من حروف متباعدة المخارج ، أثر التركيب فيها أثراً ؛ وهو الحسن والجودة في الغالب . ومتى كانت الكلمة مركبة من حروف متقاربة المخارج ، جاءت بخلاف ذلك في الغالب أيضاً .

فان قيل : أما قولك : إن الكلمة ، اذا ركبت من حروف متباعدة المخارج ، أثر التركيب فيها أثراً مسلماً اليك ذلك . وأما تخصيصك ذلك التأثير بالحسن والجودة ، فهذا تحكم محض أنت مطالب بإثباته .

(١) قال ابن أبي الحديد في « الفلك الدائر على مثل السائر » - ص ٨٣ - « قال المصنف - يعني نصر الله بن الأثير - وقد ذكر ابن سنان الخفاجي ، إن أحد ما يشترط في حسن اللفظ ، أن تكون مخارج حروفها متباعدة ، قال : وهذا باطل ، لأنه لو كان العلم بحسن اللفظ وقبحها مشروطاً بتباعد مخارجها أو تقاربها لوجب أن لا يحكم على الفور بقبح لفظه أو حسنهما حتى تعتبر مخارج الحروف ... أقول : ليس بمنكر أن يعلم المعلول قبل العلة ، والمشروط قبل الشرط ، ألا ترى أنك اذا رأيت الجارية الحسناء فانك تستحسنها على الفور ولا يتوقف استحسانك اياها على أن تستحضر في ذهنك علة الحسن : من دقة شفيتها وأنفها ، وامتداد سالفيتها ، ومخالطة الحمرة للبياض في بشرة وجهها ، وغير ذلك من أسباب الحسن ؟ ولا يطعن بحكمك على الفور لتعليل الحسن بهذه الأمور » .

وكذلك قولك في الكلمة : « اذا تركبت من عدة حروف متقاربة المخارج » ، ألا ترى أن مخارج الحروف جميعها ، اذا اعتبر كل واحد منها على الانفراد ، لا يوجد له حسن ولا قبح ؟ وهذا لا نزاع فيه . فمن توهم شكاً في ذلك أو لحقه أدنى ارتياب ، فليعرضه ويعتبره ، منصفاً من نفسه ، فانه يعلم صحة ما ذكرناه ، ويعرف حقيقة ما أشرنا اليه .

وإذا كانت الحال كذلك ، فمن أي وجه تكسب اللفظة الجودة والحسن اذا تركبت من حروف متباعدة المخارج ؟ ومن أي وجه تكسب الرداءة والقبح ، إذا تركبت من حروف متقاربة المخارج ؟

الجواب عن ذلك ، أنا نقول : إنها اكتسبت حسناً عند تركيبها من حروف متباعدة المخارج ، واكتسبت قبحاً عند تركيبها من حروف متقاربة المخارج ؛ لأن النطق اذا أتى على مخارج حروف اللفظة ، وهي متباعدة ، ليجمعها ويؤلفها ، كان له في ذلك مهلة وأناة ؛ لأن بين المخرج الى المخرج فسحةً وبعداً ، فتجيء الحروف عند ذلك متمكنةً في مواضعها ؛ غير قلقة ولا مكدودة . واذا أتى النطق على مخارج حروف اللفظة وهي متقاربة ، ليجمعها ويركبها ، لم يخلص من مخرج إلا وقد وقع في المخرج الذي يليه ؛ لقرب ما بينها فيكاد عند ذلك يعتبر أحدهما بالآخر ، فتجيء مخارج حروف اللفظة قلقة مكدودة ، غير مستقرة في أماكنها . ولهذا لم ترد العين مع الحاء ، ولا العين مع الخاء ، ولا الطاء مع التاء ، ولا القاف مع الكاف ، ولا الذال مع التاء ، ولا مع الطاء ؛ وذلك لقرب مخارج هذه الحروف بعضها من بعض ^(١) .

ومن أدل الدليل على أن المخارج المتباعدة أحسن تأليفاً من المخارج المتقاربة ، ان العرب من

(١) قال ابن أبي الحديد في الفلك الدائر - ص ٨٣ - « ومن ذلك أنه قد اعترف ، أن كل ما تستقبحه من الألفاظ تجده متقارب الحروف . وما تستحسنه تجده متباعد الحروف ، ولكنه زعم ، أنه لا يميل الاستقباح والاستحسان بهما ، فيقال له : اذا كان تقارب المخارج والاستقباح متلازمين لا يفترقان ، فلا بد من أمر أوجب تلازمهما ، فيمكنك أن تقول : إن الاستقباح (الذي) أوجب تقارب المخارج ، فيما هو متقارب المخارج ، أمر ذاتي له ، لا يتوقف الا على الاستقباح ، فاذا لم يكن الاستقباح أوجب تقارب المخارج ، ولا بد للازمته إياه من سبب ، فلا سبب إلا أن يقال : إن المخارج علة الاستقباح » .

شأنهم وعادتهم ، أن يعدلوا في كلامهم عن الأثقل الى الأخف ؛ طلباً للاستحسان ، وهذا شائع عندهم ، وكثير في لغتهم ، لا يحتاج إلى إقامة دليل عليه . وتراهم قد خالفوا عادتهم وعدلوا عن الأخف الى الأثقل ، طلباً لبعدهم المخارج ؛ حيث هو أسهل على اللسان ، وهرباً من تقاربها ؛ حيث هو أشق وأصعب على اللسان . وذلك نحو « الحيوانات » ألا ترى أن أصل هذه الكلمة ، باجماع من علماء العربية : « حَيَـيَـان » لأنها من مضاعف الياء ، إلا أنه لما ثقل عليهم عدلوا به عن الياء الى الواو ، مع علمهم بأن الواو أثقل من الياء ، لكنه لما تباعد الحرفان ساغ ذلك ؛ لأجل الاستخفاف . فلما رأينا أن العرب الذين هم الأصل في هذه اللغة قد نقضوا عادتهم ، ورفضوا سنتهم ، في العدول عن الأثقل الى الأخف ؛ طلباً لتباعد مخارج الحروف ، علمنا أن ذلك أهم عندهم ، وأكثر تقدماً في نفوسهم . وكفى بهذا دليلاً على أن تباعد المخارج أحسن تأليفاً من تقاربها ، فاعرف ذلك .

وأعلم أن تباعد المخارج ليس بكاف في حسن اللفظة ، ولا ممتع في جودتها ؛ فانه قد تأتي لفظة مؤلفة من حروف متباعدة المخارج ، ولكنها تكون مبنية من حركات ثقيلة ، أو تكون وحشية ، أو غير ذلك من الصفات الذميمة ، فيعارض ذلك الوصف المحمود هذا الوصف المذموم فيذيله^(١) ويذهب به .

النوع الثاني من القسم الأول من الباب الأول

وهو أنه لا تكون الكلمة وحشية ولا متوعرة

ونعني بالوحشي : قلة الاستعمال ؛ وذلك عيب في الكلام فاحش ؛ فيجب على المؤلف اجتنابه والبعد عنه ، لأن أحسن الالفاظ ما كان مألوفاً بين أرباب هذه الصناعة ، دائراً في تأليفاتهم ، قد

(١) في مختار الصحاح « الاذالة : الاهانة ، يقال : أذال فرسه وغلامه . وفي الحديث « نهى عن اذالة الخيل » وهو امتهانها بالعمل والحمل عليها .

صقلته الألسن ، وَأَنْسَتَهُ الاسماع والقلوب . ولذلك كان جميع ألفاظ القرآن الكريم منخرطة في هذا السلك ، وجارية في هذا النهج .

واعلم أن العرب ، وان استعملوا الوحشي من الكلام ، فإنهم غير ملومين على ذلك ، ولا يكون عيباً في كلامهم ؛ لأنه لغة القوم ، وبه كانت مفاوضاتهم في أحاديثهم وأشعارهم ، وكان كالذي كان لهم طبعاً وخلقاً . والدليل على أن العرب لا يلامون في استعمال الوحشي من الكلام ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد نطق به كثيراً في كلامه ، وأتت به الأخبار المنقولة عنه ، كحديث طَهْفَةَ بن أبي زهير النهدي^(١) وغيره . فأما حديث طَهْفَةَ فهو^(٢) أنه لما قدمت وفود العرب على النبي - صلى الله عليه وسلم - قام طهفة بن أبي زهير فقال : « أتيناك يا رسول الله من غوري تهامة ، على أكوار^(٣) الميس^(٤) ، ترتمي بنا العيس^(٥) نستحلب^(٦) الصببر^(٧) ونستحلب^(٨) الحجير^(٩) ، ونستعصد^(١٠) البرير^(١١) ونستخيل^(١٢) الرهام^(١٣) ،

(١) في الأصل « الهندي » وهو تحريف ، وطهفة : مذكور في كتب تراجم الصحابة مثل « الاصابة ج ٢ ص ٢٢٧ » ومنهم من سماه « طهبة » .

(٢) راجع هذا الخبر في « الفائق » ج ٢ ص ٤ من طبعة الباني الحلبي بالقاهرة . وقد أورد المؤلف هذا الخبر في كتابه « المثل السائر » ج ١ ص ١٥٨ وما بعدها ، من طبعة الباني الحلبي القاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .

(٣) الأكوار : جم « كور » وهو الرجل بأدائه ، ويجمع أيضاً على « كيران » ، « مختار الصحاح »

(٤) الميس : شجر تتخذ منه الرحال « مختار الصحاح » .

(٥) العيس : الابل البيض التي يخاطب بياضها شيء من الشقرة ، ويقال هي كرائم الابل ، واحدها

اعيس ، والأثني عيساء « مختار الصحاح » .

(٦) في الأصل « نستحلب » والتصحيح من الفائق « ج ٢ ص ٤ » .

(٧) الصبر : السحاب الكثيف المتراكب « الفائق » .

(٨) نستحلب : من الحلب ، وهو القطع والمزق ، يقال « حلب السبع الفريسة ، يخلبها - بكسر اللام

وبضمها - إذا شقها ومزقها ، ومنه الحلب (الفائق) .

(٩) الحجير : النبات ، (الفائق) .

(١٠) نستعصده : أي نأخذ من شجرة فنأكله للجذب ، وهو من العصد ، وهو القطع (الفائق) .

(١١) البرير : ثمر الأراك إذا اسود وبلغ ، والأراك : نوع من الشجر .

(١٢) نستخيه : نظنه خليقاً بالامطار (الفائق) .

(١٣) الرهام : ضفاف الأمطار ، وهي جمع رهمة (الفائق) .

وَنَسْتَحِيلُ (١) الْجَهَامَ (٢) مِنْ (٣) أَرْضِ غَائِلَةِ النَّطَاءِ (٤) ، غَلِيظَةِ الْمَطَا (٥) ، قَدْ نَشَفَ الْمُدْهَنَ (٦) ، وَيَيْسَ الْجَمْشِنَ (٧) وَسَقَطَ الْأَمْلُوجَ (٨) ، وَمَاتَ الْعَسَلُوجَ (٩) ، وَهَلَكَ الْهُدْيِيُّ (١٠) ، وَمَاتَ الْوَدِيُّ (١١) . بَرئْنَا إِلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الْوِثْنِ وَالْمَنْعَنِ (١٢) ، وَمَا يَحْدُثُ الزَّمَنَ ، لَنَا دَعْوَةُ السَّلَامِ ، وَشَرِيعَةُ الْإِسْلَامِ ، مَا طَهَا (١٣) الْبَحْرَ وَقَامَ تَعَارَ (١٤) ، وَلَنَا نَعَمٌ هَمَلٌ (١٥) أَغْفَالٌ (١٦)

(١) نستحيل : فنظر الى حال الشيء .

(٢) الجهام : السحاب الذي لاماء فيه « مختار الصحاح » .

(٣) في الأصل « في » والتصحيح من الفائق .

(٤) النطاء : من النطي ، وهو البعيد . والغائلة : هي التي تقول ، أي تأخذ سالكها من حيث لم يدر .

(٥) المطا : الظهر .

(٦) المدهن : قرة في صخرة يستنقع فيها الماء وهو من قولهم « دهن المطر الأرض : إذا بلها بلاً يسيراً ،

وناقة دهن : قليلة اللبن .

(٧) الجمشن : أصل النبات .

(٨) الأملوج وجمعه الأماليج : وهو ورق كانه عيدان ، يكون لضرب من الشجر ، وقيل : الأملوج : نوى

المقل ، والمقل : ثمر شجر يقال له « الدوم » .

(٩) في الأصل « العيلوج » وهو تصحيف والتصحيح من الفائق ، « ج ٢ ص ٦ » والعلوج : هو

الغصن الناعم .

(١٠) والهدني : هو ما يهدى الى الحرم من النعم ، وأراد به الابل ، فساها هدياً لأنها تكون منها ، أو

أراد « هلك منها ما أعد لأن يكون هدياً » وهو الراجح هنا .

(١١) الودى : الفسيل : وهو صغار النخل .

(١٢) في الأصل « العنن » والتصويب من الفائق « ج ٢ ص ٤ » والعنن : الاعتراض والخلاف ، أي برئنا

من أن نخالف ونعانده .

(١٣) طها البحر يطمو ، وطها يطمي : إذا ارتفع .

(١٤) تعار بوزن كتاب : جبل ببلاد قيس (الفاموس) وفي معجم ياقوت : قال عرام بن الأصبع « في

قبلي أبكى جبل يقال له « برثم » وجبل يقال له « تعار » وهما جبلان عاليان لا يبتنان شيئاً ، فيها التمران

كثير ، وليس قرب « تعار » ماء . وهو من أعمال المدينة .

(١٥) الهمل : المهمة التي لا رعاء لها ، ولا فيها من يصلحها ويهدئها ، ومنه المثل : « اختلط المرعي

بالهمل » أي الخير بالشر ، والتصحيح بالسقيم . (الفائق) .

(١٦) الأغفال : جمع غفل ، وهي التي لا سمة عليها . قال المبارك بن الأثير في النهاية : وقيل الأغفال

هنا التي لا ألبان لها . وقيل : الغفل : الذي لا يرجى خيره ولا شره .

ما تبض^(١) ببلال^(٢) ، ووقير^(٣) كثيرُ الرِّسَل^(٤) قليلُ الرِّسَل^(٥) ، أصابها سنة حمراء^(٦) مؤزلة^(٧) ، فليس لها نهل^(٨) ولا علل^(٩) « فقال رسول الله - صلى عليه وسلم - : « اللهم بارك لهم في محضها^(١٠) ومخضها^(١١) ، ومدقها^(١٢) وفرقها^(١٣) ، وابعث راعيها في الدثر^(١٤) بيانع^(١٥) الثمر، وأجر^(١٦) له الثمد ، وبارك له في المال والولد . من أقام الصلوة كان مسلماً ، ومن آتى الزكاة كان محسناً ، ومن شهد أن لا إله الا الله كان مخلصاً . لكم يا بني نهد ودائع^(١٧) الشُّرك ، ووضائع^(١٨) المال . لا تُلطط^(١٩) في الزكاة ولا تُلحد^(٢٠) في الحياة^(٢١) ، ولا تتشاكل

- (١) تبض : مضارع بضت ، أي أعطت قليلا قليلا ، والبئر البضوض : التي يخرج ماؤها قليلا قليلا أيضاً .
- (٢) البلال : القدر الذي يبيل .
- (٣) الوقير : الغنم الكثيرة ، قال أبو عبيدة : لا يقال للقطيع الوقير حتى يكون فيه الحمار والكلب .
- (٤) الرسل : ما يرسل الى المرعى ، وجمعه أرسال .
- (٥) الرسل : اللبن ، يريد أنها كثيرة المدد قليلة اللبن . وقيل الرسل : التفرقة والانتشار في المرعى لقلّة النبات وتفرقه . قوله « تليل الرسل » مكرر في الأصل وهو من سبق قلم النساخ .
- (٦) الحمراء : الشديدة ، لأن الآفاق تحمر في الجذب .
- (٧) المؤزلة : التي جاءت بأذل ، وهو الضيق .
- (٨) النهل : الشرب الأول ، وباب فعله طرب .
- (٩) العلل : الشرب الثاني ، وباب فعله « نصر » و « ضرب » .
- (١٠) المحض : اللبن الخالص .
- (١١) المحض : المخوض .
- (١٢) المذق : المذوق ، وهو المخطوط بالماء .
- (١٣) الفرق : مكبال يكال به اللبن .
- (١٤) الدثر : المال الكثير .
- (١٥) اليانع : المدرك الناضج يقال : « ينعت الثمرة وأينعت » أراد : بسبب يانع الثمر أو معه .
- (١٦) أجر : افتح وأغزر . والثمد : المال القليل .
- (١٧) الودائع : قال ابن الأثير « يحتمل أن يريد بها ما كانوا استودعوه من أموال الكفار الذين لم يدخلوا الاسلام ، أراد احلالها لهم ، لأنها مال كافر قدر عليه من غير عهد ولا شرط » . وقيل الودائع : جم الوديع ، أي العهد .
- (١٨) الودائع جمع وضيعة : وهي ما وضع عليهم في ملكهم من الزكوات .
- (١٩) تلطط ، يقال : لط والظ : اذا دفع عن حق يلزمه وستره . وفي الأصل المخطوط « يباطط » للغائب .
- (٢٠) الالحاد : الميل عن الحق الى الباطل . وفي الأصل « يلحد » .
- (٢١) في الحياة : أي ما دامت حياً .

عن الصلاة . وكتب معه كتاباً الى بني نهد : « من محمد رسول الله الى بني نهد بن زيد ، السلام على من آمن بالله ورسوله . لكم يا بني نهد في الوظيفة ^(١) الفريضة ^(٢) ، ولكم العارض ^(٣) والفريش ^(٤) وذو العنان الرّكوب ^(٥) ، والفلاو الضبيس ^(٦) لا يُمنعُ سرحكم ، ولا يُعضدُ ^(٧) طلحكم ، ولا يُجَبَسُ درّكم ^(٨) ما لم تُضمِرُوا الاماق ^(٩) وتأكلوا الرّباق ^(١٠) . من أقرّبنا في هذا الكتاب فله من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الوفاء بالعهد والذمة ، ومن ابى فعلية الرّبوة ^(١١) » فقال له علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - « يا رسول الله نحو بنو أب واحد ورؤيتنا في بلد واحد ، وزناك تكلم وفود العرب بما لم نفهم أكثره » ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أدبني ربي فأحسن تأديبي ، ورؤيت في بني سعد » .

ألا ترى الى هذا الكلام الذي لا يكاد يعرف ولا يفهم ، وهو الذي نعدّه نحن في زماننا وحشياً متوعراً لعدم الاستعمال له ؟ ومع ذلك ، فقد نطق به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيثبت من هذا أن كان الوحشي من الكلام ليس معيياً من حيث ذاته ، وإنما يعاب من حيث النسبة الى الزمان وأهله ، كما أنا نعيمه نحن في هذا الزمان ، ونظره ونكرهه ، ولا نستعمله ،

(١) الوظيفة : ما يتدر من زكاة أو طعام أو رزق .

(٢) الفريضة : يقال فريضة ، أي هرمت فهي فارض وفريضة .

(٣) العارض : التي أصابها كسر أو رض . (٤) الفريش : التي وضعت حديثاً .

(٥) ذو العنان الركوب : الفرس الذلول . (٦) الضبيس : الصعب .

(٧) يعضد : يقطع . والطاق : شجر ، وقيل شجر الموز .

(٨) في الأصل « ذر » وهو من تصحيف النساخ . ومعنى الجملة : لا تحشر ذوات البانك الى المصدق

فتحبس عن المرعى .

(٩) في الأصل « الاباق » والاماق : هو من أفاق الرجل ، إذا صار في افاقة : وهي الحمية والأفنة .

(١٠) في الأصل « الرناك » والنصوب « من الفسائق » . والرباق : جمع ربق ، وهو الحبل ، وأراد به

العهد . شبه ما لزم أعناقهم بالربق في أعناق البهم ، وشبه نقضه بأكل البهيمة ربقها وقضه .

(١١) الرّبوة : الزيادة على الفريضة ، حقوبة على إياته الحق .

وقد كان من قبلنا مألوفاً مستعملاً بين البلغاء والفصحاء . وهذا مما لا نزاع فيه بحال من الاحوال ، فاعرفه .

وعلى ذلك فانما يلام على استعمال الوحشي من الكلام الحَضْرِيّ ؛ لأنه يتكلفه ويتلقفه من الكتب ، وبلتقطه من بطون الدفاتر ، مع العناية والمشقة في تحصيله . وقد رأينا جماعة ، ممن يدعي هذه الصناعة ، يعتقدون أن الكلام الفصيح هو الذي يَعْسُرُ فهمه ، ويبعد متناوله ، كالذي نحن بصدد ذكره ههنا . واذا رأوا كلاماً غامضاً وحشياً يعجبون منه ، ويصفونه بالفصاحة وهو بالعكس من ذلك . وقد استعمل هذا القسم من الكلام كثيراً ابن هاني المغربي^(١) ، فمن ذلك ما جاء في قصيدة من شعره على قافية الثاء ، وهو قوله :

وما راعهم إلا سُرادق جَعْفَر^(٢) يَحْف^(٣) بها أُسْدُ اللقاء الدلاهِث^(٤)
وما تستوى الشغواء غيرَ حَثِيثَةٍ^(٥) قوادِمها^(٦) والسكاسراتُ^(٧) الخثائثُ^(٨)

(١) هو محمد بن هاني بن محمد بن سعدون الأندلسي ، ولد بقرية سكون من قرى إشبيلية سنة « ٣٢٠ » هـ وفي رواية سنة « ٣٢٦ » هـ وله كنيستان احدهما أبو القاسم والأخرى أبو الحسن ، ويقال له : ابن هاني الأندلسي تمييزاً له عن ابن هاني الحكمي المعروف بأبي نواس . له ديوان كبير مطبوع ، طبع بمطبعة المعارف بمصر ، وقد شرحه الدكتور زاهد علي ، في حيدرآباد الدكن بالهند ، وقال : إن هذا الديوان قد طبع ثلاث مرات : مرة بمصر في سنة ١٢٧٤ هـ ، ومرة في بيروت سنة ١٨٨٦ م وسنة ١٣٢٦ هـ . توفي ابن هاني المغربي مقتولاً سنة « ٣٦٢ » هـ ، وفي رواية « ٣٦١ » هـ ولكن التاريخ الأول هو الراجح .

(٢) هو أبو علي جعفر بن علي الأندلسي أمير الزاب ، من شمال افريقية ، كان جواداً . ولابن هاني فيه مدائح ، منها القصيدة التي منها هذه الأبيات الثلاثة توفي سنة « ٣٦٤ » (الأعلام لأزركلي ج ١ ص ١٨٥) .
(٣) ورد هذا البيت في « ج ١ ص ١٢٦ » من الديوان ، وفيه « تحف » مكان « يحف » وبعده :
فجدهم عن صهوة الطرف راكب واطعهم عن جانب الطود ما كث
وبعد خمسة أبيات يأتي البيت الثاني : « وما تستوي . . » وبعده بأربعة أبيات يأتي البيت الثالث :
« تورعت . . . »

(٤) الدلاهِث : واحداها دلهث وهو الأسد .

(٥) في الأصل « وما تستوي السغواء غير حثيثته » والتصحيح من الديوان « والشغواء » : العقاب ، لزيادة منقارها الأعلى على الأسفل .

(٦) القوادم : جمع قادمة ، وهي عشر ريشات في مقدم الجناح ، وهي كبار الريش .

(٧) السكاسرات : جمع كاسرة ، وهي مؤنث السكاسر ، بمعنى العقاب . وكسر الضائر : إذا انقض

أو كسر صيده ، أو كسر جناحيه ، ضمها يريد الوقوع .

(٨) في الأصل « الخثائث » والتصحيح من الديوان المشار إليه ، وهي جمع الخثيثة .

تورعت عن دنياك وهي غريزة^(١) لها تمبسم برّد^(٢) وفرع^(٣) جثاجث^(٤)
 ألا ترى الى هذه السمكات ، كيف يكرهها السمع ، وينبو عنها الطبع ، وتستكرهها
 القلوب ، وتعافها النفوس ، وكأن الانسان عند الوقوف عليها خابط [خَبَطَ] عشواء^(٥) ،
 لا يدري أين يضع رجله ؟

ومن هذا النوع أيضاً قولُ بعضهم وقد اعتلّت أمه فكتب رقاعاً وألقاها في الجامع^(٦)
 بمدينة السلام وهي^(٧) « صين امرؤ ورئى ، دعا لامرأة مقسئنه^(٨) ، قد منيت بأكل
 الطرموق ، فأصابها من أجله الاستمصال ، أن يمن عليها بالاطرغشاش^(٩) ، والابرغشاش^(١٠) »
 وكل من قرأ رقاعه لسنه ، ولمن أمه . ومما يجري هذا الجري قول ابن الرومي :

إسقني الأسكركة الصنة مبرّ في جمضلفونه
 واترك الفيجن^(١١) فيد ه يا خليلي بنصونه

فانه لا يوجد^(١٢) من الألفاظ الوحشية شيء أقبح من قوله « الأسكركة » ، وجمضلفون

(١) في الأصل « عزيزة » ولا يقتضيه المقام ، والعزيرة : هي الشابة لا تجرّبة لها ، يريد رقتها وطرقتها .

(٢) البرد : البارد : أي الهنيء الطيب .

(٣) فرع المرأة : شعرها ، والفرع من كل شيء : أعلاه .

(٤) جثاجث : الشعر الكثير .

(٥) العشواء : الناقصة التي لا تبصر أمامها . فهي تخبط بيديها كل شيء ويقال : « ركب فلان

العشواء » : إذا خبط أمره ، على غير بصيرة . وفلان خابط خبط عشواء (مختار الصحاح) .

(٦) أراد به جامع المنصور بالجانب الغربي من بغداد العتيقة ، وكان فوق الصالحية الحالية بقليل .

(٧) أورد أبو هلال العسكري هذا النص في كتابه « الصناعتين » ص : ٣٣ ، طبعة الاستانة

سنة ١٣٢٠ .

(٨) في الأصل « مقسئنه » ، والتصحيح عن الصناعتين ، وفي حاشية الكتاب ، « قال الجوهري :

أقسئ الرجل اقشئناً : إذا كبر .

(٩) في متن كتاب الصناعتين ، الطرموق : الطين . الاستمصال : الاسهال . واطرغش وابرغش :

إذا أبل وبرأ .

(١٠) في الأصل الانبخال ، والتصحيح عن كتاب « الصناعتين » .

(١١) الفيجن كحيدر : السذاب . وأجن : دوام على أكله « القاموس » .

(١٢) في الأصل « لايجد » وكتب فوقه « لا يوجد » .

والصنبر» . وكذلك قوله في صفة المطر :

متغطمطاً ، غصب الوحوش مكانها ، تياره فالضب جارُ الضفدع

فهل تجد أيها التأمّل لكتابنا هذا أشد كراهة عليك من الطلق بلانظة متغطمط ؟ وأشباه ذلك كثيرة . وفيما ذكرنا من هذه الأمثلة كفاية .

واعلم أن الانكار على النائر في استعمال الوحشي من الكلام أكثر من الانكار على الداظم ؛ وذلك لأن النائر واسع المجال ، مطلق العنان ، متصرف كيف شاء ، قادر على أن يقيم مكان اللفظة ، التي ذكرها لفظاً أخرى مما هو في معناها . والناظم قد^(١) لا يمكنه ذلك ، لأن مجال التأليف عليه حرج ، ونطاقه ضيق . وإذا أراد أن يقيم لفظة مكان لفظة لا يتأتى له ذلك ، في جميع الحالات ، لانفساد^(٢) الوزن عليه . ولنضرب لهذا مثلاً فنقول : ألا ترى أن معنى « متغطمط »^(٣) في قول هذا الشاعر أي « متدفق »^(٤) ولو أراد أن يجعل هذه اللفظة الحسنة مكان تلك اللفظة القبيحة ، لفسد عليه وزن البيت . ولست أرى للشاعر في هذا دواءً ، إلا أنه إذا أتاه شيء من هذه الالفاظ الحسنة ، ويتزن له الشعر مع ذلك فهو المراد ، وإن كان لا يقع له من الالفاظ ما هو في معناه ، ولا يتيسر له ذلك ، فيقيم عوضه من الالفاظ الحسنة ما يصحُّ به المعنى الذي قصده مع الأتزان . ألا ترى أن هذا الشاعر لو قال في هذا البيت « متدفق »

(١) يأبى الفصحاء ادخال « لا » على « قد » لأن قد لتحقيق الميثب .

(٢) قال الحريري في درة العواص « ويقولون : انضاف الشيء اليه ، وانفسد الأمر عليه . وكلا اللفظين معيرة لكاتبه والتلفظ به لمخالفته السماع والقياس ، والوجه : أضيف اليه وفسد عليه . فقد تقرر أن مطاوع (فعل) الثلاثي (انفعل) و (افتعل) ومطاوع (أفعل الرباعي) (فعل) ويشترط في ذلك التعدي . وما ورد مما يخالف ما ذكر ، نحو ازعج : مطاوع أزعج ، وانطلق : مطاوع أطلق ، وانفجم : مطاوع انفجم . ونحو انسرب : مطاوع سرب ، وهو لازم شاذ ، لا يقاس عليه « ونقل العلامة شهاب الدين محمود الألويسي في كشف الطرة « ص ٤٨ » أن أبا علي الفارسي صحح قياس (انفعل) من (أفعل) الرباعي ، وأن ابن عصفور اختاره ، وأن ظاهر قول ابن بري قياسية (انفعل) من (أفعل) الرباعي . قلنا : والسبب في ذلك كله اضطراب النحويين في فهم حقيقة المطاوعة .

(٣) في القاموس « العطمطة : اضطراب موج البحر ، وغليان القدر ، وصوت السيل في الوادي » وهذا كله يفيد الاضطراب والصوت .

(٤) في الأصل : « دائم » وهو من تحريف النساخ ، وقد أشار المؤلف الى ان معنى متغطمط : متدفق .

« أو متراكم » أو ما جرى هذا المجرى لصح له الوزن والمعنى المقصود ، وكان قد سلم من استعمال الوحشى من الكلام ؟ وإنما يهياً للشاعر هذا ، اذا كانت الكلمة فى أول البيت أو فى أثناءه ، فأما اذا كانت آخراً منه فإنه قلما يقدر على تغييرها ، وإقامة غيرها مقامها ، وذلك للزوم [القافية]^(١) التي بيني قصيدته عليها ، فأعرف ذلك وقس عليه .

النوع الثالث من القسم الأول من الباب الأول

وهو ألا تكون الكلمة مبتدلة بين العامة ، وذلك ينقسم قسمين :

الأول : - ما كان من الألفاظ دالاً على معنى وضع له فى أصل اللغة ، فغيرته العامة وجعلته دالاً على معنى آخر ، وهو ضربان :

الأول : - يكره ذكره ، كقول أبي الطيب المتنبى :

أذاق العواني حسنه ما أدقني وعف لجازهن عني بالصرم^(٢)

فإن لفظة « صرم » فى أصل وضع اللغة « القطع » يقال : صرمه أى قطعه ، فغيرتها

العامة ، وجعلتها دالة على المحل المخصوص دون غيره . ثم لم يكفهم ، حتى جعلوا ما هو بالسين صاداً ؛ ولأجل هذا استكره استعمال هذه اللفظة . وكذلك ما جرى هذا المجرى كقول أبي الطيب :

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) هذا البيت من قصيدة مدح بها الحسين بن اسحاق التنوخي ، مطلعها :

ملام النوى فى ظلها غاية الظلم
لعل بها مثل الذي بي من السقم

(انظر الجزء الرابع ص ٤٧ من شرح الديوان المنسوب الى ابي البقاء العكبرى ، طبعة مصطفى الباني الحلبي

سنة ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م « وفي الديوان « عني على الصرم » . وجاء فى شرح الديوان المذكور :

والصرم : الاسم من صرمت الرجل ، أى قطعت كلامه ، وأصل الانصرام : الانقطاع .

(٣) فى الأصل « يقال له صرمه » ولا حاجة الى زيادة « له » .

سلي (١) البيدَ أين الجنُّ منّا بِجَوِّ زها (٢) وعن ذي المهاري (٣) أين منها النفاق؟ (٤)
 فإن النفاق في أصل اللغة : هي جماعة النعام ، فغيرتها العامة ، وجعلتها دالة على ضرب من
 طعام السوق (٥) ، فصارت من أكثر (٦) الألفاظ ابتداءً . واعلم ان العامة اعتمدوا (٧) هذا في
 كثير من كلامهم ، حتى ان الشيخ أبا منصور الجواليقي ، صنّف في ذلك كتاباً ووسمه « باءٍ صلاح
 ما يغلط فيه العامة » فنه ما هذا سبيله ، وهو الذي أنكرنا استعماله على أرباب هذه الصناعة ؛
 لكرهته ولأنه مما لم (٨) يأت في كلام العرب ، ولا جاء عنهم ، فهذان عيان من الضرب الذي
 ذكرناه .

وأما الضرب الثاني من القسم الأول ؛ ففيه عيب واحد ؛ وهو أنه وضع في كلام العرب
 لمعنى فجعلته العامة دالاً على غيره ، إلا أنه ليس بمستقبّح ولا مستكره ، وذلك كتسميتهم الانسان
 ظريفاً اذا كان دمث الأخلق ، حسن الصورة واللباس ، طيب الريح ، وما هذا سبيله . والظريف
 في أصل اللغة بخلاف ذلك ؛ لأن الانسان انما يسمى ظريفاً اذا كان حسن النطق فقط . اذ الظرف
 يتعلق باللسان لا غير . وقد قالت العرب في صفات خلق الأنسان : الصباحة في الوجه .
 الوضاءة في البشر . الجمال في الأنف . الحلاوة في العينين . الملاحه في الفم . الظرف في اللسان .

(١) هذا البيت للمتنبي من قصيدة يمدح بها الحسين بن اسحاق التنوخي ، مطلعها :

هو البين حتى ما تأتى الخزائق ويا قلب حتى أنت ممن أفارق

« انظر ص ٣٤١ من الجزء الثاني من شرح ديوان المتنبي المنسوب الى العكبري ، طبعة الحلبي سنة

١٣٥٥ - ١٩٣٦ م .

(٢) جوز كل شيء : وسطه .

(٣) المهاري : جمع مهري ، ويجوز جمعه على المهاري كعجاري ، وهي ابل منسوبة الى قبيلة من اليمن وهم

بنو مهرة بن حيدان .

(٤) النفاق : جمع نقق ، وهو ذكر النعام .

(٥) النفاق : هي المعروفة عند أهل بغداد « بالكيباية » وهي قطع من السكروش مخططة على الرز
 واللوز والأبازير وما شاكل ذلك ، وهي شبيهة بـ « المسكرشة » عند العرب .

(٦) في الأصل « أكبر » وهو غير مستقيم . (٧) في الأصل « أعتقدوا » ولا نراه ملائماً .

(٨) في الأصل « عالم بأن في كلام » .

الرشاقة في القدر . الباقية في الشائل . كمال الحسن في الشعر . وهذا الضرب قد ذكره الشيخ أبو منصور الجواليقي (١) في كتابه ، فأعرفه .

القسم الثاني مما ابتدئته العامة ، وهو الذي لم تغيره عن بابه . وإنما أنكرنا استعمال هذا القسم من الكلام ، لأنه مبتذل بينهم فقط ، لا لأنه مستقبح ، ولا مخالف لما وضع له في أصل اللغة . وذلك كقول أبي الطيب المتنبي (٢) :

فقلقت (٣) بالهمم الذي قلقل الحشا قلاقل (٤) عيس كلهن قلاقل (٥)

ألا ترى الى سخافة هذه اللفظة ، وما عليها من الزكافة التي لا أمد وراءها !؟ . ومما جاء على نحو ذلك قوله أيضاً : (٦)

وملومة (٧) سيفية (٨) ربيعة (٩) بصيح الحشا فيها صياح اللقالق

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد . أحد علماء اللغة في القرن الخامس والسادس للهجرة ، ألف كتاب العرب ، وكتاب شرح أدب الكاتب ، وهما مطبوعان . وقد طبع المجمع العلمي العربي بدمشق الكتاب الذي أشار اليه المؤلف . توفي ببغداد سنة ٥٣٩ هـ « انظر الوفيات ج ٤ ص ٤٢٥ » طبعة مكتبة النهضة و « بقية الوعاة » ص ٤٠١ ، طبعة مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦ هـ .

(٢) هذا البيت من قصيدة مطلعها :

فقا تريا ودقي فباتا الخمايل ولا تخشيا خلفاً لما أنا قائل

قالها المتنبي في صباه ، (انظر ص ١٧٤ من الجزء الثالث من شرح الديوان المنسوب الى الصكبري) طبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٥٥ هـ .

(٣) وقلقل : حرك . ويريد بالحشا : ما في داخل جوفه .

(٤) قلاقل عيس : جمع قلقل : وهي النافقة الخفيفة . وناقاة قلقل ، وفرس قلقل : اذا كانا سريعى الحركة .

(٥) قلاقل : جمع قلقله ، وهي الحركة . (انظر حاشية شرح الديوان المشار اليه « ص ١٧٥ ج ٣ »

(٦) هذا البيت من قصيدة يدح بها سيف الدولة بن حمدان مطلعها :

تذكرت ما بين العذيب وبارق بجر عوالينا ومجرى السوابق

(٧) الملومة : الكتيبة المجتمعة . (٨) سيفية : منسوبة الى سيف الدولة .

(٩) ربيعة : منسوبة الى ربيعة ، وهي قبيلة سيف الدولة .

(١٠) اللقالق : جمع لقلق ، وهو طائر كبير يسكن العمران في أرض العراق .

ومن هذا القسم قول ابن هانيء (١) المغربي :
من (٢) ليس يرفل (٣) إلا في سَواٍ بِنِـهِ (٤)
من تُبـعِي (٥) مفاض (٦) أو ساوقي (٧)
أم من يُبـذَل (٨) عماليقاً تدلُّهم
أي الأجدال يسمو للكراكي (٩)
فإن كلاً من هاتين اللفظتين (١٠) مبتذل بين العامة جداً . وأمثال هذا كثير ، فأعرفه .
وعليك أيها المؤلف اجتنابه ، والبعد عنه .

النوع الرابع من القسم الأول من الباب الأول

وهو أن لا تكون الكلمة قد عبر بها عن معنى يكره ذكره

فاذا وردت وهي غير مقصودة بهذا المعنى قبحت ؛ وذلك اذا كانت مهملة بغير قرينة تميز معناها عن القبح ، فاما اذا جاءت ومعها قرينة ، مخصصة لما تحتمها من المعنى المخصص ، فان ذلك لا يكون معيياً في الكلام . فثال ما ورد من هذا النوع ومعه قرينة ، قوله تعالى في حق النبي - صلى الله عليه وسلم - « فاما الذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون » (١١) . ألا ترى أن لفظاً التعزيز مشتركة ، وهي تطلق على

- (١) انظر حاشية « س : ٤٦ » من هذا الكتاب .
- (٢) هذا البيت من قصيدة يمدح بها أبا الفرج الشيباني ، مطلعها :
قولا لمعتقل الرمح الرديني والمرندي بالرداء الهندواني
- راجع الديوان « ص ٧٩٧ » طبعة مطبعة المعارف بمصر سنة ١٣٥٢ هـ .
- (٣) يرفل : مضارع رفل في ثيابه ، أي أطلها وجراها متبخراً .
- (٤) السوايغ : جمع سايغة ، وهي الدرع الواسعة .
- (٥) تبعي : منسوب الى تبع ، من ملوك اليمن .
- (٦) المفاض من الدروع : الواسم أيضاً .
- (٧) السلوقي من الدروع والكلاب ، منسوبة الى سلوقه ، وهي قرية باليمن .
- (٨) في الأصل « أم يدل عماليقاً يدلهم » والتصحيح من الديوان ص « ٨٠٩ » منه .
- (٩) في الديوان « إن الأجدال تسمو للكراكي ؟ » والكراكي : جمع كركي : وهو طائر يقرب من الوز ، قصير الذنب رمادي اللون ، والكركي لا يزال معروفاً بالعراق .
- (١٠) أراد بها « السلوقي » و « الكراكي » .
- (١١) سورة الأعراف ، « الآية ١٥٧ » وانظر الآية التاسعة من سورة الفتح ، « لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه ... الآية » وانظر الآية الثانية عشرة من سورة المائدة في الاخبار عن الرسل « ... وعزرتوهم وأفرضتم الله قرصاً حسناً لأكفرننكم سيئاتكم » .

التعظيم والأكرام؛ وعلى الضرب الذي هو دون الحدّ، وذلك نوع من الإهانة. وهما معنيان ضدان، فحيث وردت هذه الآية جاء معها قرائن قبلها وبعدها، تخصص معناها بالحسن، وتميزه عن القبح. ولو جاءت مهملة بغير قرينة، ويراد بها المعنى الحسن، لسبق إلى الوهم ما اشتملت عليه من المعنى القبيح. مثال ذلك لو (قال) ^(١) قائل: «لقيت اليوم فلاناً، فأكرمته وعزرتة» لزال ذلك اللبس وارتفع الاشكال.

ومن هذا النوع أيضاً قول بعضهم، يصف رقعة، جاءت من صديق له «فأنارت إنارة الزواهر، والأذهان منها كالعانة في فللكها الدائر». فان لفظ ^(٢) «العانة» مشترك يدل على معان مختلفة، فهي اسم للقطيع من حمر الوحش، وتقع اسماً على كواكب تحت القوس، ويراد بها الركب من الانسان، فلما وردت في هذا الكلام ورد معها قرينة، وهي ذكر الفلك، فخصصها بأنها الكواكب تحت القوس، لأن الفلك لا يكون إلا للكواكب، ولو وردت مرسله بغير قرينة لظن السامع أمراً آخر يكره ذكره. وأمثال هذا كثير. فيجب على المؤلف أن يُراعي فيه ما أشرنا إليه من ذكر القرينة.

واعلم أنه قد جاء من الكلام (ما معه قرينة ^(٣)) فأوجب قبحه، ولو لم تجيء القرينة معه لكان الأمر في استقباحه سهلاً، وذلك قول الشريف الرضي:

أعزز ^(٤) عليّ بأن أراك وقد خلا
عن جانبك مقاعد العواد
فإن أبا محمد بن سنان الخفاجي ^(٥) قد ذكر هذا البيت في كتابه فقال: إن إيراد هذه اللفظة أعني «مقاعد» في هذا الموضع صحيح إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا الشعر، لا سيما وقد أضافه إلى من يحتمل إضافته إليه، وهو «العواد» ولو انفرد لكان الأمر فيه سهلاً،

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) في الأصل «لفظة» وقد جردناها من التاء لتطابق لفظ «مشارك» الذي هو خير إن.

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام من المثل السائر «ج ١ ص ١٨٦» طبعة الحايي سنة ١٣٥٨ هـ = سنة

١٩٣٩ م.

(٤) هذا البيت من قصيدة يرثي بها الرضي أبا اسحق إبراهيم بن هلال الصابي السكاتب، وأولها:

أعلمت من حملوا على الأعواد؟! أرأيت كيف خبا ضياء النادي؟!

(٥) انظر كتاب «سر الفصاحة» ص ٧٩، وانظر حاشية المثل السائر «ج ١ ص ١٨٦».

فأما الإضافة الى من ذكره ففيها قبح لا خفاء به « هذه حكاية كلام أبي محمد بن سنان الخفاجي ، وهو كلام مرضي واقع موقعه في هذا الباب . ولنذكر نحن ما عندنا من ذلك فنقول : قد جاءت لفظة « مقاعد » في القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى : « وإذ غَدَوْت من أهلِكَ تبويءُ المؤمنِينَ مقاعدَ القتالِ (١) » . إلا أنها في الآية غير مضافة الى من يقبح اضافتها اليه ، كما جاءت في شعر الشريف الرضي ، وهو قوله « مقاعد العواد » . فلم يذكّر القرينة التي هي لفظة « العواد » ، لكان الأمر يسهل في ذلك ، ولو قال عوضاً عن « مقاعد العواد » مقاعد الزيارة ، وما جرى هذا المجرى لذهب ذلك القبح وزالت تلك المهجنة والكرهية . ولهذا جاءت هذه اللفظة أعني « مقاعد » في الآية على ما ترى من الحسن والجودة ، وجاءت في شعر الشريف الرضي على ما ترى من القبح والرداءة ، فاعرف ذلك وقس عليه .

وأما الذي ورد من هذا النوع مهملاً بغير قرينة ، فكقول تأبط شراً :
أقول للحيانٍ وقد صفرت لهم وطابي ويومي ضيق الحجر مُمور (٢)
ولو ورد مع ذلك قرينة لم يفده شيئاً البتة ، ألا ترى أن لفظة « الحجر » تطلق على كل ثقب ، كثقب الحية ، وثقب اليربوع وغير ذلك ، وتطلق أيضاً على المحل المخصوص من الحيوان ، وإنما استقبحت ها هنا ، لأن الوهم يسبق الى ما تدل عليه من المحل المخصوص ، دون غيره . ومع هذا فأبي قرينة وردت مع هذه اللفظة لا تذهب ما عليها من الكراهة ، ولا تزيد ما فيها من القبح . وأمثال ذلك كثيرة ، فاعرفها .

النوع الخاص من القسم الأول من الباب الأول

وهو أن تكون الكلمة مصغرة ، في موضع يمتد بها عن شيء خفي

أو لطيف أو ضعيف أو ما جانس ذلك (٣)

ومعاني التصغير خمسة :

- (١) « سورة آل عمران » « الآية ١٢١ » .
- (٢) انظر المثل السائر « ج ١ ص ١٨٧ » وشرح الحماسة للتبريزي « ج ١ ص ٧٥ » .
الحيان : بطن من هذيل ، وصفرت لهم وطابي : كناية عن خلو قلبه من وهم وممور : باد عورته ، وهي مكان الخفاة منه .
- (٣) في الأصل « جنس » وليس بصواب .
- (٤) في الأصل « خمس » وهذا جائز لو أراد المؤلف « العبارة » ولكنه قال « الأول » فتمتبهن التذكير .

الأول يرد لتحقير المعاني لا الصور نحو «رجيل» أي إنه حقير من حيث معناه، لا من حيث صورته .

« الثاني » يرد لتحقير الصور لا المعاني ، وهو ضد الأول نحو « جبيل » .

« الثالث » للتقريب وذلك في الظروف الزمانية والمكانية نحو : « وقت » و « فويق » .

« الرابع » يرد للتقليل وذلك في العدد نحو « مَوَيْل » و « أَحْيَال » .

« الخامس » يرد للتعظيم كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في حق عبد الله بن مسعود

« كُنَيْفٌ مُلِيٌّ عَلَمًا »

. فإن قيل : التصغير إذا جعل أمانةً للتعظيم والتعظيم معاً زالت الفائدة المقصودة به ، لأنه

لا يصير دليلاً على أحدهما .

الجواب عن ذلك أنا نقول : ليس الأمر كما وقع لك : أن التصغير أمانة للتعظيم والتعظيم

على الإطلاق ، من غير تقييد ، بل ههنا فرق بينهما ، متى عرف لم يتكرر جعلهم التصغير دليلاً على

التحقير والتعظيم معاً ، وهو أن التصغير الدال على التعظيم لا يكون الا ومعه صفة مدح

مقترنة (به) . ألا ترى قول النبي ، صلى الله عليه وسلم ، « كُنَيْفٌ مُلِيٌّ عَلَمًا » فقوله

« كُنَيْفٌ » تصغير محض وقوله : « مُلِيٌّ عَلَمًا » صفة مدح ، أوجبت له التعظيم ، وذلك أن

المشار إليه لما كان قصير الشكل ، صغير الجثة ، أطلق عليه لفظة التصغير بأن قال « كُنَيْفٌ » ولما

كان غزير العلم ، راجح اللب ، أطلق عليه صفة المدح بأن قال « مُلِيٌّ عَلَمًا » فصغره أولاً ثم

عظمه ثانياً ، فقيل : « تصغير تعظيم » لما هذا سبيله ، فاعرفه .

وأما التصغير الدال على التحقير فليس كذلك ، لأنه لا يجيء معه صفة مدح البتة .

وأما أبنية التصغير فتلاثة : ثلاثي لا زيادة فيه ، ويجيء على « فُعَيْل » نحو « ثَوَيْب »

(١) في الأصل « جبيل » وهو من خطأ الناسخ .

(٢) المويل تصغير « المال » ويراد به في الغالب « الابل » و « احيال » : تصغير أحوال : جمع حمل .

(٣) جاء في مختصر الصحاح الكنف : بكسر الكاف : وعاء تكون فيه أداة الراعي ، وتصفيره جاء

الحديث « كنيف ، مليء علماً » .

(٤) زيادة اقتضاها المقام .

ورباعي لا زيادة فيه ويجيء على « فُعَيْل » نحو « دُرَيْهَم » فإن كان فيه زيادة من حروف المد واللين بين ثالته ورابعه جاء على « فُعَيْل » نحو « قُنَيْدِيل ». وأما الخماسي فيحذف منه الحرف الأخير ، وهو أولى بالحذف نحو « سُفِيرَج » ، وربما حذفوا ما قبل الآخر ، فقالوا في فرزدق : « فريزق » .

وقد جاءت اوزان غير هذه وهي « أفعال » نحو « أطفال^(١) » و « فُعَيْلَان » نحو « سُكَيْرَان » و « فُعَيْلِي » نحو « حُبَيْلِي » و « فُعَيْلَاء » نحو « حُمَيْرَاء » والأصل ما أوردناه أولاً ، وذلك شيء مستقصى في كتب النحو ، وليس هذا موضعه .

وأعلم أنه قد وردت ألفاظ لم يستعمل لها مكسّر نحو : الثريا ، واللجين والكميت ، وسُهَيْل وغير ذلك . وليس هذا من غرضنا في هذا الكتاب الذي نحن بصدد ذكره ، خلّوه من معنى التصغير ، فما جاء من التصغير قول الرضي :

وهل لُحْشِيفٌ بِالْعَقِيقِ عَلاَقَةٌ بقلبي أم دانيت غير مُدَانِ

فانه لما كان هذا الغزال صغيراً ، قريب العهد بالولادة ، كان وروده مصغراً أليق وأحسن وأدخل في الصفة . وكذلك قوله أيضاً :

هل ناشد لي بعقيق اللوى غزبلاً مرّاً على الركب ؟

وأمثال هذا كثير فاعرفه . فلا ينبغي لك أيها المؤلف أن تكثر من استعمال هذا النوع من الكلام في تأليفك ، وان كان حسناً رائعاً . بل الأليق بك أن تقتصر منه على الشيء اليسير ، يكون كلامك به ملاماً ، فإن مثل التصغير وما جرى مجراه في التأليف ، كمثل الوشي في الثوب الديباج ، فإنه اذا كان ملوناً أحسن منه اذا كان من لون واحد . وكذلك الكلام ، فإنه اذا كان مشتملاً على هذه الأنواع المذكورة من التصغير وغيره ، مما سبق ذكره ، ويأتي شرحه في هذا الكتاب ، كان أولى من اشتماله على نوع واحد فاعرف ذلك .

(١) في الأصل « أطفال » وهو خطأ من الناسخ .

النوع السادس من القسم الأول من الباب الأول :

وهو أن تكون الكلمة مؤلفة من أقل الأوزان تركيباً

وسبب ذلك أنها إذا ركبت من حروف قليلة خفّت على النطق لقصرها ، وسهل التعبير بها على اللسان لسرعة فراغه منها ، وإذا ركبت من حروف كثيرة كان في النطق بها كلفة على الناطق ، وذلك لتطاولها وامتداد الصوت بها . ولنضرب لهذا مثلاً كيف انفق ، ليكون أسرع فهماً للتأمل ، فنقول : إذا تلفظ الناطق بالثلاثي ، فقال للماء الطيب « عذب » أو تلفظ بالرباعي ، فقال للذهب « عسجد » كان ذلك أسهل عليه من التلفظ بالخماسي إذا قال للمرأة الشديدة الصوت « صهْصَلِق » وللعجوز « جَحْمَرِش » وذلك مما لا يمكن النزاع فيه ، لأن شاهده من نفسه ودليله من ذاته . ولهذا كانت أكثر ألفاظ القرآن الكريم ثلاثية ، وكان القليل رباعياً . وأما الخماسي فليس في القرآن منه شيء البتة ، إلا ما كان اسم نبيّ فقط نحو إبراهيم ، وإسماعيل^(١) . وغيرها .

وأعلم أن الأسماء الثلاثية في الأصل ، إذا كان فيها زيادة فأكثر ما تبلغ سبعة أحرف ، وكذلك الرباعية أيضاً . وأما الخماسية ، فإن زيادتها لا تكون إلا حرفاً واحداً ، وذلك لأن الخماسيّ عندهم غاية الأصول ، فلا يحتمل غاية الزيادات . وأما الأفعال فلا تكون خماسية في الأصل بل غايتها أن تكون رباعية فقط . وذلك أن الأسماء أقوى من الأفعال ، وحيث كانت أقوى منها جعلوا لها ميزة عليها ، وفضيلة فوقها . وسبب قوة الأسماء على الأفعال استغناء الأسماء عنها ، وحاجة الأفعال إليها . ألا ترى الاسم مع الاسم نحو « زيد منطلق » كلام مفيد ؟ والفعل مع الفعل نحو « ضرب قلم » ليس بكلام مفيد ؟ ولكن إذا اقترن الاسم بالفعل نحو « قام زيد » صار ذلك كلاماً مفيداً . فالأسماء إذن مستغنية عن الأفعال ، والأفعال ليست مستغنية عن الأسماء ، بل هي مفتقرة إليها . وحيث تكلمنا على الأصول الثلاثة ؛ ثلاثيها ورباعيها وخماسيها

(١) قال المؤلف في المثل السائر « ج ١ ص ١٨٩ » : « لا يوجد في القرآن من الخماسي الأصول شيء ، إلا ما كان من اسم نبي عرب اسمه ، ولم يكن في الأصل عربياً نحو إبراهيم وإسماعيل » .

وبلغ منا القول الى هذا المقام فلنزدف ذلك بذكر الأصول مع زوائدها ، والغرض بها اجتناب الألفاظ التي كثرت حروفها واستعمال ما كان قليل الحروف ، فانه اذا كان التللفظ بالمخاسي فيه كلفة على الناطق وكراهة ، كما أريناك^(١) ، فالأولى أن تزداد كلفته اذا تلفظ بكلمة فيها أكثر من خمسة أحرف ، فمثال ذلك قول بعضهم ، في جملة رقعة كتبها إلى صديق له ، قاصداً بها التشديق في الكلام ، فقال « واذا اسلَمَلَمَلتْ تلك تجنبلت هذه وتكهمشت » أي اذا طالت تلك قصرت هذه . فان قوله « اسلعلمت » من أقبح الألفاظ طولاً ، مع أنها من وحشي الكلام فقد جمعت إذن العيين معاً .

ومن هذا النوع أيضاً ما ذكره أبو محمد بن سنان الخفاجي^(٢) وهو قول أبي الطيب المتنبي :

إن الكرام بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سؤيداواتها

ألا ترى الى تناول هذه اللفظة وخروجها عن الاعتدال ؟ وبجسب ذلك يتضاعف استقباحها واستكراهها . وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .

فان قيل : إن هذا الذي أنكرته من طول الألفاظ وذكركته ها هنا قد ورد في القرآن الكريم ما يماثله ويشابهه ، فمن ذلك قوله تعالى : « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ » الآية . وقوله تعالى : « فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ » .

لفظة « ليستخلفنهم » عشرة أحرف . ولفظة « فسيفيكمهم » تسعة أحرف . وأمثال ذلك في القرآن كثير . فلو كان هذا منكراً في التأليف ، مكروهاً في الكلام لما ورد في القرآن المجيد . الجواب عن ذلك ، أنا نقول : ليس هذا الذي قد جاء في القرآن الكريم مثل هذا الذي أوردناه نحن في كتابنا وأنكرناه على قائله^(٣) ؛ لان قوله تعالى « ليستخلفنهم » ثلاث كلمات جمعت فصارت

(١) في الأصل « رأيناك » وهو تصحيف من الناسخ .

(٢) راجع سر الفصاحة لأبي محمد عبد الله بن سنان « ص ٨١ » .

(٣) انظر المثل السائر ج ١ ص ١٨٨ ورأى ابن الأثير هناك : « ان قبح اللفظة لم يكن بسبب طولها ،

وانما هو لأنها في نفسها قبيحة » .

كلمة واحدة صورة لا معنى . ألا ترى أن الأصل فيها « ليستخلفن الله المؤمنين » إلا أنه لما جاء بذكر المؤمنين مظهراً في الأول لم يحتج في ذكرهم ثانياً إلى الإظهار ، بل اقتصر على ضميرهم كما تقول : « قانت بني فلان وحاربتهم » ينوب مناب قولك « وحاربت بني فلان أيضاً » . وهذا مما لا نزاع فيه لوضوحه . وكذلك القول في اللفظة الأخرى وهي قوله تعالى : « فسيكفئكم الله » ولا تجد في القرآن الكريم لفظاً واحدة ، مثل لفظ « سويداوتها » في الطول ، لأنها ليست ثلاث كلمات وقد جمعت كلمة واحدة كما أريناك^(١) وإنما هي كلمة تدل على معنى الجمعية لا غير ، وفي آخرها الهاء والألف لإضافتها إلى المؤنث ، فاعرف ذلك .

وأما النوع السابع الذي ابتكرناه^(٢) نحن فهو أن تكون الكلمة مبنية من حركات خفيفة ، وسبب ذلك سرعة النطق بها ، ومضاؤه فيها من غير عناء يلحقه ولا كلفة ؛ ولهذا إذا توالى حركتان خفيفتان في كلمة واحدة ، لم يستكره ذلك ولم^(٣) يستثقل ، بخلاف هذا في الحركات الثقيلة ؛ فانه إذا توالى منها اثنتان في كلمة واحدة استكرهت واستثقلت ؛ وذلك لما يجده الناطق فيها من تكلف العناء وتجشم المشقة . ومن أجل هذا استثقلت الضمة على الواو ، والكسرة على الياء ؛ لأن الضمة من جنس الواو والكسرة من جنس الياء ، فتكون عند ذلك كأنها حركتان ثقيلتان . ولنضرب لهذا مثلاً كيف اتفق فنقول : إنا إذا أتينا بلفظة مؤلفة من ثلاثة أحرف وهي « ج زع » فلا خلاف أنا إذا جعلنا « الجيم » مفتوحة كانت أحسن من جعلها مضمومة ، فان من له أدنى ذوق وأقل معرفة يعلم أن « الجزع » أحسن موقعاً من الجِزَع ، و« الجِزَع » أحسن موقعاً من « الجُزَع » . ومن المعلوم أن هذه اللفظة لم يكن اختلاف حركاتها مغيراً لمخارج حروفها ، حتى ينسب حسنها وقبحها إلى المخارج ، بل قد تحققنا أنه يكسوها تارة حسناً وتارة يسلب ذلك الحسن عنها ، ورأينا الحسن إنما يحدث لها إذا فتحنا « الجيم » منها ، فعلمنا أن حسنها حدث من ذلك السبب ؛ فان الشيء إذا رأيناه يتغير وتختلف أحواله ، ورأينا أن

(١) في الأصل « رأيناك » .

(٢) انظر كتاب « الحصاص » لابن جنى ج ١ ص : ٩ ، ٧٣ - ٧٧ وقد أشار هناك إلى ما رأى

المؤلف انه ابتكره . (٣) في الأصل « ولا يستثقل » وهو من خطأ الناسخ .

اختلاف كل حالة من أحواله لها سبب نسبنا ذلك إليه . ولما رأينا ان هذه اللفظة ، إذا ضمنا (١) الجيم منها يذهب ذلك الحسن ، علمنا أن سبب ذهابه كون الجيم مضمومة . وحيث كانت الحال بهذه المثابة ، ثبت أن أخف الحركات الفتح ثم الكسر ثم الضم ؛ والدليل على ذلك ما اذكره لك ؛ وهو أن الحركات مضارعة للمحروف . ألا ترى ان جماعة من علماء العربية كانوا يسمون « الضمة » الواو الصغيرة و « الكسرة » الياء الصغيرة ، و « الفتحة » الألف الصغيرة ؟ ومما يؤكد ذلك أنك متى أشبعت الحركة انشأت بعدها حرفاً من جنسها ، نحو قولك في اشباع ضرب « ضوري با » ولهذا اذا احتاج الشاعر الى إقامة الوزن اشبع الحركة فانشأ عنها حرفاً من جنسها كقول بعضهم :

فانت من الفوائل حين ترى ومن ذم الرجال بمن تراح

يريد « بمن تراح » وهو مفتعل من التراح . فاذا ثبت هذا ، فاعلم انه إنما كانت الفتحة أخف من الكسرة ، والكسرة أخف من الضمة ؛ لأن الألف أخف من الياء ، والياء أخف من الواو . والدليل على ذلك ما اذكره لك . فأما قولنا : إن الألف أخف من الياء فلا نأ رأينا العرب قد أبدلوا الألف من الياء في الدين من الفعل الماضي ، وذلك مطّرد عندهم مستمر ؛ وإنما فعلوا هذا استئثقالاً للياء وطلباً للاستخفاف ، وبيانه أنهم قالوا (٢) : « باع ، وسار ، وأختار » وأصله « بَيْع ، وَسَيْر ، وإختَيْر (٣) » . فلما ثقل هذا عليهم أبدلوا الياء ألفاً للخفة (٤) ، فقالوا « باع ، وسار ، وأختار » وكذلك ماجرى هذا المجرى . فعلم به هنا أن الألف أخف من الياء . فإن قيل : إن هذا الدليل الذي أورده على أن الألف أخف من الياء قد جاء عن العرب تقيضه ، ألا ترى أنك إنما استدلت على أن الألف أخف من الياء ، لتكون العرب قد ابدلت الألف من الياء ؟ وقد رأيناهم أبدلوا الياء

(١) في الأصل « يفتحنا » وهو من خطأ النسخ .

(٢) كرر الناسخ « أنهم قالوا » فتحذفنا المكرر .

(٣) ضبط الناسخ هذه الأفعال مبنية للجهول ، ولا نرى ذلك مستقيماً .

(٤) في الأصل « للفتحة » والصواب ما أثبتناه .

من الألف ، نحو « حماليق ، وقيتال » فإن الياء هاهنا بدل من ألف حِملاق وألف « قانتل » .
الجواب عن ذلك أنا نقول : ليست هذه الصورة في الدليل الذي أوردناه نحن ، لأن لفظ « باع ،
وسار ، واختار » على وزنه لم يغير عنه ، وذلك أنه فعل ماض ، فلما رأينا العرب قد أبدلت الياء
في هذا الموضع الفاء ، مع أنه لم يتغير عن وزنه بجمع ولا غيره ، علمنا أنهم إنما فعلوا ذلك استثقلاً
للياء لا اضطراراً . وأما لفظ « حماليق » أو « قيتال » فليس كذلك لأنه قد خرج عن وزنه الأول .
ألا ترى أن « حماليق » جمع « حِملاق » « وقيتالا » مصدر « قانتل » فلم تبدل الألف هاهنا
ياء طلباً للخفة وإنما أبدلت اضطراراً ، لئلا يلتبس الأمر عليهم . فأنهم لو قالوا : جمع « حِملاق »
« حملاق » لما عرف ان ذلك جمع ؛ لأنه ليس في الجمع « فعالال » . ألا ترى ان أصل « حِملاق »
من « حِملق » على وزن فعلل . وهو رباعي ، وقد جمع الرباعي على « فعاليل » نحو « برائين »
و « دماميل » فحملت لفظة « حماليق » على ذلك ، فالياء إذاً ليست مبدلة من الألف هاهنا
استثقلاً للألف بل اضطراراً ، لئلا يلتبس الأمر في ذلك . وكذلك « قيتال » فإن أصله من
« قانتل » ومصدر فاعلت ، جاء على « مفاعلة وفيعال » نحو « مقاتلة وقيتال » فلو قيل عوضاً
عن قيتال « قاتال » على وزن « فاعال » لالتبس الأمر في ذلك أيضاً . وذاك أنه ليس في
أوزان المصادر « فاعال » فالياء إنما أبدلت في هذا الموضع من الألف اضطراراً لا استثقلاً .
ألا ترى انها قد حذفت منه وأسقطت بالكلية ، فقيل « قانتل قتالاً » ، ولم يفعل ذلك إلا طلباً
للخفة ، لأنهم لما أبدلوا الياء ، وهي ثقيلة ، من الألف ، وهي خفيفة ، كان ذلك بخلاف عادتهم
ونشأتهم ؛ لأن من عادتهم أن يعدلوا عن الأثقل الى الأخف لا الى الأثقل . لكنهم لما اضطروا
الى ابدال الياء من الألف لم يتركوا الياء على حالها ، بل حذفوها وأسقطوها كما أرىناك .
وكذلك فعلوا في لفظة « حماليق » أيضاً ، فأنها لما أبدلت الياء فيها من الألف ، حذفوا الياء
أصلاً وأسقطوها فقالوا : « حمالق » على وزن « فعالل » كما قالوا « دراهم وبرائين » وكما طردوا
كذلك جميع أوزان الرباعي ، فاعرف ذلك وقس عليه .

(١) في الأصل « رأيناك » .

وأما قولنا « إن الياء أخف من الواو » فدلّيه من وجهين : الاول أنه اذا بني من الفعل المعتل فاؤه بالياء مستقبل لم تحذف الياء نحو « يسر^(١) وَيَسِرُّ ، و« يَعرَّ »^(٢) الجدي يَعرُّ ولا كذلك الفعل المعتل فاؤه بالواو ، فانه اذا بني منه مستقبل حذفت الواو^(٣) ، نحو « وعد يعد ووزن ين » ، ولم يقولوا : « وعد يَوعِد ، ولا وزن يوزن » كما قالوا : « يَسِرُّ يَيسِرُّ ، وَيَعرُّ الجدي^(٤) يَعرُّ » فحيث ابقوا الياء في المستقبل ولم يبقوا الواو في المستقبل ، علمنا أن حذفهم للواو إنما هو استئصال^(٥) لها دون الياء .

وأما الوجه الثاني ، فهو انك اذا بنيت « مفعولا » من المعتل العين بالواو حذفت منه حرفاً للاستئصال ؛ فقلت في قال « مقول » وفي صاغ « مصوغ » . وادا بنيت مفعولا من المعتل العين بالياء إن شئت حذفت فقلت في باع « مبيع » وفي عاب « معيب » وان شئت تمت ولم تحذف ، فقلت : « مبيوع ومعيوب » وإنما لم يتموا في الواو فلم يقولوا : في مقول « مقوول » ولا في مصوغ « مصووغ »^(٦) وأتموا في الياء فقالوا « مبيوع ومعيوب » لأن الياء فيها الضمة أخف من الواو فيها الضمة ؛ ألا ترى أن الواو اذا انضمت فرّوا منها الى الهمزة فقالوا « أدور^(٧) وأثوب » قال الراجز :

لكل دهر قد لبست أثوباً .

- (١) في القاموس المحيط « اليسر : بالفتح ويحرك : الدين والانقياد ويسر يسمر . يريد : « لان يلبن » .
(٢) وفي القاموس « واليعار كغراب : صوت الغنم والمعزى ، أو الشديد من أصوات الشاة (يقال) : يعرت تيعر كيعنم ويضرب » .
(٣) في الأصل « ونحو » والواو زائدة . (٤) في الأصل « الجد » .
(٥) في الأصل « استقبال » ولا وجه له وهو من خطأ النسخ .
(٦) جاء في الصحاح للجوهري « دفت الدواء وغيره : أي بلتته بقاء أو بغيره ، فهو مدوف ومدووف . وكذلك مسك مدوف أي مبلول ، ويقال مسحوق . وليس يأتي « مفعول » من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتام إلا حرفان « مسك مدووف وثوب مصوون » فان هذين جاءا ناديرين ، والكلام مدوف ومصوون ، وذلك لثقل الضمة على الواو ، والياء أقوى على احتمالها منها . فلهذا جاء ما كان من بنات الياء بالتام والنقصان ، نحو : ثوب مَحِيظ ومَحِيظ ، على ما فسرناه في باب الطاء « ا هـ » .
(٧) في الأصل « ادوعر » . وهو من خطأ النسخ . والأدور : جمع الدار . والأثوب : جمع الثوب .

فالهمزة في الواو اذا انضمت مطردة . فأما اذا كان بعدها واو، كان ذلك أثقل لها . فلهذا الزموها الحذف في « مفعول » . والياء اذا انضمت لم تهمز ولم تغير عن حالها ، فهذا يدل ، ويبصر أن الياء أخف من الواو ، فاعرف ذلك .

هذا ما انتهت اليه المقدرة ، وأحاطت به المعرفة ، من الأوصاف التي توجد في اللفظة الواحدة ، فليتأمله الواقف على كتابنا هذا وليتدبره ؛ فإنه يفرق بين الجيد والردئ من الألفاظ ، ويعرف ما يستعمله من ذلك ، وما يطرحه . وحيث فرغنا من الكلام فيما يتعلق باللفظة المفردة (١) ، فلنتبعه بالكلام على الألفاظ المركبة ، والله أعلم بالصواب .

(١) فات المؤلف أن من أسباب خفة اللفظة المفردة أن تنتهي بألف مقصورة ، لأن انطلاق اللسان بها نحو السكون وخلاصه من حركة الاعراب أو البناء يخففانها تخفيفاً مبيئاً كقوله تعالى « والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى .. والشمس وضحاها ، والقمر اذا تلاها .. طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ، إلا تذكرة لمن يخشى » .. سبح اسم ربك الأعلى ، الذي خلق فسوى . (م . ج) .

القسم الثاني من الباب الأول

في صناعة تركيب الألفاظ

اعلم أن اللفظة قبل دخولها في سبيل التأليف ، وقبل أن تصير الى الصورة التي تسمى كلاماً ، دالاً على معنى من المعاني ، لا يكون لها مزية على أختها ، التي في معناها ، الا بان تكون هذه أشرف من هذه بعلامات^(١) توجد فيها . إما أن تكون إحداها مستعملة مألوفة ، والأخرى وحشية متوعرة ، وإما أن تكون حروف هذه أخف حركة أو أحسن امتزاجاً مع صواحبها ، أو غير ذلك مما قدمنا ذكره . ولا يقصورُ بين اللفظتين تفاضل في الدلالة على المعنى الذي اشتركا فيه ، حتى تكون إحداها أحسن في الدلالة على ذلك المعنى من الأخرى ؛ ولنضرب لهذا مثالا فنقول : لا يخفى على من له ذوق صحيح ، وفطرة سليمة ، أن لفظة الليث أو الأسد أحسن دلالة (على)^(٢) مسماها من لفظة « الفدوكس »^(٣) أو « المميشل » فثبت بهذا الدليل أن الكلمة لا يكون لها مزية على أختها إلا بعلامات توجد فيها دون تلك^(٤) ، وهذا لا يثبت على اعتباره وقصده في الكلام الا الفطن اللبيب ، الذي له عناية بصناعته . وكثيراً ما رأينا من يحكم على الألفاظ بالجودة والرداءة ، واذا طولب بدليل يثبت له ما ادعاه لا يحير جواباً ، الا تحكماً محضاً ، لا حاصل وراءه . ولا يعلم أنه لا يجوز لتائل أن يقول : هذا الكلام جيد أو رديء ، إلا بعد أن يعتبر كل لفظة منه على انفرادها ، ويمرض عليها تلك الصفات التي ذكرناها أولاً في كتابنا

(١) في الأصل « فعلامات » وهو من غلط الناسخ .

(٢) زيادة بقضيها السياق . (٣) في الأصل « الفدوكس » .

(٤) أنظر الحديث عن هنا في كتاب « دلائل الإعجاز » للإمام عبد القاهر الجرجاني ص ٣٥ وما بعدها ،

طبعة المنار سنة ١٣٣١ هـ .

هذا ، فاذا رآها موجودة فيها أو بعضها ، علم أنها حقيقة بأن تدخل في سبك التأليف . ثم يعود بعد ذلك ويعتبر مكانها من النظم ، وكيف مازجتها لجاراتها والثناهما مع أخواتها ، فاذا وجدها شديدة المناسبة لها ، حسنة الامتزاج معها ، حكم على^(١) ذلك اللفظ بالجودة ، وشهد له بالرونق والطلاوة ، وإن كان الأمر بخلاف ذلك [حكم]^(٢) عليه بالرداءة والقبح ، على حسب ما استحق . والأصل في هذا كله حسن التأليف ، وجودة التركيب ، فان حسن التأليف يزيد المعنى نباهة ويميل النفوس الى استماعه ، والاصفاء اليه ، فانه اذا كان المعنى سيئاً ، وكان اللفظ جيداً مختاراً ، ويكون التركيب مع ذلك ردياً لم يوجد له قبول ، ولا يظهر عليه رونق . واذا كان المعنى واللفظ وسطين ، وكان تركيبها جيداً حسناً كان ذلك معلياً من قدرها ، ورافعاً من شأنها . فمثال ذلك كالمقد المتوسط . ألا ترى أنه اذا أحسن تنصيده فجعلت كل قطعة مع ما يشاكلها ، ويليق بها ، كان رائعاً في المنظر وان لم يكن مرتفعاً ثميناً . ومثال المعنى واللفظ الراقين مع التركيب الرديء مثال عقد ثمين ، أفسد نظمه ، فجعلت كل قطعة منه مع ما ينافيها ولا يناسبها ، فانه يصير بذلك مختلفاً في المنظر ، وان كان رائعاً ثميناً .

وحسن التأليف : هو أن توضع الألفاظ في مواضعها وتجعل في أما كتبها . وسوء التأليف بخلاف ذلك . ألا ترى أنه اذا قدم في التأليف ما يجب تأخيرها ، وأخر ما يجب تقديمه تصير المعاني نافرة عن مواضعها ، محوالة عن وجوهها ؟ ومثال ذلك كالصورة التي تحول بعض أعضائها^(٣) الى موضع بعض ، فتحول الرأس الى موضع اليد أو الرجل أو غير ذلك ، فانه اذا فعل هذا قبحت الصورة ، وفسدت هيئتها الجميلة الحسنة . فاعرف ذلك ، فانه لم يقل : « لفظة متمكنة مرضية » وفي خلافها « قلقلة مستكرهة » الا والفرض بالتمكن^(٤) حسن الاتفاق بين الالفاظ بعضها مع بعض ، وبالقلق سوء الملاءمة وأنها^(٥) لم توافق صوابها . وهل تشك أيها

(١) الفصيح « حكم له بالجودة » لا عليه . (٢) زيادة اقتضاها القام .

(٣) في الأصل « أغصانها » وهو من غلط النسخ .

(٤) في الأصل « التمكن » وهو غير مستقيم ، فهو من غلط النسخ أيضاً .

(٥) في الأصل « وأن » .

التأمل لكتابنا هذا ، اذا فكرت في قوله تعالى : « وقيل يا أرض ابلغي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي » وقيل بُعِداً للقوم الظالمين » أنك لم تجد ما وجدت لهذه الألفاظ من المزية الظاهرة ، والفضيلة الزائدة ، إلا الأمر يرجع إلى ارتباط بعضها ببعض ، وأنه لم يعرض لها هذا الحسن الوافر ، والشرف الكامل إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية ، والثالثة بالرابعة ، وكذلك إلى آخرها . وأن الفضل حصل من امتزاجها وتلاؤمها . فان لحقك في ذلك أدنى شك فتأمل هل ترى لفظة منها ، لو أخذت من مكانها ، وأفردت من بين أخواتها ، كانت مؤدية من الحسن ما تؤديه وهي في موضعها من الآية ؟ فصح لنا من هذا القول أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي مفردة فقط^(١) . ومن أدل الدليل على ذلك ، أن ألفاظ القرآن الكريم قد نطق بها العرب قبل نزوله على النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وليس فيه لفظة من الألفاظ (إلا)^(٢) وقد تكلموا بها ، وجاءت عنهم . ولو لا ذلك لما كان عربياً ، لأنه لما نزل على لغة القوم وكلامهم ، ونحن قد رأينا القرآن الكريم يفوق جميع كلامهم ، ويعلو عليه مع كونه وارداً على لغتهم قد تكلموا بألفاظه ونطقوا بها ، ثبت لنا من ذلك أن ألفاظ القرآن الكريم إنما تفضل سائر الكلام من حيث تركيبها ونظمها . وهي من حيث الانفراد مساوية لكلام العرب ، حيث هي عين ألفاظهم ونفس كلامهم . وهذا مما لا شك فيه ولا ارتياب ، فاعرفه .

ومما يشهد بذلك ويؤيده ، أنك ترى اللفظة تروك في كلام ، وتزداد بها إعجاباً واستحساناً ، ثم تراها في كلام آخر ، فتثقل عليك وتستكرهها . مثال ذلك أن لفظة الأُخْدَع ، قد جاءت في بيتين من الشعر ، وهي في أحدها لائمة حسنة ، وفي الآخر ثقيلة مستكرهة ، كقول الصِّمَّة بن عبد الله بن طفيل في الحماسة :

(١) انظر دلائل الإعجاز « ص ٣٢ » طبعة أحمد مصطفى المراغي بالمطبعة العربية بمصر ففيه ما يشبه هذا الكلام ، مع بعض اختلاف في الألفاظ . وانظر المثل السائر « ج ١ ص ١٤٥ » .
(٢) زيادة اقتضاها السياق .

تلفت نحو الحى حتى وجدتهى
وَجِعتُ من الاصفاء لبتاً وأخدعا^(١)
وكقول أبى تمام :

يادهر^(٢) قوم من أخدعك فقد
أضججت هذا الأنام من خرقك
ألا ترى أنه قد وجد لهذه اللفظة بيت أبى تمام من الثقل على النفس والكراهة أضعاف
ما وجد لها فى بيت الحماسة من الروح والخفة والإيناس والبهجة ؟ وهذا مما لا يمكن النزاع فيه
لظهوره ، وسأنى له باب مفرد فى الكلام على الصناعة اللفظية .

فعليك أيها المترشح لهذه الصناعة أن تراعى فى كلامك هذه الدقائق الشريفة ، والنكت
اللطيفة ، فان لصناعة التأليف غوراً لا يدرك منتهاه ، ومذهباً لا يوصل إلى مداه .

(١) مطلع القصيدة :

حننت الى ربا ونفسك باعدت
مزارك من ربا وشعبا كما معا
وانظر الأبيات والحديث عنها فى ص ٣٨ من كتاب « دلائل الاعجاز » طبعة المنار سنة ١٣٣١ هـ .
والليت : صفحة العنق . والأخدع : عرق فى موضع المحجمتين ، وهو شعبة من الوريد وهما أخدعان
« الصحاح » .

(٢) من قصيدة يمدح بها محمد بن الهيثم ، ويهنته بئرته مطلعها :
قد مات محل الزمان من فرقك
واكتن أهل الاعدام فى ورقك
والحرق بالضم : العنف ، والحق والجهل .

الباب الثاني

من الفن الثاني من القطب الأول

في الكلام على المعاني

اعلم أن المعاني على ضربين : أحدهما يتدعه صاحب الصناعة ، من غير أن يكون له فيه إمام يقتدى به ، أو رسوم قائمة ، في أمثلة يعمل عليها . وهذا الضرب مما يعثر عليه عند الحوادث المتجددة ^(١) ، ويتنبه له عند الأمور الطارئة ؛ والآخر ما يحتديه على مثال تقدم ، ورسم سبق . وينبغي للمؤلف أن يطلب الاصابة في كلا الأمرين ، ويتوخى فيها الصورة المقبولة ، والمبارة المستحسنة . ولا يتشكل فيما يبتكره من المعاني على فضيلة السبق ، ولا يفتر بمزية الإبداع ، فيتسامح في تهجين صورته . فانه اذا فعل ذلك ذهب حسنه ، وانطمس نوره . ويكون فيه الى الالم أقرب منه الى الحمد . وينبغي أن يستيقن المؤلف ويتحقق ، أن المعاني أشرف من الالفاظ ؛ والدليل على ذلك ما أذكره : وهو أنا لو خلمنا من هذه الالفاظ دلالتها على المعاني ، لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء ، بل كانت بمنزلة أصداء الأجسام والأصوات الناشئة عنها ؛ ويزيد ما ذكرناه وضوحاً ، أن هذه الصناعة من النظم والنثر ، التي يتوآصفها البلغاء بينهم ، وتفاضل بها مراتب البلاغة ، إنما هي شيء يستعان عليه بتدقيق الفكرة ، وكثرة الروية والتدبر . ومن المعلوم أن الذي يستخرج بالفكرة ، وينعم فيه النظر ، إنما هو المعنى دون اللفظ ؛ لأن اللفظ يكون معروفاً عند أرباب صناعة التأليف دائراً فيما بينهم ، والمعنى قد يتدع ؛ فيذكر

(١) في الأصل « المتحدية » ولا وجه للتحدى في الحوادث .

المؤلف معنى لم يسبق إليه ، وذلك إنما يكون تحادثاً^(١) عن الفكرة الصحيحة ، والطبع السليم ، فان الذي تخرج فيه صنمك ، وتقع فيه صياغتك هو المعنى . ولهذا كان جماعة المؤلفين يشتركون في معرفة الجيد من الألفاظ ، وانما التفاوت يقع بينهم في المعاني . لأن الألفاظ الجيدة يستعملها جميعهم ، ولا يكاد أحدهم يفوت الآخر فيها . وأما المعاني فانه قد يبتكر المؤلف المعنى من نفسه ، وينتجله من ذاته ؛ وذلك كثير لا يحصى . فصح من هذا الوجه ، أن المعاني أشرف من الألفاظ وأنبل .

واعلم أن شرف المعنى وعلوه ، وسقوطه واستفاله ، من نتائج علو الهمة وسقوطها . وقد حكي أن أشرف كلام قالته العرب : « القتل أنفى للقتل » . ومن المعلوم أن هذا الكلام ليس فيه من الألفاظ البديعة الرائعة ما يرفعه الى منزلة يكون بها أشرف كلام قالته العرب ؛ حتى إنهم جعلوه في مقابلة قوله تعالى : « ولستم في القصاص حياة »^(٢) . لا بل في لفظه من الثقل^(٣) ، بسبب تكراره مالاخفاء به . ومع هذا فانا نجد من كلامهم ما ألفاظه تطرب الأسماع ، وتأخذ بمجامع القلوب ، وذلك أكثر من أن يحصى ، وهو لا يكون بمنزلة قولهم : « أقتل أنفى للقتل » فصح حينئذ أن نخامة هذا الكلام ، وعلو منزلته ، إنما هي لأمر يرجع الى جلاله المعنى المندرج تحته ، وشرف قدره .

وقد رأيت جماعة من متخلفي هذه الصناعة ، يجملون همهم مقصورة على الألفاظ التي لاحصل وراءها ، ولا كبير معنى تحتها . وإذا قال أحدهم سجعتين أو ثلاثاً ، يعتقد أنه قد أتى بأمر عظيم ، فاذا أنكرت هذه الحال عليهم ، يقولون : لنا أسوة بالعرب ، الذين هم أرباب الفصاحة وفرسان البلاغة ، فإنهم اعتنوا بالألفاظ ، ولم يمتنوا بالمعاني اعتناءهم بها . ألا ترى إلى جهل هؤلاء القوم ، فإنهم لم يكفهم جهلهم فيما ارتكبوه من ذلك ، حتى إنهم ادعوا أن العرب مثلهم ، فصارت جهالتهم جهالتين .

(٢) لعل الأصل « حادثاً » فلا يستقيم المعنى بالحادث هنا .

(٢) أنظر سورة « البقرة » الآية « ١٧٩ » .

(٣) أنظر ص ٤١١ وما بعدها من « الايضاح » للخطيب القزويني ، طبعة مطبعة الجامعة السورية سنة

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م ، وقد أطال المؤلف الحديث عن هذا القول وعن الآية الكريمة المشار اليها فيه .

ولنذكر ههنا ما إذا تأمله الناظر في كتابنا هذا عرف ما يوثقه ، ويذهب به (في^(١)) الاستحسان كل مذهب فنقول : إن العرب لما كانت تعتنى بألفاظها ، فتصلحها ، وتهذبها ، وتراعبها ، وتلاحظ أحكامها بالنظم تارة وبالنثر أخرى ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها . فأول ذلك عنايتها بألفاظها لأنها (لما^(٢)) كانت عنوان حاجتها ، وطريقاً الى إظهار أغراضها أصلحوها ورتبوها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ، ليكون ذلك أوقع لها في النفس ، وأذهب بها في اندلالة على القصد . ألا ترى أن الكلام إذا كان مسجوعاً (لذّ لسامعه حفظه ، وإذا لم يكن مسجوعاً^(٣)) لم يأنس به أنسه (في) حالة السجع . فإذا رأيت العرب قد أصلحوها الفاظهم وحسنوها ، ورققوا حواشيها ، ونمقوا أطرافها ، وصدقوا غروبها ، فلا تظن أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ فقط ، بل هي خدمة منهم للمعاني ، وتنويه بها . ونظير ذلك إصلاح الوعاء وإحكامه ، وإنما المبني بذلك الاحتمياط للوعوى ، لتلا يتغير جوهره ، فإنا قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما نجد من طلاوته . وبلاد لفظه تضع من رونقه لسوء^(٤) العبارة عنه ، فإن قيل : إنا نرى من الألفاظ ما قد نتموه . وزخرفوه ودبجوه ، ولسنا نرى مع ذلك تحته معنى شريفاً ، فما جاء منه قول بعضهم^(٥) :

ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسح بالأركان من هو ماسح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا
وسالت بأعناق المطي الأباطح

ألا ترى إلى حسن هذا اللفظ ، ومائه وصقاله ، وتدبيح أجزائه !؟ ومعناه مع ذلك ليس مدانياً له ولا مقارباً ، فانه إنما هو « لما^(٦) فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين ، وتحدثنا على ظهور الإبل ... » ولهذا نظائر كثيرة ، شريفة الألفاظ مشروفة المعاني . وفيما أشرنا إليه كفاية

(١) زيادة من المثل السائر « ج ١ ص ٣٥٢ » . (٢) زيادة يحتاج إليها السياق .

(٣) في الأصل « له » والتصحيح من المثل السائر أيضاً .

(٤) لأصل « سوء العبارة » وقد زدنا اللام ليستقيم الكلام .

(٥) من أبيات لكثير عزة ، وقيل إنها لابن الطرية ، أو لعقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى .

(٦) انظر : « دلائل الإعجاز » للجرجاني « ص ٤٩ » وانظر « ص ١٥ » من كتابه « أسرار

البلاغة » فله كلام في هذا الشعر .

للتأمل . الجواب عن ذلك أنا نقول : هذا الموضوع قد سبق الى التشبث به من لم ينعم النظر، ولا رأى ما رآه القوم ، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر، وعدم معرفته . وهو أن في قول هذا الشاعر « كل حاجة » مما يستفيد منه أهل النسيب، الأهواء والرفقة والمقمة ما لا^(١) يستفيدة غيرهم ، ولا يشاركهم فيه من ليس منهم . ألا ترى أن حوائج منى أشياء كثيرة ، فمنها التلاقي، ومنها التشاكي ، ومنها التخلي للاجتماع ، الى غير ذلك مما هو تال له ، ومعمود الكون به . فكان الشاعر صانع^(٢) عن هذا الموضوع الذي أوماً اليه وعمد غرضه عليه ، بقوله في آخر البيت « ومسح بالأركان من هو ماسح » أي إنما كانت حوائجنا التي قضيناها وآرابنا التي بلغناها من هذا النحو الذي هو مسح الأركان ، وما هو لاحق به ، وجار في القرية من الله تعالى مجراه ، أي لم نعد هذا القدر المذكور الى ما يحتمله أول البيت ، من التعريض الجاري مجرى التصريح . وأما البيت الثاني فان فيه « أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا » وفي هذا ما نذكره لتراه فتعجب ممن^(٣) عجب منه ، ووضع من معناه ، وذلك أنه لو قال : « أخذنا في أحاديثنا ونحو ذلك » لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب ، وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع في محاوراتهم علو قدر الحديث بين الإلفين ، والجدل يجمع شمل المتواصلين . ألا ترى قول بعضهم :

وحدثتني يا سعد عنها فزدتني جنوناً فزدني من حديثك يا سعد
وقول الآخر :

وحديثها السحر الحلال لو أنه لم يجن قتل المسلم المتحرز

فاذا كان قدر الحديث عندهم على ما ترى فكيف به إذا قيده بقوله : « أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا » وذلك أن في قوله : « بأطراف الأحاديث بيننا » وحيأ خفياً ورمزاً حلواً ؟ . ألا ترى أنه قد يريد بأطرافها ما^(٤) يتعاطاه المحبون ويتفاوضه ذوو الصباية التيمون ، من

(١) في الأصل « مما » والتصحيح من المثل السائر « ج ١ ص ٣٥٣ » .

(٢) في الأصل « ضائع » وهو تصحيف ، والتصحيح من المثل السائر « ج ١ ص ٣٥٤ » .

(٣) في الأصل « ومن » والواو زائدة ،

(٤) في الأصل « مما » والتصحيح من المثل السائر .

التعريض والتلويح والإيماء ، دون التصريح . وذلك أحلى وأدمث وأغزل ، وأنسب من أن يكون كشفاً ومصارحة وجهرًا . وإذا كان الأمر كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم وأشد تقدماً في^(١) نفوسهم من لفظها ، وإن عذب موقعه ولذ سمعه . نعم ، في قول هذا الشاعر « وسالت باعناق المطي الأباطح » من الرشاقة واللطافة ما لا خفاء به^(٢) . فالعرب إنما تحلي الفاظها وتدبجها ، وتوشىها وتزخرفها ، عناية منها بالمعاني التي تحتها ، أو توصلها بها إلى إدراك مطالبها . فالألفاظ إذاً خدم المعاني ، والمخدوم لا شك أشرف من الخادم ، فاعرف ذلك .

(١) في الأصل « من » والتصحيح من المثل السائر .
(٢) أنظر المثل السائر • ج ١ ص ٣٥٥ • ففيه تفصيل لوجه الاستحسان .

الباب الثالث

من الفن الثاني من القطب الأول في تفضيل

الكلام المنثور على المنظوم

وأعلم أن الأقوال متعارضة في تفضيل كل واحد من هذين القسمين على الآخر ، إلا أن المذهب الفحل والقول القوي هو أن الكلام المنثور أفضل من الكلام المنظوم ، والدليل على ذلك من أربعة أوجه :

« الأول » أن القرآن الكريم ورد نثراً ، ولولا فضله وعلوّ درجته ، لما نزل كتاب الله - عز وجل - على أسلوبه ونهجه ، وأيضاً ، فإن القرآن معجزة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومن المعلوم أن المعجزات لا تجيء إلا من طريق الأصعب^(١) ، بحيث إنه لا يمكن أحداً من خلق الله الوصول إليها ، والإتيان بثملها . ولما كان النثر من الأقوال الشاقة ، والأشياء المتصعبة ، أنزل الله تعالى القرآن ، الذي هو معجزة ، على قانونه .

ومما يدل على أن النثر أشق من النظم ، وأصعب مأخذاً ، هو^(٢) أن العرب كانوا أفصح الناس ، وأبلغهم وأكثرهم قدرة على التفنن في الكلام ، ومع هذا فلم نسمع لأحد منهم نثراً ، إلا لقس^(٣) بن ساعدة ، الذي يضرب بكلامه المثل في الفصاحة والبلاغة ، ولأقوام آخرين وهم قليل .

وأما النظم ، فإن جميع العرب كانوا يقولونه وكان عليهم من أسهل الأشياء حتى على نسائهم .

(١) استعمل « الأصعب » اسماً ، لا وصفاً .

(٢) الصواب حذف « هو » ، لأنه لإضمار قبل الذكر غير جائز .

(٣) في الأصل « النثر » ولا نراه يستقيم .

وأيضاً ، فإن أرباب النظم لو أريد حصرهم ، بل حصر أهل عصر واحد لتعذر حصول ذلك ، فكيف حصر جميعهم ؟ وليس سبب هذا إلا وعورة مسلك النثر وشرف منزلته ، وأنه لا يناله إلا الأفراد من الفضلاء ، فإن قيل : إذا كانت العرب لا تكثر من النثر ، وأكثرت من النظم ، فليس ذلك دليلاً على أن النثر أصعبُ من النظم بل الأمر بالعكس من ذلك ، وهو : أن النثر لما كان سهلاً عند العرب هيناً ، والنظم شاقاً عليهم مستصعباً ، عمدوا إلى الأصب وتروكوا الأسهل ؛ لأنهم إنما كان غرضهم إظهار قوتهم في البلاغة والفصاحة ، وإذا كان ذلك فيما هو أشق مسلكاً^(١) وأوعر مذهباً ، كان أدل على تمكنهم من الكلام . وأما النثر ، فما كان عندهم بمنزلة ما^(٢) يرغبون فيه ، ويتنافسون عليه ؛ لسهولته عندهم ! ولهذا لم يعتنوا به ويكثرؤا منه ، كما فعلوا في النظم ! وأما قولك : إن القرآن الكريم ورد نثراً ، وتفضيلك النثر على النظم ، لأن الله تعالى إنما أنزل القرآن ليكون آية لرسوله صلى الله عليه وسلم ، ومعجزةً على يده ، ليفحم به أولئك الفصحاء والبلغاء من العرب ، لأنهم كانوا أرباب الفصاحة والبلاغة ، وحيث كان النثر سهلاً عندهم يسيراً عليهم أنزل الله تعالى القرآن على أسلوبه ليعجزهم ، بما هو أسهل عليهم من غيره ، ليكون ذلك أعظم في الإعجاز . وأبلغ الجواب عن ذلك أنا نقول إن هذا الذي ذكرته من أن النثر ، كان أسهل على العرب من النظم ، واستدلالك عليه بقلة رغبتهم فيه ، واعتنائهم به ، فليس ذلك دليلاً لك ، بل هو دليل لنا دونك . وذاك أنه قد ثبت بإجماع منا أن العرب لم تكثر من النثر ، وأكثرت من النظم ، ومن المعلوم أن الإنسان إذا كان مكثراً من شيء أستدل بذلك على قدرته عليه ، و(عدم) قصوره^(٣) عن الوصول إليه . ولا يقال بأن إكثاره من هذا الشيء دليل على تعذره عليه ، لأنه لو كان متعذراً عليه لما قدر على الاكثار منه ، ولذلك لا يقال أيضاً : إن تقليله من هذا الشيء دليل على سهولته عنده لما أقل منه ، وهذا مما لا يمكن النزاع فيه بحال من الأحوال .

وأما قولك : إن النثر لما كان عند العرب أسهل من النظم ، أنزل الله تعالى القرآن الكريم

(١) في الأصل « ملكا » ، وهو من خطأ الناسخ .
(٢) في الأصل « من » وهو من غلط النسخ .
(٣) في الأصل قصورها .

على أسلوبه ، ليعجزهم بما هو أسهل عليهم من غيره ، فيكون ذلك أدل على الإعجاز من كونه يبيح على أسلوب الأثق الأصعب . فالجواب عن ذلك أنا نقول : قد ثبت أن المعجزات التي على أيدي الأنبياء - صلوات الله عليهم - لم تأت مما كان سهلاً على أممهم ، لأنهم إنما جاؤا بأحياء الأموات ، وانشقاق البحر وانفجار الماء من الحجر ، وما جرى هذا المجرى ، وهذا الحكم أيضاً موجود في النثر ، فإنه لما كان شاقاً على العرب ، وليس فيهم من يقدر على الاتيان به الا القليل ، أنزل الله تعالى القرآن الكريم على نهجه وطريقه ، لتكون المعجزة مناسبة لما جاءت [فيه] . وذلك أن النثر من حيث ذاته أمر شاق مستصعب ، وانضاف الى ذلك كونه من عند الله تعالى فصار معجزاً بالضرورة ، فاعرف ذلك .

وأما الوجه الشافي فهو : أن النثر ينوب مناب النظم ، ولا ينوب النظم مناب النثر وذلك أنه اذا أخذ معنى من المعاني ، وعبر عنه بلفظ مطابق له ، وكان ذلك الكلام منشوراً ، فإنه لا يمكن التعبير بمقدار ذلك اللفظ ، ويكون الكلام شعراً ، وذلك أنه يحتاج في الشعر الى أقامة الوزن ، وهذا لا يتم إلا بزيادة لفظ ، أو نقصان لفظ ، وإذا زيد على ذلك شيء صار في الكلام ما لا حاجة فيه ، إذ المعنى كان يصح بدونه ، وإن نقص منه شيء صار المعنى ناقصاً عما كان عليه في الأول .

وأما الوجه الثالث : فهو أن النثر لا ينال الا بعد تحصيل آياته المذكورة في صدر كتابنا هذا أو بعضها . وذلك بخلاف النظم ، فإنه قد يقوله من لم يحصل من آياته شيئاً البته . وكثيراً ما رأينا ممن يقول الشعر الحسن ، ويصيب في معانيه ، ويجيد الفاظه ، وهو لا يعرف من آلات التأليف شيئاً ، كالمسوقة والعامية من أرباب الحرف والصنائع .

وأما الوجه الرابع : فهو أن النثر تعلقو درجته حتى ينال الوزارة للخلفاء والملوك . وأما الشاعر فلا تعلقو درجته عن رتبة المستعطين ، ومنزلة الطالبين لما في أيدي الناس . ولو لا فضل النثر وما عرف من شرف صنعته والحاجة اليها ، لما رقي الى درجة الوزارة . وكذلك الشاعر ؛ فلو لا كساد صنعته والاستغناء عنها ، لعلت درجته وارتفعت منزلته ، ولما كان في طول عمره كلاً على الناس ، وهذا شيء مطّرد لم يزل . وقد شوهد رأي العين ، فلا يمكن النزاع فيه بحال من الأحوال .

القطب الثاني

في الأشياء الخاصة وهو فناه :

القطب الأول في الفصاحة والبلاغة :

اعلم أن هذا باب غامض ، متعذر على الواج ، ومسلك وعمر ، مستصعب على الناهج . ولم يزل الناس من قديم الوقت ، وهلم جرآ ، يتهافتون على الخوض فيه ، والغوص عليه ، وهم مع كثرة طلبهم لمعرفته ، وتوفر حرصهم على الاحاطة به ، لا يظفرون منه الا كنفية^(١) طائر أو قطرة من بحر زاخر . وقد قال بعض المصنفين من العلماء^(٢) : « لم أزل منذ خدمت أهل^(٣) العلم ، انظر فيما قالوه في معنى الفصاحة والبلاغة ، وأستكشف عن المعنى في ذلك ، فلا أجد الا كالمريض والاشارة ، ولا أقف فيه على قول شاف ، ولا كلام كاف . فلما رأيت الأمر كذلك ، علمت أنه لا يكفي في معرفة هذا العلم العظيم ، الذي كان به إعجاز القرآن الكريم ، قول مهمل ، ولا كلام مجمل . بل لا تتم معرفته حتى يفصل فيه القول ، وبدل على الخصائص التي تأتي في تأليف الكلام ، ويوضح أيضاً جلياً من غير مغادرة لشيء من ذلك ، حتى تكون المعرفة بهذا العلم كعرفة الصانع الحاذق ، الذي يعلم كل هُدبة منسوجة من الابرسم في الثوب الديباج ، وكل حجر من الأحجار الداخلة في البناء ، فانك إذا نظرت الى هذا العلم الشريف احتجت عند ذلك الى طول مكث وتدبر ، وكثرة تأمل وتفكر ، والى همة تأبى أن تقنع إلا بأعلى المنازل ، وأسمى المراتب . ومتى جشمت

(١) النغبة : الجرعة .

(٢) القائل هو الامام عبد القاهر الجرجاني ؛ صاحب كتابي : « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » وقد أورد المؤلف كلامه مع بعض تغيير فيه . انظر : « دلائل الإعجاز » ص ٢٨ وما بعدها من طبعة مطبعة المنار سنة ١٣٣١ هـ .

(٣) الذي في « دلائل الإعجاز » : « لم ازل منذ خدمت العلم ... » بغير لفظه اهل ، انظر ص ٢٨ وما بعدها من طبعة مطبعة المنار سنة ١٣٣١ هـ .

نفسك حصول هذا المرام البعيد ، وكلفتها صعود هذا المرمى النازح ، فقد آثمت أمراً عظيماً ،
وتعرضت لخطب^(١) جسيم « وفقنا الله وإياكم لمواقع الصواب .

ولنرجع إلى ما هو غرضنا ومهمنا من ذكر الفصاحة والبلاغة ، والكشف عن حقيقتها
واختصاصها ، فنقول : اعلم أن أصل الفصاحة في وضع اللغة : الظهور والبيان ؛ يقال : أفصح^(٢)
الصباح إذا بدا ضوءه وأسفر ، وأفصح فلان عما في نفسه : إذا أظهره ، وإنما سمي اللفظ فصيحاً
لأنه يبين المقصود ، ويوضح المعنى المندرج تحته .

والفصاحة : اسم عام يشمل المفرد من اللفظ والمركب ، وإنما كان الأمر كذلك لأن واضع
اللغة إنما وضع الالفاظ مفردة لا مركبة ، فالفصاحة شملت أولاً المفردة ، وإذا شملت المفردة فمن
الضرورة شمولها للمركبة ؛ لأن المركبة مجتمعة من المفردة . وكل مركب كانت أجزاؤه ذات صفة
هي فيها متساوية فتلك الصفة تعُمه لاحتمال .

واعلم أيضاً أن الفصاحة أمر إضافي^(٣) كالحسن والقبح . والكلام الفصيح ليس كلاماً
مخصوصاً بعينه ، بل كل من فهم كلاماً وعرفه فهو فصيح بالنسبة إليه ، لأنه ظاهر عنده ،
وواضح لديه . ومما يقوي هذا القول ، أن اللفظ الذي لا نعهه نحن في زماننا هذا فصيحاً ،
ونكرهه لعدم استعماله وغرابته ، كان عند من تقدمنا من أرباب التأليف مستعملاً في زمانهم
متمعارفاً مشتهراً . ولو لا ذلك لما أوردوه في كلامهم ، فإن معظم أشعار العرب ومن يليهم من
المحدثين مشحونة ومملوءة منه . ولو استعمل في زماننا هذا لاستنكر واستبشع ، وحكم على قائله
بالجهل والتعسف . ورأينا أبا محمد بن سنان الخفاجي قد قال في كتابه^(٤) : إن الفصاحة نعت
للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك
الألفاظ . ثم إنه قسم الشروط إلى قسمين ، أحدهما يوجد في اللفظة المفردة ، والآخر يوجد في
الألفاظ المركبة ، وجعل ما يختص باللفظة المفردة منقسماً إلى ثمانية أقسام ، كتباعد مخارج

(١) انظر : « دلائل الإعجاز » ص ٣٢ طبعة مطبعة المنار سنة ١٣٣١ هـ .

(٢) في لسان العرب « الفصاحة : البيان . فصح الرجل فصاحة فهو فصيح من قوم فصحاء وفصاح
وفصح ... تقول : رجل فصيح وكلام فصيح أي بليغ ولسان فصيح أي طلق » . فالفصاحة تختص بالفعل
الثلاثي ، وإيضاح ابن الأثير لها بالفعل الرباعي مخالف لأصول الإيضاح .

(٣) أي نسبي . (٤) راجع كتاب : « سر الفصاحة » ص ٥٥ طبعة المطبعة الرحمانية بمصر .

الحروف ، وأن لا تكون الكلمة وحشية ولا متوعرة ، وغير ذلك مما أورده وذكره في كتابه .
 وفي هذا نظر وقفنا عليه الفكر والروية ، وذلك أنه قد جعل صفات اللفظة التي تكون بها
 ذات مزية وحسن هي الفصاحة ، وخالف بذلك نص العرب ، لأنهم قالوا : إن اللفظ الفصيح
 هو الظاهر الواضح ، ولم يقولوا : إنه المتباعد مخارج الحروف ، ولا الذي ليس وحشياً ولا
 متوعراً ، ولا غير ذلك مما ذكره أبو محمد بن سنان . ولهذا تطرق الى (١) كلامه الخلل ، وذلك
 أنه نقل الفصاحة عن حقيقتها التي وضعت لها في أصل اللغة ، بأن علقها على هذه الشروط التي
 ذكرها ، وجعل وجودها موقوفاً على وجود تلك الشروط ، و [إذا نقص] (٢) بعضها لا تكون
 فصيحة وحقيقتها أن تكون فصيحة ، وهذا من أعجب الأشياء فليتأمل .

وأيضاً فإن أبا محمد بن سنان قد ذكر في كتابه ، من جملة الأقسام الثمانية ، قسماً وهو أن
 لا تكون الكلمة قد عبر بها عن معنى يكره ذكره (٣) ، فاذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك
 المعنى قبحت ، كقول عمرو بن الورد :

[و] قلت لقوم في الكنيفِ تروّحوا عشيّةً بتنا عند (٤) ما وانِ رُزِح

قال « الكنيف » أصله السائر ، ومنه قيل للترس « كنيف » غير أنه قد استعمل في الآبار
 التي تستر الحدث وشهر بها فأنا اكرهه لذلك . هذا حكاية كلام أبي محمد بن سنان الحفاجي .
 ولنا عليه اعتراض ، وهو أنا نقول : اذا كان قد جعل الفصاحة مقصورة على الألفاظ فكيف
 عاد نقض (٥) ما ادعاه بهذا القول ، فانه إنما أنكر من هذه اللفظة التي هي الكنيف ما تضمنته
 من المعنى فقط . والا فاذا اعتبر لفظها ومخارج حروفها ، من غير نظر إلى المعنى المندرج تحتها ،
 لم يوجد لها قببح ولا كراهة ، لأن مخارج الحروف التي تألفت منها متباعدة ، فمخرج الكاف

(١) الفصيح « على » لأنه ضرر ، حلت بسببه « على » محل « إلى » .

(٢) زيادة اقتضاها السياق :

(٣) في الأصل « ذلك » والتصحيح من سر الفصاحة « ص ٧٨ » وراجع كلام المؤلف فيما يقرب من

هذا الباب من النوع السادس من القسم الأول من الباب الأول .

(٤) في معجم البلدان « دون » .

(٥) الفصيح « عاد فنقض » وحذف حرف العطف من بين الفعلين المتعاطفين من التعابير المولدة في عصر

دون مخرج القاف الذي هو من أقصى اللسان ، ومخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا السفلى ، ومخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك ، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العلى . ومع هذا فإذا نقلت هذه اللفظة التي قد استقبحت هاهنا ، الى موضع آخر صار ذلك القبح حسناً كقولك : « أنا في كنف فلان » أي في ذراه ، وتحت ظله . فصحّ حينئذٍ من فحوى كلام أبي محمد بن سنان أنه نقض ما أدعاه أولاً ، من أن الفصاحة نعت للألفاظ ، بما ذكرناه من شروطها الثمانية ، التي من جملتها هذا القسم المأخوذ عليه ، وهو مما يختص بالمعنى دون اللفظ ، وتناقض كلام مثل ذلك الإمام المشهور في هذه الصناعة عجيب . عصمنا الله وإياكم من الزلل وهدانا إلى طريق الصواب .

وأما البلاغة ، فإن أصلها [في] ^(١) وضع اللغة : الوصول والانتهاء ، يقال : بلغت المكان إذا انتهيت إليه ^(٢) ، ومبلغ الشيء : منتهاه . وسمي الكلام بليغاً من ذلك ، أي إنه قد بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية . وذلك أن له أوصافاً ثلاثة يعرف بها ، فتى عربي من واحد منها نقص عن درجة البلاغة ، فلا يسمى بليغاً ، وهي أن يكون معناه مقيداً ، ويكون لفظه فصيحاً ، ويكون غير زائد على المعنى المندرج تحته ، فيلزم على هذا أن يكون كل كلام بليغ فصيحاً وليس كل كلام فصيح بليغاً .

واعلم أن البلاغة تعم الكلام مركباً لا مفرداً ، وإنما كانت كذلك لأن المفرد لا يكون مفيداً ، وما ليس بمفيد فلا يسمى بليغاً .

وأيضاً فإن اللفظة المفردة برأسها ، إذا وردت في الكلام لا يراد بها إلا معنى واحد من غير زيادة . [و ^(١)] في الكلام ما يزيد معناه على لفظه ، وذلك إنما يكون مركباً لا مفرداً .

وأما اختصاص الفصاحة والبلاغة ^(٣) ، فإن أبا محمد بن سنان الحفاجي ذكر ذلك في كتابه ^(٤) فقال : إن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) مصدر « بلغت المكان » هو « البلوغ » لا « البلاغة » ولم يستعمل فصيح « البلاغة » بمعنى « البلوغ » الحقيقي فتأمل ذلك .

(٣) في الأصل « في البلاغة » .

(٤) راجع سر الفصاحة « ص ٥٥ » .

المعاني . ثم أنه لم يورد على ذلك دليلاً بل أجل القول فيه كما قد ذكرناه^(١) . فإن هذا حكاية لسكلامه بعينه . فلما وقفنا نحن على ما أوماً^(٢) إليه ، سنح لنا في أثباته دليل ، وهو أنا نقول : قد ثبت لنا أن أصل الفصاحة في وضع اللغة : الظهور والبيان ، والفصيح : هو الظاهر ، وهو اسم فاعل^(٣) من فصيح مطرّد في بابه ، يقال : « كرم فهو كريم » و « وظرف فهو ظريف » و « وشرف فهو شريف » و « فصّح الكلام فهو فصيح » وكذلك ما جرى هذا الجرى . فوزن فعيل : هو اسم فاعل^(٣) من « فعل » ، وهذه قاعدة مستمرة في ذلك .

وقد ثبت لنا أيضاً ، أن المعنى لا يكون مظهراً لنفسه ، ولا موضعاً عن ذاته ، إذ المعاني جميعها قائمة بالنفس ، وإنما اللفظ يظهرها ويدينها فهو إذاً فاعل البيان والايضاح ، وهذه أيضاً قاعدة مسّامة ، لا خلاف فيها بحال من الاحوال . فلما كان اللفظ هو الفاعل للبيان والايضاح ، وكان الفصيح اسم فاعل من فصّح ، أي بان واتضح ، وجب حينئذٍ أن يكون اسماً للفظ ، ومختصاً به . فاعرف ذلك .

فان قيل : القياس يقتضي أن الدليل الذي أوردته في الفصاحة يلزمك في البلاغة مثله ، وهو أن وزن « بليغ » مثل وزن « فصيح » فكما أن فصيحاً اسم فاعل ، كذلك يكون « بليغاً » أيضاً اسم فاعل ، واذا كان اللفظ فاعلاً للفصاحة فاختصت به ، كذلك يكون اللفظ فاعلاً للبلاغة فيجب اختصاصها به .

الجواب عن ذلك أنا نقول : أما قولك : القياس يقتضي أن تكون البلاغة مختصة باللفظ ، كما أن الفصاحة مختصة به ، لتساوي البلاغة والفصاحة في الدليل الذي أوردناه من حيث إن بليغاً وفصيحاً على وزن واحد فان هذا الذي ذكرته قياس وارد ، ولكن من وجه ، وذلك أنا نحن لم نستدل على أن الفصاحة تخص اللفظ بوزن « فعيل » الذي هو اسم الفاعل فقط ، وإنما استدللنا على أن الفصاحة تخص اللفظ من حيث كان أصلها في وضع اللغة الظهور والبيان . وانضاف الى ذلك أنها على وزن « فعيل » الذي هو اسم فاعل من « فعل » نحو « فصّح »

(١) راجع « سر الفصاحة » ص ٥٦ . (٢) في الأصل « أوى » وهو من خطأ الناسخ .

(٣) المعروف في اصطلاح الصرفين أن « الفصيح » صفة مشبهة باسم الفاعل .

فهو « فصيح » . فلما صح لنا هذان الأمران ، ثبت لنا من مجموعها ما ادّعيناها : من أن الفصاحة تخص اللفظ كما أريناك .

وأما البلاغة فلو كان أصلها في وضع اللغة « الظهور والبيان » كما هو أصل الفصاحة ، لصح لك ما ذكرته من الاعتراض . وإنما أصلها في وضع اللغة « من الوصول والانتهاء » لا غير ، وعلى أصلك أيها المعترض فينبغي أن يكون كل ما هو على وزن « فاعل » مختصاً باللفظ نحو « شرف فهو شريف » و « ظرف فهو ظريف » و « كرم فهو كريم » وأمثال ذلك مما جرى هذا المجرى فالشرف إذاً مختص باللفظ ، وكذا الظرف والكرم ، وهذا من أعجب الأشياء ، فليتأمل .

وأيضاً ، فقد بينا أن للبلاغة أوصافاً ثلاثة ، لا يسمى الكلام بليغاً إلا بمجموعها . ومتى عرّي من واحد منها فليس بليغ . فالأول منها يتعلق بالمعنى ، وهو الافادة . والثاني يتعلق باللفظ والمعنى كليهما ، وهو أن يكون اللفظ غير زائد على المعنى . والثالث يتعلق باللفظ وهو الفصاحة ، لأن الكلام لا يطلق عليه اسم البلاغة حتى يكون فصيحاً . فالفصاحة إذاً شرط في البلاغة لا تتم إلا به . فلما كانت الحال كذلك وجب أن تعم البلاغة اللفظ^(١) والمعنى معاً .
وأما الفصاحة فليست كذلك ؛ لأنها محض إيابة ووضوح فقط ، وذلك يتعلق باللفظ بموجب الدليل الذي قدمنا ذكره . فتدبر ما أشرنا إليه ، وتصفح مطاويه^(٢) ، وفي ذلك كفاية .

(١) في الأصل « باللفظ » ولعل الباء من زيادة الناسخ .

(٢) في الأصل « في ذلك » بلا واو ، وهو غير مطرد .

الفن الثاني من القطب الثاني

في ذكر أصناف علم البيان وانقساماتها وهو بابان :

الباب الأول في الصناعة المعنوية

وينقسم الى تسعة وعشرين نوعاً ، وإنما قدمنا ذكر المعاني على الألفاظ : لأن المعاني هي التي تقرر أولاً في النفس وترتب في القلوب ، ثم يطلب لها بعد ذلك ألفاظ تعرب عنها ، وتدل عليها . ولأن المعاني أشرف من الألفاظ وأعلى محلاً . فاعرف ذلك .

النوع الأول في الاستعارة

وهو أن تريد تشبيه الشيء بالشيء ، فتدع الافصاح بالتشبيه واطهاره ، وتجيء على اسم المشبه به وتجريه عليه كقولك : « رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء » ، فتدع ذلك وتقول : « رأيت أسداً » وهذا يكون على ضربين : أحدهما : أن تجعل المشبه هو المشبه به ، بأن تنزله وتسقط ذكر المشبه من البين كقولك : « رأيت أسداً » والثاني بأن تجعل المشبه به خبيراً عن المشبه في باب الاستعارة ، وأورده جماعة العلماء مثل : قدامة^(١) ، والجاحظ ، وأبي هلال العسكري^(٢) ، والغامبي^(٣) ، وأبي محمد بن سنان^(٤) الخفاجي في تصانيفهم في باب

(١) راجع حاشية ص ٢ من هذا الكتاب .

(٢) هو أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهيل العسكري . كان لغوياً أديباً مشاركاً في العلوم الأخرى ، قضى أكثر أيامه ببغداد . وكانت ولادته سنة ٢٩٣ هـ . بمسكن مكرم بالأهواز ، وتون ببغداد سنة ٣٨٢ هـ وله من الكتب « كتاب الصناعتين » و « جهرة الأمثال » و « ديوان المعاني » و « معجم في اللغة » و « أسماء بقايا الأشياء » و « الأوائل » و « التفضيل بين بلاغتي العرب والمعجم » وقد طبع أكثرها . انظر معجم الأدباء وبنية الوعاة « ص ٢٢١ » و « فهرست دار الكتب المصرية » ج ١ ص ٢٨٥ .

(٣) راجع حاشية ص : ٢ من هذا الكتاب . (٤) انظر حاشية ص : ٣ من هذا الكتاب .

الاستعارة . ولم يذكروا أن الأصل فيه تشبيهه بليغ ؛ فما أعلم هل ذلك لخلفائه عليهم ، أو أنهم عرفوه ولم يذكروه ، وهو الأصل المقيس عليه في التشبيه ، الذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان . وقد أوردناه نحن في كتابنا هذا في باب الاستعارة تشبهاً بالقوم ، واستثنائاً بسنتهم ؛ لأنهم السابقون في هذا الفن بالتصنيف ، إلا أن موضعه باب التشبيه . فاعرف ذلك .

واعلم^(١) أنه قد أجمع الجمهور من العلماء على أن الاستعارة مزرية وفضلاً على حقيقتها ؛ والسبب في ذلك أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » كان لكلامك مزرية ، لا تكون إذا قلت : « رأيت رجلاً هو كالأسد سواء ، في الشجاعة ، وقوة القلب ، وشدة البطش » . وليست المزية التي تثبت لها لهذا الجنس على الكلام المتروك على ظاهره ، ولكنها في طريق إثباتك ، لها وتقريرك إياها ، معلومة من قرائن الأحوال ، فليست المزية في قولك : « رأيت أسداً » أنه دلّ على شجاعة زائدة ، وشدة وافرة ، بل أنك أثبتت للمستعار له الشجاعة الزائدة والشدة الوافرة ، من وجه هي أبلغ وآكد ، وأوجبها له إيجاباً هو أشد وأقوى ، لأنك أثبتتها بالدلائل والشواهد . فإذا سمعهم يقولون : إن من شأن هذه الأجناس أن تكسب المعاني نبلاً ، فإنهم لا يريدون الشجاعة والشدة وغير ذلك ، وإنما يريدون إثبات معاني هذه الكلم لمن تثبت له ، ويخبر بها عنه من طريق هو أشد وآكد . وسيأتي بيان ذلك في باب التشبيه مستوفى ، إن شاء الله .

وأعلم أن الاستعارة جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما ، يكسب (بيان)^(٢) أحدهما بالآخر ، ولا بد للاستعارة من ثلاثة أشياء : مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له ، فاللفظ المستعار ، قد نقل من أصل إلى فرع للإبانة . والمستعار منه والمستعار له ، لفظان حمل أحدهما على الآخر في معنى من المعاني ؛ هو حقيقي لهجومي عليه ، مجازي لهجومي . مثال ذلك قوله تعالى : « وأشتعل الرأس شيباً » فهذا مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له ؛ فالشعر هو الاشتعال ،

(١) انظر « ص ٤٨ » وما بعدها من « دلائل الإعجاز » لعبد القاهر الجرجاني ، طبعة المرآة .

(٢) الزيادة والاصلاح من الورقة « ٥١ » من الكتاب فقد كرر المؤلف هذا التعريف فيها .

وقد نقل من الأصل الذي هو النار إلى الفرع الذي هو الشيب ، قصداً للإيابة ، وأما المستعار منه فهو النار والاشتغال لها حقيقة . وأما المستعار له فهو الشيب ، والاشتغال له مجاز .
وأعلم أن أبلغ الاستعارات ما ناب التشبيه منابها ، وكلما زدت التشبيه فيها إخفاءً ازدادت الاستعارة حسناً ورونقاً ؛ حتى إنك تراها أعجب ما يكون ، إذا كان الكلام ألف تاليفاً إن أردت أن تفصح فيه بالتشبيه خرجت إلى شيء يحط من درجته ، ويضع من قدره ؛ ويدلنا على ذلك قول بعضهم :

أثمرتُ أغصانَ راحته لجُفَاةِ الحسنِ عُنَابَا

ألا ترى أنك لو كلفت نفسك أن تظهر التشبيه ، وتفصح به أحتجت إلى أن تقول : أثمرت أصابع يده التي هي كالأغصان ، لطالب الحسن ، شبه العنّاب من أطرافها المخضولة !؟
ومن له أدنى تشبث^(١) بهذه الصناعة ، يعلم الفضيلة بين ما تضمنه هذا البيت من الاستعارة ، وبين إظهاره إلى التشبيه . فأعرف ذلك وقس عليه .

وحيث أنتهى بنا القول إلى هذا المقام ، ونهنا على هذه الأصول ، فلنتبعها بما ينخرط في سلكها من الكلام على الجيد من الاستعارة ؛ الذي^(٢) يجب على المؤلف أستعماله ، والرديء الذي ينبغي له اجتنابه والبعد عنه ، فنقول : الاستعارة تنقسم قسمين :

الأول ، يجب أستعماله : وهو ما كان بينه وبين ما أستعير له تشابه وتناسب ، ولنضرب له أمثلة يستدل بها عليه : فن ذلك قوله تعالى : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار »^(٣) . وهذا الوصف إنما هو على ما يظهر للعين لاعلى حقيقة المعنى ؛ لأن الليل والنهار أسمان يقعان على هذا الجو عند إظلامه وإضاءته بغروب الشمس وطلوعها ، وليس على الحقيقة شيئين يسليخ أحدهما من الآخر ، إلا أنهما في رأي العين كأنهما كذلك . والسليخ يكون في الشيء الملتحم بعضه ببعض ، فلما كانت هوائي الصبح عند طلوعه ، كالملتحمة بأعجاز الليل ، أجري عليها اسم السليخ ، وكان

(٢) في الأصل « التي » وهو غير مستقيم .

(١) في الأصل « تشبيه » ولا محل له هنا .

(٣) سورة « يس » الآية « ٣٧ » .

ذلك لاثقاً في بابه ، وهو أولى من قوله « يخرج » لأن السلخ أدل على الالتحام التوهّم من
 الاخراج ، وذلك ان انسلاخ الشيء عن الشيء ، هو أن يميز أحدهما من الآخر ، ويزل عنه
 بالتدرّج ، حالاً فحالاً ، كما ينسلخ جلد الشاة عنها . وكذلك انفصال الليل عن النهار . فأُنظر
 أيها المتأمل لهذه الاستعارة ، شدة التناسب الذي بينها وبين ما استعيرت له ، ومشابتها إياه ؛
 فإنها من الاستعارات التي لا أمد فوقها في الحسن .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ، عز وجلّ : « واشتمل الرأس شيباً » وقد ذكر علماء البيان في
 هذا ، ما نورده ههنا . وهو : أن الشيب لما كان يأخذ في الرأس ، ويسعى فيه شيئاً فشيئاً ، حتى
 يحيله الى غير لونه الأول ، كان بمنزلة النار التي تُشعل في الجسم وتسري فيه ، حتى تحيله الى غير
 حاله المتقدمة . وهذا كلام مرضي في بابه ، الا أنه هنا نكتة أخرى ، وذلك أنه شبه انتشار الشيب
 بأشتمال النار في سرعة التهابه ، وتعذر تلافيه ، وفي عظم الألم في القلب به ، ولأنه لم يبق الا
 الحمد بعده . فهذه الاستعارة البديعة هي التي تعجز القدرة عن الاتيان بمثلها ، ومما دون ذلك في
 الطبقة ، قول أبي تمام :

ومعرّس للغيث يخفق بينه رايات كل دُجْنَةٍ وطفاء (١)

فإن استعارة هذا البيت صالحة مرضية ، لملاءمتها ما استعيرت له ، فحيث جعل للسحابة
 رايات كان ذلك مناسباً ، لأن الهيدب (٢) الذي يستبين للناظر في الجو عند انسكاب السحابة ،
 يكون مشابهاً لدواب الرايات . وأما قوله « يخفق » فهو أيضاً حسن مرضي ؛ لان الريح اذا
 هبت على الرايات خفقت بنودها ، وجاء لها صوت كصوت السحابة في انسكابها (٣) وهو لها
 وانصبابها ، ولا سيما الوطفاء .

(١) أنظر ديوان أبي تمام « ص ٣ » . والمعرّس اسم مكان من التعريس والتعريس : النزول في آخر الليل
 وقيل أصله من « عرس بالشيء : إذا لزمه » . (أنظر ص ٢١ من شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي
 بتحقيق محمد عبده عزام . طبعة محمد علي صبيح وفي الديوان « فوقه » بدلا من « بينه » . والدجنة : الغيم
 المطبق الريان المظلم . والوظفاء : المسترخية الجوانب لسكرة مائها « القاموس » .

(٢) الهيدب من السحاب : المتدلي الذي يدنو من الأرض ، وتراه كأنه خيوط عند انصباب المطر « القاموس »

(٣) في الأصل « هموها » بلا واو .

ومن هذا النوع أيضاً قوله في الخمر : -

صعُبت فراض الماء سيّئ خلتها
فتعلّمت من حُسن خلق الماء

ألا ترى الى حسن هذه الاستعارة ، فانه ليس بشيء أحسن من قوله في الخمر بأنها سيئة الخلق ، وذلك حيث تكون صرفاً لا يستطاع شربها ، ولا يمكن اساعتها ، كالخلق السيّئ الذي تعافه الأنفس ، وتستكرهه الأرواح . وقوله « حسن خلق الماء » أيضاً غاية في الجودة ؛ لأن الماء الصافي في سلاسته ، ولطافة جوهره ، شبيه بالخلق السهل الطيب . وأبدأ توصف الأخلق الحسنة بالماء ؛ فيقال ، « فلان أطف أخلاقاً من الماء » لأنه ليس في الأجسام المدركة بالبصر أطف ولا أرق من الماء ؛ لأن النفس تجد لمشاهدته من اللذة ، والسرور ، والانبساط ، ما لا يخفاء به . ولهذا قال بعض الحكماء : « الماء من طبع الروح » . ومما يؤيد قوله هذا ، ما ورد في القرآن الكريم ؛ فانه قد ذكر الماء في مواضع كثيرة منه ، ثم يذكر إحياء الأرض الميتة به ، كقوله تعالى : « والله الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه الى بلدٍ ميتٍ فأحييناه بها الأرض بعد موتها كذلك النشور ^(١) » . فجعل الماء للأرض بمنزلة الروح للجسد .

ومن بديع الاستعارة قول بعضهم :

يا طودَ حلم ظَلتُ معتمماً به
يا بحر علم عمتُ في تيساره

فان المناسبة بينها وبين ما استعيرت له شديدة جداً ، وذلك أن الحلم أصله في وضع اللغنة : التآني والثبات ، وترك الاجمال بالمقوبة ، فلما كان الطود ثابت الأصل راسخ القواعد ، لا يتحرك عن مكانه ، ولا يزول من مستقره حسنت استعارته للحلم ، للمشابهة التي بينهما . وههنا نكتة أخرى ، وهو أن قوله : « طود حلم » أبلغ في الاستعارة من أن لو قال « جبل حلم » لأن الطود هو الجبل العظيم ، وذلك أرسخ وأرسي أصلاً من غيره . وأما استعارته للعلم ^(٢) بحراً فحسن لا خفاء به على من له معرفة بهذا الفن .

(١) سورة « فاطر » الآية « ٩ » .

(٢) في الأصل « للجود » ولا ذكر للجود في البيت المشار اليه ، ولعلها من سبق قلم النساخ .

ومن هذا النحو قول امرئ القيس :

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازاً وناءً بكلكل

وقد قال أبو القاسم^(١) بن بشر الأمدي ، أن امرأ القيس وصف احوال الليل الطويل ، فذكر امتداد وسطه ، وتناقل صدره ، وترادف أعجازه وآخره ، فلما جعل له وسطاً ممتداً ، وصدرأً ثقيلاً ، وأعجازاً رادفة لوسطه ، استعار له اسم الصُّلب ، وجعله متمطياً من أجل امتداده . واسم الكلكل ، وجعله نائياً لتثاقله . واسم العجز ، من أجل نهوضه ، فقال أبو محمد بن^(٢) سنان : « إن هذا الذي ذكره أبو القاسم الأمدي ، ليس بمرضي غاية الرضى ، وإن بيت امرئ القيس ليس من الاستعارة المبيرة ولا الرديئة ، بل هو وسط . فإن أبا القاسم قد أفصح ان امرأ القيس لما جعل ليل وسطاً ممتداً ، استعار له اسم الصلب ، وجعله متمطياً من أجل امتداده ، وحيث جعل له أخيراً وأولاً ، استعار له عجزاً وكلكلًا . وهذا كله إنما يحسن بعضه مع بعض ، فذكر الصلب إنما يحسن لاجل العجز . والوسط والتمطي لأجل الصلب . والكلكل لمجموع ذلك . وهذه استعارة مبنية على استعارة أخرى » ، هذا حكاية كلام أبي محمد بن سنان ، وهو مما أخطأ فيه من وجهين : الأول أنه قال : هذا البيت من الاستعارة الوسط ، التي ليست بردية ولا جيدة » ثم جعلها استعارة مبنية على استعارة أخرى . وعنده أن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أقبح الاستعارات وأبعدها ، فانه قسم الاستعارة الى قسمين : قريب مختار ، وبعيد مطرَح . فالقريب المختار : ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوي وشبه ظاهر واضح .

(١) هو الحسن بن بشر الأمدي . قال ياقوت الحموي : « ولد بالبصرة وكان حسن الفهم جيد الدراسة ، والرواية ، سريع الادراك » وذكر له تصانيف كثيرة منها كتاب « الموازنة بين البعدي وأبي تمام » والمؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء » و « وقد عيار الشعر » لابن طباطبا و « نثر المنظوم » و « غلط قدامة بن جعفر في نقد الشعر » . و « معاني شعر البحتري » و « الخاص والمشارك من معاني الشعر » وكان ينظم الشعر ، وتوفي سنة « ٣٧١ » « معجم الأدباء ج ٨ ص ٧٥ وما بعدها » و « بغية الوعاة » ص ٢١٨ .

(٢) راجع كتاب : « سر الفصاحة » ص ١١٤ .

والبعيد الطَّرح إما أن يكون لبعده مما استعير له في الأصل ، أو لاجل أنه استعارة مبنية على استعارة أخرى فيضعفه لذلك .

هذا ما ذكره ابن سنان في تقسيم الاستعارة . وإذا كانت الاستعارة المبنية على استعارة أخرى عنده بعيدة ضعيفة ، فكيف جعلها وسطاً؟! هذا تناقض في القول ، فاعرفه .
الوجه الثاني : أنه ^(١) لم يأخذ على أبي القاسم الآمدي في موضع الأخذ ، لأنه لم يختار إلا ما حسن اختياره ، وكان بديعاً في بابه . فان الاستعارة قد يثبت ^(٢) أنها جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما ، يكسب بيان أحدهما بالآخر . وهذا الحكم موجود في بيت امرئ القيس ، فإنه لو لم يكن لليل صدر ، أعني أولاً ، ولم يكن له وسط وآخر لما حسنت هذه الاستعارة . ولما كان كذلك استعار لوسطه صلباً ، وجعله متمطياً . وجعل لصدره المتشاغل ، أعني أوله ، كذلكاً وجعله نائياً ، واستعار لآخره مجزأً ، وجعله رادفاً لوسطه . وذلك من الاستعارات المناسبة ، التي لا أمد فوقها فاعرفها .

وحيث ذكرنا للاستعارة المناسبة أمثلة يحتذوها المترشح لهذه الصناعة ، ويستعملها في كلامه ، فيجب حينئذ أن نذكر القسم الآخر ، وهو غير المناسب ، ونضرب له أمثلة يعرف بها أيضاً ، فمن ذلك قول أبي تمام :

يومُ فتح سقى أسودَ الضواحي كُثِبَ الموت رائباً وحليباً ^(١)

فانه لا شيء أقبح من هذه الاستعارة ، ولا أشد تباعداً بينها وبين ما استعيرت له ، فما كفاه أن جعل للموت كُثِباً ، أي ألباناً ، واحدها « كُثبة » حتى جعل بعضها رائباً ، وبعضها حليباً . ثم إن الموت من شأنه أن يستعار له ما يكره لا ما يستطاب .

(١) في الأصل « أن » . (٢) لعل الأصل « ثبت » .

(٣) انظر ديوان أبي تمام « ص ٢٥ » طبعة محمد علي صبيح والبيت من قصيدة مطلعها :

من سجايا الطلول أن لا تجيبا فصواب من مقلّة أن تصوبا

والكثب جمع كثبة : وهي ملء القدح من اللبن أو القليل المجتمع منه (راجع شرحه للتبريزي ص ١٧٩) .

ومن قبسح الاستعارة أيضاً قوله :

وتقاسم الناس السخاء مجزاً وذهبت أنت برأسه وسنامه (١)
وتركت للناس الإهاب وما بقي (٢) من فرثه وعروقهِ وعظامهِ (٢)

فاستعار للسخاء ، رأساً وسناماً وإهاباً وعظاماً وعروقاً . وما قنع بذلك ، حتى استعار له فرثاً ، فصار السخاء جلاً على الحقيقة . وأمثال ذلك كثيرة .

ولا يخلو الناظم أو الناثر من سقطات تؤخذ عليه ، إلا أنه ينبغي أن تكون مغفورة في جنب ماله من الجيد الحسن ، لأن ذلك لا يحط من قدره في صناعته إذ العالم من تُعدّ سقطاته ، لا من يُعدّ جيده .

ومن الاستعارة البعيدة قول بعضهم :

الى ملك في أَيْكَة المجد لم يزل على كبد المعروف من نيئه برُد

فان استعارته للمجد أَيْكَة ، أقرب مأخذاً من استعارته للمعروف كبداً ، وإن كانت الاستعارتان من البعد على ما ذكره لك ، وهو أتي أقول : قد ثبت ان الاستعارة هي الجمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما يُكسب بيان أحدهما بالآخر ، وهذه قاعدة مسأمة ، لانزاع فيها بحال من الأحوال . واذا كان الأمر كذلك ، فالجامع بين المجد والأَيْكَة وجه بعيد . وذلك أن المجد في وضع اللغة : هو المحمد الكريم ، أي الأصل الكريم . والأَيْكَة في وضع اللغة : واحدة الأَيْك ، وهو شجر ملتف ، فلما كان المجد هو المحمد الكريم ، أي الأصل ، كان للأَيْكَة أصل أجيز استعارته للمجد أَيْكَة من هذا الوجه ، وفيه بعد ، وسبب بعده ؛ أنه يسوغ لقائل أن يقول : إن كل ما كان له أصل على هذا القياس يجوز أن يستعار للمجد ؛ كقولنا : « جبل المجد » و « حائط المجد » وغير ذلك مما له أصل ، وهذا بعيد جداً .

(١) أنظر ديوان أبي تمام « ص ٢٢٥ » وهما من قصيدة يمدح بها أبا سعيد الثغري .

(٢) والاهاب بكسر الهمزة : الجلد والفريث : ما في الكرش من السرجين . وانظر المثل السائر

« ج ١ ص ٤١٧ » .

وأما الاستمارة الثانية ، وهو قول الشاعر : « كبد المعروف » فان به ها بما استعيرت له ،
وقبحها مما لا يحتاج فيه الى الشرح لوضوحه وبيانه . وأمثال ذلك كثيرة لا تحصى . فعلى المؤلف
اجتنابها ، والمدول عنها .

النوع الثاني من الفن الثاني

التشبيه

وحدّه أن يثبت للمشبه حكم من أحكام المشبه به . ويقال : هو الدلالة على اشتراك شيئين في
معنى من المعاني ، وأن أحدهما يسد مسد الآخر وينوب منابه ، سواء كان ذلك حقيقة أو مجازاً .
فأما الحقيقة ، فهو أن يقال في شيئين أحدهما شبيه^(١) بالآخر في جميع أوصافه ، كالسوادين
والبياضين أو ما جرى مجراها ، وليس هذا من غرضنا . وأما المجاز ، فهو أن يقال في شيئين
أحدهما شبيه بالآخر في بعض أوصافه كقولنا : « زيد أسد » فهذا القول صواب من حيث
[كلام]^(٢) العرب ، وداخل في باب المبالغة ، إلا أنه لم يكن زيد أسداً على الحقيقة .

وأعلم أن فائدة التشبيه هي الكشف عن المعنى المقصود ، مع ما يكتسبه من فضيلة الإيجاز
والاختصار . والدليل على ذلك ما ذكرناه من قولنا : « زيد أسد » . فان الغرض من هذا القول
أن نبين حال زيد ، وأنه متصف بشهامة النفس ، وقوة البطش ، والشجاعة ، وغير ذلك مما
جرى هذا المجرى . إلا أننا لم نجد شيئاً ندل به عليه ، سوى أن جعلناه مشبهاً بالأسد ، حيث
كانت هذه الصفات مختصة به ، ومقصورةً عليه . فصار ما قصدناه من هذا القول ، اكشف
وأبين من أن لو قلنا : « زيد شهيم ، شجاع قوي البطش ، جريء الجنان » وأشبه ذلك ، لما
قد عرف وعهد من اجتماع هذه الصفات في المشبه به ، أعني الأسد ، فانه معروف بها ، مشهور
بكونها فيه ، واشتمالها عليه . وأما المشبه ، أعني « زيداً » فليس معروفاً بها ، ولا منسوباً إليها ،
وان كانت موجودة فيه .

(١) في الأصل « شبه » وهو من غلط الناسخ . (٢) زيادة اقتضاها السياق .

وأما الإيجاز فهو أن قولنا ، « زيد أسد » يسد مسد قولنا « زيد من حاله كيت وكيت ، وهو من الشدة والشجاعة على كذا وكذا » مما يطول ذكره ، ويتسع القول فيه . فأعرف ذلك . وأعلم أن تشبيه الشيء (بالشيء)^(١) لا يخلو من أحد قسمين : إما أن يكون الشيطان ، المشبه أحدهما بالآخر ، متفقين من جميع الجهات ، وإما أن يكونا متفقين من وجه دون وجه . فإن كانا متفقين من جميع الجهات كالسوادين والبياضين فليس هذا من غرضنا إذ لا كبير فائدة فيه . وإن كان اتفقا من وجه دون وجه ، فهما إذاً مختلفان . فبقي كلامنا الآن على تشبيه شيئين مختلفين أحدهما بالآخر ، كقولنا : « زيد أسد » فإن غرضنا من هذا ، أن نشبه شهامة زيد وشجاعته وجرأته ، لا أن زيدا أسد من جميع الجهات . فإنا لو أردنا ذلك لكان هو هو ، وهذا محال ، لأن زيدا ليس أسداً ، وإنما هو إنسان . فأعرف ذلك .

واعلم أن التشبيه يكون بأداته ، كالكاف وكأن وما جرى هذا الجرى . ويكون بغير أداته ، وهو أن يجعل الكلام خلواً^(٢) منها صالحاً لتقديرها فيه . وإذا جاء التشبيه بغير أداته كان أبلغ وأوجز . والدليل على ذلك ، قولنا : « زيد أسد » يعطي ظاهره من المعنى أنا أخبرنا عن زيد أنه أسد ، وذكرنا أنه هو . إلا أن حرف التشبيه في ذلك مقدر . وإذا قلنا « زيد كأنه الأسد » فنكون قد أظهرنا فيه حرف التشبيه ، الذي كان مخفياً^(٣) في الأول ، فيصير حينئذ تشبيهاً لزيد بالأسد . وفي الأول أنه كان قد جعل هو الأسد ، وحرف التشبيه مقدر فيه تقديراً . فمن هذا الوجه كان الأول أبلغ ، وأشد موقماً في النفس . وأما كونه أوجز ، فلأن قولنا : « زيد أسد » أخص من قولنا : « زيد كأنه الأسد » وإن كان المعنيان سواء . فأعرف ذلك .

واعلم أنه لا يخلو الشيطان في تشبيه أحدهما بالآخرين من ثلاثة أقسام : إما تشبيه معنى بمعنى ، كالذي ذكرناه من قولنا : « زيد أسد » . وإما تشبيه معنى بصورة ، كقوله تعالى : « والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة ... » . الآية^(٤) . فشبّه ما لا يدرك بالحاسة (بما يُدرك بها)^(١)

(١) زيادة يقتضيهما المقام . (٢) في الأصل « منه » .

(٣) في الأصل « مخفياً » وهو من خطأ النساخ . (٤) سورة « النور » الآية « ٣٩ » .

وأما تشبيه صورة بصورة ، كقوله تعالى : « وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام (١) » .
 فشبّه صورة أجسام الفلك في كبرها وعظمتها بالجبال ، وذلك تشبيه صورة مرئية بصورة مرئية .
 وكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة ، لا يخلو من ثلاثة أقسام أيضاً وهي :
 تشبيه مفرد بمفرد ، وتشبيه مركب بمركب ، وتشبيه مفرد بمركب :
 فالقسم الأول : تشبيه المفرد بالمفرد ، وذلك كقول البحري :
 تبسم قطوبٌ في ندىً ووعى (٢) كالغيث والبرق تحت العارض البرد
 فهذا من أحسن التشبيه وأقربه . وهو تشبيه صورة بصورة ، إلا أن في هذا البيت اختلافاً
 في الصيغة من حيث الترتيب والتفسير ، فإن الأولى أن يقدم تفسير التبسم على تفسير القطوب ،
 وسيأتي بيان ذلك في بابه .

ومن هذا القسم أيضاً ، قول بعضهم في صفة السيوف والدروع :
 وكأنتما فوق الأكف بوارق وكأنتما فوق المتون إضاء (٣)
 وهذا من بدیع التشبيه ونادره ، فأعرفه . وكذلك قول بكر (٤) بن النطّاح :
 بيضاء تسحب من قيام فرعها وتغيب فيه وهو جئبل أسحم
 فكأنها فيه نهار ساطع وكأنه ليل عليها مظلم
 وأمثال هذا كثيرة .

القسم الثاني في تشبيه المركب بالمركب وذلك كقوله تعالى :

- (١) سورة « الرحمن » الآية « ٢٤ » .
 (٢) هذا البيت من قصيدة يدح بها أبا نهشل حميداً ، مطلعها :
 لبي تركت الصبا عمداً ولم أكد من غير شيب ولا عدل ولا فسد
 (راجع الديوان ج ١ ص ١٥٢ طبعة هندية بمصر) .
 (٣) إضاء : جمع أضاءة وهي الغدير قال الجوهري في الصحاح الأضاء : الغدير والجمع أضاً مثل قناة وقتناً ،
 وإضاء أيضاً بالكسر والمد كما قالوا : أكمة وأكم وإكام .
 (٤) بكر بن النطّاح أبو وائل الحنفي من بني حنيفة ، كان من فحول شعراء العصر الأول من عصور
 بني العباس ، برز في الغزل والمدح والحماسة . وعاصره هارون الرشيد وأدرك عهد الأئمة « طبقات الشعراء لابن
 المعتز » ص ٩٩ - ١٠٤ وتاريخ بغداد للخطيب « ج ٧ ص ٩٠ - ١ » .

« إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاهم أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تننن بالأمس^(١) » الآية ، فشبهت حال الدنيا بسرعة زوالها ، وانقراض نعيمها ، بعد الاقبال ، بحال نبات الأرض في جفافه ، وذهابه حطاماً ، بعد ما التفت وتكاثف ، وزين الأرض . وذلك تشبيهه معنى بصورة . وهو من أبداع ما يجيء في هذا القسم ، فاعرفه .

ومما جاء على نحو منه ، قوله عز وجل في حق المنافقين : « مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي أُسْتُوقَدَ ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون »^(٢) . تقديره : أن مثل هؤلاء المنافقين كمثل رجل أوقد ناراً ، في ليلة مظلمة ، بمغارة ، فاستضاء بها ما حوله ، فاتقى ما يخاف وأمن ، فبينما هو كذلك ، إذ طفت ناره فبقي مظلماً خائفاً متحيراً . وكذلك المنافق إذا أظهر كلمة الايمان استنار بها ، واعتز بعزها ، وأمن على نفسه وماله وولده . فإذا مات عاد إلى الخوف ، وبقي في العذاب والنقمة .

واعلم أنهم لما وُصفوا بأنهم أشتروا الضلالة بالهدى عقب ذلك بهذا التمثيل ، ليمثل هدايم الذي باعوه ، بالنار المضيئة ما حول المستوقد ، والضلالة التي اشتروها وطبع بها على قلوبهم ، بذهاب الله بنورهم ، وتركهم في الظلمات ، ثم قال الله تعالى « صَمُّ بكمُ عمي » . كانت حواسهم سليمة ولكن لما سدوا مسامعهم عن الاصاحة ، وأبوا أن ينطقوا به ألسنتهم ، وأن يفتروا ويتبصروا بعيونهم ، جعلوا كأنما أصابت هذه الحواس منهم الآفات ، وهذا من عجائب التشبيه ، وطريقته عند علماء البيان ، طريقة قولهم « لئوت » للشجمان ، و « بحور » للكرام وبعض علماء هذه الصناعة يجعلون ما كان على مثال قوله تعالى : « صمُّ بكمُ عمي » استعارة ، وليس كذلك كأن^(٣) المستعار له مذكور ، وهم المنافقون . والاستعارة انما تطلق بحيث يطوى

(١) أنظر سورة « يونس » والآية « ٢٤ » . (٢) أنظر سورة « البقرة » والآية « ١٧ » .

(٣) لعل الأصل « لأن » أو « فان » .

ذُكر الاستعارة له ، ويجمل الكلام خلواً منه ، صالحاً لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال من فحوى الكلام عليه ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق من باب الاستعارة ، فاعرفه . وهذا هو الفرق بين الاستعارة والتشبيه عند المحققين من علماء البيان . ومن هذا القسم قوله :

ولم يرو من ماء الحياة الكدر
لَطِيْمَةٌ مَسْكٌ فِي إِهَابِ غُضُنْفَرٍ^(٢)

بكيت عليه حين لم يبلغ المنى
كأن دم النجلاء^(١) تحت بروده
وكذلك قول أبي الطيب المتنبي :

ثياب شققن على ثاكل^(٣)

كأن الجفون على مقلي
ولقد أحسن بمض البغداديين في قوله :

فقرة^(٤) في الدرع ذي القثير

يا طالباً عجائب الأمور

وقل رأيت البحر في غدير

ومن هذا النحو قول ابن المعتز :

والصبح يتلو المشتري فكانه
عُرْيَانٌ يَمْشِي فِي الدَّجَى بِسِرَاجٍ

وقال مؤلف الكتاب في صفة سقاة الخمر « فأخذنا في معاطاة^(٥) الرحيق ، ما بين الاكواب والأباريق . يطوف بها علينا ولدان ، يعجز عن وصفهم قسّ وسجبان ، فكأنهم في أيديهم الكؤوس ، أقمار تسمى بشموس » وكذلك قوله أيضاً في صفة بركة النيلوفر ، من جملة رسالة عملها في الربيع « فأتينا إلى روضة ذات تارُّج وتبرُّج ، وبركة نيلوفر كأنها مدهن من المسجد ،

(١) في الأصل « النجلاء » وهو من خطأ الناسخ ، والنجلاء : الطعنة الواسعة .

(٢) اللطيمة : العير التي تحمل الطيب وبز التجارة وقد أراد بها هاهنا : الطيب نفسه . والاهاب :

الجلد . والغضنفر : الأسد .

(٣) من قصيدة له في مدح الأمير سيف الدولة علي بن عبد الله بن حمدان مطلعها :

إلام طماعية العاذل ولا رأي في الحب للعاقل ؟

راجع « الديوان س ٢٥٨ » طبعة عبد الوهاب عزام . بمطبعة لجنة التأليف والترجمة بعصر .

(٤) صكذا وردت في الأصل . (٥) الفصيح « تعاطي الرحيق » .

على قضب من الزبرجد ، أو كأنه وهو في الماء يعوم ، سماء أشرقت بمطالع النجوم » ، وله من
مرثية قالها في بعض الأصدقاء :

لم يكتسب غير الثنا والحمد في حياته
أبقى لنا مناقباً تنشر في مماته
كلرند يبقى عرفه بعد ذهاب ذاته

وأعجب ما سمعت في هذا الباب ، قول الحسين بن مطير الأسدي^(١) يرثي معن بن زائدة^(٢) :
فتى عيش في معروفه بعد موته كما كان بعد السيل مجراه صرتمعا^(٣)
فاعرف ذلك وقس عليه .

(١) في الأصل « الأزدي » وليس بصواب : وكان أسدياً بالولادة وهو من مخضرمي الدولتين الأموية
والعباسية ، وله أماديخ في رجالها ، وكان زيه وكلامه كزبي أهل البادية وكلامهم . توفي بعد معن بن زائدة ،
وله رثاء فيه ، وكانت وفاته في نحو سنة « ١٦١ هـ » فوات الوفيات ج ١ ص ١٤٤ .
(٢) هو أبو الوليد معن بن زائدة بن عبد الله الشيباني . من أشهر قواد العرب وأجوادهم ، وأحد
الشجعان العظام ، أدرك العصرين الأموي والعباسي ، وكان في العصر الأموي مكرماً ينتقل في الولايات ، فلما
سار الأمر إلى بني العباس طلبه المنصور فاستتر في البادية ، حتى كان يوم الهاشمية ، وثار جماعة من أهل خراسان
على المنصور فدافع عن المنصور ، فحسبها المنصور له وولاه إمارة سجستان ، فأقام فيها مدة ثم قتل غيلة .
وللشعراء فيه أماديخ ومرث كثيرة « وفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٢٩ » من طبعة بلاد العجم .
(٣) من كلمة له رواها أبو تمام في باب الحماسة ، وأولها قوله :

الما على معن وقولا لقره سقتك الفوادي مرهما ثم مرهما
أنظر شرح التبريزي ج ٢ ص ٣٩٠ . وانظر حاشية « المثل السائر » ج ١ ص ٤١٣ طبعة البابي
الخلي سنة ١٩٣٩ .

القسم الثالث

في تشبيه المفرد بالمركب فمن ذلك قول بعضهم :

كأن السهي^(١) إنسان عينٍ غريقة من الدمع يبدو كلما ذرّفت ذرّفاً
ومن هذا القسم قول الآخر في الورد^(٢) الجنبُذ :

أتتك أبا حسن^(٣) وردة تلذّ النفوس بأنفاسها

كعذراء أبصرها مبصر فردت يدها على رأسها

وقد ورد (كثيراً)^(٤) أمثال ذلك ، وفيما ذكرناه كفاية .

وحيث تكلمنا في التشبيه الجيد وبينناه ، فينبغي أن نوضح التشبيه الرديء ليجتنبه مؤلف الكتاب^(٥) ، فنقول :

اعلم أن التشبيه الرديء هو أن يكون ، بين المشبه والمشبه به ، بعد وتباين ، وذلك كقول بعضهم في السهام :

كساها رطيب الريش فاعتدلت لها قداح كأعناق الأطباء الفوارق
فانه قد شبّه السهام بأعناق الأطباء^(٦) ، وذلك من أبعث التشبيهات وأكثرها تبايناً . ومما جرى هذا المجرى ، قول أحد الاعراب :

(١) السهي ويكتب بالألف القائمة أيضاً ، كوكب خفي يمتحن الناس به أبحارهم . وإنسان العين : المثال الذي يراد في السواد .

(٢) في الأصل « في الورد الحد » ولعل الصواب ما أثبتناه . والورد الجنبذ على وزن قنفذ هو الذي لم يتفتح وهو معروف الى اليوم ببغداد ، الواحدة جنبذة .

(٣) في معجم الأدباء لياقوت الحموي « ج ٤ ص ١٠٥ » من طبعة مرغليوث « أبا عامر » والبيئات لصاعد بن الحسن اللغوي البغدادي ، تزيل الأندلس أيام أبي عامر المنصور محمد بن أبي عامر المستولي على الأندلس ، فالكنية للمنصور المذكور . وللشعر خبر مذكور هناك .

(٤) زيادة يقتضيها السياق . (٥) أراد بالكتاب « الكتابة » . (٦) في الأصل « الظي » .

ملا حاجبيك الشعر حتى كأنه طباء جرت منها سنيح^(١) وبارح
فشبه شعرات بيضاً في حاجبيه بظباء سوانح وبارح ، وهو تشبيه بميد جداً . وأمثال ذلك
كثيرة فأعرفها .

واعلم أن الأصل في حسن التشبيه هو أن يمثل الأستر بالأظهر وغير المعتاد بالمعتاد المعروف ،
وذلك لأجل إيضاح المقصود ، وبيان المعنى المراد .

ويظهر أيضاً حسن التشبيه في تمثيل الشيء بما هو أعظم منه ، وذلك لأجل المبالغة والغلو .
وأعلم أن من التشبيه ضرباً يسمى : « غَلْبَة^(٢) الفروع على الأصول » وهو ضرب من
الكلام ظريف ، لا تكاد تجد شيئاً منه إلا والغرض به المبالغة ؛ فما جاء من ذلك قول ذي^(٣) الرمة :

ورمل كأوراك العذارى قطعته إذا ألبسته المظلمات الحنادسُ
ألا ترى الى ذي الرمة ، كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً ؟ وذلك أن المادة والعرف أن
تشبه أعجاز النساء بكتبان الأتقاء ، وهو مطرد في بابه ، كقول البحجري :

أين الغزال المستعير من النقا كفلا ومن نور الأفاحي مبسما^(٤)؟
فقلب ذو الرمة المادة والعرف في هذا ، فشبه كتبان الأتقاء بأعجاز النساء ، وذلك كأنه^(٥)
يخرج مخرج المبالغة ، أي قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء ، وصار كأنه الأصل
فيه ، حتى شبهت به كتبان الأتقاء . ومثل ذلك قول بعضهم :

(١) في الأصل « بسنح » وهو من تصحيف النساخ ، والسنيح هو السانح ، والسانح : العارض . وسنح
الظبي سنوحاً ضد برح ، أي مر من الجهة اليمنى ، وفيه دلالة على اليمين عندهم . والسانح : ضد البارح ، لأن
البارح يمر من الجهة اليسرى ، وهو دليل على الشؤم .

(٢) في الأصل « غلبة » وهو من خطأ النساخ .

(٣) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة المصري من فحول الطبقة الثانية من شعراء عصره ، أكثر شعره
تشبيب وبكاء أطلال وكان يذهب في ذلك مذهب الجاهليين عشق مي المنقرية واشتهر بها . وكانت وفاته
باصبهان سنة « ١١٧ » هـ « وفيات الأعيان ج ٢ ص ٤٤٠ » من طبعة بلاد العجم .

(٤) من قصيدة يمدح بها أحد وبرايم ابني المدبر مطلعها :

أعجتي سلمى بكاطمة أسلما وتعلمنا أن الجوى ما هجتنا

(٥) لعل الأصل « لأنه » .

في طلعة البدر شيء من ملاحظتها وللقضيب نصيب من تشهيا
ونظائر هذا أكثر من أن تحصى ، فأعرفه . ولما شاع ذلك في كلام العرب واتسع صار
كأنه أصل من (١) بابه .

النوع الثالث

من الباب الأول في شجاعة العربية

وهو نوع من علم البيان تشكائر لطائفه ، وتتوفر محاسنه ، لأن معظم البلاغة مندرجة في
أثنائه ، ومنطوية تحت ضروبه ، إلا أني لم أجد شيئاً منه عند أرباب هذه الصناعة ، ولا وجدته
في كتاب مصنف في هذا الفن ، سوى أني رأيت أبا الفتح عثمان بن جني قد ذكر ، في كتابه
الموسوم بالخصائص ، شيئاً من التقديم والتأخير ، والحمل على المعنى لا غير ، وقد ذكرنا نحن في
هذا النوع أشياء عجيبية ، وذكنتاً طريفة (٢) ، عثرنا عليها في أثناء القرآن الكريم ، وأعلم أن
هذا النوع ينقسم ستة أقسام :

القسم الأول في الالتفات (٣)

(الالتفات) الرجوع من الغيبة الى الخطاب ، ومن الخطاب الى الغيبة ، يفعل ذلك على عادة
العرب في افتنائهم في الكلام ، وفيه فوائد كثيرة ، لأن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب
كان أحسن تطرية لنشاط السامع (٤) ، وإيقاظاً للاصغاء إليه ، من إجرائه على أسلوب واحد ،
وليس يفعل ذلك اتساعاً فقط بل لأمر أعلى ، ومهم من الغرض أعنى ، فأما الرجوع من الغيبة
الى الخطاب فكقوله تعالى في سورة الفاتحة : « الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين
إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم

(١) لعل الأصل « في بابه » .

(٢) في الأصل « طريفة » . (٣) راجع المثل السائر « ج ٢ ص ٤ » .

(٤) هذا رأي الزمخشري في الالتفات ، وقد نقله ابن الأثير عنه في « المثل السائر » ج ٢ ص ٤ طبعة

البابي الحلبي بالقاهرة .

ولا الضالّين » ، هذا رجوع (من) الغيبة الى الخطاب وإنما يختص به هذا الكلام من الفوائد ، أنه ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام من الربوبية العامة ، والملك الخاص ، فعمل العالم بمعلوم عظيم الشأن ، حقيق بالخضوع له ، والاستماعة في المهات به ^(١) فخطوب ذلك المعلوم الموصوف بتلك الصفات فتبيل : إياك نعبد يا من هذه صفاته ، أي نخص بالعبادة والاستماعة ، ليكون أدلّ على العبادة ، لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به ، فان قوله « إياك نعبد وإياك نستعين » بعد قوله « الحمد لله رب العالمين » ليس العدول فيه من الغيبة الى الخطاب اتساعاً إنما عدل اليه لفائدة حسنة ، وذلك أن الحمد لله دون العبادة ، ألا تراكم محمد نظيرك ولا تعبدوه . فلما كان الحال كذلك استعمل ^(٢) لفظ « الحمد » لتوسطه مع الغيبة في الخبر ، فقال : « الحمد لله » ولم يقل « لك » ، ولما صار الى العبادة التي هي أقصى الطاعات قال « إياك نعبد » فخطب العباد إصراحاً بها ، وتقرباً منه - عز ^(٣) اسمه - بالانتهاء الى محدود ^(٤) منها وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة فقال « صراط الذين أنعمت عليهم » فأصرح بالخطاب لما ذكر النعمة ، ثم قال « غير المغضوب عليهم » ولم يقل « غير الذين غضب عليهم » لأن الأول موضع التقرب من الله بذكر نعمه ، فلما صار الى ذكر الغضب قال « غير المغضوب عليهم » فجاء باللفظ منحرفاً به عن ذكر الغضب ، فأسند النعمة اليه لفظاً ، وزوى عنه ذكر الغضب تحسناً ^(٥) ولطفاً ، فانظر الى هذه اللغة الشريفة وتناسب هذه المعاني اللطيفة التي الأقدام (لا) ^(٦) تكاد تطؤها ، والأفهام مع قربها صالحة عنها .

ومن هذا الجنس قوله تعالى « وقالوا اتخذ الرحمن ولداً لقد جئتم شيئاً إداً » ^(٧) فقوله « لقد جئتم » وما فيه من المخاطبة بـ « الغيبة » زيادة تنكيل عليهم ، بالجرأة على الله - عز وجل -

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) في الأصل « اشتمل » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٦ » .

(٣) في الأصل « عن » والتصحيح من المثل السائر .

(٤) في الأصل « محدودة » والتصحيح « من المثل السائر » .

(٥) في الأصل « تحسناً » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٦ » .

(٦) من « المثل السائر » ج ٢ ص ٦ . (٧) أنظر سورة « مريم » الآية « ٨٩ » .

والتعرض لسخطه ، وتنبيه لهم ، على عظم ما قالوه . وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

وأما الرجوع من الخطاب الى الغيبة فقله — عز اسمه — « هو الذي يسيرُكم في البر والبحر حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريحٌ عاصف وجاءهم الموجُ من كل مكانٍ وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكوننَّ من الشاكرين » (١) ألا ترى كيف صرف الكلام هاهنا من الخطاب الى الغيبة ؟ وإنما فعل ذلك لفائدة ، وهو أنه ذكر لغيرهم حالهم ليمجِّبهم منها ، كالخبر لهم ، ويستدعي منهم الإنكار عليهم والتقبيح ، ولو قال : حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم بريح طيبة وفرحتم بها . وساق الخطاب معهم الى آخر الآية ، لذهبت تلك الفائدة التي أنتجها خطاب الغيبة . وليس ذلك بخاف عن (عارف) هذا الكلام فاعرفه .

ومن هذا الجنس قوله تعالى « ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون وتقطعوا أمرهم بينهم كلٌ لنا راجعون » (٢) . الأصل في قطعوا « قطعتم » عطفاً على الأول الا أنه صرف الكلام من الخطاب الى الغيبة على طريقة الالتفات ، كأنه ينمى عليهم ما أفسدوه إلى قوم آخرين ، ويقبح عندهم ما فعلوه ، ويقول : ألا ترون إلى عظيم ما ارتكب هؤلاء في دين الله ، فجعلوا أمر دينهم إلى ما بينهم قطعاً ، وذلك تمثيل لاختلافهم فيه وتباينهم ، ثم توعدهم بمد ذلك بأن هؤلاء الفرق المختلفة اليه يرجعون ، فهو مجازيهم على ما فعلوا .

ومما ينخرط في هذا السلك أيضاً قوله تعالى « يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً الذي له ملك السموات والأرض فأمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته » (٣) الآية فانه إنما قال « فأمنوا بالله ورسوله » ولم يقل : فأمنوا بالله ربي ، حيث قال أولاً : إني رسول الله إليكم ، لكي تجري عليه الصفات التي أجريت عليه وليعلم أن الذي وجب الايمان به والاتباع (له) هو هذا الشخص المستقل بأنه النبي الأمي ، الذي يؤمن بالله وكلماته ، كائناً من كان أنا أو غيري ،

(١) سورة « يونس » الآية « ٢٢ » . (٢) سورة « الأنبياء » والآية « ٩٣ » .

(٣) سورة « الأعراف » والآية « ١٥٨ » .

إظهاراً للنصف ، وبعد عن التصعب لنفسه ، فقرر أولاً في صدر الآية ، بأنه رسول الى الناس ، وأثبت ذلك في أنفسهم ، ثم أخرج كلامه من الخطاب الى معرض القيبة لترضين كبيرين قد ذكرتهما .

الضرب الثاني : الرجوع من الفعل المستقبل الى فعل الأمر ، يفعل ذلك تعظيماً لحال من أجري عليه فعل الأمر . فما جاء منه قوله تعالى « ياهود ماجئتنا بينة وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين ، إن نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء قال إني أشهد الله وأشهدوا أنني بريء مما تشركون » (١) - ولم يقل « وأشهدكم » ليكون موازناً له وبمعناه ، لأن إشهد الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت في معنى يثبت التوحيد ، ويشد معاقده . وأما إشهداهم فما هو إلا تهاون بدينهم ، ودلالة على قلة المبالاة بهم ، ولذلك عدل به عن لفظ الأول ، لاختلاف ما بينهما (٢) وجيء به على لفظ الأمر ؛ كما يقول الرجل لمن ييس الثرى (٣) بينه وبينه : اشهد عليّ إني أحببك . - كما به واستهانة بحاله . وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .

الضرب الثالث : الرجوع من خطاب التثنية الى خطاب الجمع ، ومن خطاب الجمع الى خطاب الواحد .

فن ذلك قوله تعالى « وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتاً . واجملاوا بيوتكم قبلة ، وأقيموا الصلاة ، وبشر المؤمنين (٤) » . ألا ترى الى هذا المعنى والتوسع في الكلام فانه نوع الخطاب ، فثنى ثم جمع ثم وحد ، فخطب موسى وهارون - عليهما السلام - بالنبوة والاختيار ، وذلك مما يفوض إلى الأنبياء . ثم ساق الخطاب لهما ولقومهما باتخاذ المساجد ،

(١) سورة « هود » الآية « ٥٤ » .

(٢) في الأصل « بينها » .

(٣) في الأصل « للرجل لم يفس البرى بينه وبينه » . والمراد بالأصل كناية عن التباض .

(٤) « سورة يونس » الآية « ٨٧ » .

واقامة الصلاة ، كُنْ ذلك واجب على الجمهور ، ثم خص موسى - صلوات الله عليه - بالبشارة التي هي الغرض ، تعظيماً له وتفخيماً لا مره ، ولأنه الرسول على الحقيقة .

ومن هذا النحو قوله تعالى : حكاية عن حبيب النجار « ومالي لا أعبد الذي فطرنى واليه ترجعون^(١) » هذا عدول عن خطاب الواحد ، الى خطاب الجماعة . وانما صرف الكلام عن خطاب نفسه الى خطابهم ، لأن ابرز الكلام لهم في معرض المناصحة لنفسه ، وهو يريد مناصحتهم ، ليلطف بهم ، ويداريهم ، ولأن ذلك دخل في إحصاء النصيح ؛ حيث لا يريد لهم الا^(٢) ما يريد لنفسه ، وقد وضع قوله : « مالي لا أعبد الذي فطرنى » مكان قوله : ومالكم لا تعبدون الذي فطركم ، ألا ترى إلى قوله « واليه ترجعون » ولو لا أنه قصد ذلك لقال : الذي فطرنى واليه أرجع ، وقد ساقه ذلك المساق الى أن قال « تعالوا إني آمنت بربكم فاسمعون^(٣) » يريد فاسمعوا قولي وأطيعوني ، فقد نهتكم على الصحيح الذي لامعدل عنه ، لأن العبادة لا تصح إلا لمن منه مبتدؤكم ، واليه مرجعكم .

فانظر أيها المتأمل لكتابنا هذا ، الى هذه الدقائق التي أشرنا إليها في غضون هذا الكلام ، فان فيها ما شدت من اللطائف اللطيفة ، والفوائد العجيبة .

القسم الثالث من النوع الثالث

في الأخبار عن الفعل الماضي بالمضارع وعن الفعل المضارع بالماضي

وهو قسم من التأليف ، لطيف المأخذ ، دقيق المعنى ، فالأول : الاخبار بالفعل المضارع عن الماضي ، اعلم أن الفعل المضارع اذا أتى به في حال الاخبار عن وجود الفعل كان ذلك أبلغ من الاخبار بالفعل الماضي ، وذلك لأن الفعل المضارع يوضح الحال التي يقع فيها ، ويستحضر^(٤) تلك الصورة حتى كأن السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضي ، فما جاء قوله تعالى : « والله الذي أرسل الرياح فتمثير سحاباً فسقناه الى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها كذلك

(١) سورة « يس » الآية « ٢٢ » . (٢) في الأصل « بما » ولا حاجة الى الباء .

(٣) سورة « يس » الآية « ٢٥ » . (٤) في الأصل « وتستحضر » .

النشور^(١) « فانه إنما قيل فتمثير سحاباً ، مضارعاً ، وما قبله وبعده ماض ، لذلك المعنى الذي أشرنا اليه ، وهو حكاية الحال التي^(٢) يقع فيها إثارة الريح السحاب ، واستحضار تلك الصورة البديعة ، الدالة على القدرة الباهرة ، وهكذا يفعلون بكل فعل فيه نوع تمييز وخصوصية ، بحال تستغرب أو تُهيمّ المخاطب أو غير ذلك كما قال تأبط شراً : -

فاني قد لقيت الغول تهوي بسهب^(٣) كالصحيفة صححان
فأضربها بلا دَهش نغرت صريماً لليدين وللجران^(٤)

لأنه قصد أن يصور لقومه ، الحال التي تشجع فيها على ضرب الغول ، كأنه يبصرهم إياها ، ويطلعهم على كنهها مشاهدة ، للتعجب من جرأته على ذلك الهول ، وثباته عند تلك الشدة . ولو قال فضربتها لزال هذه الفائدة التي ذكرناها ونهينا عليها .

ومن هذا الباب قوله تعالى « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ^(٥) » ألا ترى كيف عدل عن لفظ الماضي ها هنا الى المضارع فقال « فتصبح » وذلك لافادة بقاء المطر زماناً بعد زمان كما يقال « أنعم عليّ فلانٌ عام كذا فأروح وأغدو شاكرآله » ولو قال « فرُحّت وغدوت شاكرآله » لم يقع ذلك الموقع فافهم ما أشرنا اليه وتدبر دقائقه .

وأما الإخبار بالفعل الماضي عن المضارع ، فهو عكس ما تقدم ذكره ، وفائدته : أن الفعل الماضي إذا أخبر به عن الفعل المضارع إذا لم يوجد بعد ، كان أبلغ وأكد ، وأعظم موقفاً

(١) سورة « فاطر » الآية « ٩ » .

(٢) في الأصل « الذي » وقد رجحنا « التي » لأنه جاء بضمير الحال مؤنثاً بقوله « فيها » ولأن تأنيث الحال هو الوجه الأقوى .

(٣) في الأصل « بشهب » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٦ » والسهب : الأرض المستوية والجمع سهوب . والصححان : الأرض الواسعة المستوية ، وقد استعملها وصفاً للسهب . والبيتان من كلمة لتأبط شراً أولها قوله :

ألا من مبلغ فتیان فهم بما لاقيت عند رحي بطان ؟

« أنظر الأغاني ج ١٨ ص ٢١٠ طبعة بولاق » انظر حاشية المثل السائر « ج ٢ ص ١٦ » .

(٤) الجران : مقدم العنق . (٥) سورة « الحج » الآية « ٦٣ » .

وأخراً شأناً : لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان وجد وصار من الأمور المقطوع بها ، المحكوم بكونها وحدوثها . والفرق بينه وبين الأخبار بالفعل المضارع عن الماضي ، هو أن الفعل الماضي يخبر به عن المضارع ، إذا كان المضارع من الأشياء الهائلة ، التي لم توجد ، والأمر المتعاضدة التي لم تحدث ، فيجعل ^(١) عند ذلك مما قد كان ووجد ، ووقع الفراغ من كونه وحدوثه . وأما الفعل المضارع إذا أخبر به عن الماضي ، فإن الغرض بذلك تبين هيئة الفعل ، واستحضار صورته ، ليكون السامع كأنه يعاينها ويشاهدها . فهذا هو الفرق بين الأخبار بالفعل المضارع عن الماضي (وبالمضارع عن الماضي) فاعرفه . ^(٢)

ولنرجع الى ما نحن بصدد ذكره من الأمثلة للأخبار بالفعل الماضي عن المضارع ، فمن ذلك قوله تعالى : « ويوم يُنْفَخُ فِي السُّورِ ففزع من في السموات ومن في الأرض إلا ما شاء الله وكل أتوه داخرين ^(٣) » فانه إنما قال : « ففزع » بلفظ الماضي بعد قوله « ينفخ » وهو للمستقبل ، للاشعار بتحقيق الفزع وثبوته وأنه كائن لا محالة ، واقع على أهل السموات والأرض ، لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل ، وكونه مقطوعاً به .

ومن هذا الجنس قوله تعالى « وبرزوا لله جميعاً ^(٤) » « فبرزوا » بمعنى يبرزون يوم القيامة ، وإنما جيء بلفظ الماضي ، لأن ما أخبر الله به لصدقه وصحته كأنه قد كان ووجد . ومثل ذلك قوله - عز اسمه - « أتى أمر الله فلا تستعجلوه ^(٥) » فان « أتى » ها هنا بمعنى « يأتي » وإنما حسن فيه لفظ الماضي ، لصدق إتيان الأمر ودخوله في جملة ما لا بد من حدوثه ووقوعه ، فصار « يأتي » بمنزلة قد أتى ومضى ، وكذلك قوله - تعالى - « ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة ، وحشرناهم فلم تغادر منهم أحداً ^(٦) » فانه إنما قال « وحشرناهم » ماضياً بعد « نسير » « وترى » وهما مستقبلان للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ، ليعانوا

(٢) زيادة اقتضاها السياق .

(٤) سورة « ابراهيم » الآية « ٢١ » .

(٦) سورة « الكهف » الآية « ٤٧ » .

(١) في الأصل « فتجعل » .

(٣) سورة « النحل » الآية « ٨٧ » .

(٥) سورة « النحل » الآية « ١ » .

تلك الأحوال ، كافة ، قال : « وحشرناهم » قبل ذلك .

ومما ينخرط في هذا السلك الإخبار باسم المفعول عن الفعل المضارع ، وأما فعل ذلك لتضمنه معنى الفعل الماضي ، وقد سبق الكلام عليه ، فمن ذلك قوله تعالى « إن في ذلك الآية لمن خاف عذاب الآخرة ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود ^(١) » فانه إنما آثر اسم المفعول هنا على الفعل المضارع لما فيه من الدلالة على ثبات معنى الجمع لليوم ، فإنه لا بد من أن يكون ميعاداً مضروباً يجمع الناس وأنه ^(٢) موصوف بهذه الصفة ، وإن شئت فوازن بينه وبين قوله تعالى : « يوم يجمعكم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن ^(٣) » فانك تعثر على صحة ما قلت .

القسم الثالث من النوع الثالث في عكس الظاهر

اعلم أن هذا القسم من مشكلات علم البيان ، وأسراره الغريبة ، وخفاياه المستظرفة العجيبة ، وهو مما لم يذكره أحد من مؤلفي هذا الفن في كتابه ، ولا أشار اليه ، وسبب التفرد بذكره في هذا الكتاب ، أنا عثرنا على ذلك في كلام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في وصفه مجلس النبي - صلى الله عليه وسلم - فعند ذلك طلبنا له مثلاً أو نظيراً ، في كلام العرب وأشعارهم فظفرنا بذلك ، وأوردنا الكلام الوارد عن علي - رضي الله عنه - ثم أتبعناه بما جاء عن العرب في ذلك ، وإنه مما يستغرب ويستطرف ، لأن العرب قد توسعوا في كلامهم ، وتجاوزوا إلى غاية ، يذكرون كلاماً يدل ظاهره على معنى ، وهم يريدون به معنى آخر عكسه وخلافه . والأصل في ذلك ، أنك تذكر كلاماً يعطي معناه أنه نفي لصفة شيء قد كان ، وهو نفي لهوصوف أنه كان أصلاً . فأما قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في هذا الباب ، فانه وصف مجلس النبي صلى الله عليه وسلم فقال « لا تنثي ^(٤) فلتاته » أي لاتذاع فلتاته ، ألا ترى الى ظاهر

(١) سورة « هود » الآية « ١٠٣ » .

(٢) في الأصل « وأما » والتصحيح من المثل السائر (ج ٢ ص ١٩) .

(٣) سورة « التغابن » الآية « ٩ » .

(٤) في الأصل « تنثي » وهو من تحريف النساخ ، ونص الحديث كما في الفائق « ج ١ ص ٣ » من الطبعة المصرية « مجلس حلم وحياء وصبر وأمانة ، لا ترفع فيه الأصوات ، ولا تؤبن فيه الحرم ولا تنثي فلتاته ، إذا تكلم أطرق جلساؤه كأن علي رؤوسهم الطير ، فإذا سكت تكلموا . ولا يقبل الثناء الا عن مكافئ » .

ذلك : أن ثم فلتات غير أنها لاتذاع ، وليس المراد ذلك ، بل المراد أنه لم يكن ثم فلتات أصلاً ، فتذاع ، وهذا من أعجب ما وقفت عليه في علم البيان وأطرفه .

وأما ما ورد عن العرب في هذا الباب ، فنحو قول الشاعر (١) :
« ولا ترى الضبَّ بها ينجحر (٢) » .

فان ظاهر المعنى من ذلك يعطي أنه قد كان هناك ضب الا أنه غير منجحر ، وليس كذلك بل المعنى المقصود ، هو أنه لم يكن هناك ضب أصلاً فينجحر . فاعرف هذا ، وقس عليه . وله أشباه كثيرة في كلامهم وأشعارهم ، وفيما أشرنا اليه كفاية ، لمن له لب ومعرفة .

القسم الرابع من النوع الثالث في الحمل على المعنى

وذلك كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصوب معنى الواحد للجماعة ، والجماعة للواحد ، وحمل الثاني على لفظ الأول ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، وغير ذلك .

اعلم أن هذا القسم من التأليف دقيق المسلك ، بعيد المذهب ، يحتاج الى فضل معاودة وزيادة تأمل ، وقد ورد في القرآن الكريم ، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً . فأما تأنيث المذكر فكقول الشاعر :

أتهجر بيتاً بالحجاز تلفعتُ
به الخوف والأعداء من كل جانب
ذهب بالخوف الى المخافة ، وقال الآخر :
يا أيها الراكب المزجبي مطيَّتهُ
سائل بني أسد ما هذه الصوت

(١) الشاعر هو أوس بن حجر .

(٢) هذا عجز بيت ، وصدره في وصف مفازة :

لا يفزع الأرنب أهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر

انظر حاشية ص ٤١٣ من الجزء الثالث من « الايضاح » طبعة الجامعة السورية سنة ١٩٤٩ .

وقال الفيومي في « النفي » من مصباحه المنير : « ولهم طريقة أخرى معروفة وهي نفي الموصوف فينتفي

ذلك الوصف بانتفائه ، فقولهم « لا رجل قائم » معناه لارجل موجود فلا قيام منه ، قال امرؤ القيس :

« على لاحب لايهدي بمناره »

أي لامنار فلا هداية به ، وقال الشاعر : « لا يفزع الأرنب ... » أي لا أرنب فلا يفزعها هول ولا

ضب فلا انججار ، وخرج على هذه الطريقة قوله - تعالى - « فانتفهم شفاعة الشافعين » أي لاشافع فلا

شفاعة منه ، وكذا « بغير عمد ترونها » أي لاعمد فلا رؤية . وكذا « لايسألون الناس الحانفاً » لا سؤال

فلا الحانف .

فانه ذهب بالصوت الى الاستغناء ، واعلم أنه قد كثر عن العرب تأنيث فعل المضاف المذكر اذا كانت إضافته الى مؤنث ، وكان المضاف بمض المضاف اليه أو منه أو به ، ولذلك قرئ قوله تعالى « لا تَنفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا »^(١) . بالتأنيث فأنت فعل الايمان إذ^(٢) كان من النفس وبها . وأمثال ذلك كثيرة فاعرفه .

وأما تذكر المؤنث فشائع في كلام العرب كقوله تعالى « فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي »^(٣) أي هذا الشيخص أو هذا المرئي . وكذلك قوله - عز اسمه - « فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى » لأن الوعظ والموعظة واحدة ، وقالوا في قوله تعالى « إن رحمة الله قريب من المحسنين »^(٤) إنه أريد بالرحمة هاهنا المطر ، بدليل قوله تعالى « وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته »^(٥) .

وأما حمل الواحد على الجماعة ، فكقولهم : « هو أحسن الفتيان وأجملهُ » فأفرد الضمير ، لأن هذا الموضع يكثر فيه الواحد كقولهم « هو أحسن فتى في الناس » قال الله تعالى « ومن الشياطين من يعصون له »^(٦) فحمل على المعنى وقال ذو الرمة :

وميّة أجمل الثقلين وجهاً وسالفة وأحسنه قذالاً

فأفرد الضمير ، مع قدرته على جمعه ، وهذا يدل على قوة اعتقادهم في أحوال المواضع ، وكيف ما يقع فيها . ألا ترى أن هذا الموضع موضع جمع ، وقد سبق في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ ، وموجب الموضع وعدل الى الافراد من غير ضرورة ، فانه قد كان يمكنه ان يقول :

وميّة أجمل الثقلين وجهاً وسالفة وأحسنهم قذالاً

ومن هذا النحو قول بعضهم :

فقلنا أسألوها إنا أخوكم فقد برئت من الأحن الصدورُ

فيجوز ان يكون ذلك جمع أخ قد حذف نونه للاضافة ، ويجوز أن يكون واحداً ووقع

(١) سورة « الأنعام » الآية « ١٥٨ » : (٢) في الأصل « اذا » وهو غير مستقيم .

(٣) سورة « الأنعام » الآية « ٧٨ » . (٤) سورة « الأعراف » الآية « ٥٦ » .

(٥) سورة « الأعراف » الآية « ٥٧ » . (٦) سورة « الأنبياء » الآية « ٨٢ » .

موقع الجماعة ، كقول الشاعر :

« ترى جوانبها بالشحم مفتونا »

والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة . وأعلم أن العرب إذا حملت على المعنى ، لم تكدر تراجع^(١) اللفظ ، كقولك : « شكرت من أحسنوا الي على فعله » ويقال : « شابت مفارقه » وإنما هو مفرق واحد . ومما يؤكد عندك أن العرب إذا حملت على المعنى لم تراجع اللفظ ، قوله تعالى : « ألم تر الى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم : ربّي الذي يُحيي ويميت . قال : أنا أحيي وأميت ، قال إبراهيم : فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب . فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين »^(٢) ثم قال :

« أوكالذي مرَّ على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنى يحيي هذه الله بعد موتها »^(٣) الآية فإن ذلك محمول على المعنى ، كأنه قال : رأيت الذي حاج إبراهيم في ربه ، أوكالذي مرَّ على قرية فجاءَ بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك ، وأمثال هذا كثيرة .

وأما حمل الجماعة على الواحد ، فكقوله تعالى « بلى من أسلم وجهه لله ، وهو محسنٌ ، فله أجره عند ربّه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون »^(٤) فحمل أول الكلام على لفظ الواحد ، وآخره على لفظ الجمع .

وأعلم أن العرب تعتبر تارة اللفظ ، وتارة المعنى ، ويقولون : « ثلاثة أشخاص » فيثبتون التاء وإن عنوا مؤنثاً^(٥) ، ويقولون : « ثلاث أنفس » وإن عنوا رجالاً ، لأجل اللفظ . ويقولون : « ثلاث شخصوس » إذا عنوا مؤنثاً ، « وثلاثة أنفس »^(٦) إذا عنوا مذكراً للمعنى فاعرف ذلك وقس عليه .

القسم الخامس من النوع الثالث في التقريم والتأخير

وذلك مما يتعلق بعلم النحو ، فإن لنا تقديماً وتأخيراً في الكلام ، ولا يتعلق بالنحو ، وليس

(١) في الأصل « راجع » وهو تصحيف . (٢) سورة « البقرة » الآية « ٢٥٨ » .

(٣) سورة « البقرة » الآية « ٢٥٩ » . (٤) سورة « البقرة » الآية « ١١٢ » .

(٥) على أن عمر بن أبي ربيعة قال :

فكان مجني دون من كنت أتقي ثلاث شخصوس كاعبان ومعصر

(٦) قال الجوهري في « نفس » من الصحاح « ويقولون ثلاثة أنفس فيذكرونه لأنهم يريدون به الانسان » .

هذا بابه ، وسيأتي ذكره . إعلم إن التقديم والتأخير مما نحن بصدد ذكره ها هنا على ضربين ؛ أحدهما يكون التقديم هو الأولى والأبلغ لموضع الاختصاص ، والآخر يكون التأخير هو الأولى والأبلغ ؛ إما الفائدة تقتضي ذلك ، وإما خوفاً من فساد المعنى واختلاله . وسيرد كل ضرب من هذه الضروب ، مشروحاً مبيناً . وأما الضرب الأول وهو ما كان التقديم فيه هو الأولى والأبلغ فذلك كتقديم المفعول على الفعل ، وتقديم المبتدأ على الخبر ، وتقديم الظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل .

فمن ذلك تقديم المفعول على الفعل ، وإنما تمم (١) إلى ذلك قصداً للاختصاص ، ألا ترى قولك « زيداً ضربت » تخصيصاً له بالضرب ، إذ يحتمل أن يكون الضرب لغيره ؛ لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في ايقاعه على أي مفعول شئت كأن (٢) تقول « ضربت خالداً أو بكراً أو غيرها » وإذا أخرته ، لزم الاختصاص للمفعول . وقد ورد في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : « الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون (٣) » . فإنه إنما قدم المفعول ، الذي هو الرزق ، على الفعل الذي هو ينفقون ؛ لأن الإنسان قد ينفق ما ليس له . فلو قدم الفعل ها هنا على المفعول ، لسبق إلى الوهم قبل ذكر المنفق جواز كونه مما ليس له ، ومع تأخيره يزول هذا الوهم ، ويرتفع ذلك اللبس .

ومن هذا النحو ، قوله تعالى : « إياك نعبد وإياك نستعين » فإن قوله : « إياك نعبد » تخصيص له بالعبادة ، دون غيره ، وكذا قوله : « إياك نستعين » وهذا بخلاف ما لقال « نعبدك ونستعينك » فإنه يحتمل أن تكون العبادة والاستعانة لغيره كما أشرنا إليه ، في « زيداً ضربت » و « ضربت زيداً » فأعرف ذلك .

وأما تقدير خبر المبتدأ عليه ، فإنه لا يعتمد إليه أيضاً الا لضرب من الاختصاص ، كقولك : « زيد قائم » و « قائم زيد » فتقولك « قائم زيد » قد أثبت له القيام لا محالة ، وقولك : « زيد

(١) في الأصل « تعمل » وهو من خطأ الناسخ .

(٢) في الأصل « بأن » وهو من خطأ الناسخ .

(٣) سورة « البقرة » الآية « ٣ » .

قائم» أنت بالخيار في إثبات القيام له أو نفيه عنه ، بأن تقول : ضارب أو قاعد أو جالس أو غير ذلك .

ومن هذا النحو قوله تعالى « وظنّوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله (١) » الآية .
فانه إنما قال ذلك ، ولم يقل : « وظنّوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم » لأن في تقديم الخبر الذي هو مانعتهم ، على المبتدأ ؛ الذي هو حصونهم ، دليلاً على فرط اعتقادهم في حصانتها ، وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم ، وفي تصيير ضميرهم اسماً لأنّ ، واسناد الجملة اليه ، دليل على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة وامتناع ، لا يبالي معها أحد بتعرض طامع أو قصد قاصد . وليس شيء من ذلك في قولك : « وظنّوا أن حصونهم مانعتهم أو تمنعهم » . ومن تقديم خير المبتدأ عليه قوله تعالى : « أرغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم » فانه انما قدّم خبر المبتدأ عليه في قوله : « أرغب أنت عن آلهتي » لأنه كان أهم عنده ، وهو به شديد العناية ، وفي ذلك ضرب من التعجب والانكار لرغبة ابراهيم - عليه السلام - عن آلهته ، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها . وهذا بخلاف ما لو قال : « أنت راغب عن آلهتي » . وقد سبق الكلام على ذلك فاعرفه .

فأما الظرف فاعلم أنه كان الكلام مقصوداً به الاثبات ، فان تقديم الظرف فيه أبلغ من تأخيره . وفائدته إسناد الكلام الواقع بعده ، الى صاحب الظرف دون غيره « واذا أريد بالكلام النفي فيحسن فيه تقديم الظرف وتأخيره ؛ وكلام الامرين له موضع يختص به ؛ فاما تقديمه في النفي ؛ فانه يقصد به تفضيل النفي عنه على غيره . وأما تأخيره ؛ فانه يقصد به النفي أصلاً من غير تفضيل . وسيأتي بيان ذلك عند ذكر الأمثلة الدالة عليه .

فأما الأول ؛ وهو تقديم الظرف في الاثبات فنحو قوله تعالى : « فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمصيطر إلا من تولى وكفر فيعذب الله العذاب الأكبر إن لنا أيابهم وإن علينا حسابهم » (٢) فتقديم الظرف على المصدر ، وها هنا (٣) تشديد في الوعيد ، لا يكون عند

(١) سورة « الحشر » الآية « ٢ » . (٢) سورة « العاشية » الآية « ٢٢ » .

(٣) في الأصل « وها هنا شديد » وهو تصحيف النسخ .

تأخيره ؛ لأنه يعطي من المعنى أن إياهم ليس إلا الى الله ، القتدر على الانتقام . وأن حسابهم ليس الا عليه ، وذلك بخلاف ما لو قال : إن إياهم الينا ثم إن حسابهم علينا « لأن قوله « إن الينا إياهم » لا يحتمل ان يكون الإيابُ فيه الى غير الله ؛ لأنه صدر الكلام بالظرف ، واذا قال « إن إياهم الينا » يحتمل أن يظن المخاطب عند سماعه « إن إياهم » قبل قوله « الينا » ان يكون الأياب الى غيره .

ومن هذا الجنس قوله تعالى « يسبّح الله ما في السموات وما في الأرض له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير » (١) فإن الله قدم الظرفين في قوله « له الملك وله الحمد » ليدل بتقديمها على اختصاص الملك والحمد بالله لا بغيره ، وكذا جاء قوله تعالى « من كفر فعليه كفره » (٢) .. فإن تقديم الظرف ها هنا ، أشد موقفاً من تأخيره ، وأنخم شأنًا ؛ وذلك للدلالة على أن ضرر الكفر ، لا يعود الا على الكافر ، وأنه لا يتعمده . وهذا لا يخفى على من له معرفة بعلم البيان . وأما الثاني ؛ وهو تأخير الظرف وتقديمه في النحو ، فنحو قوله تعالى : « ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه » (٣) فانه إنما أخرج الظرف ها هنا لأن (٤) القصد في إيلاء حرف النفي الريب [الدلالة] (٥) على نفي الريب عنه ، وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب ، كما كان المشركون يدعون . ولو أولاه الظرف ، لقصد أن كتاباً آخر فيه الريب لا فيه ، كما قصد في قوله تعالى : « لا فيها غول » (٦) وذلك تفضيل لخر الجنة على خمور الدنيا ؛ بانها لا تقتال المقول كما تغتالها الدنيوية ؛ كأنه قال « ليس فيها ما في غيرها من هذا الميب والنقيصة » .

فتأخير الظرف في قوله تعالى « ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه » (٧) يقتضي النفي أصلاً من غير تفضيل ، وتقديم الظرف في قوله تعالى « لا فيها غول » (٨) يقتضي تفضيل النفي عنه ، وهو خمر الجنة ، على غيرها من خمور الدنيا . وهذا مثل قولنا « لا عيب في الدار » وقولنا « لا فيها

(١) سورة « التغابن » الآية « ١ » . (٢) سورة « الروم » الآية « ٤٤ » .

(٣) سورة « البقرة » الآية « ١ ، ٢ » . (٤) في الأصل « فأن » .

(٥) زيادة اقتضاها السياق . (٦) سورة « الصافات » الآية « ٤٧ » .

(٧) سورة « البقرة » الآية « ١ ، ٢ » . (٨) سورة « الصافات » الآية « ٤٧ » .

« عيب » والأول ؛ قصدنا به أن ننفي عن الدار أن فيها عيباً أصلاً ، وثبت أنها خالية من العيوب . والثاني ، قصدنا به أن ليس فيها ما في غيرها من العيب « فاعرف ذلك ، وقس عليه ، فانه من دقائق علم البيان .

وأما تقديم الحال فنحو « جاء راكباً زيد » وإنما يفعل ذلك لضرب من الاختصاص أيضاً . وهذا بخلاف قولك « جاء زيد راكباً » إذ يحتمل أن تقول (١) : ضاحكا أو ماشياً وغير ذلك . وأما الاستثناء فنحو هذا المجري ، نحو قولك : « ما قام إلا زيدا أحد » وكما قام أحدٌ إلا زيدا ، والكلام على ذلك كالكلام على ما سبق . فاعرفه .

وأما الضرب الثاني فهو أن يقدم ما الأولي به التأخير ، لأن المعنى يحتل بذلك (٢) . ويضطرب ، كتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف ، وتقديم الصلة على الموصول ، وتقديم العطف على المعطوف عليه ، سواءً كان بيانا أو نسقا ، إلا عطف النسق في الواو وحده ، فانه جائز ، نحو قولك « قام عمرو وزيد (٣) » وغير ذلك مما يرد مشروحا .

فن هذا الضرب قول بعضهم :

فقد والشكُّ بينَ لي عناءً
بوشك فراقهم صُرد (٤) يصيح

فانه قدم « بوشك فراقهم » وهو معمول « يصيح » ويصبح صفة لصرد جارية على صرد ، وذلك قبيح ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال « هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا » وإنما يجوز وقوع المعمول ، بحيث يجوز وقوع العامل ، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها ، كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها .

ومن هذا النوع ، قول الآخر :

فاصبحت بعد خطِّ بهجتيها ، كأن قفراً رسوما قَما

(١) في الأصل « يقول » وهو غير مستقيم .

(٢) ذلك : اسم إشارة إلى « ما هو أولى بالتأخير لو أخر » .

(٣) في الأصل « عمرو زيد » .

(٤) الصرد : بضم الصاد وفتح الراء ؛ طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير .

فانه قدم خبر كان عليها وهو قوله « خط » وهذا وأمثاله مما لا يجوز قياس عليه ، والأصل في هذا البيت « فأصبحت بعد مهمتها قفراً كأن قلدا خطّ رسومها » إلا أنه على تلك الحالة الأولة محتتمل مضطرب . ويشبه بذلك قول الفرزدق :

الى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره
وهو يريد « إلى ملك أبوه ما أمه من محارب » أي ما أم أبيه من محارب ، وهذا أقبح من الأول وأكثر اختلالاً . وأما قوله :

ولست خراسان التي كان خالد بها أسد إذ كان سيفاً أميرها
محدثه طريف^(١) ، وذلك أنه فيما ذكر يمدح خالد بن عبد الله القسري^(٢) . ويهجو أسداً ؛ وكان أسد وليها بعد خالد ، وكأنه قال :

« وليست خراسان البلدة التي كان خالد^(٣) بها سيفاً إذ كان أسد أميرها » وعلى هذا التقدير ففي « كان » الثانية ضمير الشأن ، والجديت والجملة بعدها خبر عنها ، وقد قدم بعض ما إذ^(٤) مضافة اليه ، وهو أسد ، عليها ، وفي تقديم المضاف اليه أو شيء منه على المضاف من القبح ما لا يخفاء به ، وأيضا فان في أصله أسداً أحد^(٥) جزئي الجملة المفسرة للضمير ، والضمير لا يكون تفسيره إلا من بعده ، ولو تقدم تفسيره قبله لما احتاج الى تفسير ، ولما سماه الكوفيون المظهر^(٦) المجهول . ومن هذا الجنس قوله :

ملوك بيتنون توارثوها سرادقها المقاود^(٧) والقبابا
أراد « ملوك بيتنون المقاود^(٧) والقباب توارثوها سرادقها » فقوله « بيتنون المقاود

(١) في الأصل « ظريف » .

(٢) في الأصل « خالد بن الوليد » وهو غير مستقيم تاريخاً . والتصحيح من المثل السائر « ج ٢

ص ٤٥ » .

(٣) في الأصل « خالدأ » من غلط النساخ . (٤) في الأصل « إن » والتصحيح من المثل .

(٥) في الأصل « احدا » وهو من غلط الناسخ .

(٦) وفي الأصل « الظهر » وفي المثل السائر « الضمير المجهول » وهو غير متسق .

(٧) في الأصل « المقاول » ولا محل لها هنا ولعل الأصل ما ذكرناه . فالمقاود جمع مقاد للخيل .

والقبا ب « صفة للملوك أيضاً وموضعها التأخير ، فقدمها ^(١) ، وهو يريد بها موضعها ، كقولك « مررت برجل ، يكلمها ، مار بهند » أي « مار بهند يكلمها » فقدم الصفة الثانية ، وهو ممتد تأخيرها . وقد استعمل العرزدق هذا الضرب كثيراً ، كأنه كان يقصد ذلك في شعره ويتعمده ، لأن مثل هذا لا يجيء إلا متكلفاً مقصوداً ، وإلا فاذا ترك المؤلف نفسه تجري على سجيبتها وطبها في الاسترسال ، من غير أن يكلفها التعقيد في الكلام ، فانها لا تأتي بمثل هذه الأسباب القبيحة ، التي هي عيب في التأليف فاحش ، الا ترى أن المقصود من الكلام معدوم في هذا الضرب المذكور ، لأن المقصود من الكلام إنما هو الايضاح والابانة وافهام المعنى ، فاذا ذهب هذا الوصف من الكلام ذهب المراد به والمقصود منه ، وصار غير مفهوم ولا فرق بينه — عند ذلك — وبين غيره من اللغات كالفارسية والرومية وغيرها . فاعرف ذلك .

وأعلم أن من التقديم والتأخير باباً مجيئاً المأخذ ، كثير الفائدة ، وافر اللطائف ، وهو باب الاستفهام ، فإن حاجة المؤلف الكلام اليه ماسة . ولنورد في كتابنا هذا منه ما يروك ، أيها التامل ، ويذهب بك في الاستحسان كل مذهب ، فنقول : اعلم أنك اذا بدأت في الاستفهام بالفعل فقلت « أفعلت كذا وكذا » كان الشك في الفعل ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده لا غير . وإذا قلت : « أنت فعلت » فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل وحده . وهذا المعنى قائم في الهمزة ، إذ هي كانت للتقرير ، فإذا قلت « أنت فعلت ذاك » كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل ، قال الله تعالى « أنت فعلت هذا بالهتنا يا إبراهيم ^(٢) » حكاية عن قوم نمرود ، لأنهم لم يقولوا ذلك لابراهيم — عليه السلام — وغرضهم أن يقر لهم ان كسر الأصنام كان ووجد ، لان ذلك معلوم عندهم ، وقد شاهدوه رأي العين ، والاستفهام إنما يكون عن شيء لا يعلم وانما غرضهم الاقرار بأن ذلك حدث منه ، لأنه قال — صلوات الله عليه — في الجواب لهم « بل فعله كبيرهم هذا » ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب « فعلت أو لم أفعل » فالهمزة مما ذكرناه تقرير لفعل قد كان وإنكار له ، لم كان ، وتوبيخ لفاعله عليه ^(٣) ، ولهذا مذهب آخر

(١) أي فقدم « توارثوها » . (٢) سورة « الأنبياء » الآية « ٦٢ » .

(٣) انظر هذا الموضوع في دلائل الاعجاز « ص ٧٨ » طبعة دار المكتبة العربية بمصر .

وهو أن تكون الهمزة لانكار أن يكون الفعل من أصله ، ومثاله قوله تعالى « أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً إنكم لتقولون قولاً عظيماً ^(١) » . وقوله تعالى « أأصطفى البنات على البنين مالكم كيف تحكمون ^(٢) » . فهذا رد على المشركين ، وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم ، وإذا قدم الاسم في هذا صار من الانكار في الفاعل ، كما تقول للرجل إذا انتحل شعراً « أنت قلت هذا الشعر ، كذبت ، لست ممن يقول مثله » فأنكرت أن يكون هو القائل ولم تنكر الشعر . وقد يكون المراد إنكار الفعل من أصله ثم يخرج اللفظ مخرجه إذا كان الانكار في الفاعل مثال ذلك قوله تعالى « قل رأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً ^(٣) » . ومعلوم أن المعنى على إنكار أنه قد كان من الله إذن فيما قالوا من غير أن يكون هذا الأذن قد كان من غير الله ، فأضافوه الى الله ، إلا أن اللفظ أخرج مخرجه ليكون أشد لنفي ذلك ولفظاً له ^(٤) . ونظيره قوله تعالى « آ الذكرين حرّم أم الاثنيين ^(٥) » فأخرج اللفظ مخرجه إذ كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء ثم أريد معرفة عين المحرم ، مع أن المراد ^(٦) إنكار التحريم من أصله ، ونفي أن يكون قد حرّم شيئاً مما ذكروا أنه محرّم . وهذا هو الفرق بين تقديم الاسم ، وتقديم الفعل الماضي ، فإذا كان الفعل مضارعاً فالقول في ذلك أنك إذا قلت « أنفعل كذا » لم يخل من أن تزيد الحال أو ^(٧) الاستقبال ، فان أردت الحال كان المعنى شبيهاً بالماضي ، كما ذكرنا ، وان أردت الاستقبال كان المعنى إذا بدأت ^(٨) بالفعل أنك تعمد إلى انكار الفعل نفسه ، وترغم أنه لا يكون ، أو أنه لا ينبغي أن يكون . فتعال الأول قول امرئ القيس :

(١) سورة « الاسراء » الآية « ٤٠ » . (٢) سورة « الصافات » الآية « ١٥٣ » .

(٣) سورة « يونس » الآية « ٥٩ » .

(٤) في دلائل الاعجاز « وإبطاله » . (٥) سورة « الأنعام » الآية « ١٤٣ » .

(٦) في الاصل تكرار « مع أن المراد » وهي من زيادة النسخ .

(٧) في الأصل « والاستقبال » والتصحيح من دلائل الاعجاز « ص ٧٩ » .

(٨) في الأصل « بدت » والتصحيح من دلائل الاعجاز .

أَيَقْتَلَنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زَرَقٌ كَأَنْيَابِ أُغْوَالٍ (١)؟!
 فهذا تكذيب منه لانسان يهدده بالقتل . وعلى هذا جاء قوله تعالى « أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُومًا وَأَتَمَّ
 لَهَا كَارِهُونَ » (٢) . ومثال الثاني قولك للرجل يركب الخطر « أَخْرَجَ فِي هَذَا الْوَقْتِ ؟ اتَقَرَّرَ
 بِنَفْسِكَ » ؟ ومنه قول الشاعر :

. . . أَأَتْرِكُ أَنْ قَلْتِ دِرَاهِمَ خَالِدٍ (٣)

فان بدأت بالاسم فقلت « أ أنت تفعل » أو قلت « أ هو يفعل » كنت موجها للانكار الى
 نفس المذكور وأبيت أن يكون بمثابة من يجيء منه الفعل ، إما لتصور همته وعجزه ، مع أن
 يكون ذلك في وسعه ، وإما لارتفاع قدره ، وعلو همته . فمثال الأول قولك : أ هو يرتاح للجميل ،
 هو أصغر همه من ذلك وقولك « أ أنت تمنعني ، أ أنت تأخذ على يدي » تعني (٤) أنك أعجز من
 ذلك ، ومثال الثاني قولك « أ هو يسأل فلاناً هو أرفع قدراً من ذلك » . واعلم أن محض المعنى
 من الاستفهام ، الذي تفسره بالانكار هو تنبيه للسامع ، حتى يرجع الى نفسه فيخجل ويرتدع ،
 قال الله تعالى « أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ وَالتَّشْبِيهِ ، كَقَوْلِهِمْ
 « أ أَنْتَ تَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ » لِأَنَّ السَّمْعَ الصَّمَّ مِمَّا لَا يَدْعِيهِ أَحَدٌ ، وَكَذَلِكَ الصُّعُودَ إِلَى السَّمَاءِ .
 ومثله قول بعضهم :

فَدَعِ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطْنِينَ أَجْنَحَةَ الذَّبَابِ يَضِيرُ؟ (٥)

(١) من قصيدة لامرئ القيس مطلعها :

وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْحَالِي

أَلَا عَمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي

وَبَعْدَ الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَتْنِ :

وَلَيْسَ بِنَدَى رِمَحٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ

وَلَيْسَ بِنَدَى سَيْفٍ فَيَقْتَلُنِي بِهِ

« رَاجِعِ دِيْوَانَ لِمَرِيئِ الْقَيْسِ » .

(٢) سورة « هود » الآية « ٢٨ » .

(٣) في الأصل « قل الدراهم » والتصحيح من دلائل الاعجاز « ص ٨٠ » والبيت كما في الكامل

لعامة بن عقيل بن بلال بن جرير من أبيات يمدح بها خالد بن يزيد بن يزيد الشيباني .

(٤) في الأصل « يعني » .

(٥) في كامل المبرد « ج ٢ ص ٣٣ من طبعة الدلجوني » وفي دلائل الاعجاز أن هذا البيت لابن أبي عيينة =

وأعلم أن حال المفعول فيما ذكرناه حال الفاعل في أن تقديم اسم المفعول يقتضي أن يكون الانكار في طريق الاحالة والمنع من أن يكون بمثابة من يوقع به ذلك الفعل ، فاذا قلت « أزيداً تضرب » أنكرت أن يكون بمنزلة من يُجترأ عليه ، ولذلك قدمت « غير » في قوله تعالى « أغير الله أتخذ ولياً » وقوله تعالى « قل أرأيتم إن أناكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون » وكان لذلك من المزية والحسن والفضامة ما يعلم أنه لو أخرت « غير » فقيل « أأتخذ غير غير الله ولياً ، أو تدعون غير الله » لما كان مؤدياً من المعنى ما كان يؤديه مع تقدمها ، وذلك أنه حصل بالتقدير معنى قولك « أكون غير الله بمنزلة من يُتخذ ولياً أو يرضى عاقل لنفسه أن يفعل ذلك » و « أكون جهل أجهل وعمى أعمى من ذلك » ولا يكون شيء من هذا الذي ذكرناه إذا قيل « أأتخذ غير الله ولياً » وذلك لأنه يتناول الفعل أن يكون فقط ، ولا يزيد على ذلك شيئاً ، فهنا هو القول في الضرب الأول (١) .

وأما الضرب الثاني :

وهو أن يكون يفعل لفعل موجود ، فان تقديم الاسم يقتضي تشبيهاً بما اقتضاه في الفعل الماضي ، من الاقرار بأنه الفاعل ، أو الانكار أن يكون هو الفاعل . فمثال الأول قوله تعالى « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » وقوله تعالى « أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله » فحكم المضارع في الآية الأولى حكم الماضي في الآية الثانية ، ومثال الثاني قوله تعالى « أهدم يفسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم » فافهم ذلك . واعلم أني قد أطلقت عنان الكلام في مسائل الاستفهام ليتبين أن للعربية أسراراً لا يطلع على خباياها ، ولا

= عبد الله بن محمد المهلبى . وكان سبب قوله هذا أن علي بن محمد بن جعفر بن علي بن الحسين العلوي دعاه الى نصرته حين ظهرت الميضة فلم يجبه فتوعده فقال :

أعلي أنك جاهل مغرور
أبعثت توعدي أن استبطأتني
فدع ...

« أنظر حاشية ص ٨٢ من دلائل الإعجاز » .

(١) ألحق الناسخ هنا الجملة الأولى من البحث التالي لهذا الى قوله « موجود » لحذفنا الزائد .

يُقدر قدر مزاياها الا من تغذى بلبان البلاغة طفلاً ونشأ عليها كبيراً وصغيراً ، وسلك مناهج هذا العلم ، وفاز منه بأوفر الحظ والتسم . ولا يتسع لهذا الضرب من التأليف نطاق هذه الأوراق ولا يمكن أن يودع ما فيه من اللطائف ، صفحات ما حررناه من هذه الصحائف ، والذي عليه مدار المعول ، فيما نورده من المجمل والمفصل ، هو البحث عن أسرار البلاغة ، والابانة عن الشيء الذي به يشرف الكلام ، وتحصل له المزية على سواه ، فتدبر ذلك وقس عليه .

القسم السادس من النوع الثالث

في الاعتراض وهو شعبة من « علم البيان » تتكاثر محاسنها

اعلم أن الجائز من هذا القسم . وغير الجائز إنما يؤخذ من كتب النحو ، فإنه يكون مستقصى فيها ، كالاقتراض بين القسم وجوابه ، وبين الصفة والموصوف ، وبين المعطوف والمعطوف عليه ، وأشباه ذلك مما يجوز استعماله ، وكالاقتراض بين المضاف والمضاف اليه ، وبين إنَّ واسمها ، وبين حرف الجر ومجروره ، وأمثال ذلك مما يقبح استعماله ، وليس هذا مكانه لأن كتابنا هذا موضوع لمن استكمل معرفة ذلك وغيره ، مما أشرنا اليه في صدر الكتاب ، وإنَّ ما أشرنا اليه ها هنا من الاعتراض ما يفرق المؤلف به بين الجيد منه والرديء لا ما يعلم به الجائز ، وغير الجائز ، فاعرف ذلك .

واعلم أن الاعتراض ينقسم الى قسمين : أحدهما لا يأتي في الكلام إلا لفائدة ، وهو جار مجرى التوكيد في كلام العرب ، والآخر يأتي في الكلام لفائدة . فما جاء منه قوله تعالى « فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسّم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون ^(١) » هذا كلام فيه اعتراضان ^(٢) أحدهما « وإنه لقسّم لو تعلمون عظيم » لأنه اعتراض بين القسم ، الذي هو « فلا أقسم بمواقع النجوم » وبين جوابه الذي هو « إنه لقرآن كريم » وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر ، بين الموصوف الذي هو « قسم » وبين صفته التي هي « عظيم » وهو قوله تعالى « لو تعلمون » فذاتك اعتراضان ^(٢) كما ترى ، فلو جاء الكلام ، غير معترض فيه ،

(١) سورة « الواقعة » الآية « ٧٥ » .

(٢) في الأصل « اعتراضات » ، وهي من خطأ الناسخ .

لوجب أن يكون « فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم » وفائدة هذا الاعتراض بين القسم وجوابه إنما هو تعظيم لشأن القسم به ، في نفس السابغ ، ألا ترى قوله تعالى « لو تعلمون » اعتراضاً بين الموصوف والصفة ، وذلك أوقع في الأنفس ، لتعظيم المقسم به ، أي إنه من عظيم الشأن ونخامة الأمر بحيث لو علم ذلك لوفي حقه من التعظيم . وهذا مثل قولنا « ان هذا الأمر لعظيم ، بحيث لو تعلم يا فلان عظمه ، لقدرته حق قدره » . فان ذلك يكبر في نفس المخاطب ، ويعظم موقعه عنده ، ويبقى متطلماً الى معرفة عظمه ، ويتراى به وهمه إلى أعلى المنازل وأسبق الرتب . ومن هذا النحو قوله تعالى « ووصينا الانسان بالديه حملته أمه وهنا على وهن . وفصاله في عامين أن أشكر لي ولوالديك إلى المصير » ^(١) ألا ترى إلى هذا الاعتراض الذي طبق مفصل البلاغة ، فانه لم يؤت به إلا لفائدة كبيرة ، وذلك أنه لما وصى بالوالدين ^(٢) ذكر ما تكابده الأم من المشاق والمتاعب ، في حمل الولد وفضاله ، إيجاباً للتوصية بالوالدة وتذكيراً بحقها ، وانما خصها بالذكر دون الوالد ، لأنها تتكلف من أمر الولد ما لا يتكلفه الوالد ، ومن ثم قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لمن قال له « من أبر » : أمك ثم أمك . ثم قال بعد ذلك « أبك » . ومما جاء على هذا الأسلوب قوله تعالى « وإذ قتلتم نفساً فادّارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون » فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون » ^(٣) فقوله تعالى « والله مخرج ما كنتم تكتمون » اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ، وفائدته أنه يقرر في أنفس المخاطبين وقلوب السامعين أن تدارؤ بني إسرائيل في قتل تلك النفس لم يكن نافعاً لهم في إخفائه وكتبانه ، لأن الله مظهر لذلك ومخرج له ، ولو جاء الكلام خالياً من هذا الاعتراض لكان « وإذ قتلتم نفساً فادّارأتم فيها ققلنا اضربوه ببعضها » ولا يخفى على العارف بهذه الصناعة الفرق بين ذلك وبين كونه معترضاً فيه .

(١) سورة « لقمان » الآية « ١٤ » .

(٢) في الأصل « وصى الوالدين » وهو من غلط النسخ .

(٣) سورة « البقرة » الآية « ٧٢ » .

ومن هذا الجنس قول النابغة :

لمعري وما معري عليّ بهيّن
لقد نطقت بطلاً عليّ الأفاع (١)
فقوله « وما معري عليّ بهيّن » من محمود الاعتراض ونادره ، لما فيه من تفخيم القسم به .
وعلي نحو هذا جاء قول كثير :-

لو أنّ الباخلين وأنت منهم
رأوك تعلموا منك المطالا
فقوله « وأنت منهم » من الاعتراض الذي يؤكد به المعنى المقصود فيزداد به مزية ونبلاً
وفائدته ها هنا التصريح بما هو المراد تبينه في الأنفس وتقرره في الأذهان ، وقال بعضهم لعبد الله
أبن طاهر أحسن ما قيل في هذا الباب :-

إن الثمانين وبلغتها
قد أحوجت سمعي إلى ترجمان
وأمثال هذا كثيرة . فاعرفه .

وأما الثاني وهو الذي يأتي في الكلام لغير فائدة فهو ضربان : الأول أن يكون دخوله في
التأليف كخروجه منه ، لا يؤثر حسناً ولا قبيحاً ، فمن ذلك قول النابغة :-

يقول رجال يجهلون خليقتي
لمعل زياً لا أبالك غافل
فقوله « لا أبالك » اعتراض لافائدة فيه ، وليس [يؤثر] (٢) في هذا البيت حسناً ولا
قبيحاً ، ومثله قول زهير :-

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش
ثمانين حولاً لا أبالك يسأم
وكذلك قول بعض المحدثين :-

صدودكم والديار دانية
أهدى لرأسي ومفرقي شيبا
فذكر المفرق بعد الرأس بما لا فائدة فيه البتة .
ومن هذا القول أو الضرب قول ابن هاني :
فلا هجة في الأرض منك منيعة
ولو قطرت في ريق أرقط أرقم

(١) في الأصل « الأفاع » من غلط الناسخ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

فان قوله « أرقط » لا حاجة اليه ولا فائدة في ذكره ، إذ لا فضل للارقط من الحيات على غيره من الألوان ولا مزية ، وأمثال هذا كثيرة .

وأما الضرب الثاني الذي يكون مؤثراً في الكلام نقصاً ، وفي المعنى فساداً ، فما جاء منه قول بعضهم :

فقد والشك بيّن لي عناء بوشك فراقهم صردٌ يصيح

فان [في] ^(١) هذا البيت من رديء الاعتراض ما أذكره ، وهو الفصل بين قد والفعل ، الذي هو « بيّن » وذلك قبيح لوجوب اتصال « قد » بما تدخل عليه من الأفعال ، ألا تراها تعتمد مع الفعل كجزء منه ، ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على « قد » في قوله تعالى « ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك » ^(٢) وفي قوله تعالى « ولقد علموا لمن اشتراه » ^(٣) . وقول الشاعر :

ولقد أجمع رجليّ بها حذر الموت وإني لغرور ؟

إلا أنه إذا فصل بين قد والفعل بالقسم فان ذلك لا بأس به ، نحو قولك « قد والله كان ذلك » . وقد فصل بين المبتدأ الذي هو الشك وبين الخبر الذي [هو] ^(٤) عناء بقوله « بيّن » وفصل بين الفعل الذي هو « بيّن » وبين فاعله الذي هو « صرد » بخبر المبتدأ الذي هو « عناء » فجاء هذا البيت كما ترى ، فان قبحه لا خفاء به ومن هذا الجنس قول الآخر :

نظرت وشخصي مطلع الشمس ظلّه إلى الغرب حتى ظلّه الشمس قد غفل ^(٥)

أراد « نظرت مطلع الشمس » أي حاذها ، وعلى هذا التقدير فقد فصل بمطلع الشمس بين المبتدأ الذي هو « شخصي » وبين خبره الجملة وهو قوله « ظلّه إلى الغرب » . وأغلط من ذلك الفصل بين الفعل وفاعله بالأجنبي . وقد تقدم ذكره ، وهذا وأمثاله مما يفسد المعاني ويؤثر بها الاختلال .

(١) زيادة اقتضاها السياق (٢) سورة « الزمر » الآية « ٦٥ » .

(٣) سورة « البقرة » الآية « ١٠٢ » . (٤) زيادة اقتضاها السياق .

(٥) سكذا ورد هذا البيت .

واعلم أن الناثر في ذلك أكثر ملامة من الناظم ، وأعظم عيباً ، وذلك أن الناظم يحتاج الى إقامة ميزان الشعر ، ويكون مجال الكلام عليه ضيقاً في بعض الاوقات ، فيلجئه طلب الوزن الى إلقاء نفسه في مثل هذه المقايح ، وأما الناثر فإنه لا يحتاج الى إقامة الميزان الشعري لكلامه ، فلاجل ذلك يتسع عليه مجال التأليف ، وينطلق عنانه فيه كيف يشاء ؛ ولهذا إذا اعترض في كلامه اعتراض^(١) يفسده توجهه عليه الانكار ، وحق عليه العتب^(٢) والملام أكثر مما يتوجه على الناظم .

النوع الرابع في الإيجاز

وهو حذف زيادات الكلام

هذا نوع من التأليف شريف لا يكاد يلججه الا فرسان البلاغة ومن ضرب فيها بالقبح المعلن ، وذلك لعلو منزلته ، وبعد مناله ، والدليل على ذلك أنه أقل أنواع التأليف استعمالاً بين أرباب هذه الصناعة .

واعلم أن العرب اعتمدوا بهذا الضرب من الكلام اعتناءً زائداً ومما يدلنا على إيثار القوم قوة إيجازهم وحذف فواصل كلامهم ما جاؤا به من الاسماء المستفهم بها والاسماء المشروط بها ، فأنهم استغنوا بالحرف الواحد عن الكلام الكثير ، المتناهي في الطول ، فن ذلك قولهم « كم مالك » ألا ترى أنه قد أغناك هذا عن قولك « عشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف ؟ » فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ إلى ذلك أبداً ، لانه غير متناه ، فلما قلت « كم » أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الألفاظ التي لا يحاط بها ، وكذلك قولك « أين منزلك » فان لفظه « أين » تغنيك عن ذكر الأماكن كلها وكذلك « من عندك » فقد أغنتك هذه اللفظة عن ذكر الناس كلهم . وأما الشرط ففي قولهم « من يقيم أقم معه » كناية^(٣) عن

(١) في الأصل « اعتراضاً » ولا وجه له ولعله من خطأ النساخ .

(٢) في الأصل « العتب » وهو من سبق قلم الناسخ .

(٣) في الأصل « كفاية » والصواب ما ذكرناه .

ذُكر جميع الناس أيضاً ، ولولا ذلك لأحتجت أن تقول « إن يقيم زيد أو عمرو أو جعفر أو نحو ذلك » ثم تقف حسيراً مهوراً ، ولم تجد الى غرضك سبيلاً ، وكذلك بقية أسماء العموم في غير الايجاب نحو « أحد وديار وغيرها » فاذا قلت « هل عندك أحد » أغناك ذلك عن أن تقول « هل عندك زيد أو عمرو أو جعفر » فتطيل ثم تقصر إقصار الكايل المنقطع . وهذا وغيره أظهر أمراً ، وأبدى صفحة وعنواناً ، فجميع ما ذكرناه هاهنا شاهد بانصباب همم القوم الى اختصار كلامهم وإيجاز لغتهم .

واعلم أن جماعة من أرباب هذه الصناعة أجمعوا على أن الكلام ينقسم قسمين : فنه ما يحسن فيه التطويل كالخطب والتقليدات السلطانية ، وكتب الفتوح التي تقرأ في ملاء من عوام الناس ؛ فان الكلام اذا طال في مثل ذلك أثر عندهم وأنهمهم ، ولو اقتصر فيه على الإيجاز والاشارة لم يقع لأكثرهم حتى يقال في ذكر الحرب « تطاعن الفريقان وتقاتلا ، واشتد المصاع وحمي القراع » . وما جرى هذا المجرى ، والمذهب الفصل في هذا الباب ما أذكره لك وهو أن فهم العامة من الناس ليس شرطاً معتبراً في اختياره ، لأن ذلك لو كان شرطاً لوجب قياسه أن يستعمل في الكلام الألفاظ العامة المبتدلة عندهم ، التي قد تداولوها بينهم حتى يكون ذلك أقرب الى فهمهم وأسهل مأخذاً ومتناولها ، لأن العلة في اختيار تطويل الكلام اذا كان فهم العامة له ومعرفةهم به ، فكذلك نجعل نحن تلك العلة بعينها في اختيار المبتدل في الكلام ، لأنه لاخلاف في أن العامة إلى فهمه أقرب من فهم ما يقلل ابتداهم له ، وتداولهم إياه . وهذا شيء مدفوع لايجوز استعماله ألبتة . وإعما الذي يجب على مؤلف الكلام اعتماده هو أن يسلك المذهب القويم ، ويجهد أن لاتزيد ألفاظه على معانيه مع الايضاح^(١) لها والابانة عنها ، فانه إذا فعل ذلك خرج من عهدة الملامة ، وليس عليه أن يفهم العامة كلامه فان نور الشمس اذا لم يره الأعمى [لا]^(٢) يكون ذلك نقصاً في استنارته ، وإعما النقص في بصر الأعمى حيث لايستطيع النظر اليه قال الشاعر :

(١) في الأصل « الانضاح » وهو من غلط الناسخ . والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٧٤ » .
(٢) زيادة من المثل السائر .

علي نحت المعاني من معادنها وما علي بأن لا تفهم البقر (١)

وحيث انتهى بنا القول الى هذا الموضع ، فلنرجع إلى ما هو غرضنا ومهمنا ، من الكلام على الایجاز وحدّه وأقسامه . ولنوضح ذلك إيضاحاً جلياً ، فنقول : اعلم أن حد الایجاز هو دلالة اللفظ على المعنى من أقرب طرقه ، وهو ينقسم قسمين : أحدهما الایجاز بالحذف وهو ما يحذف منه المفرد والجملة ، للدلالة (٢) فحوى الكلام على المحذوف ، ولا يكون إلا فيما (٣) زاد معناه على لفظه . وأما القسم الآخر فهو ما لا يحذف منه شيء ، بل يترك على حاله ، وهو ضربان : أحدهما ما ساوى لفظه معناه ، ويسمى التقدير ، والآخر ما زاد معناه على لفظه ، ويسمى القصر ، فأما القسم الأول ، وهو الایجاز بالحذف ، وذلك باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الامر ، شبيه بالسحر ، فانك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الافادة أزيد للافادة ، وتجديك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وآتم ما تكون ميمناً إذا لم تُبن ، وهذه جملة تفكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظر (٤) ، وهذا القسم يشتمل على أربعة عشر باباً : الأول الاكتفاء بالسبب عن السبب ، وبالسبب عن السبب ، وهو ضرب من الكلام ، تتكاثر محاسنه ، وتزايد لطائفه . فأما الاكتفاء بالسبب عن السبب فكقوله تعالى « وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا الى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين ولكننا أنشأنا قروناً فتناول عليهم العُمُر (٥) » كأنه قال « وما كنت شاهداً لموسى وما جرى له وعليه ، ولكننا أوحينا اليك » فذكر سبب الوحي على عادة اختصارات القرآن الكريم ، لأن تقدير الكلام « ولكننا أنشأنا

(١) هذا البيت من قصيدة للبحر يمدح بها علياً الأرمي مطلعها :

في الشيب زجر له لو كان يترجر
وبالغ منه لولا أنه حجر

وقد روي البيت في الديوان :

وما علي لهم أن تفهم البقر

علي نحت القوافي من مقاطعها

« الديوان ج ٢ ص ٤٣ » .

(٢) في الأصل « الدالة » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٧٨ » .

(٣) في الأصل « مما » والتصحيح من المثل السائر .

(٤) راجع دلائل الاعجاز « ص ٩٥ » .

(٥) سورة « القصص » الآية « ٤٤ » .

بعد الوحي فاندردت العلوم ، فوجب إرسالك اليهم ، فأرسلناك وعرفناك العلم بقصص الأنبياء ، وقصة موسى — عليهم السلام — . « وأما الاكتفاء بالسبب عن المسبب فكقوله تعالى « فاذا قرأت القرآن فاستمعذ بالله من الشيطان الرجيم » تأويله ، والله أعلم ، إذا أردت قراءة القرآن فاكتف^(١) بالسبب الذي هو « القراءة » عن السبب الذي هو « الارادة » وهذا أولى من تأويل من ذهب إلى أنه أراد « فاذا تعوذت فاقراً » لأن في ذلك قلباً لا ضرورة بك إليه . وأيضاً فإنه ليس كل مستمعذ بالله واجبة عليه القراءة ؛ ومن ذلك قوله تعالى « فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه^(٢) ... » فاكتفى بالسبب الذي هو « الانفجار » عن السبب الذي هو « الضرب » وكذلك قوله تعالى « إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » أي اذا أردتم القيام إليها . وأعلم أنه قد ورد في القرآن الكريم ما هو سببٌ وهو بعينه سبب ، كقوله تعالى « فلا يصدّنك عنها من لا يؤمن بها واتبع هواه فتردى » ألا ترى أن العبارة نهى من لا يؤمن عن صد موسى ، والمقصود نهى موسى عن متابعة الصاد له عن التصديق بالبعث ، فقد صلحت العبارة إذا لاداء هذين المعنيين ، وذلك أن صد الكفار عن التصديق بالبعث سبب التكذيب ، فذكر السبب ليدل به على المسبب ، وكأنه قال « لا تكذب بالبعث » وأيضاً فان صد الكفار مسبب عن رخاوة الرجل في الدين ، ولين شكيمته ، فذكر المسبب ليدل به على^(٣) السبب كأنه قال « كن شديد الشكيمة ولا تكن رخواً حتى لا يلوح منك لمن يكفر بالبعث أن يطمع في صدك عما أنت عليه » . وهذا كقولهم « لا أرينك ههنا » المراد نهيه عن مشاهدته والكون بحضرته ، وذلك سبب رؤيته إياه ، فكان ذكر المسبب دليلاً على السبب ، وهذا من أطرف ما يرد في بابه فاعرفه .

الضرب الثاني من القسم الأول

من النوع الرابع

وهو الاضمار على شريطة التفسير ، وذلك حذف الجملة من الكلام إذا كان ما بعدها يدل

(١) في الأصل « فاكتفى » وهو من غلط الناسخ .

(٢) سورة « البقرة » الآية « ٦٠ » . (٣) في الأصل « عن » .

عليها ، وفيها من دقيق الصفة ، وجليل الفائدة ، ما لا خفاء به ، فما جاء منه قوله تعالى :
« أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أولئك
في ضلال مبين ^(١) » . تقدير الآية « أفمن شرح الله صدره للإسلام كمن ألقى قلبه » ويدل
على المحذوف قوله « فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله » . ومن ذلك قوله تعالى : « لا يستوي
منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا » .
تقديره « لا يستوي من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعده » . ويدل على المحذوف « أولئك
أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا » . ومن هذا الضرب حذف العلة كقوله تعالى
حكاية عن مريم عليها السلام : « قالت أئني يكون لي غلامٌ ولم يمسسني بشرٌ ولمأكُ بغياً
قال كذلك قال ربك هو علي هين ولنجمه آيةٌ للناس ورحمةٌ منا وكان أمراً مقضياً ^(٢) » .
« ولنجمه » تعليل معلله محذوف أي وانما فعلنا ذلك لنجمه آية للناس ، ونبين به أثر قدرتنا
الباهرة . ومن الأضمار على شريطة التفسير حذف المفعول الوارد بعد المشيئة والارادة كقوله تعالى :
« ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ^(٣) » . ففعلول شاء هاهنا محذوف وتقديره : ولو شاء الله
أن يذهب بسمعهم وأبصارهم ^(٤) لذهب بها ، وعلى نحو من ذلك جاء قوله تعالى : « ولو شاء الله
لجمعهم على الهدى » . الآية . ومن هذا الضرب قول البحترى : -

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم كرمًا ولم تهدم مآثر خالد ^(٥)

فالأصل في ذلك « لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها » فحذف ذلك من الأول استغناء
بدلالته عليه في الثاني ، فان الواجب في حكم البلاغة أن لا تنطق ^(٦) بالمحذوف ، ولا تظهره إلى
اللفظ ، ولو أظهرته لصرت ^(٧) إلى كلام غث وحييء المشيئة بعد لو وبعد حروف الجزاء هكذا

(١) سورة « مريم » الآية « ٢٠ » . (٢) سورة « مريم » الآية « ٢١ » .

(٣) سورة « البقرة » الآية « ٢٠ » . (٤) التتمة من المثل السائر « ج ٢ ص ٧٨ » .

(٥) من كلمة للبحترى يمدح بها الحضرم بن أحمد الثعلبي وأولها قوله :

عجباً لطيف خيالك التعاهد ولوصلك المتقارب التباعد

(٦) في الأصل « ينطق » وهو من غلط النسخ « والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٩٨ » .

(٧) في الأصل « لضرب » والتصحيح من المثل « ج ٢ ص ٩٨ » .

موقوفة غير معداة الى شيء ، كثير شائع بين البلغاء ، ولقد تكاثر هذا الحذف في « شاء وأراد » حتى إنهم لا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب نحو قوله تعالى : « لو أراد الله أن يتخذ ولدًا لأصطفى مما يخلق ما يشاء ^(١) » الآية . وعلى هذا الأسلوب جاء قول الشاعر :

ولو شئت أن أبكي دماً لبكيتَه عليه ولكن ساحة الصبر أوسع ^(٢)

فلو كان على حد قوله تعالى « ولو شاء الله لجمعهم على الهدى ^(٣) » لوجب أن يقول : لو شئت لبكيت دماً ، ولكن ساحة الصبر أوسع ، ولكنه ترك تلك الطريقة ، وعدل عنها الى هذه ، لأنه أليق في هذا الكلام خصوصاً وسبب حسنه أنه كان بدعاً عجيباً ، أن يشاء الانسان أن يبكي دماً ، فلما كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً ، وبدعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضر . فأعرف ذلك .

الضرب الثالث من القسم الأول

من النوع الرابع وهو حذف الفعل وجوابه

فأما حذف الفعل ؛ فكقوله تعالى : « ووصينا الانسان بوالديه » حتى « وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم ، فلا تطعهما ... ^(٤) » ومن هذا الباب قوله تعالى : « وَقَضَىٰ رَبُّكَ

(١) سورة « الزمر » الآية « ٤ » .

(٢) هذا البيت للخريجي وقد أورده التبريزي في شرح الحماسة « ج ٢ ص ١٠٥٣ » من طبعة لجنة التأليف والترجمة بمصر ، والخريجي هو أبو يعقوب اسحاق بن حسان ، وكان مولى ابن خريم بن عمرو الناعم المري فنسب اليه ، وهو من شعراء القرن الثاني للهجرة « راجع الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٢٢/٥ ص ٣ من طبعة ليدن سنة ١٩٠٢ » وقبل هذا البيت في شرح ديوان الحماسة :

ولاني وإن أظهرت صبراً وحسبة وصانعت أعدائي عليك لموجع

وجاء في حاشية المثل السائر « ج ٢ ص ٩٩ » أن البيت للخريجي (كذا) من مرثية يرثي بها أبا الهيثم (بن عمارة بن خريم) أولها :

وحل الذي لا يستطاع فيدفع

قضى وطراً منك الحبيب المودع

وأنظر الأغاني ج ١٨ ص ١١٣ طبعة ساسي .

(٣) « سورة الأنعام » الآية « ٣٥ » .

(٤) سورة ٣١ آية ١٥ . وقد جاء في « المثل السائر » بعد هذه الآية الكريمة : « فقوله : (وإن جاهداك) لا بد له من اضرار القول : أي ، وقتلنا له : إن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما » ج ٢/ص ٩٥ .

ألا تمبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً^(١) . وكذلك قوله ، عزّ اسمه : « ولقد قال لهم هارون من قبل : يا قوم إنما فتّنتُكم به » الى قوله « ... ولم ترُ قُبَ قولي^(٢) » ألا ترى كيف حذف الفعل في هذا الموضع مكرراً فإن تقديره : فلما رجع موسى اليهم ، ورآهم على تلك الحالة من عبادة العجل ، قال لأخيه : « ياهرون ما منعك إذ رأيتهم ضلّوا ... »^(٣) الآية ، وأخذ بلحيته ورأسه ، إنكاراً عليه وغضباً . قال له هارون : « يا ابنَ أمِّ لا تأخذُ بلحيتي ولا برأسي » الآية . ومن هذا الضرب إيقاع الفعل على شيئين ، وهو لأحدهما ، كقوله تعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءكم^(٤) » فوقع الفعل من « أجمعوا » على أمركم وشركاءكم ، وهو « لأمركم » وحده . وإنما المراد : أجمعوا أمركم ، وادعوا شركاءكم ؛ لأن معنى « اجمعوا » : من أجمعَ الأمرَ ، إذا نواه وعزم عليه . وقد قرأ أبي^(٥) « فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم » وهذا دليل على ما أشرنا اليه ، وكذلك هو مثبت في مصحف عبد الله بن مسعود فاعرف ذلك .

ومن حذف الفعل بابٌ يُسمى : « اقامة المصدر مقام الفعل » .

وهو باب لطيف المأخذ ، وإنما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد ؛ كقوله تعالى : « فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب^(٦) » . قوله : « فضرب الرقاب » وأصله : فاضربوا الأعناق^(٧) ضرباً ؛ فحذف الفعل ، وأقيم المصدر مقامه ، وفي ذلك اختصار مع اعطاء (معنى^(٨)) التوكيد المصدرى ، فاعرفه .

(١) سورة ١٧ آية ٢٣ . (٢) سورة ٢٠ آية ٩٠ .

(٣) سورة ٢٠ آية ٩٢ وتكلمة الآية : « ... الا تتبعني ، أفصيت أمرى ، قال يا ابن أم لا تأخذ

بلحيتي ... » .

(٤) سورة ١٠ الآية « ٧١ » .

(٥) أبي بن كعب : صحابي أنصاري من بني النجار من الخزرج قرأ القرآن على النبي - ص - وقرأ عليه النبي - ص - بعض القرآن للإرشاد والتعليم ، وكان سيد القراء ، كان يكتب ويقرأ ، ولما أسلم كان من كتاب الوحي « غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين ابن الجزري ج ١ ص ٣١ » وقاموس « الأعلام »

للزركلي « ج ١ ص ٢٨ » .

(٦) السورة ٤ والآية ٤٧ .

(٧) في المثل السائر : فاضربوا الرقاب ضرباً ، والرقاب هنا أشد مناسبة « ج ٢ ص ٩٥ » .

(٨) زيادة من المثل السائر « ج ٢ ص ٩٥ » .

وأما حذف جواب الفعل ، فإنه يكون في (١) الأمر كقوله تعالى : « ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلنا معه أخاه هارون وزيراً (٢) .. » الى قوله : « ... تدميراً » ألا ترى كيف حذف جواب الأمر في هذه الآية ؛ فإن تقديره : فقلنا : اذهبا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا ، فذهبا اليهم فكذبوهما فدمرناهم تدميراً . فذكر حاشيتي القصة ؛ أولها وآخرها ، لأنها المقصود من القصة بطولها ، يعني إلزام الحجة ببعثة الرسل ، واستحقاق التدمير بتكذيبهم . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « قالوا يا أبانا مالك لا تأمنا على يوسف ... » (٣) الى قوله « ... وهم لا يشعرون » . اعلم أن في جواب الأمر من هذا الكلام محذوفاً تقديره « فأرسله معهم » ، ويدلنا على ذلك ما جاء به بعده من قوله تعالى : (فلما ذهبوا به . كما حذف أيضاً في قوله عز وجل (٤)) : « وقال الذي نجا منها وأذكر بعد أمة (٥) .. » إلى قوله « ... بقرات سمان » . الآية .

فجواب الأمر في هذا الموضع محذوف وتقديره . « فأرسلوه إلى يوسف فأثاه فقال له : « يوسف أيها الصديق (٦) » . وكذلك قوله تعالى : « وقال الملك أئتوني به فلمّا جاءه الرسول ... » (٧) الى قوله : « ... كيد الخائنين » . ففي هذا الكلام حذف واختصار استغني عنه بدلالة الحال عليه (٨) ، وتقديره « فرجع الرسول إلى الملك برسالة يوسف ، فدعا الملك بالنسوة وقال لمن ما خطبكن ... »

(١) في المثل السائر : « فانه لا يكون في الأمر المحتوم ... » « ج ٢ ص ٩٥ » .

(٢) سورة الفرقان ، آية « ٣٥ » وتكملة الآية : « ... فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا

فدمرناهم تدميراً ... » .

(٣) وتكملة الآية « ... وانا له ناصحون ، أرسله معنا غداً يرتع ويلعب وانا له لحافظون ، قال لاني

ليجزني ان تذهبوا به وأخاف ان يأكله الذئب واتم عنه غافلون ، قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصابة لانا إذا

لمأسرون ، فلما ذهبوا به وأجمعوا ان يجعلوه في غيابة الجب وأوحينا اليه لتنبئهم بأمرهم هذا وهم لا يشعرون .. »

(٤) نقصان أئمتناه من المثل السائر « ج ٢ ص ٩٦ » من الطبعة المذكورة .

(٥) سورة يوسف ، الآية « ٤٥ » . (٦) سورة يوسف الآية « ٤٦ » .

(٧) « « « « ٥٠ » .

(٨) أراد بالحذف « المحذوف » فأعاد الضمير اليه ، ولو لا ذلك ماصح تعبيره .

فانظر أيها المتأمل الى هذه المحذوفات ، التي كأنها لم تحذف من هذا الكلام لظهور معناها وبيانه ، ودلالة الحال عليه . وعلى نحو من ذلك ينبغي أن تكون الحذوف (١) فاعرفها .

الضرب الخامس (٢) من القسم الأول

من النوع الرابع

وهو حذف المضاف والمضاف إليه وإقامة كلّ منها مقام الآخر (٣) وذلك باب طويل عريض سائغ (٤) . في كلام العرب . وإن كان أبو الحسن (٥) الأخفش لا يرى القياس عليه ، فأما حذف المضاف فكقوله تعالى : « حتى إذا فتحت بأجوج ومأجوج وهم من كلّ حدب ... » (٦) [تحذف المضاف إلى يأجوج ومأجوج (٧)] وهو سدّها ، كما تحذف المضاف الى القرية في قوله تعالى : « وأسأل القرية (٨) » أي أهل القرية . ومن هذا الضرب قوله تعالى : « ولكن البرّ من اتقى (٩) » أي برّ من اتقى ، وإن شدّت كان تقديره « ولكن ذا البر من اتقى » والأول أجود ، لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع ، والخبر أولى بذلك من المبتدأ ، لأن الاتساع يحذف الامحجاز أولى منه بحذف الصدور . وقد حذف المضاف مكرراً نحو قوله تعالى : « قبضت قبضةً من أثر الرسول » (١٠) أي من أثر حافر فرس الرسول . وهذا الضرب أكثر اتساعاً من غيره . وأما حذف المضاف اليه (فانه قليل الاستعمال ؛ فما جاء منه قوله تعالى) (١١) : « لله الأمر من قبل ومن بعد » (١٢) أي من قبل ذلك ومن بعده .

(١) الحذوف : جمع حذف .

(٢) الضرب الرابع ربما كان ساقطاً من ناسخ الكتاب ، وهو في المثل السائر « حذف المفعول به » . أنظره في ج ٢ ص ٩٧ من « المثل السائر » طبعة محمد محي الدين عبد الحميد سنة ١٩٣٩ بمطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة .

- (٣) المثل السائر « ج ٢ ص ٩٩ .
 (٤) في المثل السائر « شائع » .
 (٥) أنظر حاشية ص ٢٩ من هذا الكتاب .
 (٦) الأنبياء ، الآية (٩٦) .
 (٧) زيادة من المثل السائر ج ٢ ص ٩٩ .
 (٨) يوسف ، الآية (٨٢) .
 (٩) سورة البقرة (١٨٩) .
 (١٠) طه الآية (٩٦) .
 (١١) زيادة في المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٠ » .
 (١٢) الروم (٤) .

الضرب السادس من القسم الأول

من النوع الرابع

وهو حذف الموصوف والصفة وإقامة كلٍ منهما مقام الآخر . وأكثر ذلك يجيء في الشعر ، وإنما كانت كثرته في الشعر دون الكلام المنثور ؛ لأنَّ القياس يكاد يحظره ؛ وذلك لأن الصفة تأتي في الكلام على ضربين : إما للتأكيد والتخصيص وإما للمدح والذم ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والتطويل ، لا من مقامات الإيجاز والاختصار . وإذا كان الأمر كذلك لم يليق الحذف به . هذا مع ما ينضافُ إلى ذلك من الالتباس وضدَّ البيان ، ألا ترى أنك إذا قلت : « مررت بطويل ^(١) » لم يبين من ظاهر هذا اللفظ الممرور به ؛ إنسان هو أم رمح أم ثوب أم غير ذلك . وإذا كان الأمر كذلك فحذف الموصوف إنما هو شيء قام الدليلُ عليه أو شهدت به الحال . وكلما أستبهم الموصوف كان حذفه غير لائق .

ومما يؤكده عندك ضعف حذف الموصوف أنك تجدُ ^(٢) من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه ؛ وذلك أن تكون الصفة جملةً نحو : « مررت برجل قام أبوه ، ولقيت (غلاماً) ^(٣) وجهه حسنٌ » ألا تراك لو قلت : مررت بقام أبوه ولقيت وجهه حسن لم يجز . وأعلم أنه قد أقيمت الصفة الشبيهة ^(٤) بالجملة مقام الموصوف المبتدأ في قوله تعالى : « وإنا منا الصالحونَ ومنا دون ذلك » . (أي قوم دون ذلك) ^(٥) فأما حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها فإنه لا يكون إلا فيما دلت الحال عليه ، فمن ذلك ما حكاه صاحب الكتاب ^(٦) من قولهم : « سير عليه ليلٌ » وهم يريدون : ليلٌ طويلٌ . وإنما حذف الصفة في هذا

(١) في الأصل « صدرت بتطويل » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠١ » .

(٢) في الأصل « تحذف » والتصحيح من المثل أيضاً « ج ٢ ص ١٠٢ » .

(٣) زيادة من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٢ » .

(٤) زيادة من المثل السائر اقتضاها السياق « ج ٢ ص ١٠٢ » .

(٥) التكملة من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٢ » .

(٦) يعني بصاحب الكتاب « سيبويه » وقد قاله هو أيضاً في المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٢ » .

وأُنظر حاشية ص ٢٨ من هذا الكتاب .

الموضوع لما دلَّ من الحال على موضعها ، وذلك أنه يحسن في كلام القائل ^(١) لذلك من التصريح والتلويح والتفخيم والتعظيم بما يقوم مقام قوله : « طويلٌ » أو نحو ذلك . وأنت تحسُّ ^(٢) هذا من نفسك إذا تأملتَه ؛ وهو أن يكون في مدح إنسان والثناء عليه (فتقول : « كان ^(٣)) والله رجلاً » فتزيد في قوة اللفظ بالله في هذه الجملة وتمكن في مطِّ اللام وإطالة الصوت بها ؛ أي رجلاً فضلاً ، أو شجاعاً ، أو كريماً ، أو ما جرى هذا المجرى من الصفات ، وكذلك تقول : « سألتُهُ فوجدناه ^(٤) (إنساناً ^(٥) أي) إنساناً سمحاً أو جواداً أو ما أشبهه » . وتمكن الصَّوت « بإنسانٍ » وتفخمه ، وتستغني عن وصفه بقولك : « إنساناً سمحاً أو جواداً أو ما أشبهه » فعلى هذا أو نحوه تحذف الصفة ، فأما إن عرَّيت من الدلالة عليها من اللفظ والحال فإن حذفها لا يجوز . ألا تراك لو قلتَ : « ورَدْنَا البصرة فاجتزنا بالأُبلة ^(٦) على رجل ، أو « رأينا إنساناً » ثم سكتَ لم يفد ذلك شيئاً ؛ لأن هذا ونحوه مما لا يخلو ذلك المكان منه ، وإنما المقصود أن تصف من ذكرت وما ذكرت ، فإن لم تفعل فقد كلَّفتِ علمَ ما لم تدلُّ عليه ، وهذا لغوٌّ من الحديث وجورٌ في التكليف .

ومن حذف الصفة ما روي في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لرجل المسجد إلا في المسجد » أي لا صلاة كاملة أو فاضلة أو نحو ذلك . فاعرف ما أشرنا إليه وتدبره فإنه ضرب من الكلام رقيق وغورٌ من العربية سحيق ^(٧) .

- (١) في الأصل « كذلك » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٢ » .
- (٢) في الأصل « تحسن » وهي من سبق قلم النسخ ، والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٢ » .
- (٣) زيادة من المثل السائر . « ج ٢ ص ١٠٣ » .
- (٤) زيادة من المثل السائر . « ج ٢ ص ١٠٣ » .
- (٥) زيادة من المثل السائر .
- (٦) الأُبلة : بضم أول وثانيه وتشديد اللام وفتحها . وهي بلدة كانت على شاطئ دجلة قرية من البصرة ، وهي أقدم منها . قال الأصمعي جنات الدنيا ثلاث : غوطة دمشق ، ونهر بلخ ونهر الأُبلة . وقد نسب إليها جماعة من رواة العلم ، أنظر المجلد الأول من كتاب « معجم البلدان لياقوت الحموي » وكانت قرب أبي الحصيب البلدة الحالية ، ونهرها هو نهر الحورة الحالي .
- (٧) يستدرك على المؤلف في هذا الباب أن حذف الموصوف في باب المفعول المطلق جائز دائماً نحو « أقام طويلاً وفكر كثيراً » .

الضرب السابع من القسم الأول من النوع الرابع

وهو حذف الشرط وجوابه

فأما حذف الشرط فنحو قوله تعالى : « يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة ، فإياي فاعبدون » ^(١) . ألا ترى أن الفاء في قوله : فاعبدون ، « جواب شرط محذوف ؛ لأن المعنى : أن أرضي واسعة ، فإن لم تخلصوا لي العبادة في أرضي فأخلصوها في غيرها ، ثم حذف الشرط ، وعوض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والاختصاص .
ومن هذا الضرب قوله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً ، أو به أذى من رأسه ففدية » ^(٢) أي فحسّق فعلية فدية ، وكذلك قولهم : « الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخييراً ، وإن شراً فشرأ » أي (إن) ^(٣) فعل المرء خيراً جزياً خيراً ، وإن فعل شراً جزياً شراً . ومن حذف الشرط قوله تعالى : « ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة كذلك كانوا يؤفكون وقال الذين أوتوا العلم ^(٤) والإيمان لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث ، فهذا يوم البعث ولكنكم كنتم لا تعلمون » ^(٥) . اعلم أن هذه الفاء في قوله تعالى « فهذا يوم البعث » هي الفاء التي في قول الشاعر :

... فقد جئنا خراسانا ^(٦)

(١) سورة « العنكبوت » الآية « ٥٦ » (٢) سورة « البقرة » الآية « ١٩٦ »

(٣) زيادة من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٤ » .

(٤) في الأصل « الكتاب » وهو من تحريف النسخ .

(٥) سورة « الروم » الآية « ٥٥ ، ٥٦ » .

(٦) في الأصل « فقد جئتم » والصحيح ما أثبتناه نقلًا من كتاب « دلائل الإعجاز » للجرجاني

ص ٧١ طبعة المنار سنة ١٣٦٧ وقد نسبه الجرجاني إلى العباس بن الأحنف وهو :

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ثم القبول . فقد جئنا خراسانا

وبعد في الديوان :

متى يكون الذي أرجو وأمله أما الذي كنت أخشاه فقد كانا

وهذه الأبيات قالها ابن الأحنف لما خرج مع الرشيد إلى خراسان انظر ص ٢٤٠ من « شرح ديوان

العباس بن الأحنف » تحقيق الأستاذ عبد المجيد الملا ، طبعة نهران الأعظمي سنة ١٩٤٧ .

وحقيقتها أنها^(١) جواب شرط محذوف يدل عليه الكلام ، كأنه قال : « إن صح ما قلتم أن خراسان أقصى ما يراد بنا ، فقد جئنا خراسانَ وأن لنا أن نخلص » . وكذلك هذه الآية يقول تعالى : « إن كنتم منكرين البعث فهذا يوم البعث » أي قد تبين بطلان قولكم . وأمثال ذلك كثيرة ، فاعرفه .

وأما حذف جواب الشرط ، فكقوله تعالى : « قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به ، وشهد شاهدًا من بني إسرائيل على مثله^(٢) ... » الى قوله : « ... الظالمين » . فان جواب الشرط هاهنا محذوف تقديره : إن كان القرآن من عند الله وكفرتم به ، أستم ظالمين . ويدل على هذا المحذوف قوله تعالى : « إن الله لا يهدي القوم الظالمين » وأمثال هذا كثيرة ، وهو ضرب من علم البيان ، تتوفر لطائفه ، فاعرفه .

الضرب الثامن من القسم الأول من النوع الرابع

في حذف القسم وجوابه

وأما حذف القسم ، فنحو قولك : « لأفعلنَّ » ، أو غير ذلك من الأقسام^(٣) المحلوف بها . وأما حذف جوابه ، فكقوله تعالى : « والفجر وليالٍ عشر »^(٤) الى قوله « .. مثلها في البلاد » . فان جواب القسم هاهنا محذوف ، تقديره : لنعدنَّ ، أو نحوه . ويدل على ذلك ما بعده من قوله تعالى : « ألم تر كيف فعل ربك بعاد ... »^(٥) إلى قوله : « سوطَ

(١) في الأصل « أن » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٥ » .

(٢) سورة الاحقاف آية « ١٠ » وتكملة الآية : « وآمن واستكبرتم ، إن الله لا يهدي القوم الظالمين ... »

(٣) الأقسام هاهنا : جمع القسم بمعنى الحلف .

(٤) سورة الفجر « الآية الأولى ، وتكملة الآيات : « ... والشفع والوتر ، والليل اذا يسر ، هل في ذلك قسم لذي حجر ، ألم تر كيف فعل ربك بعاد إرم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد » الآيات من ١ - ٨ .

(٥) سورة الفجر « آية « ٦ » وتكملة الآيات : « ... إرم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد وعمود الذين جابوا الصخر بالواد وفرعون ذي الأوتاد الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد فصب عليهم ربك سوط عذاب » الآيات من ٦ - ١٣ .

عذاب . ومن هذا النحو قوله تعالى : « ق ، والقرآن المجيد »^(١) ، ... إلى قوله : « عجيب » . فان معناه : والقرآن المجيد لتُبْعِعْتُنَّ ، والشاهد على ذلك ما جاء بعده ، من ذكر البعث في قوله : أئذا مِتُّنَا وَكُنَّا تُرَابًا ، ذلك رجع بعيد^(٢) . وقد ورد هذا الجنس في القرآن كثيراً .

الضرب التاسع من القسم الأول من النوع الرابع

في حذف « لو » وجوابها

وهو من أطف ضروب الایجاز وأحسنها ، فأما حذف « لو » فكقوله تعالى : « ما آتخذ الله من ولدٍ وما كان معه من إله إذا ذهب كلُّ إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض »^(٣) .
وأما حذف جوابها (فكقوله تعالى)^(٤) : « ولو ترى إذ فزِعوا فلا فَوَّتَ وأخذوا من مكان قريب »^(٥) . فان جواب « لو » ههنا محذوف وتقديره « لرأيت^(٦) أمراً عظيماً ، وحالاً هائلة » أو غير ذلك مما جرى هذا المجرى .

ومن هذا الجنس قوله تعالى : « ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين أو يعلم .. »^(٧) إلى قوله « ولا هم ينصرون » . تقديره : لو يعلمون الوقت الذي يستمجلون به ؛ وهو وقت صعب ، شديد ، محيط بهم ، فيه النار من وراء وقدام ، فلا يقدرّون على دفعها عن أنفسهم ، ولا يجحدون ناصراً ينصرهم ، لما كانوا بتلك الصفة ، من الكفر والاستهزاء والاستمجال ،

(١) سورة « ق » وتكملة الآية : « بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب » .

(٢) سورة « ق » آية ٣ .

(٣) سورة « المؤمنون » الآية « ٩١ » ، وزاد في المثل السائر « تقدير ذلك : إذ لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق » ج ٢ ص ١٠٦ .

(٤) زيادة اقتضاها الايضاح . (٥) سورة « سبأ » آية ٥١ .

(٦) في الأصل « لو رأيت » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ١٠٧ » .

(٧) سورة « الأنبياء » آية ٣٨ وتتمة الآية « لو يعلم الذين كفروا ، حين لا يكفون عن وجوههم النار ولا عن ظهورهم ولا هم ينصرون » .

ولكن جهلهم به هو الذي هوّنه عليهم .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « لو أنه لي بكم قوّةٌ أو آوي إلى ركنٍ شديدٍ ^(١) » فجواب « لو » في هذا الموضع محذوف ، كما حذف في قوله تعالى : « ولو أن قرأنا سيّرت به الجبال ^(٢) » أي لو أن لي بكم قوة لدفعتكم أو منعتكم ، أو ما أشبهه . وكذلك (قوله تعالى) : « ولو أن قرأنا سيّرت به الجبال » أي : لكان هذا القرآن .

الضرب العاشر من القسم الأول من النوع الرابع

في حذف جواب « لما » وجواب « أمّا » وجواب « إذا »

فأما جواب « لما » فكقوله تعالى « فلما أسأما وتلّه للجبين ، وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا . إنا كذلك نجزي المحسنين ^(٣) » فان جواب « لما » ها هنا محذوف وتقديره « فلما أسأما وتلّه للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا كان ما كان مما ^(٤) تنطق به الحال ، ولا يحيط به الوصف ، من استبشارها واعتباطها ، وشكرها على ما أنعم به عليهما ، من دفع البلاء العظيم ، بعد حلولة ، وما أشبه ذلك مما اكتسبها بهذه المحنة ، من عظام الوصف ، دنيا وآخرة . وقوله « إنا كذلك نجزي المحسنين » . تعليل ^(٥) ما خولها من الفرح والسرور بعد تلك الشدة العظيمة .

وأما حذف جواب « أمّا » فنحو قوله تعالى : « فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتهم

بعد إيمانكم ^(٦) » .

وأما حذف جواب « إذا » فنثاله قوله تعالى : « وإذا قيل لهم اتّقوا ما بين أيديكم وما

(١) سورة « هود » الآية « ٨٠ » .

(٢) سورة « الرعد » الآية « ٣١ » وتكملة الآية « ... أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى .. »

(٣) سورة « الصافات » والآية « ١٠٣ » .

(٤) في الأصل « مما يضيّق به » والتصحيح من المثل السائر ج ٢ ص ١٠٩ .

(٥) في المثل السائر « تعليل لتحويل ما خولها ... » ج ٢ ص ١٠٩ .

(٦) سورة « آل عمران » الآية « ١٠٦ » .

خلفكم لعلكم ترحمون وما تأتيتهم من آيةٍ من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين^(١) . ألا ترى كيف حذف الجواب عن « إذا » من الكلام ، وهو مدلول عليه بقوله تعالى « إلا كانوا عنها معرضين » . كأنه قال « إذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون » . ثم قال : ودأبهم الإعراض عن كل آية وموعظة .

الضرب الحادي عشر من القسم الأول من النوع الرابع

في حذف « لا » من الكلام وهي مرادة

وذلك كقوله تعالى : « قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف^(٢) حتى تكون حرصاً أو تكون من الهالكين » فقوله : « تفتأ » يريد : لا تفتأ فحذف « لا » من الكلام ، وهي مرادة . والمعنى : تالله لا تزال تذكر يوسف .

ومن هذا الضرب قول امرئ القيس :

فقلت : يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي^(٣)

تقديره : لا أبرح قاعداً ، فحذفت : « لا » من هذا الموضع ، وهي مرادة ، وقس عليه .

الضرب الثاني عشر من القسم الأول من النوع الرابع

في الاستئناف

وهو حذف السؤال المقدور ؛ وذلك ضرب من التأليف لطيف الأمر ، عجيب المغزى ، ولا

تجد باباً من أبواب الحذوف أحسن مأخذاً منه ، ولا أطرف^(٤) خيراً ، وهو ينقسم قسمين :

الأول : إعادة الأسماء والصفات .

(١) سورة « ياسين » الآية « ٤٥ » وما بعدها .

(٢) سورة « يوسف » الآية « ٨٥ » .

(٣) هذا البيت من قصيدة له مطلعها :

الاعم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الحالي !؟

أنظر ديوان امرئ القيس شرح حسن السندوبي ، الطبعة الثالثة ص ١٥٨ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

(٤) في الأصل « أطرف » .

اعلم أن هذا القسم يجيء تارة بإعادة اسم من تقدم الحديث عنه ، كقولك : « أحسنت الى زيد ، زيد ^(١) حقيق بالاحسان » وتارة يجيء بإعادة صفة ، كقولك (أحسنت الى زيد) صديقك القديم أهل لذلك منك « وهو أحسن من الأول وأبلغ ، لانطوائه على بيان الموجب للاحسان وتخصيصه ، فما جاء من هذا الباب قوله تعالى : « ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ^(٢) ... » الى قوله « ... الفلاحون » .

اعلم أنه لما قيل « هدى للمتقين » بأن الكتاب لهم هدى فأجبه للسائل أن يقول : « ما بالهم خصوا بذلك » ؟ فوقع قوله : « الذين يؤمنون بالغيب » الى سياقه كالجواب ، وجيء بصفة « المتقين » المنطوية تحتها خصائصهم التي استوجبوا بها من الله - عز وجل - اللطف والاختصاص على غيرهم ، أي الذين هذه عقائدهم وأعمالهم أحقاء بأن يهديهم الله وأن يعطيهم الفلاح .

وإن جملت قوله تعالى : « ... الذين يؤمنون بالغيب ... » الى آخر قوله : « ... وبالأخرة هم يوقنون ^(٣) » تابماً « للمتقين » ، وقع الاستئناف على « أولئك » كأنه قيل : « وما للمتقين » . بهذه الصفات قد اختلفوا بالهدى ؟ فأجبت : أن أولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس ، بالهدى عاجلاً ، وبالفلاح أجلاً ، فافهم ذلك وتدبر رموزه ودقائقه .

الثاني : الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصفات .

وذلك كقوله تعالى : « وما لي لا أعبدُ الذي فَطَرَنِي واليه تُرْجَعُونَ » الى قوله « ... المكرمين ^(٤) » .

(١) الزيادة من « المثل السائر » ج ٢ ص ٨٢ .

(٢) سورة « البقرة » الآية الأولى ، وتكملة الآية : « الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ، ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك وبالأخرة هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم الفلاحون » .

(٣) سورة « البقرة » الآية « ٣ » .

(٤) سورة ياسين الآية : « ٢٢ » وتكملة الآية « أتأخذ من دونه آلهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئاً ولا يتقذون . إني إذأ لفي ضلال مبين . إني آمنت بربكم فاسمعون . قيل ادخل الجنة ، قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين » .

اعلم أن مخرج هذا القول مخرج الاستثناف ، لأن ذلك من مظان المسألة عن حاله عند لقاء ربه ، كأن^(١) قائلاً قال له : « كيف حال هذا الرجل عند لقاء ربه بعد ذلك التصلب في دينه والتسخّي لوجهه بروحه » ؟ فقيل : قيل ادخل الجنة ، ولم يقل : « قيل له » لانصباب الغرض الى القول وعظمه لا الى القول له^(٢) مع كونه معلوماً .

وكذلك قوله تعالى (يا ليت قومي^(٣)) مرتب على تقدير سؤال سائل عما وجد .
ومن هذا القسم أيضاً قوله تعالى : « يا قوم اعملوا على مكانتكم إني عامل سوف (تعاملون) الى قوله « معكم رقيب^(٤) » .

اعلم أن مخرج الفرق بين إثبات الفاء في سوف كقوله تعالى : « قل يا قوم اعملوا على مكانتكم إني عامل فسوف تعلمون من يأتيه عذاب « يخزيه » ويحلّ عليه عذاب مقيم » . وبين حذف الفاء ههنا في هذه الآية (أن^(٥)) إثباتها وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل ، وبحذفها^(٦) وصل خفي تقديري بالاستثناف الذي هو جواب لسؤال مقدر ، كأنهم قالوا : ماذا يكون اذا عملنا نحن على مكانتنا ، وعملت أنت ؟ فقال : « سوف تعلمون » فوصل تارة بالفاء وتارة بالاستثناف ، للتفنين في البلاغة على عادة بلغاء العرب . وأقوى الوصلين وأبلغها الاستثناف . وهو قسم من أقسام علم البيان تتكاثر محاسنه .

الضرب الثالث عشر من القسم الأول من النوع الرابع

في حذف الواو وإثباتها

اعلم أنه حذف الواو وأثبتت في مواضع ، فأما إثباتها فكقوله تعالى : « وما أهلكتنا من

(١) كأن مكررة ، ولا نرى لزوماً لتكرارها .

(٢) أنظر المثل السائر « ج ٢ ص ٨٣ » .

(٣) سورة هود آية (٩٣) وتكملة الآية « ... من يأتيه عذاب يخزيه ، ومن هو كاذب ، وارتقبوا

لاني معكم رقيب » .

(٤) سورة الزمر آية « ٤٠ » . (٥) زيادة من المثل السائر « ج ٢ ص ٨٣ » .

(٦) في المثل السائر : « وحذفها » ج ٢ ص ٨٣ .

قرية إلا لها منذرون^(١) . وعلى هذا فلا يجوز حذف الواو وإثباتها في كل المواضع ، وإنما يجوز ذلك فيما هذا سبيله من هاتين الآيتين لا غير .

ولنبين^(٢) في ذلك رسماً تتبعه فنقول : إعلم أن كل اسم نكرة جاء خبره بعد « إلا » يجوز إثبات الواو في خبره وحذفها كقولك « ما رأيت رجلاً إلا وعليه ثياب » وإن شئت (قلت^(٣)) « إلا عليه ثياب » ، فإن كان الذي يقع على النكرة (ناقصاً^(٤)) فلا يكون إلا بحذف الواو ، نحو قولك « ما أظن درهماً إلا هو » كافيك « ولا يجوز « إلا وهو كافيك » لأن الظن يحتاج إلى شيئين فلا يعرض^(٥) فيه بالواو لأنه يصير^(٦) كالمكتفى من الأفعال باسم واحد ، وكذلك أخوات^(٧) « ظننت » وكان وإنَّ وما أشبههما « فخطأ أن تقول : « إن رجلاً وهو قائم » و« أظن رجلاً وهو قائم » . أو « ما كان رجل إلا وهو قائم » ، ونحو ذلك ، ويجوز هذا في « ليس » خاصة ، تقول : « ليس أحد إلا وهو قائم » لأن الكلام يتوهم تمامه بليس وبحرفٍ ونكرة^(٨) ، ألا ترى أنك تقول « ليس أحد وما من أحد » ، فجاز فيها ولم يجز في « أظن » لأنك لا تقول : « ما أظن أحداً » . فأما « أصبح وأمسى ورأيت » فإن الواو فيهن أسهل لأنها توأم^(٩) في حال ، و« كان وأظن » ونحوها بين على النقص إلا إذا كانت تامة ، وكذلك (لا^(١٠)) التبرئة وغيرها نحو « لا رجل ، وما من رجل » فيجوز إثبات الواو فيها وحذفها . فاعرف ذلك وقس عليه .

(١) سورة « الشعراء » والآية « ٢٠٨ » .

(٢) في المثل السائر « ج ٢ ص ١١٢ » « ولنبين لك في ذلك » .

(٣) زيادة من المثل السائر . (٤) زيادة من المثل السائر ج ٢ ص ١١٢ .

(٥) في الأصل « فلا تعرض » والتصحيح من المثل السائر .

(٦) في الأصل « لا يصير » والتصحيح من المثل السائر ج ٢ ص ١١٢ .

(٧) في المثل السائر « جواب » .

(٨) زياده الواو من المثل السائر ، وانظر حاشيته هناك ج ٢ ص ١١٢ .

(٩) في المثل السائر « توأم في حال » ولا نراه مستقيماً فالتوأم بتشديد الميم جمع تامة .

(١٠) زيادة واجبة وفي المثل السائر « في التنزيه » ولا نرى له وجهاً . لأن « التبرئة » براد بها نفي

الجنس كما هو معروف في كثير من كتب النحو كشرح الكافية للرضي الأستراباذي « ج ١ ص ١١٨ - ٩ » طبعة استانبول ، وبذلك سماها مفهرس الفصل للزحشمري « ص ٤٠٦ . مطبعة التقدم بمصر » .

الطرب الرابع عشر من القسم الأول من النوع الرابع

في الحذف الذي يوجب الإخلال في الكلام

وذلك ما يحذف من أصل اللفظ وهو إسقاط بعض حروفه . ولا يحسن استعماله في التأليف لكنه يجوز ؛ لأن العرب قد أوردته في أشعارها واستعملته في كلامها ، فحذفت بعض الالفاظ استخفافاً حذفاً يخل بالباقي ويعرض له بالشبهة . ألا ترى الى قول علقمة^(١) :

كأن إبريقهم ظبي على شرف مقدم بسبا^(٢) السكتان ملثوم^(٣)
فقوله « .. بسبا الكفانة » يريد « بسبائب السكتان » وكذلك قول لبيد :
دَرَسَ النسا بمتالع فأبان^(٤)

أراد « المنازل » وعلى نحو من هذا جاء قول أبي دؤاد^(٥) :
يُذَرِّينَ جَنْدَلَ حَائِرٍ لجنوبها^(٦) فكأنما تذكى سنا بكها الحُبا^(٧)
أراد « الحباحب » .

(١) هو علقمة بن عبدة شاعر جاهلي من بني تميم ، يقال له الفحل . كان ينازع امرأ القيس الشعر ، وقد احتكما الى زوجة امرئ القيس ام جندب ، فاستنشدتها على قافية واحدة ، وروي واحد ، وحكمت لعلقمة أنظر ص ١٠٧ من كتاب « الشعر والشعراء » وبيته هذا من قصيدة أولها :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم جبلها إذ نأنتك اليوم مصروم ؟

(٢) في الأصل « مقدماً بسبا السكتان ملثوم » وهو من تحريف النسخ .

(٣) الشرف : المكان العالي ، والقدم وزن كتاب : خرقة تجعل في فم الابريق .

(٤) تمام البيت « فتقدمت بالحبس بالسويان » ومتالع : اسم جبل بنجد . وأبان اسم جبل أيضاً وهما أبانان : الأبيض والأسود . والسويان واد في بلاد العرب . « أنظر كتاب الضرائر وما يسوغ للشاعر روى الناشر ص ٦٠ طبعة المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤١ » للسيد محمود شكري الألوسي .

(٥) هو أبو دؤاد الأيادي : شاعر جاهلي مشهور قال ابن قتيبة فيه : « ... اختلفوا في اسمه ، فقال بعضهم هو جارية بن الحجاج ، وقال الأصمعي هو حنظلة بن الشرقي ... وهو أحد نعات الخيل المجيدين » أنظر ص ١٢١ وما بعدها من كتاب : « طبقات الشعراء » طبعة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٠٢ ، وانظر « الموشح » ص ٧٣ للمرزباني .

(٦) في الأصل « بدرين جندل جائر بحنونها » .

(٧) يذرين مضارع « أذرى » مستنداً الى نون الاناث والمراد بها الخيل . والجندل : الصخر . والحباحب : رجل من بني محارب بن حنظلة ضرب بناره المثل لأنه كان لا يوقد إلا ناراً ضعيفة مخافة الضيفان وقيل الحباحب ذباب ذو ألوان يطير بالليل وفي ذنبه شعاع كالسراج ومنه نار الحباب المضروب بها المثل لضعفها « أنظر اللسان في مادة « حجب » وحاشية المثل السائر » ج ٢ ص ١١٣ » وغيرها .

وهذا وأمثاله قليل جداً فاعرفه . وإياك ، أيها المؤلف ، أن تستعمله في كلامك وإن كان
كان جائزاً . وقد ورد في أشعار العرب مثله .

وأما القسم الثاني من النوع الرابع فهو الإيجاز من غير حذف ؛ وذلك ضربان : الأول
ما يساوي لفظه معناه ويسمى التقدير؛ فما جاء منه قوله تعالى : « قتل الانسان ما أ كفره ، من أي
شيء خلقه ^(١) ... » الى « يقض ما أمره » . فقوله : « قتل الانسان » دعاء عليه . وقوله :
« ما أ كفره » تعجب من إفراطه في كفران نعمة الله - عز وجل - . ولا ترى أسلوباً أغلظ من
هذا الدعاء والتعجب ، ولا أحسن متناولاً ، ولا أدل على سخط مع تقارب طرفيه ، ولا أجمع
للآفة على قصر ممتنه . ثم إنه أخذ في صفة حاله من ابتداء حدوثه الى منتهى زمانه ، فقال
تعالى : « من أي شيء خلقه ، من نطفة خلقه فقدّره » . إي هياً لما يصلح له « ثم السبيل
يسره » أي سهل سبيله وهو مخرجه من بطن أمه ، والسبيل الذي يختار سلوكه من طريقي
الخير والشر . والأول أولى ، لانه تال لخلقته وتقديره . ثم بعد ذلك تيسيره سبيله لما يختار من
طريقي الخير والشر . « ثم أماته فأقبره » أي جعله ذا قبر يوارى فيه . « ثم إذا شاء أنشره »
أي أحياه . « كلا » : ردع للانسان عما هو عليه « لما يقض ما أمره » أي لم يقض ، مع تطاول
زمانه ، ما أمره الله - عز وجل - يعني أن إنساناً لم يخلُ من تقصير قط .

الا ترى الى هذا الكلام الذي لو أردت أن تحذف جزءاً من أجزائه لما قدرت على ذلك ؟
لأنك كنت تذهب بجزء من معناه ، ويختل عليك نظمه ؛ فان أسقطت الجملة الأولى التي هي
صدر الكلام زال معنى الدعاء عليه ، وإن أسقطت الجملة الثانية ، زال معنى التعجب من كفران
نعمة ربه . وإن أسقطت الجملة الاستفهامية ، أو غيرها زال ما تضمنته من المعاني ^(١) التي لولاهها
لما كان ، فاعرف ذلك .

ومن هذا الضرب قول علي بن جبلة ^(٣) :

(١) سورة « عيس » آية ١٧ وما بعدها ، وتكملة الآية : « ... من نطفة خلقه فقدره ، ثم السبيل
يسره ، ثم أماته فأقبره ، ثم اذا شاء أنشره ، كلا لما يقض ما أمره ... »
(٢) في الأصل « المعنى » . والجمع هو الذي يقتضيه السياق .

(٣) علي بن جبلة : ويعرف بالعكوك شاعر مشهور ، كان ضريراً دقيق الفطنة ، سهل النظم ، وصافاً
مجيداً ، مدح المؤمن وحيد بن عبد الحميد الطوسي والحسن بن سهل و ابا دلف القاسم بن عيسى ولد سنة
١٦٠ وتوفي سنة ٢١٣ ، أنظر : « الشعر والشعراء » لابن قتيبة طبعة اوربا ص ٥٥٠ وما بعدها . =

وما لامرئى حاولته عنك مهرباً
 بلى هارب لا يهتدي لمكانه
 فها هو الكلام ، الذي ألفاظه وفاق معانيه . فانه قد اشتمل على مدح رجل ، (في) (١)
 شمول ملكه ، وعموم سلطانه ، وأن لا مهرب عنه لمن يحاوله وإن صعد السماء ، ثم ذكر جميع
 المهارب ، في المشارق والمغرب ، فأشار الى أنه يبلغ حيث يبلغ الضياء والظلام ، وذلك مما لم تزد
 عبارته على المعنى المندرج تحته ولا قصرت عنه .

ومن هذا النحو ما جاء في كتاب النوادر (٢) . قول بعضهم :

ما أقرب الأشياء حين يسوقها قدر وأبعدها إذا لم تقدر !

فسل اللبيب تكن لبيباً مثله من يسع في علم بلب يمهـر

وتدبر الأمر الذي تعنى به لاخير في عمل بغير تدبر

فلقد يجدُّ المرء وهو مقصر ويخب سعي المرء غير مقصر

ذهب الرجال المقتدى بفعالهم (٣) والذكرون لكل أمر منكر

وبقيت في خلف يزين بعضهم بعضاً ليدفع مَعُور عن معور

فهذا النمط الرضي ، والكلام العلي ، والمنهج القويم ، والصرط المستقيم تروقك بهجته ،
 إذا قرع سمعك ، ويؤنسك اذا سكن قلبك ، قدرقي درجات الایجاز ، الى أن يكاد ينزل
 بساحة الایجاز ، وأمثال ذلك كثير في كلام البلغاء ، وفيما ذكرته كفاية ومقنع .

الضرب الثاني من القسم الثاني من النوع الرابع

فيما زاد معناه (٤) على لفظه

ويسمى هذا الضرب « الایجاز بالقصر » ، والقرآن الكريم . لأن من ذلك ، كقوله

= وتاريخ الخطيب البغدادي « ج ١١ ص ٣٥٩ » وطبقات الشعراء لابن المعتز « ص ٧٦ » والوفيات

« ج ١ ص ٣٨٣ » طبعة بلاد العجم ، ونكت الهميان في نكت العميان للصفدي « ص ٢٠٩ » .

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) النوادر اسم عدة كتب منها « النوادر » في اللغة لأبي زيد الأنصاري وهو مطبوع ونوادر

الأعراب للأصمعي .

(٣) في الأصل « بافعالهم » ولا يستقيم به وزن الشعر .

(٤) في الأصل « فيما زاد معناه علي معناه في لفظه » ولا وجه له .

تعالى « من كفر فعليه كفره »^(١) كلمة جامعة لا لا غاية وراءه ولا أمدَ فوقه من المضارّ ، لأن من ضاره كفره فقد أحاطت به كل مضرّة ، وكذلك قوله تعالى « ولقد أوحينا الى موسى أن أسر بعبادي ... »^(٢) الى قوله « ... وما هدى » فقوله تعالى « فغشيه من اليم ما غشيه » من جوامع الكلم التي تستقل مع قلبها بالمعاني الكثيرة . أي غشيه من الأمور الهائلة ، والخطوب الفادحة ما لا يعلم كنهه إلا الله تعالى ، ولا يحيط به غيره ، وعلى نحو من ذلك قوله تعالى : « إن الله يأمر بالعدل والاحسان »^(٣) الآية فان هذه الآية من أجمع آية في القرآن الكريم ، وقيل إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قرأها على الوليد بن المغيرة^(٤) فقال له : « يا ابن أخي أعد » فأعاد النبي - عليه السلام - قراءتها عليه . فقال له « إنَّ له حلاوة ، وإنَّ عليه لطلاوة وإن أعلاه لمثمر ، وإن أسفله لمغنى ، وما هو بقول بشر » . ومن هذا الضرب أيضاً قوله تعالى « فاصدع بما تؤمر »^(٥) فانها ثلاث كلمات تشتملُ على أمر الرسالة وشرائعها وأحكامها على الاستقصاء . وأما قوله تعالى « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين »^(٦) فانه قد جمع في هذه جميع مكارم الأخلاق ، لأن في الأمر بالمعروف صلة الرحم ، ومنع اللسان عن الريبة ، وعن الكذب ، وغضَّ الطرف عن المحرمات » وغير ذلك من أشياء لا تحصى . وفي الإعراض عن الجاهلين الصبر والحلم وغيرها . وقد قال بعض الأعراب في الدعاء : « اللهم هب لي حقتك وأرض عني خلقك » . ألا ترى الى هذه الكلمات (و)^(٧) ما حوت من المعاني

(١) سورة « الروم » والآية « ٤٤ » .

(٢) سورة « طه » والآية ٧٧ ، وتكملة الآية : « ... فاضرب لهم طريقاً في البحر يبسا لا تخاف دركاً ولا تخشى ، فأنبئهم فرعون بجنوده فغشيه من « اليم ما غشيه » وأضل فرعون قومه وما هدى ... » .
(٣) سورة النحل الآية « ٩٠ » وتكملة الآية . « ... وإتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، يعظكم لعلكم تذكرون ... » .

(٤) الوليد بن المغيرة : هو الوليد بن المغيرة المخزومي كان موسراً وكان له عشرة من البنين ، ناصب الاسلام الدعاء ، وكان يقول لأبنائه وللمجته : « من أسلم منكم منعتة رفدي » أنظر الكشف للزمخشري ج ٤ ص ٥٨٧ طبعة مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٩٤٦ .

(٥) السورة « الحجر » والآية « ٩٤ » وتكملة الآية « ... وأعرض عن المشركين ... » .

(٦) السورة « الأعراف » والآية « ١٩٩ » . (٧) زيادة يقتضيها السياق .

الكثيرة من العفو عن الزلل ، والتجاوز عن الذنب ، وغير ذلك مما جرى هذا الجرى . وأما إرضاء الخلق فينطوي على أشياء طائلة لا يستغرقها الذكر .

ومن ذلك قوله تعالى : « أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ^(١) » فإنه أدخل تحت الأمن جميع المخوفات ^(٢) ، لأنه نفى به أن يخافوا شيئاً من الفقر والموت وزوال النعمة ونزول النعمة ، وأضاف ذلك من أضاف المكاره .

وسمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — رجلاً يقول لآخر : كففاك الله ما أهمك . فقال : هذه البلاغة . فأعرف ذلك .

وأعلم أن الأصل المعتبر في الإيجاز بالقصر أنك تذكر شيئاً يقع على محتملات متعددة ، ألا ترى إلى قوله (تعالى) : « فغشيم من اليمّ ما غشيمهم » . وقوله تعالى : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان ... » . الآية ، وقوله تعالى : « فاصدع بما تؤمر » . وقوله تعالى : « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » ، وقوله تعالى : أولئك لهم الأمن وهم مهتدون » . فإن هذه الآيات جميعها جارية في النهاج الذي أشرنا إليه ، من أنك تذكر شيئاً يقع على محتملات متعددة ، وأمثال ذلك في القرآن الكريم كثيرة .

ومن الإيجاز بالقصر بابٌ يسمى « باب أفعل » ، وهو التفضيل بين شيئين لا يشتركان في الصفة التي يفضل بها أحدهما على الآخر . فمن ذلك قوله تعالى : « قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدّاً ^(٣) » . إلى قوله : « .. وخيرٌ مردّاً » فقوله ، « خير عند ربك ثواباً » من مفاخرات الكفار ، وإنما قال « خيرٌ ثواباً » وقد علم أن مفاخرات الكفار ليس لها

(١) السورة « الأنعام » والآية « ٨٢ » .

(٢) في المثل السائر « جميع المحبوبات » ج ٢ ص ١٢٤ .

(٣) السورة « صريم » والآية « ٧٥ » وتكملة الآية : « ... حتى إذا رأوا ما يوعدون ، أما العذاب

وأما الساعة فيسيعطون من هو شر مكاناً واضف جنداً ، ويزيد الله الذين اهتدوا هدى ، والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير مرداً » .

ثواب حتى يجعل ثواب الصالحات خيراً منه ، لأن ذلك على طريقة قولهم :

تَحِيَةً يُبْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

فكأنه قال : ثوابهم النار ثم بنى عليه « خيرٌ ثواباً » . وفي ذلك ضرب من التهكم الذي هو أعظم للمتهدد من أن يقال له « عقابك النار » . فان قيل : فما وجه التفضيل في الخير بين مفاخرات الكفار وثواب الصالحات ؟ قلت : هذا من أوجز كلام العرب . ومثله قولهم « الصيف أحرّ من الشتاء » . أي أبلغ في حرّه من الشتاء في برده . وهذا جائز ، لأن الحر لا شك تتفاوت درجاته ، فيكون بعضها أشد من بعض ، وكذلك البرد أيضاً ، فتقول العرب « الصيف أحرّ من الشتاء » أي إن حر الصيف في بابه أبلغ من برد الشتاء في بابه ، مثال ذلك : أن حر الصيف قد بلغ أنهى درجاته ، بل يكون قد بقي بينه وبين نهاية البرد درجة أو درجتان ، فيكون حر الصيف بالنسبة الى أصل الحر أبلغ من برد الشتاء بالنسبة الى أصل البرد . وهذا مثل قولهم « العسل أحلى من الخلل » وليس في الخلل حلاوة حتى تفضّل حلاوة العسل عليها ، وإنما المعنى في ذلك كالمعنى في الآية الأولى .. وأمثال هذا كثيرة ، وقد ورد في القرآن الكريم في مواضع منه ، كقوله تعالى في سورة الفرقان : « وإذا ألقوا منها مكاناً ضيقاً مقرّنين ، دعوا هنالك ثبورا ^(١) .. » إلى قوله « ... جزاء ومصيراً » وقد علم أن جهنم ليس فيها خير حتى يجعل الجنة خيراً منها ، بل هي شر محض ، وعذاب لاخير فيه .
والأصل في هذه الآية ما أشرنا اليه أولاً .. فأعرفه انشاء الله - تعالى - .

النوع الخامس

من الباب الأول من الفن الثاني في الاطناب

إعلم أن هذا النوع من أنواع علم البيان ، شديد الالتباس . كثير الاعتياص وذلك أن

(١) سورة الفرقان آية : ١٣ وتكلمة الآية : « ... لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً قل ذلك خير أم جنة الخلد التي وعد المتقون كانت لهم جزاء ومصيراً » .

جماعة من الأئمة المشهورين في هذه الصناعة قد جعلوه بمنزلة التطويل الذي هو ضد الإيجاز . وهذا غلط فاحش .

فن جملة الأئمة الذين ذكروا ذلك ، أبو هلال العسكري^(١) صاحب كتاب الصناعتين . فانه قال في كتابه : « الإطناب في الكلام إنما هو بيان ، والبيان لا يكون إلا للشباع ، وأفضل الكلام أبينه ، والإيجاز للخواص ، والاطناب يشترك فيه الخواص والعوام ، ولأمر ما أطنب في الكتب السلطانية في إفهام الرعايا . وكما أن الإيجاز له موضع ، فكذلك الاطناب له موضع ، والحاجة إلى الإيجاز في موضعه ، كالحاجة إلى الاطناب في موضعه^(٢) » .

« وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خاطبوا الناس على قدر عقولهم » . ومن استعمل الإيجاز في موضع الاطناب أو الاطناب في موضع الإيجاز فقد أخطأ .

ولا شك أن الكتب الصادرة عن السلطان في الأمور العظيمة في الفتوح والتفخيم^(٣) مواقع النعم المتجددة ، أو في الترغيب في الطاعة ، والتحذير من العصيان ، وغير ذلك ، ينبغي أن تكون مشبعة مستقصاة » ، ألا ترى أن كتاب المهلب إلى الحجاج في فتح الأزارقة : « الحمد لله الذي كفى الإسلام فقد ما سواه ، وجعل الحمد متصلاً بنعمته ، وقضى أن لا ينقطع المزيد من فضله ، حتى ينقطع الشكر من خلقه . ثم إننا وعدونا على حالين مختلفتين ، نرى فيهم ما يسرنا أكثر مما يسوؤنا ويرون فينا ما يسوؤهم وأكثر مما يسرهم . فلم يزل ذلك دأبنا ودأبهم : ينصرنا الله ويخذلهم ، ويمحضنا ويمحقهم حتى بلغ الكتاب بنا وبهم أجله فقطع دابر القوم الذين ظلموا ، والحمد لله رب العالمين » .

(١) أنظر حاشية الصفحة الثانية من هذا الكتاب .

(٢) انظر كتاب الصناعتين ص ١٨٣ وما بعدها من الطبعة الثانية من طبعة محمد علي صبيح بالأزهر بمصر ، والكلام قد لحصه ابن الأثير تلخيصاً عن العسكري .

(٣) زيادة يقتضيهما السياق .

وإنما يحسن هذا الكتاب لكونه في موضعه ، فأما لو كتب الى العامة ، وقد تعلمت نفوسهم الى معرفة ذلك الفتح العظيم ، وتصرفت بهم ظنونهم في أمره ، لجا في أقبح صورة عندهم وأهجتها .

« واعلم ، أن الإطناب بلاغة ، والتطويل عيب ؛ فإن الإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة نزهة ، تحتوي على زيادة فائدة ، بما تأخذ النفس فيه من اللذة ، والتطويل بمنزلة سلوك ما يبعد جهلاً بما يقرب . »

فهذا حكاية كلام أبي هلال العسكري^(١) . ولنذكر نحن ما عندنا في ذلك ، فنقول :
أما قول أبي هلال : « الإطناب في الكلام ، إنما هو بيان » فإن البيان في أصل اللغة : هو الظهور والوضوح ؛ فيكون الإطناب ، على قوله ، ظهوراً في الكلام ووضوحاً لا غير ، ويلزم على ذلك ؛ أن يكون كل كلام ظاهراً واضحاً إطناباً ، سواء كان ذلك الكلام ، إيجازاً أو غيره من أصناف علم البيان . وهذا مما لم يذهب اليه أحد ، لأن أبا هلال قد جعل الإطناب وصفاً من الأوصاف التي يشترك فيها جميع ضروب الكلام . وذلك أن البيان وصف يعم كل كلام ظاهر واضح ، عن إيجاز أو تطويل أو تكرير أو غير ذلك . وليس الأمر كما وقع له ، بل الإطناب نوع واحد من أنواع الكلام ، فإن أصله (في)^(٢) وضع اللغة من « أطنب في الكلام » إذا بالغ فيه . والمبالغة لها وجوه وطرق ، كالإخبار بالفعل الماضي عن المضارع ، وبالمضارع عن الماضي ، وتوكيد الضمير المتصل بالمنفصل ، وغير ذلك مما أشرنا اليه في كتابنا .

ومن جملة الوجوه والطرق التي للمبالغة الإطناب ، وسيأتي ذكره وتحقيق القول فيه ، عند الفراغ من الاعتراض على كلام أبي هلال . وأما قوله : « إن البيان لا يكون إلا بالإشباع » لأنه جعل الإطناب بياناً في القول الأول ، وهذا لا يخلو من حالين : إما أنه يعني بالإشباع أن يوصل المعنى الى حقه ، مأخوذاً ذلك من « الشَّبَع » يقال « شبع فلان » ، إذا وصل في أكله الى حقه ، وقدر كفايته ، فإن كان يعني بالإشباع ما ذكرناه فإن ذلك أمر عام لجميع ضروب الكلام

(٢) زيادة اقتضاها السياق .

(١) انظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب .

من الإيجاز ، والتكرير ، والمقابلة ، والتفسير ، وغيرها ، مما أشرنا اليه ، فإن كل ضرب من هذه الضروب المذكورة ، إذا وصل الكلام فيه الى حقه ، يكون إطناباً ، فذلك من أعجب الأشياء وأطرفها . وإن كان يعني بالإشباع الزيادة على قدر ما يستحقه الكلام ويحتاج اليه ، وذلك هو التطويل بيمينه ، فانه يلزم من هذا القول ، أن التطويل في الكلام ، إذا كان واضحاً بيناً ، يكون من أفضل الكلام ، وذلك ما لا يوافق عليه ، بحال من الأحوال ، بل كان يحتاج في قوله : « إن أفضل الكلام أبينه » إلى قرينة أخرى ، وهو أن كان قال « أفضل الكلام أوجزه وأبينه » ، فانه لو قال ذلك ، لكان قوله صواباً لا يخالف فيه ، وأما قوله « وكما أن الإيجاز له موضع ، فكذلك الاطناب له موضع ، والحاجة الى الإيجاز في موضعه كالحاجة الى الاطناب في موضعه ، ومن استعمل الإيجاز في موضع الاطناب والاطناب في موضع الإيجاز فقد أخطأ » فكأنه توهم من هذا القول ، أن الاطناب ضد الإيجاز ، وإذا كان الأمر كذلك فهو التطويل بيمينه .

ومما يقوى هذا الوهم قوله أيضاً (إن الإيجاز للخواص ، والاطناب يشترك فيه الخواص والعوام) . وأما قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خاطبوا الناس على قدر عقولهم » فان كان غرضه من قول النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبة كل فريق من الناس بما يفهمونه فهذا لا يتعلق بصنف واحد من صنوف الكلام ، إطناباً كان ذلك أو إيجازاً أو غيرها ، إذ الإيفهام يشتمل على انواع الكلام جميعها ، ومتى لم يكن الكلام مفهوماً واضح المعاني فليس عندنا محسوباً في جملة علم البيان ، ولا نعد من صناعة التأليف بشيء .

وقد يخاطب مؤلف الكلام العامة بأوحش الخطاب وأحقره ، ويفهمون من ذلك قوله ، ويعرفون خطابه . فان الأصل في الكلام : انما هو كشف معانيه له مخاطب وإيضاحها له ، وسواء عند ذلك خوطب به الخاصة أو العامة ، فاعرف هذا وقس عليه .

ومعنى قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « خاطبوا الناس على قدر عقولهم » أي كلوهم بما يعرفونه من الألفاظ ويعتادونه بينهم من الكلام ، كما كتب عليه السلام الى كسرى

أبرويز فقال : « من محمد رسول الله الى كسرى أبرويز عظيم فارس ، سلام الله على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله [وشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأنَّ محمداً عبده ورسوله ^(١)] ، وبعد ، فأنني رسول الله الى الناس كافة . لينذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين ، فأَسْلِمَ تسلم وان آيت فائم المجوس عليك ^(٢) » وكتب — عليه السلام — أيضاً الى قوم من العرب فقال لوائل بن حجر : « من محمد رسول الله إلى الأقبال العباهلة أهل حضرموت بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة على التبعة شاة والنيمة لصاحبها وفي السيوب الخُمسُ لا خلط ولا وراط ولا شناق ولا شغار ومن اجبي فقد أرْبِي ، وكل مسكر حرام ^(٣) . فسهل الألفاظ الى كسرى أبرويز غاية التسهيل بحيث إنها لا تخفى على من له تشبث باللغة ^(٤) العربية ، ولما كتبت الى أولئك القوم من العرب خاطبهم بما تقوى عليه قدرتهم ، وهم معتادون لسماع مثله ، فهذا هو المقصود بقوله — صلى الله عليه وسلم — « خاطبوا الناس على قدر عقولهم » ، وليس المقصود من ذلك ما ذهب اليه أبو هلال العسكري (من مخاطبة قوم بالابحاز ، وقوم بالاطناب) الذي هو على قياسه محض التطويل .

وإذا كان الأصل في الكلام إنما هو بيانه ووضوحه فما الفائدة من تطويله ، مع القدرة على اختصاره وإيجازه !؟

وأما قوله : « إنَّ الإطناب البلاغة ، والتطويل عي » فهو لعمري كذلك ، الا أنه على أصله يكون قد جعل البيان بلاغة ؛ لأن الإطناب عنده إنما هو بيان ، ويلزم على ذلك أن التطويل في الكلام إذا كان ذا بيان ، يكون بليغاً . وهذا ما لم يذهب اليه أحد البتة ، لأنه بضد الصواب وأما قوله « إن الإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة ، نزهة ، تحتوي على زيادة الفائدة ، بما تأخذ النفس فيه من اللذة . والتطويل بمنزلة سلوك ما يبعد ، جهلاً بما يقرب » فإن هذا تمثيل صحيح

(١) زيادة من تاريخ الطبري ، وقد سقطت من الناسخ ، ج ٢ ص ٢٩٥ طبعة مطبعة الاستقامة بمصر .

(٢) راجع حاشية ص ٢٤ من هذا الكتاب .

(٣) راجع حاشية ص ٢٤ وما بعدها ، وقد شرحت فيها ألفاظ الحديث الشريف .

(٤) في الأصل « بلغة العربية » .

مناسب لما مثل به إلا أنه كان يحتاج الى زيادة إيضاح . وهو أن يجعل المعنى المراد في كلام ما بمنزلة المقصد الذي يتوجه إليه السائر ، ويجعل الى ذلك المقصد ثلاثة طرق : أحدها قريب إليه ، والآخران بعيدان عنه ، متساويان في البعد . ويجعل الدلالة على ذلك المعنى المراد بالايجاز بمنزلة الطريق القريب ، ويجعل الدلالة عليه بالاطناب بمنزلة أحد الطريقين البعيدين ، ويجعل الدلالة عليه بالاطناب بمنزلة الطريق الآخر المساوي له في البعد ، إلا أنه نزه يحتوي على زيادة فائدة ، بما تأخذ النفس منه من اللذة . فهذه ثلاث تمثيلات مناسبة لما مثلت به فاعرفها .

وحيث انتهى بنا القول الى هذا الموضوع وفرغنا من الكلام على ما ذكره أبو هلال في باب الاطناب ، فلنورد نحن ما عندنا من ذلك فنقول :

اعلم أن الاطناب في أصل اللغة مأخوذ من « أطنب في الكلام : اذا بالغ فيه » .
وقد ذكرنا ذلك أولاً في الاعتراض على كلام أبي هلال .

واعلم أن المبالغة تنقسم الى أقسام كثيرة ، وقد سبق ذكر شيء منها ، كالاخبار بالفعل الماضي عن المضارع ، وبالمضارع عن الماضي . وسيأتي ذكر الباقي في كتابنا هذا .

ومن جملة أقسام المبالغة الاطناب ، وفائدته زيادة التصور للمعنى المقصود وإما حقيقة وإما مجازاً . وهو على الحقيقة ضرب من ضروب التأكيد ، فأما ما جاء من ذلك على سبيل الحقيقة فقوله تعالى : « ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه ^(١) » فإن الفائدة في قوله تعالى « في جوفه » كالفائدة في قوله « القلوب التي في الصدور ^(٢) » وذلك لما يحصل للسامع من زيادة التصور للمدلول عليه ، لأنه اذا سمع به صور نفسه جوفاً (يحتوي) على قلبين . فكان ذلك أسرع للانكار .

وأما الذي جاء منه على سبيل المجاز فقوله تعالى : « فأنها لا تعمي الأبصار ، ولكن تعمي القلوب التي في الصدور » ففائدة ذكر الصدور هنا أنه قد تعورف وعلم أن العمى على الحقيقة مكانه البصر ، وهو أن تصاب الحدقة بما يطمس نورها ، واستعماله في القلب استعارة ومثل .

(١) سورة الأحزاب ، الآية « ٤ » . (٢) سورة الحج ، الآية « ٤٦ » .

فلما أُريد إثبات ما هو بخلاف المتعارف من نسبة العمى الى القلوب حقيقة ، ونفيه عن الأبصار . احتاج هذا الأمر الى زيادة تصوير وتعريف ، ليتقرر أن مكان العمى إنما هو القلوب لا الأبصار . وهذا نوع من أنواع علم البيان ، وافر اللطائف ، كثير المحاسن . فينبغي لمؤلف الكلام العناية به والمراعاة له ، فاعرفه .

النوع السادس من الباب الأول من الفن الثاني

في توكيد الضمير المتصل بالمنفصل

وانما يفعل ذلك لضرب من المبالغة

فما جاء منه قوله تعالى : « قالوا يا موسى إما أن تُلقني وإما أن نكون نحن الملقين ^(١) » . فقولهم « يا موسى إما أن تلقني » تخيير منهم له ، وحسن أدب راعوه معه ، كما يفعل أرباب الصناعات اذا تلاقوا في تقديم بعضهم على بعض كالمتناظرين قبل أن يتخاضوا في الجدل . وانما قالوا « واما أن نكون نحن الملقين » ولم يقولوا « واما أن تلقني » كما قالوا « يا موسى ، اما أن تلقني » لرغبتهم في أن يلتقوا قبله وتشوقهم الى التقدم عليه وذلك لما فيه من تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

ومما يجري على هذا النهاج قوله عز وجل : « فأوجس في نفسه خيفةً موسى قلنا لا تخف إنك أنت الأعلى ^(٢) » . فتوكيد الضمير ههنا في قوله : « إنك أنت الأعلى » أنفي للخوف من قلب موسى ، وأثبت في نفسه للعلبة والقهر ، ولو قال : « لا تخف إنك الأعلى » أو « لا تخف فأنت الأعلى » لم يكن له من التقرير والاثبات لنفي الخوف من قلب موسى ، ما لقوله : « إنك أنت الأعلى » .

والدليل على ذلك ، أن في هذه الثلاث كلمات وهو قوله تعالى : « إنك أنت الأعلى » . ست فوائد : الأولة : « أن » المشددة التي من شأنها الاثبات لما يأتي بعدها ، كقولك : « زيد

(١) سورة « الأعراف » والآية « ١١٤ » . (٢) سورة « طه » والآية « ٦٧ » .

قائمٌ» ، ثم تقول « إنَّ زِيداً قائمٌ » . ففي قولك : « إن زِيداً قائمٌ » . من الاثبات لقيام زيد والتقرير له ، ما ليس في قولك : « زيد قائمٌ » .

الثانية : تكرير الضمير في قوله تعالى : « إنك أنت الأعلى » . ولو اقتصر على أحد الضميرين ، فقال : إنك الأعلى ، أو على : « فأنت الأعلى » ، لما كان بهذه المثابة من التقرير الغلبة موسى ، والاثبات لهههه .

الثالثة : التعريف في قوله « الأعلى » ، ولم يقل : إنك أنت أعلى أو عال ؛ لأنه لو قال ذلك لكان قد نكَّره ، وكان صالحاً لكل واحد من جنسه ، كقولك : « رجل » فانه يصلح أن يقع على كل واحد من الرجال . وإذا قلت : « الرجل » فقد خصصته من بين الرجال بالتعريف ، وجملته علماً فيهم . وكذلك قولك : « إنك أنت الأعلى » : أي أنت الأعلى دون غيرك .

الرابعة : لفظه « أفعل » الذي من شأنه التفضيل ، ولم يقل العالي .
الخامسة : إثبات الغلبة له من العلو ، لأن الغرض من قوله « الأعلى » ، أي الأغلب ، إلا أن في الأعلى زيادة وهي الغلبة من « عال » .

السادسة : الاستئناف ، وهي قوله : « إنك أنت الأعلى » . ولم يقل : « لأنك أنت الأعلى » لأنه لم تجعل علّة انتفاء الخوف عنه كونه غالباً ، وإنما نفي الخوف عنه أولاً بقوله : « لا تخف » ، ثم استأنف الكلام ، فقال : « إنك أنت الأعلى » فكان ذلك أبلغ في إيقان موسى — عليه السلام — بالغلبة والاستملاء ، وأثبت لذلك في نفسه .

فهذه ست فوائد في هذه الكلمات^(١) الثلاث . فانظر أيها المتأمل إلى هذه البلاغة العجيبة ، التي تحيّر العقول ، وتذهبُ بالألباب . ولأمر ما أعجز هذا الكلام العزيز البلغاء ، وأخف الفصحاء ، ورجل فرسان الكلام .

فان قيل : لو كان توكيد الضمير المتصل بالمنفصل أبلغ من الاقتصار على أحدها ، لورد ذلك

(١) أشار الزمخشري في كشافه الى هذه الفوائد الست وزاد ابن الأثير أن شرحها ووضعها انظر

« الكشاف » ج ٣ ص ٧٤ طبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٦٥ هـ وسنة ١٩٤٦ م .

عند ذكر الله نفسه في كتابه ، (لأنه) ^(١) هو أحق بما هو أبلغ من الكلام . وقد رأينا في القرآن الكريم مواضع تختص بذكر الله تعالى ، وقد ورد فيها أحد الضميرين دون الآخر ، كقوله تعالى : « قل اللهم مالك الملك ، تؤتي الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء ، وتُعزّ من تشاء ، وتُنزل من تشاء ، بيدك الخير ، إنك على كل شيء قدير ^(٢) » . فإلما موجب لذلك إن كان توكيد الضمير المتصل بالمنفصل أبلغ في بابه من الاقتصار على أحدهما دون الآخر ؟ فقد كان يجب أن يرد ذلك عند ذكر الله تعالى نفسه ، لأنه أحق بالأبلغ من الكلام . وإن كان الأمر بخلاف ذلك ، فكيف قلت : إن توكيد الضمير المتصل بالمنفصل أبلغ ؟ .

الجواب عن ذلك أنا نقول : توكيد الضمير المتصل بالمنفصل إنما يرد في الكلام لتقرير المعنى المقصود ، وإثباته في النفس ، وما يختص بالله تعالى لا يفتقر إلى تقرير ولا إثبات ، لأنه إذا قيل عنه : « إنك على كل شيء قدير » ، لم يحتج في ذلك إلى توكيد حتى يتحقق ويتبين أنه على كل شيء قدير ، بل قد عُلِمَ وعرف أن قدرته تتعلق بكل شيء ، وأنها جارية على كل مخلوق ، فصار هذا الأمر المعروف المشهور ، الذي لا شكّ يعتره ، ولا مِرية تعترضه . وما هذا سبيله في الوضوح والبيان ، فما الحاجة فيه إلى التوكيد ؟ إذ التوكيد من شأنه تقرير المعنى المراد ، وإثباته في النفس ، وقوله تعالى : « إنك على كل شيء قدير » لا يحتاج فيه إلى تقرير ولا إثبات .

فإن قيل : فقد ورد في القرآن الكريم أيضاً ، عند ذكر الله تعالى نفسه ، كلا الضميرين : المنفصل والمتصل ، كقوله تعالى : « وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس ، اتخذوني وأمي آلِهين من دون الله ^(٣) ؟ » إلى « ... علام الغيوب ^(٤) » كما قال : « إنك على كل شيء قدير » فما السبب في هذا ؟ وهلا كان الجميع نوعاً واحداً ؟!

الجواب عن ذلك أنا نقول : توكيد الضميرين أحدهما بالآخر في هذه الآية لا ينقض علينا

(١) زيادة يقتضها السياق . (٢) السورة آل عمران ، الآية ٢٦ .

(٣) السورة : المائدة ، الآية : ١١٦ ، وتكلمة الآية : « ... قال : سبحانك ما يكون لي إن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته ، تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ، إنك أنت علام الغيوب » .

ما أشرنا إليه أولاً؛ لأنه إن وقع الاختصار على أحدهما دون الآخر ، كان القول في ذلك ما تقدم في الآية ، وإنما جيء بها معاً فلأن ذلك أبلغ في بابه وآكد ، والله تعالى أحق بما هو أبلغ من الكلام وآكد .

ولمثل لك في أستمثال الضميرين معاً والاختصار على أحدهما دون الآخر ، مثلاً تتبعه ، فنقول : إذا كان المعنى المقصود ظاهراً معلوماً قد ثبت في النفوس ، ورسخ في الألباب فانت بالخيار : بين أن تؤكد أحد الضميرين بالآخر في الدلالة عليه وبين أن تقتصر على أحدهما دون الآخر . لأنك أن وكدت الكلام فيه فقد أعطيت المعنى حقه . وإن لم تؤكد الكلام فيه فلائنه لا يحتاج الى تأكيد لبيانه وظهوره ، وإذا كان المعنى المقصود خافياً ليس بظاهر ولا معلوم . فالاولى تأكيد أحد الضميرين فيه بالآخر ، ليقرره ويكسبه وضوحاً وبياناً . ألا ترى إلى قوله تعالى في حق موسى عليه السلام : « قلنا لا تخف إنك أنت الأعلى ^(١) » . فانه لما كان ظهور موسى على السحرة وقهره لهم أمراً مستتراً في ضمن الغيب ، لا يعلم ولا يعرف وأراد الله - عز وجل - أن يخبره بذلك ؛ ليذهب عنه الخوف والحذر ، أتى بالأبلغ من الكلام ، ليكون ذلك أثبت في نفس موسى ، وأقوى دليلاً عليه في انتفاء الخوف عنه . فوكّد الضمير المتصل بالمنفصل . فجاء المعنى كما ترى . ولو قال « إنك الأعلى » أو « فأنت الأعلى » ، لكان ذلك أيضاً إخباراً لموسى بنفي الخوف عنه ، واستظهاره على السحرة ، ولكن ليس له من التقرير في نفس موسى ما لقوله : « إنك أنت الأعلى » . فاعرف ذلك وقس عليه .

وعلى نحو من هذا قوله تعالى : « قالوا يا موسى إنا أن تلقى وإنا أن نكون نحن الملقين » . فان إرادة السحرة اللقاء قبل موسى - عليه السلام - لم تكن معلومة عنده . لأنهم لم يصرحوا بما في أنفسهم من ذلك ، لكنهم لما عدلوا عن مقابلة خطابهم لموسى بمثله إلى ما هو تأكيد مما هو لهم ، بالضمير المتصل بالمنفصل ، علم أنهم يريدون التقدم عليه واللقاء قبله ، لأن

(١) السورة : طه ، الآية : ٦٨ .

من شأن مقابلة خطابهم لموسى بمثله أن كان ، قالوا : إما أن تلقي وإما أن نلقى . لتكون الجملتان متقابلتين . فحيث قالوا عن أنفسهم « وإما ان نكون نحن الملقين » استدل بذلك على رغبتهم في الالتقاء قبله .

وهذه معان لطيفة ورموز غامضة لا ينتبه لها إلا الفطن اللبيب ، فاعرفها .

النوع السابع من الباب الأول من الفن الثاني

في الكناية والتعريض

اعلم أن لهذا النوع من الكلام موقعا شريفاً ، ومحلاً كريماً . وهو مقصور على الميل مع المعنى ، وترك اللفظ جانباً . وذلك نوع من علم البيان لطيف . وقد تكلم جماعة المؤلفين في هذا الفن فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض ، ولم يفرقوا^(١) بينهما ، بل أوردوا لها [أمثلة]^(٢) من النظم والنثر ، وأدخلوا أحد القسمين في الآخر ، فذكروا للكناية أمثلة من التعريض ، وللتعريض أمثلة من الكناية ، فمنهم أبو محمد بن سنان الخفاجي^(٣) ، وأبو هلال العسكري^(٤) ، والغامعي^(٥) . فأما ابن سنان ، فإنه ذكر في كتابه قول امرئ القيس :

فصرنا إلى الحسنى ورق كلامها ورضتُ فذلتُ صعبة أي إذلال^(٦)

وهذا مثال ضربه للكناية عن المباضة ، وهو مثال للتعريض . وسنورد لك أيها الناظر في كتابنا فرق ما بين الكناية والتعريض ، وتميز أحدهما عن الآخر ، ونعرف كلا منهما على انفراد فنقول :

— أما الكناية فهي : أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له كما كنى الله تعالى عن الجماع :

(١) في الأصل تكرار للفظ « لم يفرقوا » وهو من تحريف النسخ .

(٢) زيادة لما يقتضيه السياق .

(٣) انظر حاشية ص ٣ من هذا الكتاب . (٤) انظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب .

(٥) انظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب .

(٦) هذا البيت من قصيدة له مطلعها :

الا عم صباحاً أيها الظلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الحالي

ديوان امرئ القيس طبعة « مطبعة الاستقامة بالقاهرة » ص ١٣٨ .

« باللمس » فإن حقيقة « اللمس » هي « الملامسة » يقال : لمست الشيء إذا لامسته (١) ، ولما كان الجماع « ملامسة بالأبدان وزيادة أمر آخر » أطلق عليه اسم : « اللمس » مجازاً . وضد الكناية التصريح .

وأما التعريض : فهو أن تذكر شيئاً يدل على شيء لم تذكره وأصله : التلويح من عرض الشيء ؛ أي من جانبه ، وأعلم أن (بيت) (٢) امرئ القيس الذي ذكره ابن سنان الخفاجي مثالا للكناية ، هو عين التعريض ، فإن غرضه من ذلك أن يذكر الجماع ، غير أنه لما استقبح ذكره لم يذكره بل ذكر كلاماً آخر ، ودل به عليه ؛ لأن المصير الى الحسنى ورقة الكلام ، لا يفهم منهما ما أراد امرؤ القيس من المعنى ، وذلك مما لا خفاء به ، فاعرفه .

وحيث فرقنا بين الكناية والتعريض ، وميزنا كلاً منهما عن الآخر ، فلنفصلهما ونذكر أقسامهما ، ولنبدأ أولاً بالكناية فنقول :

اعلم أن الكناية على ضربين : أحدهما ما يحسن استعماله (والآخر ما يقبح استعماله) (٣) ، وهو عيب في صناعة التأليف . فأما الضرب الأول الذي يحسن استعماله فإنه يقسم الى أربعة أقسام :

الأول : التمثيل : وهو التشبيه على سبيل الكناية ، وذلك أن تراد الإشارة إلى معنى ، فتوضح ألفاظ (تدل) على معنى آخر ، وتكون تلك الألفاظ وذلك المعنى مثلاً للمعنى الذي قصدت الإشارة إليه والعبارة عنه كقولنا « فلان نقي الثوب » . أي منزله عن العيوب .

وللكلام بها ، فائدة لا تكون لو قصدت المعنى بلفظه الخاص ، وذلك لما يحصل للسامع من زيادة التصور للمدلول عليه ؛ لأنه إذا صور نفسه مثال ما خوطب به كان أسرع الى الرغبة فيه أو الرغبة عنه . فن بديع التمثيل قوله تعالى : « أيجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً » (٤) . فأما تمثيله الاغتياب بأكل لحم إنسان آخر مثله ، ثم لم يقتصر على ذلك حتى جعله لحم الأخ ولم يقتصر على لحم الأخ حتى جعله ميتاً ثم جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولاً بالحببة ،

(١) في الأصل « فإن حقيقة المس هي الملامسة يقال لمست الشيء .. »

(٢) زيادة اقتضاها السياق .

(٣) زيادة اقتضاها السياق .

(٤) السورة « الحجرات » والآية « ١٢ » .

وهذه أربع دلالات واقعة على ما قصدت له مطابقة المعنى الذي وردت لأجله^(١) فشديد المناسبة جداً ، وذلك لأن الإغتياب ، إنما هو ذكر مثالب الناس وتمزيق أعراضهم (وتمزيق العرض^(٢)) مماثل لأكل (الإنسان)^(٣) لحم من يغتابه ، لأن أكل اللحم فيه تمزيق لا محالة .
 وأما قوله « لحم أخيه » فلما في الإغتياب من الكراهة ، لأن العقل والشرع معاً قد أجمعا على استكراهه وأمرنا بتركه ، والبعد عنه . ولما كان كذلك جعل بمنزلة لحم الأخ في كراهته .
 ومن المعلوم أن لحم الإنسان مستكره عند إنسان آخر مثله ، إلا أنه لا يكون مثل كراهته (لحم)^(٤) أخيه ، فهذا القول مبالغة في استكراه الغيبة ، لا أمد فوقها .
 وأما قوله « ميتاً » فلاجل أن المغتاب لا يشعر بغيبته ، ولا يحسّ .

وأما جملة ما هو في الغاية من الكراهة موصولاً بالمحبة ، فلما جبلت عليه النفوس من الميل الى الغيبة والشهوة لها . مع العلم بأنها من أذم الخلال ، ومكروه الأفعال ، عند الله تعالى والناس . فأ نظر أيها المتأمل لهذا التمثيل كيف مطابقتها لما مُثّلَ به تجده من أبلغ التمثيلات وأندرها^(٥) مثالا ، لأنك متى نظرت الى كل واحدة من تلك الدلالات الأربع ، التي أوردناها رأيتها مناسبة لما قصدت له ؛ فتمزيق العرض مثل أكل الإنسان لحم من يغتابه ؛ لأن ذلك تمزيق على الحقيقة ، و (جَمِيلَ بمنزلة) لحم الأخ لأجل المبالغة في الكراهة . و « الميت » لامتناع الإحساس به . واتصال ما هو مستكره بالمحبة لما في طبع الأنفس من الشهوة للغيبة والميل اليها ، فاعرف ذلك .

ومن هذا القسم قوله - تعالى - « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط^(٤) »
 فمثل البخل بأحسن تمثيل لأن البخيل ، لا يمد يده بالعطية ، كالغلول الذي لا يستطيع أن يمد يده . وإنما قال : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك » ولم يقل « ولا تجعل يدك مغلولة^(٥) » من

(١) قدم الناسخ في قول المؤلف وأخر وكرر حذفنا المكرر وربنا الكلام .

(٢) زيادة من المثل السائر « ج ٢ ص ٢٠٣ » .

(٣) في الأصل « وأبدعها » وهو غير مستقيم .

(٤) السورة « الإسراء » والآية « ٢٩ » . (٥) زيادة اقتضاها السياق .

غير العنق ، لأنه قال « ولا تبسطها كل البسط » فكأنه أراد ، ولا تجعل يدك مغلولة كل الغلّ ولا تبسطها كل البسط ، فناب ذكر العنق عن قوله « كل الغلّ » ، لأن غل اليد الى العنق ، هو أقصى الغايات التي جرت العادة بغل اليد اليها .

ومن أمثال العرب « إياك وعقيلة الملح » وذلك تمثيل للمرأة الحسنة ، في منبت السوء ، لأن عقيلة الملح هي الدرّة ^(١) . ومن التمثيل قول ابن الدُمَيْنة ^(٢) :

أَبِينِي أَفِي يُعْنَى 'يَدَيْكَ جَعَلْتَنِي فَأَفْرَحَ أَمْ صَيَّرْتَنِي فِي شِمَالِكِ ؟

فذكر اليمين ، وجعلها مثلاً لإكرام المنزلة ، وذكر الشمال وجعلها مثلاً لهوان المنزلة ؛ لأن اليمين أشرف منزلةً من الشمال أو أكرم محلاً .

وفي القرآن العزيز ما يدل على ذلك ، وهو قوله تعالى : « وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين في سدر مخضود ... » ^(٣) (الآية فلما جاء الى ذكر الشمال قال تعالى : « وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال ^(٤)) الآية ، فاعرف ذلك وقس عليه .

(١) في الأصل « الدرّة » وفي المثل السائر « فان عقيلة الملح هي اللؤلؤة تكون في البحر » .

(٢) هذا البيت من كلمة له مطلعها :

قفي يا أميم القلب نقض لبانةً ونشك الهوى ثم افعلي ما بدا لك

« راجع ديوان ابن الدمينية ص ١٥ طبعة المطابع المنار بشرح محمد الهاشمي البغدادي » . وانظر الكلام على هذا البيت في « دلائل الإعجاز » للجرجاني « ص ٧١ » الطبعة الرابعة بدار المنار بمصر سنة ١٣٦٧ وبعده في دلائل الإعجاز :

أبيت كأنني بين شقين من عصاً حذار الردى او خيفة من زياك
تعالت كي اشجى ، وما بك علة تريدن قتلي قد ظفرت بذلك

(٣) السورة : الواقعة ، الآية ٢٨ ، وبعد هذه الآية قوله تعالى : « وطلح منضود ، وظل ممدود ، وماء مسكوب ، وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة » .

(٤) السورة الواقعة الآية ٤١ ، وبعدها قوله تعالى : « ... في سموم وحميم وظل من يحموم ، لا يارد ولا كريم ... » .

القسم الثاني

من الكناية في الادراف^(١)

وهو أسم سماه به قدامة بن جعفر الكاتب^(٢).

اعلم أن أكثر علماء هذه الصناعة قد أدخلوا « الادراف » في التمثيل ، وفي الفرق بينهما إشكال ودقة .

فأما التمثيل فقد سبق الاعلام به وهو أن ترد الإشارة إلى معنى فتوضع الألفاظ^(٣) على معنى آخر ، وتكون تلك الألفاظ وذلك المعنى مثلاً للمعنى الذي قصدت الإشارة إليه والعبارة عنه كقولنا « فلان نقي الثوب » أي منزه عن العيوب .

وأما الادراف فهو أن تراد الإشارة الى معنى فيترك اللفظ الدال عليه ويؤتى بما هو دليل عليه ومرادف له كقولنا « فلان طويل النجاد » والمراد به طويل القامة ، الا أنه لم يتلفظ بطول القامة الذي هو الغرض ، ولكن ذكر ما هو دليل على طول القامة ، وليس نقاء الثوب دليلاً على النزاهة عن العيوب ، وإنما هو تمثيل لها ، فاعرف ذلك .

واعلم أن الادراف يتفرع إلى خمسة فروع :

الأول : فعل المبادهة كقوله تعالى : « ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بالحق لما جاءه^(٤) » فإن المراد بقوله تعالى « لما جاءه » أي أنه سفيه الرأي ، يعني : أنه لم يتوقف في تكذيب وقت ما سمعه ، ولم يفعل كما يفعل المراجيح^(٥) العقول ، المثبتون في الأشياء ؛ فإن من شأنهم اذا ورد عليهم أمر أو سمعوا خبراً أن يستعملوا فيه الروية والفكر ، ويتأنوا في تدبره الى

(١) في الأصل « في الأراف » وهو من تحريف الناسخ .

(٢) قدمنا ذكره في حواشي هذا الكتاب .

(٣) قال فيما تقدم « فتوضع ألفاظ » وهو أوضح .

(٤) السورة « العنكبوت » الآية « ٦٨ » .

(٥) المراجيح جمع المراجح أي الكثير الاهتزاز ولعله أخذ من « نخل مراحيح » أي موقرة بكثرة التمر .

أن يصح لهم صدقة أو كذبه ، ألا ترى الى قوله تعالى « لما جاءه » أي أنه ضعيف العقل عازب الرأي فمدل عن ذلك إلى ما هو دليل عليه وأرَدَ كَفَ له و (هو)^(١) قوله تعالى « لما جاءه » وذلك أكد وأبلغ ومن هذا الباب أيضاً . « وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قالوا ما هذا إلا رجل يريد أن يصدكم عما كان يعبد آباؤكم وقالوا ما هذا إلا إفاك مفترى ، وقال الذين كفروا للحق لما جاءهم ، إن هذا إلا سحر مبين^(٢) » والسكلام على ذلك كالسكلام على الذي قبله فاعرفه .

الفرع الثاني من الردوف

وهو باب « مثل » وذلك دقيق الصفة لطيف المغزى ، اعلم أن العرب تأتي « بمثل » في هذا الموضع تأكيداً للسكلام وتثبيتاً لأمره^(٣) . يقول الرجل إذا نفى عن نفسه القبيح : « مثلي لا يفعل هذا » أي أنا لا أفعله فنفي ذلك عن مثله وهو يريد نفيه عن نفسه ، قصداً للمبالغة ، فسلك به طريق الكناية ، لأنه إذا نفاه عن يمثاله أو يشابهه فقد نفاه عنه لا محالة . وكذلك أيضاً قولهم « مثلك إذا سئلت أعطى » أي أنت كذلك ، وهو كثير في الشعر القديم والمولد والكلام المنثور . وسبب تأكيد هذه المواضع بـ « مثل » أنه يراد أن يجعل من جماعة هذه أوصافهم ، تثبيتاً للأمر ، وتمكيناً له ولو كان فيه وحده لقلق منه موضعه ، ولم ترس فيه قدمه . ومثل ذلك قولهم في مدح الانسان : « أنت من القوم الكرام » أي لك في هذا الفعل سابقة ، وأنت حقيق به ، ولست دخيلاً فيه . وقد ورد هذا الباب في القرآن الكريم ، كقوله تعالى « ليس كمثل شيء وهو السميع البصير^(٤) » . وهذا كقولهم « مثلك لا يبخل » فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصداً للمبالغة : لأنهم إذا نفوه عن يسد مسده ، وهو على أخص أوصافه ، فقد نفوه عنه . ونظير ذلك قولك للعربي « العرب لا تحفر الذمم » .

(١) زيادة اقتضاها السياق . (٢) السورة « سبأ » الآية « ٤٢ ، ٤٣ » .

(٣) في الأصل « وتشيداً من أمره » وفي المثل السائر « تثبيتاً للأمر وتوكيداً » .

(٤) السورة : « الثورى » الآية « ١١ » . قال ابن فارس في فقه اللغة — ص ٨٣ — وتكون

الكاف زائدة كقوله : ليس كمثل شيء » .

وهذا أبلغ من قولك « أنت لا تخفر الدم » . وليس فرق بين قوله تعالى « ليس كمثل شيء » وبين قوله « ليس كالله شيء » إلا من الجهة التي نبهنا عليها فاعرفها .

الفرع الثالث من الرداف

وهو ما يأتي في جواب الشرط ، وذلك من لطف الكنايات وأحسنها ، فمن هذا قوله تعالى - : « وقال الذين أوتوا العلم والايان لقد لبثتم في كتاب الله الى يوم البعث فهذا يوم البعث ^(١) » كأنه قال « إن كنتم منكبين يوم البعث فهذا يوم البعث » فكنى بقوله « فهذا يوم البعث » عن بطلان قولهم وكذبهم فيما ادعوه ، وذلك رادف له ونظيره قولك « تنكر حضور زيد فهاهو » أي فأنت كاذب . وهذا من دقائق الكناية ، فاعرفه .

الفرع الرابع من الرداف

وهو الاستثناء من غير موجب : وذلك من غرائب الكناية كقوله تعالى - : ليس لهم طعام إلا من ضريع ^(٢) الآية ، والضريع نبت ذو شك تسميه قريش « الشبرق » في حالة خضرته وطراوته فاذا يبس سمته العرب « الضريع » والابل ترعاه طرياً ولا تقربه يابساً ^(٣) . والمعنى ليس لهم طعام أصلاً ، لأن الضريع ليس بطعام البهائم فضلاً عن الانس . وهذا مثل قولك : « ليس لفلان ظل إلا الشمس » تريد ذلك نفي الظل عنه كما هو . وذكر الضريع ، رادف لانتفاء الطعام . وعلى نحو من هذا جاء قول بعضهم :

وتفردوا بالمكرمات فلم يكن لسواهم منها سوى الحرمان

والمراد نفي المكرمات عن سواهم ، لأنه اذا كان لهم الحرمان من المكرمات فما لهم منها شيء البتة ، وأمثال ذلك كثير فاعرفها .

(١) السورة « الروم » الآية : « ٥٦ » . (٢) السورة « الفاشية » الآية « ٦ » .
 (٣) في القاموس : « الضريع كأمير . الشبرق أو يبيسه . لا تقربه دابة لحبته ، والسلاء والعوسج الرطب ، أو نبات في الماء الآجن له عروق لاتصل الى الأرض » .

الفرع الخامس من الرداف

ليس مما تقدم بشيء وذلك نحو قوله — تعالى : « عفا الله عنك لمَ أذنت لهم ^(١) » والمعنى المراد من هذا الكلام : أنك أخطأت وبئسما فعلت وقوله : « لم أذنت لهم » بيان لما كنى عنه بالعمو ، أي مالك أذنت لهم ، وهلا استأنيت ؟ فذكر العمو دليل على الذنب ورادف له وإن لم يذكره . وكذلك جاء قوله — تعالى — : « فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس ، والحجارة أعدت للكافرين ^(٢) » قيل لهم : إن استبنتم العجز عن المعارضة فآركوا العناد . فوضع قوله « فاتقوا النار » موضعه ، لأن اتقاء النار لصيقه وصميمه من حيث إنه من نتائج وروادفه ، لأن من اتقى النار ترك المعاندة . ونظيره أن يقول الملك لحشمه : « إن أردتم الكرامة عندي فاحذروا سخطي » يريد فأطيعوني واتبعوا أمري ، وافعلوا ما ينتج عنه حذر السخط و (ذلك ^(٣)) رادف له . ومن هذا الباب قوله — تعالى — : « قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ^(٤) » . ألا ترى إلى لطافة هذه الكناية ؛ فإنها أفادت تكذيب دعواهم ، ورفع ما انتحلوه . وفائدتها ها هنا : أنه روعي في تكذيبهم أدب حسن ، حيث لم يصرح بلفظه ، فلم يقل « كذبتهم » لأن فيه نوع استقباح في الخطاب ، ووضع قوله — تعالى — « لم تؤمنوا » الذي هو نفي ما ادَّعوا بيانه موضعه ، لأن ذلك رادف له . ومما يجري هذا المجرى قوله — تعالى — : « قال ^(٥) الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم . . . » إلى قوله « ... مؤمنون » فان الغرض بقولهم « إنا بما أرسل به مؤمنون » جواباً عن سؤالهم : « أتعلمون أن صالحاً مرسل من ربّه ؟ » إثبات العلم برسالة ، وأنه من الأمور الظاهرة المسلمة ، التي لا يدخلها ريب ، ولا يعترضها شك ، لكن عدل عن ذلك إلى ما هو دليل عليه ، ورادف له ، وهو الايمان به : أعني بصالح ، وإما صحح منهم بعد ثبوت نبوته عندهم ،

(١) السورة : التوبة الآية : ٤٣ . (٢) السورة : البقرة الآية : ٢٤ .

(٣) زيادة اقتضاها السياق . (٤) السورة : الحجرات الآية : ١٤ .

(٥) السورة : الأعراف الآية : ٧٥ وتكملتها « .. اتعلمون أن صالحاً مرسل من ربّه ، قالوا : انا

بما أرسل به مؤمنون ... » .

والعلم بإرساله إليهم ، فالإيمان به إذن دليل على العلم بأنه نبي مرسل . وهذا من دقائق الارداف ولطائفه .

وأمثال ذلك كثيرة كقول الاعرابية في حديث أم زرع^(١) : « له إبل قليلات المسارح ، كثيرات المبارك . إذا سمعت صوت الزهر أيقنّ أنهن هوالك » فان الظاهر من هذا القول أن إبله تنزل بفنائمه ، ولا تبرح ليقرب عليه نحرها للأضياف . فإذا ضرب الزهر للقبيا (ن) نحرها لضيوفه . لقد اعتادت هذه الحالة وألقمتها . وغرض الأعرابية من هذا الكلام أن تصف زوجها بالجود والكرم ، ولكنها لم تذكر ذلك بلفظه الدال عليه وإنما أتت بعمان ، هي أدلة على ذلك من غير تصريح بمرادها . وكذلك قال بعضهم^(٢) :

وددت - وما تغني الودادة - أني بما في ضمير الحاجبية عالم
فان كان خيراً سرّني وعلمته وإن كان شراً لم تلّمني اللوائم
فان المراد من قوله « لم تلمني اللوائم » أني أهرها ، فأضرب عن ذلك جانباً ، ولم يذكر اللفظ المختصّ به ، ولكنه ذكر ما هو دليل عليه ورادف له . وفيما أشرنا اليه من ذلك كفاية للمتأمل .

والقسم الثالث من الكناية وهو المجاورة . وذلك أن يريد المؤلف ذكر شيء فيترك ذكره جانباً إلى ما جاوره ، فيقتصر عليه ، اكتفاءً بدلالته على المعنى المقصود ، كقول عنتره :

وشككت بالرمح الأصمّ ثيابه ليس الكريم على القنا بمحرّم
أراد بالثياب هاهنا نفسه ؛ لأنه وصف المشكوك بالكرم ولا توصف الثياب به ، فثبت حينئذ أنه أراد ما تشتمل عليه الثياب ، وفي ذلك من الحسن ما لا ينكره العارف بهذه الصنعة ، وقال أيضاً :

(١) زاد في المثل السائر عبارة : « في وصف زوجها » ج ٢ ص ٢٠١ .

(٢) القائل هو كثير عزة الشاعر المشهور .

زجاجة صفراء ذات أسرة قرنت بأزهر في الشمال مقدم (١)

الصفراء هاهنا الخمر والذكر للزجاجة حيث هي مجاورة لها ، ومشملة عليها . وذهب بعض المفسرين في قوله تعالى : « وثيابك فطهر » (٢) أنه أراد بالثياب القلب والجسد أي قلبك فطهر أو جسدك . وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

القسم الرابع في الكناية : ما ليس بتمثيل ولا إرداف ولا مجاورة كقوله - تعالى - : « أو من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين » (٣) فكنتي عن النساء أنهم يتزينون في الحلية أي الزينة والنعمة وهو إذا احتاج إلى مجاورة (٤) الخصوم كان غير مبين ، أي ليس عنده بيان ، ولا يأتي ببرهان يحتاج به من يخاصمه . وذلك لضعف عقول النساء وتقصانهن عن فطرة الرجال . ومن هذا الباب قول أبي نواس :

تقول التي من بيتها خفّ محملي عزيز علينا أن نراك تسير (٥)
الآ ترى إلى حسن هذه الكناية عن ذكر امرأته بقوله « التي من بيتها خف محملي » فانه من الطفها مذهبا ، وكذلك قول نصيب (٦) :

فعاजूوا فأتونوا بالذي أنت أهله ولو سكتسوا أثنت عليك الحقائق (٧)

(١) جاء هذا البيت مصحفاً على النحو الآتي :

زجاجة صفراء رادت أسرة
قرنت بأزهر في الشمال مقدم
والبيت مشهور متداول .

(٢) السورة « المدثر » الآية: ٤ وانظر : باب « الحكم على المعاني » في المثل السائر « ج ١ ص ٣٢ » .

(٣) السورة « الزخرف » الآية « ١٨ » .

(٤) هذا التفسير نظر فيه ابن الأثير إلى ما جاء به الزخشمري . وفي الكشف « مجائة » بدلا من « مجارة » وفي حاشية الكشف : مجائة : مفاعلة من جئا يجئو : اذا برك على ركبتيه « ج ٤ ص ٢٤٣ » .
طبعة مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٩٤٦ .

(٥) في الديوان « خف مركبي ... » ص ٤٨١ مطبعة مصر سنة ١٩٥٣ .

(٦) نصيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان ، أمه أمة سوداء وأبوه من كنانة . كان شاعراً خلا مقدماً في النسيب والمدح ولم يكن له حظ في الهجاء . انظر الأغاني « ج ١ ص ١٢٥ » طبعة الساسي ، بمطبعة التقدم بمصر . وذكره البرد في الكامل « ١ : ١٢٥ » قال « وهذا في باب المدح حسن ومتجاوز ومتبدع لم يسبق إليه » .

(٧) هذا البيت من أبيات يمدح بها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي ، وقبل هذا البيت : =

قال الجاحظ : « نحن قوم نسحر بالبيان ، ونموّه بالقول ، والناس ينظرون الى الحال ويقضون بالعيان فأثر ذلك في أمرنا أثراً ينطق إذا سكتنا ، فان المدعي بغير بينة متعرض للتكذيب » . فهذا معنى قول نصيب فعل به ما ترى . وأمثال الكناية كثيرة ، فاعرفها .
وأما الضرب الثاني من الكناية فهو الذي يقبح ذكره ولا يحسن استعماله كقول أبي الطيب :

إني على شغفي بما في سُجْرها لأعفَ عمّا في سراويلاتها^(١)
فان هذه كناية عن الزاهة والعفة^(٢) . وعلم الله - عز وجل - أن الفجور لأحسن منها .
ولقد ذكر الشريف الرضي هذا المعنى فأبرزه في أجمل صورة فقال :
أحنُّ الى ما تضمن الخمر والحلى وأصدف عمّا في ضمان المآزر^(٣)
ألا ترى الى هذه الكناية ما ألطفها ، والمعنجان سواء . وبهذا تعلم فضل الشاعرين أحدهما على الآخر ؛ وذلك إذا أخذنا معنى واحداً فصاغه أحدهما في صياغة مفردة عن صياغة الآخر ، فاعرف ذلك .

وأما التعريض فقد جوّزه - الله تعالى - في خطبة النساء كقوله - تعالى - : « ولا جناح

-
- = أقول لركب صادرين لقيتهم
قفوا خبروني عن سليمان لاني
الكامل « ج ١ ص ١٢٤ - ٥ » والأغاني « ج ١ ص ١٣٠ طبعة الساسي بمطبعة التقدم .
(١) هذا البيت من قصيدة يمدح بها ابا أيوب احمد بن عمران مطلعها :
سرب محاسنه حرمت ذواتها داني الصفات بعيد موصوفاتها
« ج ١ ص ٢٢٥ شرح ديوانه المنسوب غلطاً الى العكبري ، طبعة الحلبي سنة ١٩٣٦ بمصر .
(٢) في المثل السائر : « وهذه كناية عن الزاهة والعفة ، الا أن الفجور أحسن منها » ج ٢ ص ٢١١ .
(٣) من قصيدة يمدح فيها أباه ، أولها قوله :
بغير شفيم نال عفو المقادر
ورواية الديوان للبيت هي :
ولله قلبي ما أرق على الهوى
يحن الى ما تضمن الخمر والحلى
قفا ذات أوشال ومولاك قارب
لمرؤفه من أهل ودان طالب
طبعة الساسي بمطبعة التقدم .
أخو الحد ، لا مستنصراً بالمعاذر
وأصبي الى ثم الحدود النواضر
ويصدف عمّا في ضمان المآزر

عليكم فيها^(١) عرّضتم به من خطبة النساء » ، فقال المفسرون : التعريض بالخطبة لها أن يقول لها ، وهي في عدة الوفاة « إنك لجميلة وإنك لحسنة » وما أشبه ذلك . ومما جاء من التعريض قوله - تعالى - : « أنت^(٢) فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون » يعني أن كبير الأصنام غضب أن تعبد هذه الأصنام الصغار ، فكسرها ، وغرض ابراهيم - صلوات الله عليه - من هذا الكلام إقامة الحجة عليهم لأنه قال : « فاسألوهم إن كانوا ينطقون » وذلك على سبيل الاستهزاء بهم وهذا من رموز الكلام ، والقول فيه أن قصد ابراهيم لم يكن الفعل الصادر عنه ، الى الصنم ، وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على اسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من الزام الحجة عليهم ، وتبكيهم والاستهزاء بهم .

ومن بديع التعريض قوله - تعالى - : « قال الملاّ الذين كفروا من قومه ما نراك إلا بشراً مثلنا وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ، وما نرى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين^(٣) » فقوله - تعالى - « ما نراك إلا بشراً مثلنا » تعريض بأنهم أحق بالنبوة منه وأن الله لو أراد أن يجعلها في أحد من البشر لجعلها فيهم . فقالوا : هب أنك واحد من الملاّ وموازيهم في المنزلة فما جعلك أحق منهم بها ؟ ألا ترى الى قوله - تعالى - : « وما نرى لكم علينا من فضل » .

ومن مشكلات التعريض حديث عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - قال : حكمت المرأة الصالحة خولة بنت حكيم امرأة عثمان بن مظعون أن النبي - ص - خرج ذات يوم وهو محتضن أحد ابني بنته وهو يقول : « والله إنكم لتجبنون وتبخلون وتجهلون وإنكم لمن ربحان الله وإن آخر وطأة وطئها الله بوج^(٤) » واعلم أن « وج » واد بالطائف والمراد غزاة حنين . وحنين واد

(١) السورة : البقرة والآية : ٢٣٥ . (٢) السورة : الأنبياء والآية : ٦٢ .

(٣) السورة « هود » والآية « ٢٧ » .

(٤) ذكر هذا الحديث الشريف الرضي في كتاب « المجازات النبوية » - ص ٥٦ - من طبعة مصطفى الباني بمصر سنة ١٩٣٧ والزمخشري في « الفائق » ج ١ ص ١٦٦ من الطبعة المصرية ، قال الرضي « وج جبل بالطائف » . وفي مرصّد الاطلاع على الأمكنة والبقاع لابن عبد الحق البغدادي « ص ٤١٣ » من طبعة ايران « وج : بالفتح ثم التشديد موضع بالطائف به كانت غزاة النبي - ص - » .

قبل وج لأن غزاة حنين^(١) آخر غزاة أوقع بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على^(٢) المشركين .
وأما غزوات الطائف وتبوك ، اللتان كانتا بعد حنين فلم يكن فيها وطأة أي قتال ، وإنما كانتا مجرد
خروج الى الغزاة حسب ومن غير ملاقات العدو ، أعني المشركين ، ولا قتال لهم .

ووجه عطف^(٣) هذا الكلام ، وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - : « وإن آخرَ وطأة
وطئها الله بوجّ » على ما قبله من الحديث ، هو التأسف على مفارقة أولاده ؛ لقرب وفاته ؛
لأن غزوة حنين كانت في شوال سنة ثمان ، ووفاته - صلى الله عليه وسلم - كانت في ربيع
الأول من سنة إحدى عشرة ، وبينهما سنتان ونصف ، فكأنه قال : « وإنكم لمن ريحان الله :
أي من رزقه ، وأنا مفارقكم عن قريب [الا أنه صانع عن قوله : « وأنا مفارقكم عن قريب »]^(٤)
بقوله : « وإن آخرَ وطأة وطئها الله بوجّ » فكان ذلك تعريضاً بما أراده ، وقصد من قرب وفاته
- صلى الله عليه وسلم - ومفارقتة إياهم ، أعني أولاده . وهذا من أغرب التعريضات وأعجبها ،
فأعرفه .

ومن هذا الباب قول الشَّمَيْذَر^(٤) الحارثي :

بني عمنا لا تذكروا الشعر بعد ما
دفنتم بصحراء الغمير^(٥) القوافيا

(١) قال الزمخشري : والمراد غزاة حنين وحنين واد قبل وج لأنها آخر غزوة أوقع بها رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - على المشركين « إلى أن قال « لأن غزوة حنين كانت في شوال سنة ثمان ، ووفاته في شهر ربيع
الأول من سنة إحدى عشرة » . « الفائق ج ١ ص ١٦٦ » .
(٢) في « المثل السائر » ج ٢ ص ٢١٤ « مع المشركين » ، وفي القاموس « أوقع بهم : بالغ في قتالهم »
وقد تكلم الشريف الرضي على الحجاز في « ريحان » و « وطئها » .
(٣) في الأصل « عاطف » والتصحيح من المثل السائر .
(٤) الزيادة من المثل السائر ج ٢ ص ١١٤ ، ويبدو انها سقطت من قلم الناسخ .
(٥) في الأصل « السمبدر » والشميدز الحارثي : من شعراء الحماسة ، وقد اختار له أبو تمام في حماسته
كلته ، والبيت الذي أورده ابن الأثير هو أولها . وجاء في شرح التبريزي تعليق على هذا البيت نصه « وقيل
اسم هذا الشاعر الشمذر » . ويقول : « وقال البرقي : هذا الشعر لسويد بن صبيح المرثدي ، من بني الحرث
وكان قتل أخوه غيلة .. » « شرح ديوان الحماسة » ج ١ ص ١١٨ مطبعة حجازي بالقاهرة . وفي المطبوع
من كتاب « المؤلفات والمختلف للآمدي » « ص ٤٠ » أنه « الشميدر » بالدال من بني الحارث بن كعب
وكان شاعراً فارساً .

(٥) في الأصل : « القمير » وفي الحماسة : الغمير : موضع ، وفي كتاب الآمدي « الغمير » وأحال
شارحه على عيون الأخبار والبكري وقد ذكر التبريزي وجهاً آخر لتفسير البيت انظره في ص ١١٩
ج ٢ من « شرح ديوان الحماسة » المشار اليه .

فانه ليس قصده الشعر بل قصده ما جرى بينهم بهذا الموضع من الغلبة لهم ، والقوة عليهم إلا أنه لم يذكر ذلك ، بل ذكر الشعر وجمله تعريضاً عنه . أي : لانفخروا بعد تلك الوقعة ، التي جرت لنا ولكم بذلك المكان .

ومن أحسن التعريضات ما كتبه عمرو بن (١) مسعدة إلى المأمون ، في حق بعض أصحابه « اما بعد فقد استشفع بي فلان الى أمير المؤمنين ، ليتطوّل في الحاقه بنظرائه من الخاصة ، فأعلمته أن أمير المؤمنين لم يجعلني في مراتب المستشفعين ، وفي ابتدائه بذلك تمدّي طاعته » . [فوقّع المأمون في ظهر كتابه : قد عرفت تصريحك له ، وتعريضك لنفسك] فأجبتك إليهما « وأمثال هذا كثيرة ، وفيما أشرنا اليه الكفاية .

النوع الثامن من الباب الأول من الفن الثاني

في استعمال العام والخاص في الاثبات

وهو باب من علم البيان تتكاثر فوائده .

اعلم أنه اذا كان الشيطان أحدهما (٢) خاص والآخر عام فان استعمال العام في حالة النفي ، أبلغ من استعماله في حالة الاثبات ، وكذلك استعمال الخاص في حالة الاثبات أبلغ من استعماله في حالة النفي .

مثال ذلك الأنسانية والحيوانية (٤) . فان إثبات الأنسانية يوجب اثبات الحيوانية ، ولا يوجب نفيها نفي الحيوانية . وكذلك نفي الحيوانية يوجب منه نفي الأنسانية ولا يوجب من إثباتها إثبات الأنسانية .

(١) أبو الفضل عمرو بن مسعدة بن سعد بن صول التركي الأصل ، فان جده مسعدة من كتاب خالد بن برمك ثم كتب بعده لأبي أيوب المورياني وزير المنصور على ديوان الرسائل ، وكان عمرو هذا من أكابر كتّاب المأمون وأهل الفضل والبراعة في النثر والشعر وكان كاتباً بليغاً ، توفي سنة « ٢١٤ » وقيل سنة « ٢١٧ » في أيام المأمون « معجم الأدباء ج ٦ ص ٨٨ » من طبعة مرغليون والوزراء للجيشياري « ص ٢١٦ ، ٢٥٨ » من طبعة البابي ومعجم الشعراء للمرزباني « ص ٢١٩ » .

(٢) التكملة من « المثل السائر » ج ٢ ص ٢١٥ .

(٣) في المثل السائر « أحدهما خاصاً والآخر عاماً » ص ٣٢ ج ٢ .

(٤) في الأصل « والحيوانية ولا يوجب نفيها » وهي من سبق قلم النساخ .

ومما يدخل في هذا الباب الأسماء المفردة الواقعة على الجنس ، التي يكون بينها وبين واحدها تاء التأنيث ، فانه متى أريد النفي كان استعمال واحدها أبلغ ، ومتى أريد الإثبات ، كان استعمالها أبلغ .

فالأول وهو الخاص والعام نحو قوله تعالى : « مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ^(١) ... » ولم يقل : « بضوئهم » ، لأن ^(٢) ذكر النور في حالة النفي أبلغ ، من حيث إنَّ الضوء فيه الدلالة على النور وزيادة ، فلو قال : ذهب الله بضوئهم ، لسكان المعنى يعطي ذهب تلك الزيادة ^(٣) وبقاء ما يسمى نوراً ، لأن الإضاءة ، هي فرط الانارة دليل (ذلك) قوله تعالى : « وهو الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً ، وقدره منازل ... » فكل ضوء نور ، وليس كل نور ضوءاً . فالغرض من قوله تعالى : « ذهب الله بنورهم » إنما هو إزالة النور عنهم رأساً ^(٤) ، فهو إذا أزاله فقد أزال الضوء . وكذلك أيضاً قوله : « ذهب الله بنورهم » (ولم يقل : أذهب نورهم ^(٥)) لأن كل من ذهب بشيء فقد أذهب ، وليس كل من أذهب شيئاً فقد ذهب به ، لأن الذهاب بالشيء هو استصحاب له ، ومضي به ، وفي ذلك نوع احتجار بالذهوب به ، وإمساك له عن الرجوع إلى حالته ، والموء إلى مكانه ^(٦) وإيس كذلك الإذهب للشيء ، لزوال معنى الاحتجار منه .

(١) سورة « البقرة » الآية « ١٧ » . وتام الآية « ... وتركهم في ظلمات لا يبصرون » .

(٢) في الأصل : « لأن ذلك النور » والتصحيح من المثل السائر .

(٣) زيادة يقتضيها السياق . (٤) في المثل السائر : « أصلاً » .

(٥) التكملة من المثل السائر « ج ٢ ص ٣٣٠ » .

(٦) قال ابن أبي الحديد في كتابه « الفلك الدائر على المثل السائر » — ص ١٢٦ — : « إن قوله : إن ذهب الله بنورهم ، يعني أنه استصعبه ومضى كما يقول القائل « مررت بزيد وعنده سيف » فذهبت به أي أخذته ومضت وكما قال سبحانه « فلما ذهبوا به وأجمعوا » معناه أخذوا يوسف صحتهم ومضوا ، فالت قال : نعم هكذا فسرت الآية فهذا كفر وتجسيم ، فأما قوله « كل من ذهب بشيء فقد أذهب » فهو على إطلاقه غير صحيح لأن ليس كل من ذهب بشيء فقد أذهب بمعنى أعدمه عن الوجود أصلاً ، لكنه قد أذهب عن موضعه الأول الذي أخذه منه . واعلم أن الغلط دخل عليه من اشتراك لفظة « ذهب » فانها تستعمل في معنيين أحدهما قوله : ذهب فلان في الطريق الفلاني أي مضى فيه ونفذ فيه ومنه سمي السبيل مذهباً لأنه يذهب فيه أي يمضى فيه وسمي قول الشاعر وغيره مذهباً لأنه صار طريقاً فسلكه الفقهاء وغيرهم والمعنى الثاني =

وهذا كلام دقيق يحتاج إلى زيادة تأمل ومراجعة . ومما يحمل على ذلك الأوصاف الخاصة إذا وقعت على شيئين ، وكان يلزم وصف أحدهما وصف الآخر ، ولا يلزم عكس ذلك ؛ نحو الطول والمرض ؛ فإنه إذا قيل : مربع^(١) عرضه مائة ذراع ، لزم أن يكون طوله إما مثلها أو أكثر منها^(٢) . قال الله تعالى : « وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض »^(٣) فإنه إنما خص العرض بالذكر دون الطول ؛ لأن الطول أكثر من العرض . والمعنى : أنه إذا كان هذا عرضها فكيف يكون طولها ؟ هذا في حالة الاثبات ، ولو أريد النفي لكان له أسلوب غير ما ذكرنا ؛ وهو أن كان يخص به الطول دون العرض ؛ وذلك موضع كثير الاشكال ؛ فينبغي أن يكون المؤلف بصيراً باستعماله ؛ على اختلاف حالاته وتشعب مذاهبه .

وأما الأسماء المفردة الواقعة على الجنس ، فنحو قوله تعالى في قصة نوح - عليه السلام - : « قال الملائكة من قومه إنا لنراك في ضلال مبين قال : يا قوم ليس بي ضلالة ولكني رسول من رب العالمين^(٤) » فإنه إنما قال : « ليس بي ضلالة » ولم يقل : ضلال لأن (نفي) الضلالة أبلغ من نفي الضلال عنه ؛ كما لو قيل لك : « ألك تمر ؟ » فقلت في الجواب : مالي تمرة « كأن ذلك أنفى للتمر . ولو قلت : « مالي تمر » لما كان مؤدياً من المعنى ما كان يؤديه القول

== (كذا) والصواب الآخر) : ذهب بمعنى عدم وفقد ، وقولهم ذهب الشباب وذهب العمر أي فني وعدم ولعل الاعتبار الثاني هو الحقيقة الأصلية ، والمحتمل الأول هو المجاز لأنه لما مضى زيد في تلك الطريق فقد تقدم بالنسبة الى غيرها فسمي مضيه ذهاباً ، وإذا بان لك اشتراك اللفظ ظهر غلطه لأنه توهم أن قوله تعالى « ذهب الله بنورهم » مثل قولنا « ذهب زيد بتياب عمرو » أي احتمالها ومضى وقد صرح بتفسير الآية على هذا الوجه ، وهذا معنى لا يجوز أن ينسب الى الله تعالى لأنه لا تصح عليه الحركة ولا استصحاب الأشياء واحتمالها من مكان الى مكان . وعلى أنه لو صح عليه ذلك لكان قوله « أذهب الله نورهم » أبلغ من المعنى من قوله « ذهب الله بنورهم » على هذا التفسير لأن اعدام النور بالكلية أبلغ من قوله « وتركهم في ظلمات لا يبصرون » ومن أين ينهب بالنور ؟ بالتفسير الذي زعمه فيكون للنور وجود في الجملة ، وإنما نقل من موضع الى موضع « الى أن قال « كلاً للملفظين يدل على معنى واحد » .

(١) أراد بالربيع ذا أربع أضلاع .

(٢) هذه العبارة مكررة في الأصل وذلك من سهو الناسخ .

(٣) « آل عمران » الآية « ١٣٣ » وتمامها « ... أعدت للمتقين » .

(٤) « الأعراف » الآية « ٥٩ ، ٦٠ » .

(الأول) (١) ، فاعرف ذلك .

النوع التاسع من الباب الأول من الفن الثاني

في التفسير بعد الإبهام

يفعل ذلك لتفخيم المبهم وإعظامه ؛ لأنه هو الذي يطرق السمع أولاً ، فيذهب السامع كل مذهب كقوله تعالى : « وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين » (٢) ففسر « ذلك الأمر » بقوله : « دابر هؤلاء مقطوع » . وفي إبهامه أولاً ، وتفسيره بعد ذلك تفخيم للأمر ، وتمظيم لشأنه ، فإنه لو قال تعالى : « وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع .. » لما كان بهذه المثابة من الفخامة ، فإن الإبهام أولاً يوقع السامع في حيرة وتفكير ، واستعظام لما قرع سمعه ، وتشويق إلى معرفة كنهه ، والاطلاع على حقيقته .

ومن هذا الباب قوله تعالى : « اهدنا السراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم ... » (فإنه إنما قال ذلك ، ولم يقل : اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم (٣)) لما في الأول من التنبيه ، والاشعار بأن الصراط المستقيم هو صراط المؤمن ، فدل عليه بأبلغ وجه ، كما تقول : « هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم ! ؟ » ثم تقول : « فلان » فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك : « هل أدلك على فلان الأكرم الأفضل » لانك تثبت (٤) ذكره مجملًا ومفصلاً ، فجعلته عالماً في الكرم والفضل ، كأنك قلت : من أراد رجلاً جامعاً للخصلتين فعليه بعلمان .

وعلى نحو من هذا جاء قوله تعالى : « وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد

(١) يقال له : إنما استشهدت باسم جنس جمعي وذلك أمر معروف أن تنفي مفردة فيشمل النفي جميع جنسه ، وأما « الضلال » فلم يقل أحد إنه اسم جنس جمعي لـ « ضلال » قال ابن فارس في المقائيس : « والضلالة والضلال بمعنى » . وكذلك القول في الجلال والجلالة والسماحة والسفالة والسفالة والظاهر لنا من استعمال القرآن الكريم « الضلال » و « الضلالة » أن الأول استعمال للجسم استعارة والثاني استعمال للنفس استعارة أيضاً . فهو كالحاجة ، تقول « مضيت في حاجة » عندما تريد السلوك ، و « في نفسي حاجة » إذا أردت النفس .

(٢) المثل السائر « ج ٢ ص ٢٧ » . (٣) التكملة من المثل السائر « ج ٢ ص ٢٧ » .

(٤) في الأصل : « تبينت » وهو من تحريف النساخ .

يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار من عمل سيئة فلا يجزى إلا مثلها ، ومن عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب»^(١) ألا ترى كيف قال : « أهدكم سبيل الرشاد » فأبهم : « سبيل الرشاد » ولم يبين أي سبيل هو ، ثم فسر ذلك فافتتح كلامه بدم الدنيا ، وتصغير شأنها ، لأن الاخلاص إليها أصل الشر كله ، ثم ثنى ذلك بتعظيم الآخرة والاطلاع على حقيقتها ، وأنها هي الوطن والمستقر ، ثم ثلث بذكر الأعمال ، سيئها وحسنها ، وعاقبة كل منهما ، ليثبسط^(٢) عما يتلف ، وينشط لما يزلف ، فكأنه قال : سبيل الرشاد هو الاعراض عن الدنيا ، والرغبة في الآخرة ، والامتناع من الأعمال السيئة ، خوف المقابلة عليها ، والمسارة الى الأعمال الصالحة ، رجاء المجازاة عليها . وكذلك (جاء) قوله تعالى : « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت^(٣) ... » ولم يقل : قواعد البيت ، لما في إبهام القواعد ، وتبينها بعد ذلك من الايضاح ، وتفخيم حال المبين^(٤) مما ليس في الاضافة .

ومن هذا الباب قوله تعالى : « وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً لعلي ابلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع الى إله موسى^(٥) ... » الآية (فإنه) لما أراد تفخيم ما أمّل فرعون من بلوغه أسباب السموات ، أبهمها أولاً ثم فسرها ثانياً ، ولأنها لما كان بلوغها أمراً عجبياً ، أراد أن يورده على نفس متشوفة اليه ، ليعطيه السامع حقه من التعجب فأبهمه ليشوق اليه نفس هامان ، ثم أوضحه بعد ذلك .

ومما يدخل في هذا الباب الابتداء بذكر الضمير ثم الافصاح بذكر صاحبه بعده ، كقوله

(١) سورة « غافر » الآية « ٤٠ » .

(٢) في الأصل التثبُّط ، والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٢٨ » .

(٣) السورة « البقرة » والآية « ١٢٧ » وتمامها « ... واسماعيل ربنا تقبل منا أنك أنت السميع

العليم » .

(٤) في الأصل « التبين » والتصحيح من المثل السائر .

(٥) السورة « غافر » والآية « ٣٦ ، ٣٧ » وتمامها « . وإني لأظنه كاذباً وكذلك زين لفرعون

سوء عمله وصد عن السبيل وما كيد فرعون إلا في تباب » .

تعالى : « وما تكون في شأنٍ وما تتلو منه من قرآنٍ » (١) فانه لما أتى بالضمير ، الذي هو « منه » قبل صاحبه الذي هو القرآن ، كان ذلك تفضيلاً له ، وتعظيماً من أمره . ولو قال : وما تكون في شأنٍ وما تتلو من قرآن ، ولم يذكر الضمير لما كان للكلام تلك الفخامة التي كانت له مع ذكر الضمير ، وهذا مثل قولهم « الكريم العالم الفاضل » ثم يقال : فلان وقد سبق الكلام عليه ، فأعرف ذلك وقس عليه .

وأما الابهام من غير تفسير ، فكثير شائع في القرآن العزيز ، كقوله تعالى : « إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم » (٢) فقوله : للتي هي أقوم أي الطريقة أو الحالة أو الملة هي أقومها وأسدّها ، وأي ذلك قدرت لم تجد له مع الافصاح ذوق البلاغة الذي تجده مع الابهام ، وذلك لنهاب الوهم فيه كل مذهب ، وإيقاعه على احتمالات كثيرة ، وهذا لا يخفى على العارفين بمرور صناعة التأليف فأعرفه .

ومما يدخل في هذا الباب الاستثناء العسدي وهو ضرب من التاليف لطيف المأخذ عجيب المفزى . وانما يفعل ذلك طلباً للمبالغة ؛ لأن له تأثيراً شديداً في القلب ، وموقفاً عظيماً في النفس وفائدته [أن] أول ما يطرق سمع المخاطب ذكرُ العقدة في العدد فيكبر موقع ذلك عنده ، وهو شبيه بما ذكرناه من الابهام أولاً ثم التفسير بعده ثانياً ، فن ذلك قوله تعالى : « ولقد أرسلنا نوحاً الى قومه فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً » (٣) فانه إنما قيل « ألف سنة إلا خمسين عاماً » ولم يقل تسماية وخمسين عاماً لفائدة حسنة ، وهي ذكر ما ابتلي به نوح من أمته ، وما كابدته من طول المصابرة ، ليكون ذلك تسلية لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتثبيتاً له ، فان ذلك رأس العدد الذي هو منتهى العقود وأعظمها أوقع وأوصل الى الغرض من استئطالة السامع

(١) السورة « يونس » والآية « ٦١ » وتامها « ... ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين . »

(٢) السورة « الاسراء » والآية « ٩ » وتامها « ... ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً » .

(٣) العنكبوت الآية « ١٤ » وتامها « ... فأخذهم الطوفان وهم ظالمون » .

مدة صبره وما لاقاه من قومه ، فاعرف ذلك وقس عليه .

النوع العاشر من الباب الأول من الفن الثاني

في التعقيب المصدرى

وإنما يعمد الى ذلك لضرب من التأكيد لما تقدمه ، والاشعار بتعظيم شأنه أو بالصد من ذلك ، فمثال الأول قوله تعالى « ويوم ينفخ في الصور ، ففزع من في السموات ومن في الأرض ^(١) » الى قوله « ... وهم من فرغ يومئذ آمنون » و « من جاء بالسيئة فكُتبت وجوههم في النار هل تجزون إلا ما كنتم تعملون » . « فصنع الله » من المصادر المؤكدة لما قبلها ، كقوله « وعُد الله ، وصبغة الله » ، ألا ترى أنه لما جاء ذكر هذا الأمر العظيم ، الدال على القدرة الباهرة ، من النفخ في الصور ، وإحياء الأموات ، والفزع . وإحضار الناس للحساب ومسير الجبال كالسحاب في سرعتها ، وهي عند الرؤية لها والمشاهدة كأنها جامدة ، عقب ذلك أن قال « صنع الله » والمعنى أن هذا الأمر العجيب البديع صنع الله ، والمعنى « ويوم ينفخ في الصور ، وكان كيت وكيت من الأشياء الباهرة ، وأثاب الله المحسنين ، وعاقب المجرمين » فجعل هذا الصنع من جملة الأمور التي أتقنها وأتى بها على الحكمة والثواب ، حيث قال : « صنع الله الذي أتقن كل شيء » يعنى أن مقابلة الحسنه بالثواب ، والسيئة بالعقاب من إحكامه للأشياء وإتقانه لها ، وإجرائه إياها على قضايا الحكمة ، أي إنه عالم بما تفعل العباد وبما يستوجبون عليه ، فيكافئهم على حسب أفعالهم ، ثم لخص ذلك بقوله تعالى : « من جاء بالحسنة ... » الى آخر الآيتين .

فانظر أيها المتأمل إلى بلاغة هذا الكلام وحسن نظمه وترتيبه ، ومكانة إضماره ، وورصانه تفسيره ، وأخذ بعضه برقاب بعض ، كأنما أفرغ إفراغاً واحداً . ولأمر ما أعجز القوي وأخرس

(١) النمل « ٨٧ ، ٩٠ » والجم « ٩٠ » إلا من شاء الله وكل أتوه داخرين وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون ، من جاء بالحسنة فله خير منها وهم من فرغ يومئذ آمنون » .

ونحو هذا « المصدر » إذا جاء عقيب (٢) الكلام كان الشاهد بصحته ، والمنادي على سداده وأنه ما كان ينبغي أن يكون إلا كما قد كان . ألا ترى الى قوله : صنع الله وصبغة الله ، ووعد الله ، وفطرة الله ... بعدما وسمها باضافتها اليه ، بسمه التعظيم ، كيف تلاها بقوله : « الذي أتقن كل شيء » .

وأما الثاني ، وهو ضد الأول ، وذلك ما يراد به تصغير الشأن ، فكقولك إذا أخرجت ذكر إنسان تريد ذمه : « قدر كبح هواه ، واستمر على غيئه ، وتمادى في جهله ، وسحب ذيل عجبته ... » وما أشبه ذلك . ثم تقول : « صنع الشيطان : الذي يخلب النفوس ، ويسلب الألباب ... » وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .

النوع الحادي عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في التقديم والتأخير مما لا يتعلق بعلم النحو

كتقديم المفعول على الفاعل ، وتقديم الحال والظرف ، أو غير ذلك ، فان هذا قد أفردنا له باباً ، وجملناه مقصوراً عليه ، ومرّ ذكره في باب « شجاعة العربية » .

وأما هذا الباب فانه يتعلق بتقديم الأشياء بعضها على بعض في الذكر ؛ لاختصاص أحدها بما يوجب له التقدم على الآخر ، وذلك مما لا يحصره حد ، ولا يأتي عليه شرح . وقد أشرنا نحن الى نبذة منه ، إذا تأملها الناظر في كتابنا هذا ، يستدل بها على غيرها .

فمن ذلك تقديم السبب على المسبب ؛ كقوله تعالى : « إياك نعبد وإياك نستعين .. » فانه

(١) يقال للفصح « هدرت شقشقتة » والجمع شقاشق وهي مستعارة من شقشقة البعير وهي كالرثة يخرجها اذا هاج ورغا .

(٢) جاء في المصباح المنير « وأما عقيب مثال كريم فاسم فاعل من قولهم : عاقبه معاقبة وعقبه تعقياً فهو معاقب ومعقب وعقيب إذا جاء بعده ، قال الأزهري أيضاً : والليل والنهار يتعاقبان : كل واحد منهما عقيب صاحبه والسلام يعقب التشهد أي يتلوه فهو عقيب له ، والعدة تعقب الطلاق أي تتلوه وتنبه فهي عقيب له أيضاً ، فقول الفقهاء « يفعل ذلك عقيب الصلاة » ونحوه بالياء لا وجه له إلا على تقدير محذوف والمعنى « في وقت عقيب وقت الصلاة » فيكون عقيب صفة وقت ثم حذف من الكلام حتى صار : عقيب الصلاة » .

إنما قدم العبادة على الاستعانة ؛ لأن تقديم القربة والوسيلة قبل طلب الحاجة أنجح لحصول المطوب ، وأسرع لوقوع الاجابة . ولو قال : إياك نستعين ، وإياك نعبد ، لكان جائزاً ، إلا أنه لا يسد ذلك المسد ولا يقع ذلك الموقع ، وهذا لا يخفى على المنصف من أرباب هذه الصناعة . وعلى نحو من ذلك جاء قوله تعالى « وأنزلنا ^(١) من السماء ماء طهوراً لنحجي به بلدة ميتا ، ونسقيه مما خلقنا أنعاماً ، وأناسي كثيرا » .

ألا ترى كيف قدم حياة الأرض وإسقاء الأنعام على إسقاء الناس ؟ وإن كان الناس أشرف محلاً وأعلى مكاناً . وسبب ذلك ما ذكره لك وهو أن حياة الأرض سبب لحياة الأنعام والناس . ولما كانت الأنعام أيضاً من أسباب التعيش والحياة للناس قدمها على الناس في الذكر ، ولأن حياة الناس بحياة أرضهم وأنعامهم ، فقدم ما هو سبب حياتهم وتعيشهم على سقيهم . فهذه نكت القرآن العجيبة ورموز أسراره اللطيفة التي إذا مرّ الانسان عليها من غير أن يتدبرها ، ويعطيها أفضل تأمل وتفكر لا يقع على خباياها ، ولا يظفر بغرائبها .

ومن هذا النوع تقديم الأكثر على الأقل ، كقوله تعالى « تم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فهم ظالمٌ لنفسه ومنهم مقتصدٌ ومنهم سابقٌ بالخيرات ^(٢) » فإنه إنما قدم الظالم لنفسه للابيدان بكثرتة وأن معظم الخلق عليه ثم أتى بعده بالتصديقين ؛ لأنهم قليل بالاضافة اليه ^(٣) ، وأخر السابقين بالخيرات ، إذ كانوا أقلّ من القليل أعني من المقتصدين ، فقدم الأكثر ثم جاء بعده ؛ بالأوسط ثم ذكر الأقل أخيراً ، وذلك لائق في بابه . ولو عكست القضية لكان المعنى أيضاً واقعاً في موقعه لأنه يكون قدم الأفضل فالأفضل ؛ وذلك أن السابقين بالخيرات أفضل من المقتصدين ، والمقتصدين أفضل من الظالمين ؛ ولتوضح في ذلك طريقاً يعرفه مؤلف

(١) أول الآية « الفرقان : ٤٩ » هو « وهو الذي أرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته وأنزلنا ... » وقد سقطت هذه الآية من فهرست القرآني المسمى بنجوم الفرقان في أطراف القرآن الذي صنعه كستاف فلوجل الألماني في مادة « مات » فقط .

(٢) السورة « فاطر » والآية ٣٢ « ... باذن الله ، ذلك هو الفضل الكبير » .

(٣) أي بالنسبة إليه ، وكثير من كتاب العصر الناشئين يستعملون « بالاضافة إليه » مكان « مضافاً إليه » و « يضاف إليه » و « زيادة عليه » و « يزداد عليه » وهو خطأ .

الكلام ، فنقول :

اعلم أنه متى كان الشيطان أحدهما كثير والآخر أقل منه ، وكان الأقل أفضل من الأكثر فأنت بالخيار في تقديم أيها شئت ، لأن في كل واحد منها ما يوجب له التقدم ، فاعرف ذلك وقس عليه نظائره وأمثاله .

ومن هذا النحو قوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء ، فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع ، يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير » (١) .

فانه إنما قدم المشي على بطنه لأنه أدلّ على القدرة من المشي على رجلين ؛ إذ هو ماش بغير الآلة المخلوقة لهشي ، ثم ذكر المشي على رجلين بعده ، وقدمه على المشي على أربع ؛ لأنه أدلّ على القدرة أيضاً حيث كثرت آلات المشي في الأربع ، وهذا من باب تقديم الأعجب فالأعجب فاعرف ، ذلك .

ومن هذا النوع في التقديم والتأخير أنه إذا كان مطلع الكلام في معنى من المعاني ثم يجيء بعده ذكر شيئين أحدهما أفضل من الآخر ، وكان معنى الفضول مناسباً لمطلع الكلام فأنت بالخيار في تقديم أيها شئت ؛ لأنك إذا قدمت الأفضل فهو في موضع التقديم ، وإن قدمت الفضول فلأن مطلع الكلام يناسبه ، وذكر الشيء مع ما يناسبه أيضاً وورد في موضعه فمن هذا الأسلوب قوله تعالى : « وإنا إذا (٢) أذقنا الانسان منّا رحمة فرح بها وإن تُصّبهم سيئة بما قدمت أيديهم فإنّ الانسان كفُور » إلى قوله : « عليم قدير » فانه إنما قدم الإناث أولاً على الذكور ، مع تقدمهم عليهن ، ثم رجع فقدم الذكور وأخر الإناث بعد ما نكرهن وعرف الذكور ؛ لأنه ذكر البلاء في آخر الآية ، وكفران الانسان بنسيانته الرحمة السابقة عنده ، ثم عقب ذلك بذكر مُلْكِهِ ومشيئِهِ ، وذكر قسمة الأولاد ، فقدم الإناث ؛

(١) السورة « النور » والآية ٤٥ .

(٢) السورة « الشورى » والآية « ٤٨ — ٥٠ » وأولها « فان أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظاً إن عليك إلا البلاغ وإنا إذا أذقنا ... » وتامها « لله ملك السموات والأرض ، يخلق ما يشاء ، يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً ويجعل من يشاء عقيماً إنه عليم قدير » .

لأن سياق الكلام أنه فاعل ما يشاء ، لا ما يشاؤه الانسان ، وكان ذكر الاناث ، اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان ولا يختار أهم ، فالأهم واجب التقديم ، ولبلاء الجنس الثاني [الذي]^(١) كانت العرب تمدّه بلاءً ، ذكر البلاء ، ولما أخرج الذكور وهم أحق بالتقديم ثم تدارك ذلك بتعريفه إيتام ؛ لأنّ التعريف تنويه بالذكر ، [كان]^(٢) كأنه قال « ويهب لمن يشاء الفرسان الأعلام المذكورين الذين لا يخفون عليكم » ثم أعطى بعد ذلك كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير ، وعرف أنّ تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن ، ولكن لقتضى آخر ، فقال : [أوزوجهم]^(٣) ذكرانا وإناثا ، وهذه دقائق لطيفة ، قلما يتنبه لها أو يعثر على رموزها .

ومن هذا الباب قوله تعالى : « وما تكون في شأن وما تتلو من قرآن ولا ... » إلى قوله « ... وما يعزبُ عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء »^(٤) فانه إنما قدم الأرض في الذكر على السماء ، ومن حقها التأخير ؛ لأنه إنما ذكر شهادته على شؤون أهل الأرض وأحوالهم ، ووصل ذلك بقوله : « لا يعزب عنه » لاءم بين ... وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

النوع الثاني عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في عطف المظهر على ضميره والافصاح به بعده

وهذا إنما يعمد اليه لفائدة ؛ وهي إما تعظيم حال المعطوف عليه ، والتفخيم من شأنه ، وإما ضد ذلك ونقيضه ، مثال التعظيم قولك .. « ولما تلاقينا^(١) وبنو تميم ، أقبوا علينا يوفضون^(٢) » وابتدروا نحونا يركضون . وجأؤوا كأنهم في تكاتفهم ليل ، وفي سرعتهم سبيل . فرأينا منهم

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) راجع « ص ١٧٤ س ١ » من هذا الكتاب .

(٣) كذا ورد تعبير المؤلف : بعطف الظاهر على الضمير المرفوع بلا ضمير ولا فاصل لفظي وهو ضعيف في العربية . والفصح « تلاقينا نحن وبنو تميم » .

(٤) أوفضوا : أسرعوا وعدوا ومنه قوله تعالى « كأنهم الى نصب يوفضون » .

أسوداً في المقاتلة ، وثعالب في المحادعة والمخاتلة ، وتناجد^(١) بنو تميم علينا بحملة ، فلذنا بالفرار ، واستبقنا الى تولية الأدبار « فانك إنما قلت : « وتناجد بنو تميم » مصرحاً بذكرهم ، ولم تقل : وتناجدوا ، كما قلت : « أقبلوا » و « ابتدرُوا » و « جاؤوا » للدلالة على التعجب من شجاعتهم والتعظيم لشدتهم وإقدامهم . ولا سيما وقد أضفت الى ذلك قولك : « لذنا بالفرار » و « استبقنا الى تولية الأدبار » فكأنك قلت : وتناجد أوائك الفرسان المشاهير ، والحكمة المذكورون^(٢) ، وحملوا علينا حملة واحدة ، فولينا مدبرين مهزمين .

ومن هذا الباب قوله تعالى : « أولم يروا كيف يُبدىء الله الخلق ثم يعيده إن ذلك على الله يسير . قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئُ النشأة الآخرة^(٣) ... » . ألا ترى كيف صرح باسمه تعالى في قوله : « ثم الله ينشئُ النشأة الآخرة » . مع إبهامه^(٤) مبتدئاً في قوله « كيف بدأ الخلق ثم ينشئُ النشأة الآخرة » ؟ والفائدة في ذلك ما ذكرناه ونَبَّهنا عليه ؛ وهو أنه لما كانت الاعادة عندهم من الأمور العظيمة والأشياء المستصعبة ، وكان صدر الكلام واقماً معهم في الابداء ، وقَرَّ رأيهم أن ذلك من الله — عز وجل — احتج عليهم بأن الاعادة إنشاء مثل الابداء ، وإذا كان الله لا يعجزه شيء^(٥) هو الذي لا يعجزه الابداء فوجب أن لا تعجزه الإعادة ؛ فللدلالة والتنبيه على عظم هذا الأمر الذي هو الاعادة أبرز اسمه — تعالى — الى [العبارة] وأوقعه مبتدئاً ثانياً ، فاعرف ذلك وقس عليه .

وأما الثاني وهو ضد الأول فانه يقصد به الذم كقوله تعالى : « وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قالوا ما هذا إلا رجلٌ يريد أن يصدِّكم عما كان يعبد آباؤكم وقالوا ما هذا إلا إفكٌ مفترى ، وقال الذين كفروا للحق لما جاءهم إن هذا إلا سحرٌ مبين^(٦) » فإنه إنما قال : « وقال الذين كفروا »

(١) تناجدوا : تعاونوا .

(٢) في المثل السائر « ج ٢ ص ٢٤ » « المناكير » جمع المنكر .

(٣) السورة « العنكبوت » والآية « ١٩ - ٢٠ » وتامها « إن الله على كل شيء قدير » .

(٤) في المثل السائر « مع إيقاعه » .

(٥) كذا وردت وفي المثل السائر أيضاً . « ج ٢ ص ٢٥ » ولعل الأصل « وهو الذي » .

(٦) السورة « سبأ » والآية « ٤٣ » .

ولم يقل : « وقالوا » كالذي قبله ، للدلالة على صدور الكلام عن إنكار عظيم ، وغضب شديد ، وتعجب من كفرهم بليغ . ولا سيما ^(١) وقد انضاف الى ذلك قوله تعالى : « وقالوا للحق لما جاءهم ... » وما فيه من الإشارة إلى القائلين ، والمقول فيهم ، وما في ذلك من المبادهة ؛ كأنه قال تعالى « وقال أولئك الكفرة ، المتمردون بجرأتهم على الله ، ومكابرتهم لمثل ذلك الحق المنير ^(٢) ، قبل أن يدوقوه : إن هذا إلا سحرٌ مبين » . وأمثال هذا كثيرة ، فاعرفها .

النوع الثالث عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في التخلص والاقتضاب

ولهذا النوع من الكلام ، محل كريم ، وموقع لطيف .

فأما التخلص ، فهو أن يأخذ المؤلف في معنى من المعاني ، فيبنا هو فيه إذ أخذ في معنى آخر ، وجعل الأول سبباً إليه ، فيكون بعضه آخذاً برقاب بعض ، من غير أن يقطع المؤلف كلامه ، ويستأنف كلاماً آخر ، بل يكون جميع كلامه ، كأنما أفرغ إفرغاً ، وذلك مما يدل على حذق الشاعر ، وقوة تصرفه ، وطول باعه ، واتساع قدرته ، من أجل أن الشاعر يضيق عليه نطاق الكلام ، ويكون متبعماً للوزن والقافية ، فلا توافيه الألفاظ على حسب إرادته ، ولا تترن له .

وأما الناثر فانه مطلق العنان ، يعضي حيث شاء فلذلك يشق التخلص على الشاعر أكثر مما يشق على الناثر .

وأما الاقتضاب فهو ضد التخلص ، وذلك أن يقطع الشاعر كلامه الذي هو فيه ويستأنف كلاماً آخر غيره من مدح أو هجاء أو غير ذلك . ولا يكون للثاني علاقة بالأول ، ولا تلفيق بينه وبينه ، وهو مذهب القدماء من صنعة ^(٣) الشعر ، وسيأتي بيانه . وأما المحدثون فانهم تصرفوا

(١) لا تدخل « قد » بين لاسيما وما يليها ، فضلا عن أن يكون ما يليها فعلا كما جاء في كلام المؤلف .

(٢) وفي المثل السائر « المبين » . (٣) الصنعة : بالتحريك جمع الصانع .

في التخلص وأبدعوا فيه فآظهروا من ذلك العجائب والغرائب كقول علي بن الجهم (١) :
 وليلة كحلت بالنفس (٢) مقلتها ألفت قناع الدجى في كل أخذود
 قد كاد يُفرقني أمواج ظلمتها لولا اقتباس سناً (٣) من وجه داود

ألا ترى ما أظف هذا التخلص وأحسنه ؛ فانه ذكر أولاً الليلة وسوادها ، وابتداء
 دجها ، وأنه في غمرات من ظلمتها كالفریق . ثم أدرج في ضمن كلامه ، بعد ذلك ، ذكر
 المدوح بما يناسب ما هو من الظلمة ، فذكر الانارة والاضاءة بقوله : « سنا من وجه داود »
 فصار الكلام كأنما أفرغ إفراناً واحداً ، ومن هذا النحو قول ابن نباتة :

كفن الشموع وقد أطلعت من النار في كل رأس لسانا
 أنامل أعدائك الخائفين تضرعُ تطلبُ منك الأمانا

فهذا هو التخلص البديع في الصنعة الذي استحوذ على مجامع الحسن والرونق ، فاعرفه .
 وقال أبو العلاء محمد (٤) بن غانم المعروف بالفناني : « إن كتاب الله العزيز خال من
 الاقتضاب والتخلص » . وهذا القول فاسد ، لأن حقيقة التخلص إنما هي الخروج من كلام الى
 كلام آخر غيره بلطفية تناسب بين الكلام الذي خرج منه والكلام الذي خرج إليه ، وفي
 القرآن العظيم مواضع كثيرة من ذلك ، كالخروج من الوعظ والتذكير بالانذار والبشارة بالجنة

(١) هو أبو الحسن علي بن الجهم بن بدر القرشي السامي ، كان أحد الشعراء المشهورين في المدح والوصف
 والفرز بالفاظ عذبة وأوزان منتخبة وهو أول من نظم في التاريخ من الشعراء ، مدح المتوكل على الله وغيره
 وتوفي سنة « ٢٤٩ » جريحاً من وقعة بينه وبين أعراب بني كلب . وقد طبع الأستاذ الكبير خليل مرمدم ديوانه
 بالشام « في دمشق » « تاريخ بغداد للخطيب ج ١١ ص ٣٦٧ » و « معجم المرزباني ص ٢٨٦ » والأغاني
 « ج ١ ص ٢٠٣ » وطبقات الشعراء لابن المعتز « ص ١٥١ » ووفيات الأعيان لابن خلكان « ج ١
 ص ٣٨٤ » من طبعة بلاد العجم .

(٢) في الأصل « النفس » من تحريف اللساح ، والتصحيح من « ديوان علي بن الجهم » « ص ١٢٨ »
 طبعة الأستاذ خليل مرمدم .

(٣) في زهر الآداب « ٣ : ١٨ » « عن كل » كما جاء في حاشية الديوان ، وفيه أيضاً « سنا
 وجه داود » .

(٤) راجع حاشية « ص ٢ » من هذا الكتاب .

الى امر ونهي ووعد ووعيد ومن محكم الى متشابه ، ومن صفة لني مرسل وملك منزل الى ذم لشيطان مرید ، وجبار عنيد بلطائف دقيقة ، ومعان آخذة بالقلب ؛ فما جاء من التخالص في القرآن الكريم قوله تعالى : « واتل عليهم نبأ ابراهيم إذ قال لا بيه وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناماً فنظل لها عاكفين قال هل يسمعونكم إذ تدعون »^(١) . إلى قوله تعالى : « فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين » هذا كلام يذهل العقول ويحير الأبواب ، وفيه كفاية لطالب البلاغة والمنتصب لهذه الصناعة ، فانه متى أنعم فيه النظر وتدبر أثنائه^(٢) ، ومطاوي حكيمته علم أن في ذلك غنى عن تصفح الكتب المؤلفة في هذا الفن ألا ترى أيها المتأمل ما أحسن ما رتب ابراهيم - عليه السلام - كلامه مع المشركين حين سأهم أولاً عما يعبدون سؤال مقرر لا سؤال مستفهم ، ثم أنحى على آلتهم فأبطل أمرها بأنها لا تضر ولا تنفع ، ولا تبصر ولا تسمع . وعلى تقليد آباءهم الأقدمين ، فكسره وأخرجه من أن يكون شبهة فضلاً عن أن يكون حجة . ثم أراد الخروج من ذلك إلى ذكر الإله ، الذي لا تجب العبادة لإلهه ، ولا ينبغي الرجوع والانابة إلا إليه ، فصور المسألة في نفسه دونهم بقوله « فإنهم عدو لي إلا رب العالمين » على معنى أني فكرت في أمري فرأيت عبادتي لها عبادة العدو وهو الشيطان ، فاجتنبتها ، وآثرت عبادة من الخير كله منه . وأراهم بذلك أنها نصيحة ينصح بها نفسه لينظروا فيقولوا ما نصحننا إبراهيم إلا بما نصح به نفسه ، فيكون ذلك أدعى لهم

(١) السورة « الشعراء » والآية « ٦٩-١٠٢ » وتامها « ... أو ينفعونكم أو يضرون ، قالوا بل وجدنا عليه آباءنا كذلك يفعلون ، قل أفرايتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وآباؤكم الأقدمون ، فانهم عدو لي إلا رب العالمين ، الذي خلقتي فهو يهديني ، والذي يطعمني ويسقيني ، وإذا مرضت فهو يشفيني ، والذي يميتني ثم يحييني ، والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ، رب هب لي حكماً وألحقي بالصالحين ، واجعل لي لسان صدق في الآخرين ، واجعلني من ورثة جنة النعيم ، وأغفر لأبي لأنه كان من الضالين ، ولا تخزني يوم يبعثون ، يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم ، وأزلفت الجنة للمتقين ، وبرزت الجحيم للفاوتين ، وقيل لهم أين ما كنتم تعبدون ، من دون الله هل ينصرونكم أو ينتصرونكم ، فككبكبوا فيها هم والفاوون ، وجنود إبليس أجمعون ، قالوا وهم فيها يختصمون ، تالله إن كنا لفي ضلال مبين ، إذ نسويكم برب العالمين ، وما أضلنا إلا المجرمون ، فالنا من شافعين ، ولا صديق حميم ، فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين . »

(٢) في الأصل « ابتاءه » وهو غير مستقيم .

الى القبول لقوله ، وأبثت على الاستماع منه . ولو قال : « فأنهم عدو لكم » لم يكن بتلك المثابة ، فتخلص عند تصويره المسألة في نفسه الى ذكر الله عز وجل ، وأجرى عليه تلك الصفات العظام من تفخيم شأنه ، وتعميد نعمه [عليه] من لدن خلقته وإنشائه الى حين وفاته مع ما يرجي في الآخرة من رحمته ليعلم بذلك أن من هذه صفاته حقيق بالعبادة وواجب على الخلق الخضوع له ، والاستكانة لعظمته ، ثم خرج من ذلك الى ما يلائمه ويناسبه فدعى بدعوات المخلصين ، وابتهل اليه ابتهاج الأوابين ، لأن الطالب (إلى) مولاه ، والراغب اليه إذا قدم قبل سؤاله وضراعتة الاعتراف بالنعمة والاقرار بالاحسان كان ذلك أسرع للإجابة ، وأنجح لحصول الطلبة ، ثم أدرج في ضمن دعائه ذكر البعث ، ويوم القيامة ومجازاة الله لمن آمن به واتقاه بالجنة ، ولمن ضل عن عبادته بالنار ، فجمع الترغيب في طاعته والترهيب من معصيته ، ثم سأل المشركين عما كانوا يعبدون من الأصنام سؤالاً موبخ لهم ، مستهزئ بهم ، وذكر ما يُدفعون اليه عند ذلك من الندم والحسرة^(١) على ما كانوا فيه من الضلال وتمني العود ليؤمنوا .

فانظر أيها التأمّل الى هذا الكلام الشريف الآخذ بعضه برقاب بعض مع احتوائه على ضروب من المعاني فيتخلص من كل واحد منها الى الآخر بلطفة دقيقة حتى كأنه معنى واحد ، فخرج من ذكر الأصنام وتقريعه لأبيه وقومه من عبادتهم إياها مع ما هي عليه من التعرّي عن صفات الالهية حيث لا تضر ولا تنفع ، ولا تبصر ولا تسمع ، الى ذكر الله تعالى ، فوصفه بصفات الالهية ، فمظم شأنه وعدد نعمه ، ليعلم بذلك أن العبادة لا تصح إلا له . ثم خرج من هذا الى دعائه إياه وخضوعه له ثم خرج منه الى ذكر يوم القيامة ، وثواب الله وعقابه ، فتدبر هذه التخلصات اللطيفة ، هذا الى غيره من تضمن هذا الكلام لأنواع من صناعة التأليف ، وهي الايجاز والكناية والتقديم والتأخير وإنابة الفعل الماضي عن الفعل المضارع .

فأما الايجاز فلا خفاء به على العارف بما أشرنا اليه في باب الذي سبق ذكره إلا أن من جملته قوله تعالى : « وأزلف الجنة للمتقين ، وبرزت الجحيم للغاوين » فانه جمع الترغيب في طاعته

(١) كذا جاء في الأصل ولو قال « من الحسرة والندم على ... » لكان أحسن .

والترهيب من معصيته مع عظمها ، ونخامة شأنها في هذه الكلمات اليسيرة . وأما الكناية فقولته تعالى « وبرزت الجحيم للغاوين » فالغاوون ها هنا كناية عن أبيه وقومه ، وبدل على ذلك قوله « وقيل لهم أين ما كنتم تعبدون من دون الله » لأن كلامه في الأول كان معهم في عبادتهم الأصنام .

وأما التقديم والتأخير فإن ذكر ابراهيم النعمة وتعدد الاحسان قبل الدعاء وطلب الحاجة . وأما إنابة الفعل الماضي عن المضارع فقولته تعالى : وأزلفت الجنة للمتقين وبرزت الجحيم للغاوين وقيل لهم أين ما كنتم تعبدون « بمد قوله « ولا تخزني يوم يبعثون يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم » ، وفي ذلك من الفائدة ما أشرنا اليه في بابه ، وقد سبق ذكره ، فاعرفه .

ومما استطرف من هذا النوع قول ابن (١) الزمكدم :

وليل كوجه البرقعدي ظلمة	وبرد أغانيه وطول قرونيه
سريت ونومي فيه نوم مشرد	كعقل سليمان بن فهد ودينه
على أولق ^(٢) فيه التفات كأنه	أبو جابر في خبطه وجنونه
إلى أن بدا ضوء الصباح كأنه	سنا وجهه قرواش وضوء جبينه

وهذه الأبيات لها حكاية وذلك أن هذا المدوح كان جالساً مع ندمائه في ليلة من ليالي الشتاء ، وفي جملتهم هؤلاء الذين هجأهم الشاعر ، وكان البرقعدي مغنياً وسليمان بن فهد وزيراً ، وأبو جابر صاحباً ، فالتمس المدوح من الشاعر أن يهجو المذكورين ويمدحه فأنشد هذه الأبيات . وقد قال بعض أرباب هذه الصناعات إن هذا الشاعر لو تحدى بهذه الأبيات لأعجز

(١) لم تنف على ترجمته والظاهر أنه من أهل القرن الخامس للهجرة فقد ذكر ياقوت الحموي في رسم « برقعدي » من معجم البلدان أنها « بفتح الباء وكسر العين وياء ساكنة ودال وأنها بليدة في طرف بقعاء الموصل من جهة نصيبين وباشزى » وان شاعراً قال يهجو سليمان بن فهد الموصلي مستطرداً ويمدح قرواش بن المقلد أمير بني عقيل : « وليل كوجه البرقعدي ظلمة ... » . وفي المعجم :

على أولق فيه الهباب كأنه أبو جابر في خبطه وجنونه
(٢) الأولق : الجنون .

الشعراء أن يأتوا بمثلها ، لأنه مع إتيانه بهذا النوع من علم البيان لم يقنع بذلك حتى رقي في معانيه المقصودة إلى أسمى المنازل ؛ فابتدأ في البيت الأول بهجو البرقعدي ، فجاء في ضمن مراده ذكر أوصاف ليل الشتاء جميعها ، ولم يخل منها بشيء وهي الظلمة والبرد والطول ، ثم إن هذه الأوصاف لليلة جاءت ملائمة لما وقعت عليه ، مطابقة له : وكذلك البيت الثاني والثالث . ثم خرج إلى المدح بألطف وجه وأرق صنعة ، فاعرف ذلك فإنه لم يقل في هذا الباب أبدع من هذه الأبيات .

ومما جاء على نحو ذلك قول إسحاق^(١) بن إبراهيم الموصلي :

وصافية تغشى العيون بنورها	رهينة عامر في الدنان وعام
أدّرنا بها الكأس الروية بيننا	من الليل حتى أنجباب كل ظلام
فما ذرّ قرْنُ الشمس حتى رأيتنا	من العي نحكي أحمد بن هشام ^(٢)

الأ ترى ما أحسن ما خرج هذا الشاعر في الهجاء ، فإنه أوهم في الأول الخوض في صفة الخمر ثم استدرج المعنى الذي قصده في صفة الخمر ، من حيث لا يعلم السامع لمطلع كلامه أنه يريد ذلك ؛ وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .

وأما الاقتضاب فهو الذي أشرنا إليه في صدر هذا النوع ، وهو أن يقطع المؤلف كلامه ويستأنف كلاماً آخر غيره ، من غير علاقة تكون بينه وبين ما قبله ، فمن ذلك ما هو أحسن من

(١) هو أبو محمد إسحاق بن إبراهيم بن ماهان بن بهمن بن بشك التميمي بالولاء الأرجاني الأصل المعروف بابن النديم الموصلي ، كان من كبار المغنين والظرفاء والحلماء ، زيادة على علمه باللغة والشعر وأخبار الشعراء وأيام العرب وبده الطولي في الفقه والحديث وعلم الكلام ، وكانت دائرة علومه وفنونه واسعة ، نادم الخلفاء كالرشيد والمأمون والمعتصم والأمين والهادي وكان المعتصم يقول : ما غناني إسحاق قط إلا خيل لي أنه زيد في ملكي « وله كتاب كبير في الغناء مذكور في كتب التاريخ توفي سنة « ٢٣٥ » هـ على أصح القولين ، راجع الأغاني ج ٥ ص ٢٥٨ — ٤٣٥ » طبعة دار الكتب المصرية ، وغيره من الأجزاء وتاريخ بغداد للخطيب « ج ٦ ص ٢٣٨ » ووفيات الأعيان « ج ١ ص ٦٩ » طبعة بلاد العجم .

(٢) أحمد بن هشام من قواد الخليفة المأمون وله ذكر في أخبار الدولة العباسية « أخبار بغداد لأحمد بن طاهر ص ٥٩ ، ١١٩ » والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي « ج ٢ ص ١٤٩ ، ٢١٣ » . وفي الأغاني « ج ٥ ص ٣٠١ » أنه أهدى إلى إسحاق الموصلي زعفراناً وكتب إليه شعراً فرد الجواب شعراً .

التخلص ، وهو فصل الخطاب ، ولذَين في ذلك ما يوقفك عليه ، ويأخذ بمجامع قلبك فتقول : إن أريد فصل الخطاب ، الفاصل في الخطاب الذي يفصل بين الصحيح والفاسد ، والحق والباطل ، والصواب والخطأ فهو « فَعَلَّ » بمعنى فاعل كَالْقَوْمِ وَالزَّوْرَ ، وقال بعضهم هو « أما بعد » لأن المتكلم يفتتح ، اذا تكلم في الأمر الذي له شأن ؛ بذكر الله عز وجل وتمجيدِه ، فاذا أراد أن يخرج المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله عز وجل « « أما بعد » وهذا مذهب المحققين من علماء البيان . قالوا في الفصل الذي هو أحسن من الوصل هذا ، وهي علامة وكيدة من الخروج من كلام الى كلام آخر غيره كقوله تعالى : « واذكر عبادنا ابراهيم واسحاق ويعقوب أولي الأيدي والأبصار ، إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار » ^(١) إلى قوله : « مفتحة لهم الأبواب » ألا ترى ما ذكر قبل « هذا ذكر » في الأنبياء ، وأراد أن يذكر على عقبه باباً آخر وهو ذكر الجنة وأهلها فقال « هذا ذكر » ثم قال « وإن للمتقين لحسن مآب » . ويدل عليه لما أتم ذكر أهل الجنة وأراد أن يعقبه بذكر أهل النار قال « وإن للطاغين لشر مآب » وذلك من فصل الخطاب الذي هو أطف موقماً من التخلص فاعرفه .

النوع الرابع عشر من الباب الأول

من الفن الثاني في المبادئ والافتتاحات

وهو نوع من صناعة التأليف جمة فوائده ، وذلك أن يجعل مطلع الكلام من الشعر والخطب والرسائل دالاً على المعنى المقصود بذلك الشعر أو تلك الخطبة أو تلك الرسائل . ومن أدب ذلك أن لا يذكر الشاعر في افتتاح القصيدة المديح بما يتطير به وقال بعض علماء البيان « أحسنوا معاشر الكتاب الابتداآت فأنهن دلائل البيان » . وينبغي للشاعر أن يحترز في المدح مما يتطير به من وصف إفقار الديار ، ودثور المنازل والأطلال ، وتشتت الآلاف ، وذم الزمان ،

(١) السورة « ص » والآية « ٤٥ ، ٥٠ » وتامها « ولأنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار ، واذكر اسماعيل واليسع وذا الكفل وكل من الأخيار ، هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب ، جنات عدن مفتحة لهم الأبواب » .

وأشبه ذلك ، ولا سيما إذا كان في التهاني ، فانه يكون أشد قبحاً ، وإنما يستعمل ذلك في الخطوب النازلة ، والنوائب الحادثة ، ومتى كان الكلام في المدح مؤسساً على هذا المثال تطيّر منه سامعه ، فان رأس صناعة التأليف وضع كل شيء مكانه ، وإنما خصصت الابتدآت بالاختيار لأنها أول ما يطرق السمع من الكلام ، فانه متى كان الابتداء لاثنماً بالمعنى الوارد بعده توفرت (١) الدواعي على استماعه وتزايدت البواعث على الاصغاء إليه ، ومن أقبح الابتدآت قول ذي الرمة « ما بال عينيك منها الماء ينسكب » (٢)

لأن مقابلة المدوح بهذا الخطاب لاختفاء قبضه ، وقد أنكر الفضل بن يحيى على أبي نواس قوله فيه :

« أربع البلى إن الخشوع لبادي »

فلما انتهى الى قوله :

سلام على الديننا إذا ما فقدتم
بني بربك من راحلين وغادي

استحکم تطير الفضل بن يحيى ، وقيل إنه لم يمض على ذلك اسبوع واحد حتى نكبوا (٣) ، وحكي (٤) أنه لما فرغ المعتصم من بناء قصره بالميدان (٥) جلس فيه وجمع أهله وأصحابه وأمرهم أن

(١) أي تمت وكملت ، وقد أوقع الناس في الغلط مؤلف « تذكرة الكاتب » حين دعاهم أن يقولوا « توافر » مكان « توفّر » وشتان ما بينهما ، فتوافر معناه « تكاثّر » وليس المراد التكاثر هاهنا .

(٢) قال ابن رشيقي في العمدة « ج ١ ص ١٤٨ » : « ودخل ذو الرمة على عبد الملك بن مروان فأستنشده شيئاً من شعره فأنشده قصيدته « ما بال عينيك منها الماء ينسكب » وكانت بعين عبد الملك رمشة وهي تدمع ابداً فتوهم أنه خاطبه أو عرض به فقال : وما سؤالك عن هذا يا جاهل !؟ ففتته وأمر باخراجه . ولا تظن هذا من العيوب الأصلية في الشعر فقد قال جرير « الموشح ص ١٧١ » : لو خرس ذو الرمة بعد قوله : ما بال عينيك ... كان أشعر الناس .

(٣) ذكر ذلك ابن رشيقي في العمدة « ج ١ ص ١٥٠ » .

(٤) الموشح للمرزباني « ص ٣٠١-٣٠٢ » والخبر فيه مبسوط بأكثر مما هنا .

(٥) الميدان قال ياقوت الحموي في معجم البلدان « شارع الميدان : من محال بغداد أيضاً بالجانب الشرقي خارج الرصافة وكان شارعاً ماداً من الشماسية الى سوق الثلاثاء وفيه قصر أم حبيب بنت الرشيد » . وسوق الثلاثاء هو سوق الحيدرخان الحالي وسوق باب الأغا . والشماسية هي الصليبخ الحالية ، فالميدان كانت بينهما ، وكان فيه قصر المعتصم . والقصة مذكورة في كتاب « الموشح » للمرزباني « ص ٣٠١ » .

يلبسوا أسنى الملابس ، ويظهروا محاسن الزينة ، وجلس على سرير مرصع بالجواهر والى جانبه أسرة ، فكلمها دخل عليه رجل من أكابر دولته أجلس في الموضوع الذي يليق به فما^(١) رأى الناس أحسن من ذلك اليوم ، فاستأذن إسحق بن إبراهيم الموصلي في الانشاد فاذن له ، فانشد شعراً ما سمع بأحسن منه في صفته وصفة المجلس إلا أنه استفتح بذكر الديار القديمة وبقية آثارها فقال :

يا دار غيرك البلى ومحاك يا ليت شعري ما الذي أبلاكِ !؟

فتطير المعتصم من ذلك وتفاضر الناس على إسحق بن إبراهيم ، وعجبوا كيف ذهب عليه مثل ذلك مع علمه ومعرفته وطول خدمته للولوك ، ثم أقاموا يومهم وانصرفوا فما عاد منهم اثنان الى ذلك المجلس ، وخرج المعتصم إلى^(٢) سر من ، رأى وخرب القصر ، فاذا أراد الشاعر أن يذكر داراً في مديحه فليذكر كما ذكر الحريري^(٣) :

ألا يا دار دام لك السرور وساعدك النضارة والحبور
وكما قال أشجع^(٤) ...

قصر عليه تحية وسلام نشرت عليه جمالها الأيام

(١) في الأصل « فلما » والتصحيح من الموشح .

(٢) في الأصل « من » وهو خطأ في التأريخ لأن المعتصم ترك بغداد الى سامراء ولأن القصر المذكور كان ببغداد .

(٣) هو أبو يعقوب إسحاق بن حسان بن قوهي ، عرف بالحريري لأنه كان متصلاً بنجرم بن عامر المري أو ابنه عثمان . وأصله من خراسان من أبناء السغد . كان شاعراً محسناً ، له مدائح في يحيى بن خالد بن برمك وغيره وكان أعور « تاريخ بغداد للخطيب » ج ٦ ص ٣٣٦ والشعروالشعراء « ص ٣٥٣ » طبعة المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٣٢ وتاج العروس في « خرم » والأغاني « ج ٣ ص ١٩٦ ، ج ٦ ص ٨٣ ، ج ١١ ص ٣٤٤ ، ج ١٣ ص ١٥٠ » من طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) هو أشجع بن عمرو بن بني سليم ولذلك عرف بالسلمي ، كان من أهل الرقة وقدم البصرة فتأدب بها ثم ورد ببغداد . وكان شاعراً بارعاً ظريفاً جيد المعاني جزل المباني ، اتصل بالبرامكة وأكثر من مدحهم ومدح الرشيد ، وهذا البيت من قصيدة يمدحه فيها مطلعها :

قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الأيام

« الشعروالشعراء ص ٣٧٣ » من الطبعة المذكورة « وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ١١٧ » و« الأغاني ج ١٧ ص ٣٠-٥١ » طبعة ساسي و« تاريخ بغداد للخطيب ج ٧ ص ٤٥ » .

وما أُجدر هذا البيت بمفتح شعر إسحاق بن إبراهيم الذي أنشده للمعتصم في ذلك القصر ،
فانه لو ذكر هذا وما يجري مجراه لكان حسناً لا ثِقاً .

وسئل بعضهم عن أحق الشعراء ، فقال من أجاد الابتداء والمقطع ، ألا ترى أن قصيدة
أبي نواس التي هي :

يا دار ما فعلت بك الأيام لم يبق فيك بشاشة تستام
قد قيل إنها من أشرف شعره وأعلاه منزلة ، وأن أبا تمام مع تقدمه في صناعة الشعر أتعب
نفسه في الاتيان بما يماثلها أو يشابهها فلم يقدر على ذلك ، وهي مع شرفها وعلو منزلتها في الشعر
مستكرهة الابتداء من حيث النظر ، لأنها في مدح الخليفة الأمين . وافتتاح المديح بذكر
الديار ودروسها يتطير به ، ولا سيما في حق الخلفاء والملوك ، ولهذا يختار من ذكر الأماكن
والمنازل ما راق لفظه ، وحسن التلفظ به كالغوير والعقيق وزرود^(١) وأشباه ذلك ، ويختار أيضاً
من أسماء النساء في الغزل نحو « سعاد وأمام وفوز » وما يجري هذا المجرى . ولقد عيب على
الأخطل من أجل تغزله باسم « قدور »^(٢) وهي امرأة كان يحبها فإنه مستقبح في الذكر ،
وأمثال هذه الأشياء تجب مراعاتها والاعتناء بها فاعرف ذلك .
ولما نظر أبو العمَيْثَل^(٣) في قصيدة أبي تمام وهي :

(١) الغوير والعقيق وزرود أسماء مواضع في بلاد العرب .
(٢) كذا ورد في الأصل وفي الأغاني « ج ٨ ص ٣٠٢ » من طبعة دار الكتب المصرية أنه كان ينسب
بزعمه وأمامة ابنتي سعيد بن إلياس بن هانيء بن قبيصة ، وكانت زعوم تعرف بأما الأحماس .
(٣) هو عبد الله بن خلود ، مولى جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس الهاشمي . قيل إن
أصله من الري ، وكان كاتب عبد الله بن طاهر الخزاعي وشاعره ومؤدب أبنائه وكان أبويه من قبله ، وكان
يفخم الكلام ويعربه ، ويكثر من نقل اللغة وله علم بها وصنف كتباً مفيدة منها « ما اتفق لفظه واختلف
معنا » وقد طبعه المستشرق فريتس كرنكو بلندن سنة ١٩٢٥ باسم « الكتاب المأثور عن أبي العمَيْثَل
الأعرابي » وله كتاب « التشابه » وكتاب « الأبيات السائرة » و « معاني الشعر » وغير ذلك . وتوفي
سنة « ٢٤٠ » هـ الفهرست لابن النديم « ص ٧٢ من طبعة مصر » والوفيات « ج ١ ص ٢٨٤ » طبعة
بلاد المعجم ، والمجموع الفيف « نسخة مصورة ، الورقة ٣ - ٤ » وله شعر جيد .

« أهن عوادي يوسفٍ وصواجه (١) »

استرذل ابتداءها فاسقط القصيدة كلها حتى عاد إليه أبو تمام ووقفه على موقع الاختيار منها

وهو :

إليك جزعنا مغرب الشمس كلما أجزنا (٢) ملاً صلّت عليك سبابه
وغير ذلك مما ذكره أبو تمام في قصيدته ، فلما وقف أبو العميث عليه راجع عبد الله بن
طاهر فأجازها له . ولأبي تمام ابتداءات كثيرة تجرى هذا الجرى كقوله :

« قدك اتئد (٣) أربيت في الغواء » (٤)

فإن الابتداء المستكره ليس من شرطه أن يكون مما يتطير به فقط وإنما يكون مستكرهاً كما
أشرنا إليه من قول أبي تمام وما جانسه ، فاعرف ذلك .

واعلم أن الابتداء البديع البارع يكون داعياً إلى الاصغاء إلى ما بعده من الكلام ، ألا ترى
أن الله تعالى قال : « حم ، ألم ، وطسم ، وكهيعص » . فيقرع الأسماع شيء بديع ، ليس لها
بمثله عادة فيكون ذلك داعياً لها إلى الاستماع ، ولذلك استحسنت من الابتداءات في الكتب
« الحمد لله » لأن النفوس تتشوف إلى تمجيد الله — عز وجل — والثناء عليه ، وتميل إلى معرفة
ما يأتي بعده من الكلام .

ومن أحسن الابتداءات ما ذكره مهيأ فإنه أتى بالمعنى المقصود من أول كلامه فقال :
أما وهوها عذرةً وتنصلاً لقد نقل الواشي إليها فأحلاً (٥)
سعى جهده لکن تجاوز حده وكشّر فارتابت ولو شاء قمللاً
الأ ترى ما أطف هذا الاعتذار الذي قد أبرزه في هيئة القول ، وأخرجه في مرض النسيب ،

(١) من قصيدة يمدح بها أبا العباس عبد الله بن طاهر بن الحسين ، والشطر الثاني « فعزماً فقد ما أدرك
السؤل طالبه » (الديوان ص ٣٦) .

(٢) في الديوان « وسطنا » . (٣) في الأصل « قدكتئد » ممزوجة .

(٤) من قصيدة يمدح بها يحيى بن ثابت ، والشطر الثاني « كم تملون وأنتم سجرأئي !؟ »

(٥) أحل : قال المجال وهو فعل مشتق من مشتق غير الفعل مثل « تمسكن » من المسكين .

والمراد به الاعتذار الى المدوح ، وذلك من أبداع ما يكون في هذا الباب . ومما جاء على نحو منه قول بعض المتأخرين في أنوشروان ^(١) الوزير وقد خلع عليه :

خُلِمَت من الحَدَثَانِ أَحَصَنُ أَدْرَعِي فَلَقَد سُسِنَ عَلَى الكَرِيمِ الأَرُوعِ
وكذلك قوله وقد وشي في حقه الى المدوح :

وراءك أقوال الوشاة الفواجر ودونك أحوال الغرام المُخَامِرِ
فلولا وُلُوعُ منكَ بالصدق ما وشوا ولولا الهوى لم أُنْتَدِبَ للمعازر

فسلك في هذا القول مذهب مهيار إلا أن في هذا زيادة على ما قاله مهيار ، وهي في المعاتبة على الالتفات الى الوشاة ، والاستماع منهم وذلك من أغرب ما قيل في هذا المعنى ، فاعرفه .

ومن الابتداءات في الكتب قول مؤلف الكتاب « الحمد لله رافع لواء الايمان ، وقامع أولياء الشرك والبهتان ، الذي نصر الاسلام وأطلع نجومه ، وخذل الكفر وطمس رسومه » ، فإنه قد جيء بالمعنى المقصود وهو البشرى بهزيمة الكفار من أول الكتاب ، ومتى سمع الانسان

(١) هو معين الدين شرف الدولة أبو نصر أنوشروان بن خالد بن محمد الفيني القاشي الوزير ، ولد بالري سنة « ٤٥٩ » ونشأ نشأة الكتاب وتنقلت به الأحوال الى أن ولي الوزارة لسلطان مغيث الدين محمود بن محمد بن ملكشاه السلجوقي في جمادى الآخرة سنة « ٥١٧ » وقدم معه بغداد واستوطنها وعزل عن الوزارة ثم أعيد إليها في رجب سنة « ٥٢١ » واستوزره الخليفة المسترشد بالله في أواخر رجب سنة « ٥٢٦ » وعزله في شهر ربيع الأول سنة « ٥٢٨ » ثم استوزره السلطان مسعود أخو محمود المذكور ، ثم عزله سنة « ٥٣٠ » فعاد الى بغداد وأقام معزولا مكروماً في داره بالحريم الظاهري بالجانب الغربي من بغداد الى أن توفي ثاني عشر صفر سنة « ٥٣٢ » هـ . وقيل في شهر رمضان قال ابن الجوزي « كان عاقلاً مهيباً عظيم الخلق دخلت عليه فرأيت من هيئته ما أدهشني وهو كان السبب في جمع المقامات التي أنشأها أبو محمد الحريري » وقال ابن الأثير « كان يستقبل من الوزارة فيجاب الى ذلك ثم يخطب إليها فيجيب كارهاً » . وقال السمعاني « وكان قد جمع الله فيه الفضل الوافر والعقل الكامل والتواضع والرعاية للحقوق » . وفي الحق أن سلامته من الأذى والقتل في ذلك العصر تدل وحدها على حسن سيرته وفضله ، وله كتاب « فتور زمان الصدور وصدور زمان الفتور » في تاريخ السلجوقيين ، بالفارسية ، أخذ منه العماد الأصفهاني في كتابه « نصره الفترة » (تلخيص معجم الألقاب) لابن الفوطي ، والمتنظم لابن الجوزي « ج ١ ص ٧٧ » و « الكامل في سنة « ٥٣٣ » وغيرها ، وأنساب السمعاني في « الفيني » و « نصره الفترة وعصرة الفترة » للعماد الأصفهاني « نسخة دار الكتب الوطنية بباريس « ٢١٤٥ » والنجوم الزاهرة « ج ٥ ص ٢٦١ » و « شذرات الذهب » ج ٤ ص ١٠١ » . و « خريدة القصر وجريدة العصر » نسخة دار الكتب الوطنية بباريس ٣٣٢٦ الورقة ٦٠ ، ٦٤ » و « الفخرى ص ٢٢٥ » . وكشف الظنون في « فتور » .

هذا المطلع علم أنه يتضمن البشرى بإدالة المسلمين على المشركين من غير أن يحتاج إلى وقوف على حديث الواقعة . ومن ذلك قول بعض الكتاب في زمن المأمون وقد نُتِجَتْ ناقةٌ شخصَ آدمي ، فأمر أن يكتب بذلك الى البلاد فقال « الحمد لله خلق الأنام في بطون الأنعام » ، فعبر عن المراد في أول كلامه . وأمثال ذلك كثيرة فاعرفها .

النوع الخامس عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في قوة اللفظ لقوة المعنى

وهو نوع من علم البيان شريف المحل ، لطيف المأخذ ، وإنما يعمد اليه لضرب من المبالغة . اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل الى وزن آخر أكثر منه فلا بد و^(١) أن يتضمن من المعنى أكثر مما كان يتضمنه أولاً ، والدليل على ذلك أن الألفاظ هي أدلة على المعاني وأمثلة للإبانة عنها ، فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني بقدر ما زيد في الألفاظ . وهذا لا نزاع فيه ، لبيانه ووضوحه . فمن ذلك « خشن » و « اخشوشن » فعنى « خشن » دون معنى « اخشوشن » لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو . ونحو « فعل » و « افوعل » وكذلك قولهم « أعشب المكان » فإذا أرادوا كثرة العشب قالوا « اعشوشب » ومثله « فعل » و « افعمل » نحو « قدر » و « اقتدر » فاقتدر أقوى معنى من قولهم « قدر » قال الله — تعالى — « أخذ عزيز مقتدر^(٢) » فقندر هنا أبلغ من « قادر » من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ الذي لا يصدر الا عن وفور الغضب ، وكثرة السخط ، ومما ينتظم في هذه الأوزان من أسماء الفاعلين ، فان بعضها أبلغ من بعض ، نحو « فاعل » و « فعيل » وما جرى مجراها .

ولقد سألتني بعض الأخوان عن « فاعل » و « فعيل » وأيها أبلغ ؟ فقلت في الجواب

(١) زيادة الواو ها هنا ليست من الفصاحة في شيء ، وهي تفسد العبارة .

(٢) السورة « القمر » والآية « ٢٤ » وهي « كذبوا باياتنا فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر » .

ما أذكره ههنا وهو إن كانت العرب قد قالت إن « فاعِلا » أبلغ من « فعيل » أو إن « فعِلا » أبلغ من « فاعل » بغير علة أوجبت ذلك ولا سبب اقتضى تمييز أحدهما عن الآخر ، إلا تحكما محضا ، فذلك مُسَلَّم اليهم ، لأنه لغة القوم وكلامهم ، وهم المتحكّمون فيه ، وإن كانت العرب لم تميز « فاعِلا » على « فعِيل » ولا « فعِيلاً » على « فاعِل » ولا قالت إن أحدهما أبلغ من الآخر فلنا نحن أن نبحت عن ذلك ، فإن وجدنا لأحدهما مزية على الآخر ذكرناها ، وإن لم نجد كان لذلك أسوة بياقي لغتهم ، التي لا نعرف لها علة ، وإنما نأخذ عنهم بالنقل والتقليد ، ولما سألت ، أيها الأخ ، عن الفرق بين « فاعل » و « فعيل » وأيهما أبلغ ؟ أنعمت النظر في ذلك مستعينا بالله ، فسنح الفرق بينهما بما أذكره ، والله الموفق ، فأقول : أما الحكم على أن أحدهما أبلغ من الآخر فهو أن « فاعِلا » أبلغ من « فعِيل » . وأما علة الحكم فن وجهين :

الأول : أن « فاعِلاً » لم يرد في كلام العرب الا اسماً للفاعل فقط نحو « ضارب » اسم فاعل من « ضَرَبَ » و « قاتِل » اسم فاعل من قَتَلَ ، وهذا مطَّرد في باب لم يأت غيره وأما « فعِيل » فانه يكون اسماً للفاعل وبمعنى « المفعول » فأما كونه اسماً للفاعل فنحو « ظريف » اسم فاعل من « ظرُفَ » و « كريم » اسم فاعل من « كرُمَ » وكذلك ما جرى هذا الجرى . وأما كونه بمعنى « المفعول » فهو نحو « قَتيل وجريح » اللذين هما بمعنى المقتول والجروح . فلما كان « فاعِل » مختصاً باسم الفاعل لا يشاركه فيه غيره ، وفعيل يشترك فيه اسم الفاعل والمفعول كان ما هو مختص بالفاعل وحده أبلغ مما يشترك فيه الفاعل والمفعول ، وذلك لقوة الفاعل على المفعول وضعف المفعول عن الفاعل ، وما يختص بأمر قوي أبلغ مما يتردد بين أمرين قوي وضعيف . فان قيل إن « فاعِلاً » قد جاء بمعنى المفعول كما جاء « فعيل » بمعنى المفعول في قوله تعالى « ماءٍ دافقٍ » أي مدفوق قلنا : أما قولك إن « فاعِلاً » قد جاء بمعنى المفعول واستدلالك عليه بالآية فانه ضعيف شاذ ، لأن ذلك لم ينقل جوازه عن العرب ولم يذهب إليه أحد من العلماء ، غير أن بعض^(١) المفسرين قد ذكره وزيف قوله الجمهور ، وأجمعوا على مخالفته

(١) لم ينفرد بذلك واحد ففي الصحاح للجوهري « دفقت الماء أدفقه دفقاً أي صببته فهو ماء دافق أي =

وقالوا إن معنى قوله تعالى « ماء دافق » أي مندفق وذلك أيضاً اسم « فاعل » . من « اُنْفَعَلَ » نحو « اُنْطَلَقَ فهو منطلق » و « انعكف فهو منعكف » وما جرى هذا الجرى ، ثم لو نقل جواز هذا عن العرب وصح عنهم لما كان ناقصاً لدعوانا نحن في « فَعِيل » وأنه يجيء بمعنى « المفعول » شائماً كثيراً في كلامهم ويصح عليه القياس . وما ذكرته أيها المعترض شاذ قليل لا يعتمد به ولا يقاس عليه ، لأنه لم يأت منه إلا لفظة واحدة أو لفظتان أو لفظات كماء دافق وعيشة راضية « والشائع الكثير في كلام العرب وغيره أرجح جانباً من الشاذ القليل ، وما يقاس عليه أبلغ مما ليس بمقيس (عليه) . وأما الوجه الثاني في إثبات أن « فاعلاً » أبلغ من « فعيل » فهو أن « فاعلاً » يكون اسماً للفاعل متعدياً كان أو قاصراً فهو إذا يعمها جميعاً نحو « غالب وجالس » ، وأما « فعيل » فإنه لا يكون اسماً إلا للفاعل فعله قاصر غير متعد نحو « شريف ونبيه وغليظ » وهو مطرد في هذا الباب لم يأت في كلام العرب غيره ، فلما كان « فاعل » اسماً للفاعل المتعدي فعله والقاصر معاً ، و « فعيل » اسماً للفاعل القاصر فعله فقط كان « فاعل » أبلغ من « فعيل » المتعدي فعل فاعله إلى مفعوله ، وقصور فعل « فعيل » عن معموله فان قيل إن « فعيلاً » جاء اسماً للفاعل المتعدي فعله على غير وزن « فَعُلَ » نحو « خطبَ فهو خطيب » و « علم فهو عليم » وهذا يدل على أن « فعيلاً » مساو « لفاعل » في التعدي لأن « فاعلاً » قد جاء اسماً للفاعل متعدياً كان فعله أو قاصراً ، وكذلك قد جاء « فعيل » أيضاً كما رأينا .

قلنا هذا الذي أشرت إليه من أن فعيلاً قد جاء اسماً للفاعل المتعدي فعله على غير وزن « فَعُلَ » نحو « خطبَ فهو خطيب وعلم فهو عليم » مسلم اليك إلا أن ذلك لا يكون ناقصاً لما ذكرناه ولا اعتراضاً

= مدفوق كما قالوا سر كاتم أي مكتوم . لأنه من قولك : دفع الماء على ما لم يسم فاعله ، ولا يقال : دفع الماء . وفي المصباح المنير « دفع الماء دفقاً من باب قتل : انصب بشدة ، ودفقته أنا ، يتعدى ولا يتعدى فهو دافق مدفوق . وأنكر الأصمعي استعماله لازماً . قال : وأما قوله - تعالى - « من ماء دافق » فهو على أسلوب لأهل الحجاز وهو أنهم يحولون المفعول فاعلاً إذا كان في محل نعت والمعنى من ماء مدفوق . قال ابن القوطية : ما يوافقه ، سر كاتم أي مكتوم وعارف أي معروف ودافق أي مدفوق وعاصم أي معصوم . وقال الزجاج : المعنى « من ماء ذى دفق » . قلنا : والصحيح قول الزجاج ، وهو الذي أثبتته المحققون .

عليه ، لأن الذي أوردته إنما كان يصح لك الاعتراض به على ما أشرنا إليه أن لو كان « خطيب » وحده اسم فاعل من « خطب » ولا يجوز فيه « خاطب » أو كان « عليم » اسم فاعل من عليم ولا يجوز فيه « عالم » وكذا الأصل في « خَطَبَ » أن يكون اسم فاعله « خاطب » ولهذا لا ترى وزن « فاعيل » أبداً وهو اسم فاعل من « فَعَلَ أو فَعِلَ » الا وهو دخيل على « فاعل » لأنه الأصل وعليه القياس . والدليل على ذلك الاطراد والغلبة ، لأن من شروط القياس الاطراد والغالب عليه أن يكون كذلك . وهذا موجود في « فَعَلَ » و « فَعِلَ » فهو « فاعل » وأما « فاعيل » منها فهو شاذ نادر والشاذ النادر لا ينقض القياس ، والدليل على أن « فاعيلًا » شاذ في « فَعَلَ و فَعِلَ » فإنه قد جاء فيها ألقاظ معدودة لا غير ، وانما اطراده وغلبته (في) « فَعِلَ » نحو « شَرُفَ فهو وشريف » و « كَرَّمَ فهو كريم » و « نَبَهَ فهو نبه » وكذلك ما جرى هذا المجرى ، على أنه قد شذ منه « فاعل » أيضاً نحو « طَهَّرَ » فهو طاهر ولا يقال فيه « طَهَّيرَ » فاعرفه .

فان قيل : إن « فاعيلًا » هو اسم فاعل من الصفات الذوية ^(١) ، ولسنا نعلم بذلك ما كان مقوماً للذات ، نحو الحياة التي لا تقوم الذات إلا بها ، وانما نعني بذلك ما كان ملازماً للذات نحو « عليم وقدير وسميع وبصير » و « فاعل » هو اسم فاعل من الصفات العرضية نحو « ضارب وآكل وشارب » وما يكون مختصاً بصفة الذوات أبلغ مما يكون مختصاً بصفة الأعراض ، وأشرف محلاً ، الجواب عن ذلك : أنا نقول لو سلم لك يوماً المعترض ما ذكرته واطرد في بابه لكان ناقضاً لما ذكرناه نحن وادعيناه من أن « فاعلاً » أبلغ من « فاعيل » وإنما قد جاء « فاعل » وهو أيضاً اسم الفاعل من صفات الذات نحو « عالم وقادر وسامع » وأشبه ذلك ، فقد عم « فاعل » إذن صفات الذوات وصفات الأعراض . وما

(١) نسبة إلى « الذات » ، وفي المصباح المنير « ... قال ابن برهان من النحاة : قول المتكلمين « ذات الله » جهل لأن أسماءه لا تلحقها تاء التأنيث فلا يقال علامة وان كان أعلم العالمين . قال : وقولهم « الصفات الذاتية » خطأ أيضاً فان النسبة الى ذات « ذوي » لأن النسبة ترد الاسم الى أصله . ثم نقل صاحب المصباح « وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفاً مشهوراً حتى قال الناس « ذات متميزة » و « ذات محدثة » ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير فقالوا « عيب ذاتي » بمعنى جبلي وخلقني .

كان عاماً للأمرين جميعاً كان أبلغ مما اختص بأحدهما دون الآخر .

فإن قيل قد قلت في كتابك : إن ما كان مختصاً بأمر قوى في بابه أبلغ مما تردد بين أمرين أحدهما قوي والآخر ضعيف ، وهذا الحكم قد وجدناه ههنا في « فَعِيل و فاعل » ففَعِيل مختص باسم الفاعل من الصفات الذويّة واسم الفاعل من الصفات العرضية ، فالذي يختص بالأشرف الأقوى وحده أبلغ من الذي يترد بينه وبين ضدّه ، وهو الأذنى الأضعف . الجواب عن ذلك : أنا نقول قد سلمنا اليك أن « فاعلاً » الذي هو اسم الفاعل ها هنا متردد بين صفات الذوات والأعراض ولكن من أين لك ، أيها المعترض [الشاهد] ، بصحة ما ذكرته من أن « فَعِيلًا » الذي هو اسم الفاعل ها هنا يخصّ صفات الذوات دون صفات الأعراض ، فإن هذا شيء لم ينتظم لك سلكه ، ولا رسا لك أصله ، لأنه قد جاء « فَعِيل » أيضاً وهو « فاعل » من صفات الأعراض نحو « نبيه ووجيه وبصير و فقير » وأشباه (ذلك) . فقد استوى إذ ذاك « فاعل » و « فَعِيل » في عمومهما لصفات الذوات والأعراض ، ولم يكن لأحدهما ضريبة على الآخر في هذا المعنى ، وتفرد « فاعل » بالزنية على « فَعِيل » فيما أشرنا إليه قبل هذا الموضع في هذا الباب من تعديده إلى معموله واختصاصه باسم الفاعل دون معنى المفعول ، وقد مرّ ذلك مستوفىً في مكانه ، فاعرفه .

هذا ما صح لنا في الفرق (بين) « فاعل و فَعِيل » وأيهما أبلغ . والله الموفق (١) . ومما أشرنا إليه من ذلك كفاية للعارف بهذه الصناعة ، فانه ينبغي أن يكون خبيراً بقياس هذه الأشياء على نظائرها وأشباهاها .

النوع السادس عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في خذلان الخطاب

وهو الأمر بعكس المراد ، ويدل ذلك على الاستهانة بالمأمور ، وقلة المبالاة بأمره أي أني

(١) فات المؤلف الكلام على « فَعِيل » المشتق من « فاعل يفاعل » الرباعي وهو نحو « القريع » من فارعه و « الشريك » من شاركه وهو لا يحصى كثرة .

مقابلتك على فمك ومجازيك بحسنه ، فمن ذلك قوله تعالى « وأذا مسَّ الانسانُ ضرًّا دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ ، وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ، قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ^(١) » فقوله « تمتع بكفرك » من باب الخذلان ، كأنه قال له : إذ قد أبيت قبول ما أمرت به من الإيمان والطاعة فمن حقا أن لا تؤمر به بعد ذلك ، وتؤمرَ بتركه ، وهذا مبالغة في خذلانه لأن المبالغة في الخذلان أشد من أن يُبعث على ضدِّ ما أمر به .

ومن هذا الباب قوله تعالى « قل الله أعبد مخلصاً له ديني فاعبدوا ما شئتم من دونه ^(٢) » . الآية ، فان المراد بهذا الأمر الوارد على وجه التخيير المبالغة في الخذلان ، على ما سبق ذكره ، وفي هذا الكلام معنيان لطيفان : الأول رأى أن عبادتكم لله وعبادتكم لغيره إنما تنفع أو تضر لكم لا لسواكم ^(٣) والله — تعالى — لا يؤثر ذلك عنده شيئاً ، لأن مستغن عن عبادتكم له . الثاني توعدده لهم بالمقابلة على فعلهم من غير إصرار بالوعيد ، وذلك أبلغ من الإصرار به ؛ لوقوع الموعود في حيرة من أمره ، وتراخي وهمه عند ذلك إلى كل خطب عظيم من المجازاة والمقابلة ، كقولك لمن عصى « افعل ما شئتُ إني مقابلك » وهذا نوع من علم البيان شريف ^(٤) .

النوع السابع عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في الاشتقاق

اعلم أن جماعة علماء هذه الصناعة يفضلون الاشتقاق على التجنيس ، وليس الأمر كما وقع لهم ، بل التجنيس أمر عام لهذين النوعين من الكلام ؛ وذلك لأن التجانس ^(٥) في أصل الوضع

(١) السورة « الزمر » والآية « ٨ » .

(٢) السورة « الزمر » والآية « ١٤ — ١٥ » وتامها « ... قل إن الحاسرين الذين خسروا

أنفسهم وأهلبيهم يوم القيامة ، ألا ذلك هو الحسران المبين » .

(٣) الفصيح « لا لمن سواكم » بأضافة « من » الموصولة كقوله — ص — « وهم يد على من سواهم » .

(٤) في الأصل « الشريف » وهو لا يناسب سياق الكلام .

(٥) في التل السائر « ج ٢ ص ٣٣٧ » التجنيس .

هو التماثل والتشابه ، يقال « جانس الشيء (الشيء^(١)) إذا ماثله وشابهه ، ولما كان الحال كذلك ، ورأينا من الألفاظ ما يتماثل ويتشابه في صيغته وبيانه علمنا أن ذلك يطلق عليه اسم « التجانس » . وكذلك لما رأينا من المعاني ما يتماثل ويتشابه علمنا أن ذلك يطلق عليه اسم « التجانس » ، أيضاً ، فالتجانس ينقسم قسمين أحدهما تجانس في اللفظ والآخر تجانس في المعنى ، فأما التجانس في اللفظ فهو على باب تجانس لم يجعل له اسم آخر كما جعل للتجانس في المعنى فإنه يسمى « الاشتقاق » أي أن أحد المعنيين مشتق من الآخر ، فهذا الموضع الذي كنا بصدده ذكره لا يليق أن نورد فيه إلا ما يختص بالمعاني ، لأنه من باب الصناعة المعنوية ، ولذلك أفردنا « الاشتقاق » وذكرناه هاهنا . وأما التجانس في الألفاظ . فسيأتي ذكره في باب الصناعة اللفظية .

واعلم أن الاشتقاق على ضربين : صغير وكبير ، فالصغير : أن يأخذ أصلاً من الأصول فيجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه ، كتركيب « س ل م » فانك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو « سلم وسالم وسلمان وسلمى والسليم » اللديغ : أطلق عليه ذلك تفاعلاً بسلامته ، وعلى هذا جاء غيره من الأصول كقولك « هسمنتك هاشم » و « حاربك محارب » و « سالمك سالم » و « أصاب الأرض صيب » لأن الصيب هو المطر الذي يشتد صوبه أي وقعه على الأرض ، وأمثال ذلك كثيرة ، ولهذا الضرب من الكلام رونق لا يخفى على العارف بهذه الصناعة ، فما جاء منه قول بعضهم^(٢) :

« أمحلتني سلمى لكاظمة اسأما »

وكذلك قول الآخر وهو جرير بن عطية^(٣) :

(١) زيادة ضرورية من المثل السائر .

(٢) هو البحتري وهو مطلع قصيدة له يمدح بها أحمد وإبراهيم ابني المدير وتمة البيت :

« وتعلمنا أن الهوى ما هجتنا »

انظر الديوان « ج ٢ ص ٢٣٩ » طبعة مصر ، وانظر حاشية المثل السائر « ج ٢ ص ٣٣٩ » .

(٣) هذا البيت من كلمة لجرير يهجو بها الفرزدق أولها قوله :

وما ذات أرواق تصدى لجؤذر
بحيث تلاقى عازب فالأواعس

وما زال محبوباً عن الخير حابس

وما زال معقولاً عقال عن الندى

وقال غيره (١) :

لهم حدّ إذا لبس الحديد

لقد علم القبائل أن قومي

وأمثال هذه كثيرة ، فاعرفها .

وأما الاشتقاق الكبير فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتعقد عليه وعلى تراكيبه معنى واحداً يجمع تلك التراكيب وما تصرف منها وإن تباعد شيء من ذلك رد بلطف الصنعة والتأويل إليها ، كما يفعل الاشتقاقيون . ولنضرب لذلك مثلاً فنقول : إن لفظه « ق ر م » من الثلاثي لها ستة تراكيب وهي « ق ر م . ق م ر . م ق ر . م ر ق . ق م ر . م ر ق . ق م ر » فهذه التراكيب الستة يجمعها معنى واحد . وهو القوة والشدة ، فالقمر شدة شهوة اللحم وقمر الرجل « إذا غلب من يقامره » و « الرقم » الداهية وهي الشدة التي تلحق الانسان من أمره « وعيش مرهق » أي ضيق ، وذلك نوع من الشدة أيضاً « والمقر » شبهه الصبر يقال « أمقر الشيء إذا أمر » وفي ذلك شدة على الدائق وكرهية « ومرقق السهم » إذا نفر من الرميّة ، وذلك لشدة مضائه وقوته . واعلم أنه إذا أسقط من تراكيب الكلمة شيء فحائز ذلك في الاشتقاق ، لأن الاشتقاق ليس من شرطه كمال تراكيب الكلمة بل من شرطه أن الكلمة كيف تقلبت بها تراكيبها ، من تقديم حروفها أو تأخيرها أدت الى معنى واحد يجمعها . فمثال ما سقط من تراكيب الثلاثي لفظه « وس ق » فإن لها خمسة تراكيب وهي : وس ق . وق س . س وق . ق س و . ق و س . وسقط من جملة التراكيب قسم واحد وهو « س ق و » وجميع هذه الكلمات المذكورة تدل على القوة والشدة أيضاً ، فالوسق (٢) من قولهم « استوسق الأمر » أي اجتمع وقوي . والواقس : ابتداء الجرب ، وفي ذلك شدة على من يصيب وبلاء . والسوق :

(١) هذا البيت للحيان بن ربيعة الطائي وهو من شعر الحماسة « التبريزي ج ١ ص ٢٧٩ » والصناعتين لأبي هلال « ٢٥٦ » وحاشية المثل السائر « ج ٢ ص ٣٣٩ » وفي رواية الحماسة « لهم جد » وذكر التبريزي أنه يروى « لهم حد » .

(٢) كذا ورد في الأصل المصور ولعله « منه » لأن المجرّد أصل المزيد وهذا من بديهيات الاشتقاق .

متابعة السيرة وفي هذا عناء وشدة للسائق والسوق . والقَسْوَة : شدة القلب وغلظه .
والقَسْوُسُ : معروف ، وفيه نوع من الشدة والقوة لنزعه السهم وإخراجه الى ذلك المرمى
المتباعد .

واعلم أنا لا ندعي أن هذا يطرد في جميع اللغة بل قد جاء شيء منها كذلك ، وهذا مما يدل
على شرفها وحكمتها ، لأن الكلمة الواحدة تتقلب على ضروب من التقلبات ، وهي مع ذلك دالة
على معنى واحد . وهذا من أعجب الأسرار التي توجد في لغة العرب وأغربها ، فاعرفه .

النوع الثالث من الباب الأول من الفن الثاني

في الحروف العاطفة والجارة

وهو نوع ينبغي لمؤلف الكلام مراعاته والعناية به ، لأن معانيه ودقائقه ، لا يتنبه لها إلا
الظن اللبيب ، وما رأيت أحداً من علماء هذه الصناعة تعرض له ولا ذكره ولا أقول إنهم لم
يعرفوا ذلك أصلاً ، لأن هذا النوع من الكلام أشهر من أن يخفى ؛ لأنه مذكور في كتب
العربية جميعها ، ولست أعني بإيرادها هنا ما يذكره النحويون من أن الحروف العاطفة تتبع
المطوف (المطوف^(١)) عليه في الاعراب ، ولا أن الحروف الجارة تجر ما تدخل عليه بل أمراً
وراء ذلك ، وإن كان المرجع فيه الى الأصل الذي ذكره علماء العربية في كتبهم فأقول :

إن أكثر الناس يعملون ما ينبغي أن يعطَفَ بالواو معطوفاً بالفاء ، وما ينبغي أن يعطفَ
بالفاء معطوفاً بهم ، وكذلك يعملون ما ينبغي أن يكون « بعلى » « بفي » في حروف الجر . وفي
هذه الأشياء دقائق ، أذكرها لك أيها التأمّل ، لتعلم السر فيها . فأمّا حرف العطف فنحو قوله
تعالى « قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ، مِنْ نَظْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ، ثُمَّ
السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ، ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ^(٢) » ألا ترى أنه لما قال « من
نظفة خلقه » كيف قال « فقدره » ولم يقل « ثم قدره » لأن التقدير لما كان تابعاً للخلقة ،
وملازماً لها ، عطفه عليها بالفاء ، وذلك بخلاف قوله « ثم السبيل يسره » لأن بين خلقته

(١) زيادة اقتضاها السياق . (٢) السورة « عبس » الآلة « ١٧ — ٢٣ » .

وتقديره في بطن أمه وبين إخراجها منها وتسهيل سبيله مهلة وزماناً ، فلذلك عطفه « بتم » وعلى هذا جاء قوله تعالى « ثم أماته فأقبره » وقوله « ثم إذا شاء أنشره » لأن بين إخراجها من بطن أمه وبين موته تراخياً وفسحة ، وكذلك بين موته ونشوره أيضاً ، ولهذا عطفها « بتم » . ولما لم يكن بين موت الإنسان وإقباره تراخ ولا مهلة عطفه بالفاء ، وأمثال هذا كثيرة ، فينبغي لمؤلف الكلام تدبرها والاتيان بها في أماكنها .

واعلم أن في حروف العطف موضعاً تلتبس فيه الفاء بالواو ، وهو موضع يحتاج الى فضل تأمل لأنه شديد الاشتباه والالتباس ؛ وذلك أن فعل المطاوعة لا يمطف عليه إلا بالفاء دون الواو ، وقد يجيء من الأفعال ما يلتبس بفعل المطاوعة ويمطي ظهراً أنه كذلك ، إلا أن معناه يكون مخالفاً لمعنى فعل المطاوعة ، فينعطف حينئذٍ بالواو لا بالفاء . وهذا موضع غامض يجب على المؤلف التحرز من الوقوع فيه ، فمن ذلك قوله تعالى : « ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً ^(١) » فقوله تعالى « أغفلنا قلبه » ها هنا بمعنى صادفناه (غافلاً ^(٢)) ، لأنه لو كان كذلك لكان معطوفاً عليه بالفاء وقيل ^(٣) « فاتبع هواه » وذلك أنه يكون مطاوعاً وفعل المطاوعة إنما يكون معطوفاً بالفاء دون الواو كقولك « أعطيته فأخذ ودعوته فأجاب » ولا تقول « أعطيته وأخذ ولادعوته وأجاب » كما لا تقول « كسرته وانكسر » وكذلك لو كان معنى « أغفلنا » في الآية « صددنا » و « منعنا » لكان معطوفاً بالفاء ، وكان يقال « ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه » [فلما لم يكن كذلك وكان العطف عليه بالواو ؛ فطريقه أنه لما قال : « أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه ^(٣)] أن يكون معناه « وجدناه غافلاً » وإذا وجد غافلاً فقد غفل لا محالة ، وكأنه قال « ولا تطع من أغفلنا ^(٤) قلبه عن ذكرنا

(١) السورة « الكهف » والآية « ٢٨ » .

(٢) زيادة ضرورية من المثل السائر « ج ٢ ص ٥٣ » ويلي ذلك فيه « وليس منقولاً عن « غفل » حتى يكون معناه : صددناه » .

(٣) زيادة من المثل السائر .

(٤) في المثل السائر « ولا تطع من غفل قلبه » وهو الموافق للمقام .

وأتبع هواه « أي لا تطع من فعل كذا وكذا . يُمدد أفعاله ، التي توجب ترك طاعته ، فأعرف ذلك وقس عليه .

وأما حرف الجر فنحو قوله تعالى : « قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ »^(١) ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود بمخالفة حرفي الجر هاهنا فانه إنما خولف بينهما في الدخول على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعمل على فرس جواد يركض^(٢) حيث يشاء ، وصاحب الضلال كأنه منغمس في ضلاله مرتبك فيه فلا يدري أين يتوجه ، وهذا معنى دقيق قلما يراعى في الكلام وكثيراً ما سمعت إذا كان الرجل يلوم صديقه أو يُعاتب خليله على أمر من الأمور فيقول له « أنت على ضلالك القديم كما أعهدك » وهذا وإن كان جائزاً في الكلام إلا أن استعمال « في » هاهنا أولى لما أشرنا إليه ، ومن هذا النوع قوله تعالى : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ »^(٣) فانه إنما عدل عن اللام إلى « في » في الثلاثة الأخيرة للايدان بأنهم أرسخ في الاستحقاق والتصدق عليهم ممن سبق ذكره ، لأن « في » للوعاء فنبه على أنهم أحقء بأن توضع فيهم الصدقات ويُجعلوا مظنة^(٤) لها وذلك لما في فك الرقاب وفي الغرم من التخلص وتكرير « في » في قوله تعالى « وفي السبيل » فيه فضل وترجيح له على الرقاب وعلى الغارمين ، وأمثال هذا مما يوجب مراعاته والاعتناء به [كثيرة] فأعرفه .

(١) السورة « سبأ » الآية « ٢٤ » وانظر المثل السائر « ج ٢ ص ٥٣ » فقد قدم لهذه الآية ما يوضح المراد من ايرادها .

(٢) في مختار الصحاح « الركض » تحريك الرجل ومنه قوله تعالى « اركض برجلك » ، وبابه نصر وركض الفرس برجله : استجته ليعدو ثم كثر حتى قيل : ركض الفرس ، إذا عدا وليس بالأصل والصواب : ركض الفرس ، على ما لم يسم فاعله فهو مراكوز .

(٣) السورة « التوبة » والآية « ٦٠ » وتامها « فريضة من الله والله عليم حكيم » .

(٤) في الأصل « وتجمل مظلة لها » ولا معنى له والصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٥٤ » .

النوع التاسع عشر من الباب الأول من الفن الثاني

في التكرير

وهو قسمان : أحدهما يوجد في اللفظ والمعنى ، والآخر يوجد في المعنى دون اللفظ .
فأما الذي يوجد في اللفظ والمعنى فكقولك لمن تستدعيه « أَسْرِعْ أَسْرِعْ » ومنه قول
أبي الطيب المتنبي :

ولم أرَ مثلَ جِيرانِي ومِثلي لثلي عند مثلهم مقام^(١)

وأما الذي يوجد في المعنى دون اللفظ فكقولك « أظني ولا تعصني » فإن الأمر بالطاعة
يهي عن المعصية . وكل من هذين القسمين ينقسم الى مفيد وغير ذلك . فالفيد يأتي في الكلام
تأكيداً له وتشبيهاً من أمره ، وإنما يفعل ذلك للدلالة على عظم محل الشيء ، الذي كررت فيه
كلامك ، والإشعار بفخامته شأنه وعلو قدره ، أو الدلالة على حقارته والإعلام بهوانه واتضاعه^(٢) .
وغير المفيد لا يأتي في الكلام إلا عَبَثًا وَخَطَلًا ، من غير حاجة اليه .

فأما الأول وهو الذي يوجد في اللفظ والمعنى ويدل على معنى فهو ضربان : مفيد وغير مفيد .
فالضرب الأول وهو المفيد فرعان : الأول إذا كان التكرير في اللفظ والمعنى يدل على معنى
واحد المقصود به غرضان مختلفان كقوله تعالى « وَإِذْ يَمِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ،
وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ، وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ
دَابِرَ الْكَافِرِينَ ، لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُسْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ »^(٣) هذا تكرير في
اللفظ والمعنى [وهو قوله]^(٤) « يحق الحق وليحق الحق » وإنما جيء به هاهنا لاختلاف
المراد ؛ وذلك أن الأول تمييز بين الارادتين ، والثاني بيان لغرضه فيما فعل من اختيار ذات الشوكة
على غيرها لهم ، ونصرتهم عليها ، وأنه ما نصرهم ولا خذل أولئك إلا لهذا الغرض .

(١) من كلمة له يمدح بها المغيث بي علي العجلي ومطلعها :

فؤاد ما تسليه الدمام وعمر مثل ما تهب اللثام

(٢) في الأصل « وايضاعه » وهو من غلط الناسخ لبعده عن المراد .

(٣) السورة « الأفعال » والآية « ٧ - ٨ » . (٤) زيادة واجبة من المثل السائر .

فمن هذا الباب قوله تعالى « قل إني أُمرتُ أنْ أعبد الله مخلصاً له الدين ^(١) .. إلى قوله « فاتقون » ألا ترى إلى هذا التكرير في قوله « قل إني أُمرت أنْ أعبد الله مخلصاً له الدين » وقوله « قل الله أعبد مخلصاً له ديني » والمراد به غرضان مختلفان وذلك أن الأول إخبار بأنه مأمور من جهة الله عز وجل بإحداث العبادة له والإخلاص في دينه . والثاني إخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بالعبادة ، مخلصاً له دينه ، ولدلالته على ذلك قدم المعبود على فعل العبادة في الثاني وآخره في الأول ؛ لأن الكلام أولاً واقع في الفعل نفسه وإيجاده ، وثانياً فيمن يُفعلُ الفعل لأجله ، ولذلك رتب عليه « فاعبدوا له شئتم من دونه » .

ومما أورد على نحو من ذلك قوله تعالى : « قل يا أيها الكافرون ... ^(٢) » إلى آخرها فقوله « لا أعبد » يعني في المستقبل لا تطلبوا مني عبادة إلهكم ، ولا أنتم فاعلمون فيه ما أطلب منكم من عبادة إلهين . « ولا أنا عابد ما عبدتم » أي « وما كنتُ قط عابداً فيما سلف ما عبدتم فيه ، يعني أنه لم يُعهد في عبادة صنم في الجاهلية في وقت ما ، فكيف يرجى ذلك في الإسلام ؟ ! ولا أنتم عابدون في الماضي في وقت ما ما أنا على عبادته الآن » . وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

ومن هذا الجنس قوله تعالى : « كَذَّبَتْ قَوْمُ نوح المرسلين ، إذ قال لهم أخوهم نوح ألا تتقون ، إني لكم رسول أمين ، فاتقوا الله وأطيعوني ، وما أسألكم عليه من أجر إن أجرين إلا على رب العالمين ، فاتقوا الله وأطيعوني ^(٣) » فإنه إنما كرر ^(٤) قوله « فاتقوا الله وأطيعوني » ليؤكدده عندهم وليقررره في نفوسهم مع تمليق كل واحد منهما بملة ؛ فجعل علة الأول كونه أميناً فيما بينهم ، وجعل علة الثاني حسم طمعه عنهم وخلوه من الأغراض فيما يدعوهم إليه .

(١) السورة « الزمر » والآية « ١١ ، ١٢ » وتامها « وأمرت لأكون أول المسلمين قل إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ، قل الله أعبد مخلصاً له ديني فاعبدوا ما شئتم من دونه ، قل إن الحاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهليهم يوم القيامة ، ألا ذلك هو الحسران المين ، لهم من فوقهم ظلل من النار ومن ومن تحتهم ظلل . ذلك يخوف الله به عباده ، يا عبادي اتقوني » .

(٢) السورة « الكافرون » وهي « قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ، ولا أنتم عابدون ما أعبد ، ولا أنا عابد ما عبدتم ، ولا أنتم عابدون ما أعبد ، لكم دينكم ولي ديني » .

(٣) السورة « نوح » والآية « ١٠٥ - ١١٠ » .

(٤) في الأصل « قرر » وليس بمناسب للمراد .

من هذا النحو قوله تعالى «كذبت» (١) قبلهم قوم نوح وعاد وفرعون ذو الأوتاد ، وعودُ وقوم لوطٍ وأصحاب الأيكة أولئك الأحزاب ، إن كُلتُ إلا كذبَ الرُّسلَ فحقَّ عقابي » وإنما كرر تكذيبهم ها هنا لأنه لم يأت به على أسلوب واحد ، بل تنوع فيه بضروب من الصنعة فذكره أولاً في الجملة الخبرية على وجه الإبهام ، ثم جاء به بالجملة الاستثنائية ، فأوضحه بأن كلَّ واحد من الأحزاب كذبَ جميع الرسل لأنهم إذا كذبوا واحداً منهم فقد كذبوا جميعهم . وفي تكرير التكذيب وإيضاحه بعد إبهامه ، والتنوع في تكريره بالجملة الخبرية أولاً وبالاستثنائية ثانياً ، وما في الاستثناء من الوضع على جهة التأكيد والتخصيص من المبالغة المسجلة عليهم ، باستحقاق أشد العذاب في أبلغه [من البيان ما لا يخفاء فيه] .

وهذا باب من تكرير اللفظ والمعنى غامض ، وبه يعرف مواقع التكرير والفرق بينه وبين غيره ، فافهمه .

الفرع الثاني من الضرب الأول

إذا كان التكرير في اللفظ والمعنى يدل على معنى واحد والمراد به غرض واحد كقوله تعالى : « والله الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً فيسقطه في السماء كيف يشاء (٢) » الى قوله : «... لبلسين (٣) » فقوله « من قبله » بعد قوله « من قبل » فيه الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد بعد وتناول فاستحكم بأسهم ، وتمادى إبلاسهم ، فكان الاستبشار على قدر اهتمامهم .
ومثل هذا قوله تعالى : « فكان عاقبتهما أنّهما في النار خالدن فيها (٤) » وكذلك قوله تعالى : « ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا ، فلا تحسبنهم

(١) السورة « ص » والآية « ١٢ » وما بعدها .

(٢) السورة « الروم » والآية « ٤٨-٤٩ » وبعد ذلك « ويجعله كسفاً فترى الودق يخرج من خلاله فاذا أصاب به من يشاء من عباده إذاهم يستبشرون ، وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لبلسين » .

(٣) في الأصل « بمبتلين » وهو تصحيف .

(٤) السورة « الحشر » والآية « ١٧ » وتامها « وذلك جزاء الظالمين » .

بمفازة من العذاب ، ولهم عذاب أليم ^(١) » ومن هذا الجنس قوله تعالى : « وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا مَتَاعٌ وَإِنَّ الآخرة هي دار القرار ^(٢) » فإنه إنما كرر نداء قومه ها هنا لزيادة التنبية لهم ، والایقظ ^(٣) من سنة الغفلة ، ولأنهم قومه وعشيرته وهم فيما يورثهم من الضلال ، وهو يعلم وجه صلاحهم ، ونصيحتهم عليه واجبة ، فهو يتحزن لهم ، ويتلطف بهم ، ويستدعي بذلك أن لا يهتموه ، فان سرورهم سروره وغمهم غمه وإن لم ينزلوا على نصيحتهم لهم . وهذا من التكرير الذي هو أبلغ من الایجاز وأشدّ موقعاً من الاختصار ، فاعرفه .

وعلى نحو منه جاء قوله تعالى في سورة القمر ^(٤) « فذوقوا عذابي ونذري » وقوله « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدرك ^(٥) » فانه تكرر ذلك في السورة كثيراً ، وفائدته أن يجددوا عند استماع كل نبأ من أنباء الأولين ادكاراً وتمعناً ، وأن يستأنفوا تنبيهاً واستيقاظاً ، إذا سمعوا الحث على ذلك ، والبعث إليه ^(٦) وأن تُقرع لهم العصامات ، لئلا يقلبهم السهو ، وتستولي عليهم الغفلة .

وهكذا حكم التكرير في قوله تعالى في سورة الرحمن - جلّ وعلا - « فسأى آلاء ربكما تكذبان » وذلك عند ذكر كل نعمة عددها على عباده ، وأمثال هذا في القرآن الكريم كثيرة فاعرفها .

الضرب الثاني من التكرير في اللفظ والمعنى

وهو غير المفيد

وهو الذي يكون وجوده وعدمه سواءً لأنه لا يأتي (إلا) بمعنى واحد فقط ، فمن ذلك

(١) السورة « آل عمران » والآية « ١٨٨ » .

(٢) السورة « غافر » والآية « ٣٨ — ٩ » .

(٣) في الأصل « عن سنة » وهو خلاف المسموع . (٤) الآية « ١٦ » .

(٥) السورة « القمر » والآية « ١٧ » .

(٦) المشهور عند الفصحاء « بعثه عليه » أي حمّله عليه ، قال الزمخشري في أساس البلاغة « وبعثه على

الأمر وتواصوا بالخير وتباعثوا عليه » .

ما أوردناه في صدر هذا الباب قول أبي الطيب المتنبّي :

ولم أرَ مثلَ جيرانِي ومثلي لمثلي عند مثلهم مُقام
إنه يقول : لم أرَ مثلَ جيرانِي في سوء الجوار وقلة المراعاة ، ولا مثلي في مصابرتهم ومقامي
عندهم ، إلا أنه قد كرر هذا المعنى في البيت مرتين ، وعلى نحو ذلك جاء قوله :

فَقَلَّعْتُ بِالْهَمِّ الَّذِي قَلَّعَ الْحِشَا قَلَّعَ عِيسٍ كَلْهِنٍ قَلَّعِلٌ (١)

فإن صاحب اسماعيل (٢) بن عباد أنكر على أبي الطيب هذا البيت لأجل التكرير الذي
فيه (٣) ورأيت الواحدي (٤) ذكر في شرحه لشعر أبي الطيب أنه لا يلزمه من هذا عيب وأنه
قد جرت عادة الشعراء بمثل هذا كقول أبي منصور الثعالبي :

وإذا البَلَابِلُ أَطْرَبَتْ بِهَدْيِهَا فَأَنْفِ الْبَلَابِلِ بِاحْتِسَاءِ بَلَابِلِ

ولقد أصاب صاحب بن عباد في استقباح بيت أبي الطيب ، وأخطأ الواحدي في الاعتذار
عنه ، وتمثيل ذلك بقول الثعالبي . وبيانه أن بيت أبي الطيب قد ورد فيه ذكر القلقلة والقلقل
أربع مرات ، وهن دلائل معنيّ واحدلاً لا غير (٤) وهو الحركة يقول « وحركت بالهم الذي حرك

(١) من كلمة له قالها في صباه أولها :

ققا تريا ودي فهانا الخايل ولا تخشيا خلفاً لما أنا قائل

(٢) هو الوزير الأديب المشهور « ٣٢٦ - ٣٨٥ » .

(٣) لم نجد هذا في الرسالة التي وسماها بالكشف عن مساوئ شعر المتنبّي . وقد طبعها حسام الدين
القدسّي بمصر سنة ١٣٤٩ هـ ووجدنا قول صاحب - ص ١٣ - وكان الناس يستبشعون قول مسلم « سلت
وسلت ثم سل سليلها » حتى جاء هذا المبدع بقوله :

وألجج من فقدنا من وجدنا قبييل الفقيد مفقود المثلال

فالمصيبة في الرائي أعظم منها في المرثي . وقد نقل الثعالبي ذلك في اليتيمة « ج ١ ص ١٣٩ » طبعة
الساوي بمصر سنة ١٩٣٤ . ونقل غير ذلك ولم يذكر معه بيت القلائل . وقال عفيف الدين علي بن عدلان
الموصلي تلميذ المؤلف في شرح ديوان المتنبّي « المنسوب غلطاً الى أبي البقاء العكبري » ج ١ ص ١٣١ « من
طبعة المطبعة الشرفية بمصر سنة ١٣٠٨ هـ » وعاب صاحب اسماعيل بن عباد أبا الطيب بهذا البيت وقال :
ماله قلقل الله أحشاه وهذه القافيات الباردة ؟ ولا يلزمه من هذا عيب فقد جرت العادة بذلك .

(٤) قال ابن عدلان في شرحه « ٢ : ١٣١ » : « وقلقل عيس جمع قلقل وهي الناقاة الحفيفة ، وناقاة
قلقل وفرس قلقل : إذا كانا سريعي الحركة والقلقل الثانية : جمع قلقل وهي الحركة . قال أبو الفتح بن جني : =

الحشا نوقاً سرع الحركة كلهن متحركات » وهذا من أقبح ما يكون من التكرير ، وأما بيت
 الثعالي الذي مثله الواحدي بيت أبي الطيب فليس مثالاً لأن لفظة « البلابل » قد وردت فيه
 ثلاث مرات . وكل منها دال على معنى ، والبلابل الأولى جمع بلبل ، وهو طائر حسن الصوت ،
 والبلابل الثانية جمع بلبلة ، وهي وسواس الصدر ، والبلابل الثالثة جمع بلبلة وهي مخرج الماء
 من الأبريق ، فهو يقول : وإذا الأطيّار من البلابل هدّاتَ وغردتَ فانفِ البلابل من قلبك
 باحتساء الخمر من بلابل الأبريق ، وهذا من أخف ما يكون من التجنيس . ومن ها هنا وقع
 السهو للواحدى ، وهو أن « البلابل » فى شعر الثعالي تدل على معانٍ مختلفة و « القلاقل » فى
 شعر أبي الطيب تدل على معنى واحد ، فأعرف ذلك وقس عليه .

القسم الثّانى من النوع الأوّل فى التكرير

وهو الذى يوجد فى المعنى دون اللفظ ، وهو ضربان : مفيد وغير مفيد

الضرب الأوّل المفيد وهو فرعاؤه :-

الأوّل إذا كان التكرير فى المعنى يدل على معنيين مختلفين كدلالته على الجنس والعدد ، وهو
 باب من التكرير مشكل ؛ لأنه يسبق الى الوهم أنه تكرير محض ، يدل على معنى واحد فقط ،
 وليس كذلك . فما جاء منه قوله تعالى « وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إلهٌ
 واحدٌ^(١) » ألا ترى أن العرب إنما جمعت بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا
 « عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة » لأن المعدود عارٍ من الدلالة على العدد المخصوص ، فأما
 « رجل ورجلان وفرس وفرسان » فمعدودان . فالفائدة إذن فى قوله تعالى : « إلهين اثنين
 وإله واحد » وهو أن الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية [يدل] على الجنسية والعدد المخصوص ،

= الضمير فى « كلهن » للعيس للقلقل ، يقول « قلاقل القلاقل » كما تقول « سرع السراع وخفاف الخفاف
 وكقولك « أفضل الفضلاء » وهو أبلغ فى الوصف من أن يعود على القلاقل . ثم ذكر بيت الثعالي وقال
 وفى هذا الذى ذكرناه ما يرد قول ابن عباد ، ويطله ما جاء عن رؤساء الشعراء .
 (١) السورة « النحل » والآية « ٥١ » . وتامها « فإياي فارهبوني » .

فاذا أريدت الدلالة على أن المعنى به واحد منها وكان الذي يساق إليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكد ، فدل به على القصد إليه والعناية به . ألا ترى أنك لو قلت « إنما هو إله » ولم تؤكد بواحد لم يحسن ، وخيّل إنك تثبت الإلهية لا الوجدانية . وهذا باب من تكرير المعاني وعر المسلك دقيق المغزى وبه تحل مشكلات من التكرير فاعرفه .

ومن هذا النحو إذا كان التكرير في المعنى يدل على معنيين : أحدهما خاص والآخر عام كقوله تعالى : « ولتكن منكم أمةٌ يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ^(١) » الآية . فإن الأمر بالمعروف داخل تحت الدعاء إلى الخير ، لأن الأمر بالمعروف خاص والخير عام . فكل أمر بالمعروف خير وليس كل خير أمراً بالمعروف ؛ لأن الخير أنواع كثيرة ، من جملتها الأمر بالمعروف ، ففائدة التكرير هنا أنه ذكر الخاص بعد ذكر العام ، للتنبية على فضله كقوله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ^(٢) » الآية . وأمثال ذلك كثيرة ، فاعرفها .

الفرع الثاني من الضرب الأول من القسم الثاني

إذا كان التكرير في المعنى يدل معنى واحد . وقد سبق مثاله ، في أول هذا الباب ، كقولك « أطيعني ولا تعصني » لأن الأمر بالطاعة نهي عن المعصية ، والفائدة في ذلك تثبيت الطاعة في نفس المخاطب ، والتقرير لها في قلبه . والكلام في هذا الموضع من التكرير كالكلام في الموضع الذي قبله من تكرير اللفظ والمعنى ؛ إذ كان المراد به غرضاً واحداً .

الضرب الثاني من القسم الثاني

في تكرير المعنى دون اللفظ

وهو غير المفيد فن ذلك قول ابن هاني المغربي :

سارت به صيغ القصائد شراً
فكأنما كانت صباً ^(٣) وقبولا

(١) السورة « آل عمران » والآية « ١٠٤ » . وتامها « وأولئك هم الفلحون » .

(٢) السورة « البقرة » والآية « ٢٣٨ » . وتامها « وقوموا فاتنين » .

(٣) في مختار الصحاح « الصبا : ریح ومهبها المستوي أن تهب من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار ومقابلتها الدبور » . وفيه أيضاً « والقبول أيضاً : الصبا وهي ریح تقابل الدبور » .

فكأنه قد قال « فكأنما كانت صبياً وصباً » لأن الصبأ هي القبول ، وليس ذلك مثل التكرير في قوله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » فيما يرجع الى تكرير اللفظ والمعنى . ولا مثل التكرير في قوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف » فيما يرجع الى تكرير المعنى دون اللفظ ؛ لأن كل واحدة من هاتين الآيتين تشتمل على معنيين : خاص وعام ، وقول ابن هاني « صبأً وقبولاً » لا يعطى إلا معنى واحداً لا غير ، وهذا لا يخفى على العارف بصناعة التأليف .

ومن هذا النحو قول الصابي في كتاب : « وصل كتابك بمد تأخير وإبطاء ، وانتظار له واستبطاء » فان التأخير والابطاء بمعنى واحد ، وقد يكون لهذا وجه في التجويز ، وهو التقرير في نفس المخاطب لبعد الأمد ، وتطول المدة في انقطاع كتابه عنه ، وذلك مما لا بأس به في هذا الموضوع ، وأمثال ذلك كثيرة ، فاعرفها .

النوع العثرونه من الباب الأول من الفن الثاني

في تناسب المعاني وهو ثلاثة أضرب :

الضرب الأول المطابقة وهي المقابلة :

اعلم أن جماعة العلماء من أرباب هذه الصناعة قد أجمعوا على أن المطابقة في الكلام : هي الجمع بين الشيء وضده ، كالسواد والبياض والليل والنهار ، وخالفهم في ذلك أبو الفرج قدامة ابن جعفر الكاتب فقال : « المطابقة إيراد لفظتين متساويتين في البناء والصيغة مختلفتين في المعنى » . وهذا الذي ذكره قدامة هو (التجنيس) بعينه ، غير أن الأسماء لا مشاحة منها إلا اذا كانت مشتقة ، ولننظر نحن في مخالفة قدامة لجماعة العلماء في اسم المطابقة ليعلم الحق في أي الجهتين مقره ، وذلك أننا ننظر الى أصل المطابقة في وضع اللغة فان كانت مناسبة لما أجمع عليه العلماء تحققنا أن الحق معهم ، وإن كانت مناسبة لما ذكره قدامة تحققنا أن الحق في يده فرأينا : أصل الطابق في اللغة من « طابق البعير في سيره » إذا وضع رجله موضع يده ، وهذا يقوي

ما ذكره قدامة ، لأن اليد غير الرجل لا ضدها ، والموضع الذي يقعان منه واحد ، وكذلك المعنيان يكونان غيرَ بَيْنِ أي مختلفين ، واللفظ الذي يجمعهما واحد ، فقدمة سُمي هذا النوع من الكلام المطابقة ، حيث كان الاسم مشتقاً مما سمي به ، وذلك مناسب وواقع (موقعه) إلا أنه قد جعل للتجنيس اسماً آخر هو المطابقة ، ولأبأس به . وأما جماعة العلماء فكانهم سموا هذا الضرب من الكلام مطابقاً ، بغير اشتقاق ، ولا مناسبة بينه وبين مسماه . كذا هو الظاهر لنا من هذا الأمر ، إلا أن يكونوا قد علموا لذلك مناسبة لطيفة ، لم نطلع نحن عليها ، ولنزجع نحن إلى هذا النوع من التأليف ونحقق الكلام فيه فنقول :

اعلم أن الاليق من حيث المعنى أن يسمى هذا النوع « المقلبة » لأنه لا يخلو الحال في ذلك من ثلاثة أقسام : أما أن يقابل الشيء بضده أو بغيره (أو بمثله) ^(١) وليس لنا قسم رابع . فأما القسم الأول وهو مقابلة الشيء بضده ، كالسواد والبياض وما جرى مجراه فكقوله تعالى « فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً » ^(٢) . ألا ترى الى صحة هذه المقابلة البديعة ؛ حيث قابل الضحك بالبكاء والقليل بالكثير ؟ . وكذلك قوله تعالى : « لَكَيْلًا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ » ^(٣) . وهذا من أحسن ما يجيء في هذا الباب . وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « خير المال عين ساهرة لعين نائمة » ^(٤) . ومن هذا قول بعضهم في السحاب :

وله بلا حزن ولا بمسرة ضحك يراوح بينه وبكاء

(١) زيادة يؤديها ما جاء في تفصيل المؤلف للكلام .

(٢) السورة « التوبة » والآية « ٨١ »

(٣) السورة « الحديد » والآية « ٢٣ » وتامها « والله لا يجب كل محتال نخور » . وقد جاء في الأصل « لكيلا تحزنوا » وهو تحريف . وتامها جاء في الآية ١٥٣ من آل عمران « لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما أصابكم والله خبير بما تعملون » .

(٤) ورد في المجازات النبوية « ٧٩ » والفائق « ج ١ ص ٦٢٨ » والنهاية « ج ٢ ص ١٩٦ » قال الشريف الرضي « وهذه استعارة لأن المراد بذلك عين الماء الجارية التي لا ينقطع جريها ليلاً كما لا ينقطع نهاراً ، فسماها ساهرة ، لهذا المعنى ، لأنها في ليالها دائبة وعين صاحبها نائمة ، ولفظ السير في هذا الكلام أحسن ما حفل بهذا المعنى متلبساً ، وصب عليها ملبساً » .

فقابل الضحك بالبكاء ، والحزن بالسرور في بيت واحد إلا أن في ذلك نظراً ، من حيث ترتيب التفسير ، لا من حيث المقابلة ، لأن ترتيب التفسير يقتضي أن كان قال « فله بلا حزن ولا بمسرة » « بكاء يراوح بينه وضحك » . وهذا لا كبير عيب فيه ، وإنما الأولى والأليق ما أشرنا إليه ، فاعرفه ، وسيأتي بيانه ، وقال آخر :

فلا الجودُ يُفني المالَ والجُدُّ مُقبِلُ ولا البخلُ يُبقي المالَ والجُدُّ مدبرُ

ألا ترى إلى هذه المقابلة البديعة التي قد آتى بها هذا الشاعر ؛ فانه قابل الجود بالبخل ويُفني يُبقي ومُقبِلٌ بمدبر ؟ وهذا الكلام هو السهل الممتنع ، الذي هو كالنجم تراه قريباً على صفحات الماء وهو بأفق السماء . ومن هذا النوع أيضاً قول البحترى :

وأمة كان قُبْحُ الجَورِ يُسْخِطُها دهرًا فأصبح حُسنُ العدلِ يُرضيها^(١)

فقابل الحسن بالتبجح ، والجور بالعدل ، والسخط بالرضى ، وذلك بديع في بابه ، فاعرفه . وأما القسم الثاني وهو مقابلة الشيء بغيره فهو ضربان أحدهما ما كان بين المقابل والمقابل له مناسبة وتقابل ، كقول بعضهم .

يَجْزُونَ من ظلم أهل الظلمِ مَغْفِرَةً ومن إساءةِ أهلِ السُّوءِ إحسانا

فقابل الظلم بالمغفرة ، والظلم ليس ضدَّ المغفرة ، وإنما هو ضد العدل إلا أنه لما كانت المغفرة قريبة من العدل مناسبة له حسنت المقابلة بينها وبين الظلم ، وأمثال هذه كثيرة .

الضرب الثاني من القسم الثاني :

في المقابلة وهو أن يقابل الشيء بما بينه وبينه بمد ولا مناسبة (بينها) بحال من الأحوال وذلك مما لا يحسن استعماله في التأليف ، مما جاء منه قول بعضهم :

أَمْ هَلْ ظَعَانٌ بِالْمَلِيَاءِ رَافِعَةٌ وإن تكامل فيها الدلُّ والشنْبُ

(١) الديوان « ص ٢٩ » طبعة رزق الله سركيس ببيروت سنة ١٩١١ ، وهذا البيت من قصيدة يصف فيها بركة للمتوكل على الله العباسي بسامرا أولها :

ميلوا الى الدار من ليلي نحييها نعم ونسألها عن بعض أهلها

فإن ذلك غير مناسب ، لأنه إنما يكون يحسن الدل مع الفنج والشنب مع اللعس^(١) أو ما يجري مجراه من أوصاف الثغر والفم .

وأما القسم الثالث من النوع العشرين فهو أن يقابل الشيء بمثله ، وهو ضربان : أحدهما التقابل في اللفظ والمعنى ، والآخر التقابل في المعنى دون اللفظ ، فالضرب الأول كقوله تعالى : « نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيهِمْ^(٢) » . وكقوله تعالى « وَكَرُّوا مَكْرًا وَمَكْرًا نَا مَكْرًا^(٣) » وأمثال هذا كثيرة ، والضرب الثاني فهو أن تقابل الجملة بمثلها : إن كانت مستقبلة (بمستقبلة)^(٤) وإن كانت ماضية قوبلت بماضية ، وربما قوبل الماضي بالمستقبل ، والمستقبل بالماضي ، وذلك إذا كان أحدهما في معنى الآخر : فن ذلك قوله تعالى « قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ فَأَنَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ اهْتَدَيْتُ فَمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي^(٥) » فإن هذا تقابل من جهة المعنى ، ولو كان التقابل من جهة اللفظ لقال « وإن اهتديت فأنما اهتدي لها » . وبيان تقابل هذا الكلام من جهة المعنى هو أن النفس كل ما هو عليها فهو بها ، أعني أن كل ما هو وبال عليها وضار لها فهو بسببها ومنها ، لأنها الأمانة بالسوء ، وكل ما حولها مما ينفذها فبهداية ربها وتوفيقه إياها . وهذا حكم عام لكل مكلف ، وإنما أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يسنده الى نفسه ، لأن الرسول إذا دخل تحتته مع علو محله وسداد طريقه كان غيره أولى به ، ومن هذا الضرب أيضاً قوله تعالى « أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيْسَكُنُومًا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا^(٦) » إن في ذلك آيات لتوم يؤمنون^(٦) فإنه لم يراع التقابل في قوله « ليسكنوا فيه والنهار مبصراً » لأن القياس

(١) يشير المؤلف الى قول ذي الرمة :

لمياء في شفيتها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب

قال مؤلف جهرة أشعار العرب - ص ٣٥٢ - « اللمي واللعس والحوة شيء واحد وهو سواد في

الشفة . والشنب : رقة الأسنان . وقيل : حمرة تضرب الى السواد . »

(٢) السورة « التوبة » والآية « ٦٧ » . وتامها « إن المنافقين هم الفاسقون » .

(٣) السورة « النمل » والآية « ٥٠ » وتامها « وهم لا يشعرون » .

(٤) زيادة اقتضاها السياق .

(٥) السورة « سبأ » والآية « ٥٠ » وتامها « إنه سميع قريب » .

(٦) السورة « النمل » والآية « ٨٦ » .

يقتضي أن يكون « والنهار ليصروا فيه » وإنما هو مراعى من جهة المعنى ، لا من حيث اللفظ ، وهكذا النظم المطبوع غير المتكلف ، لأن معنى قوله « مبصراً » ليصروا فيه طُرُقَ التقلب في الحاجات .

ومن مقابلة الشيء بمثله أنه إذا ذكر المؤلف ألفاظاً تقتضي جواباً فالمرضي عندنا أن يأتي بتلك الألفاظ في الجواب من غير عدول عنها إلى غيرها مما هو في معناها ، فمن ذلك قوله تعالى « وجزاء سيئة سيئةً مثلها »^(١) . ومما عيب في هذا الباب قول بعضهم « من افتري ذنباً عامداً أو اكتسب جرماً قاصداً لزمه ما جناه وحق به ما توخاه » . والأليق أن كان قال « لزمه ما اقترف وحق به ما اكتسب » ليكون أحسن طباقاً وإن كان ذلك جائزاً في الكلام من حيث إن معناه صواب ، لكنه عدول عن الأليق والأولى في هذا الباب . وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .

واعلم أن في تقابل المعاني باباً عجيب الأمر يحتاج إلى فضل تأمل وزيادة نظر وتدبر ، وهو تخليص بالفواصل من الكلام المنثور ، وبالأعجاز من أبيات الشعر ، مما جاء من ذلك قوله تعالى في حق المنافقين « وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون »^(٢) وقوله تعالى « وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون »^(٣) ألا ترى كيف فصل الآية الأخيرة « يَعْلَمُونَ » والآية التي قبلها « يَشْعُرُونَ » وإنما فعل ذلك لأن أمر الديانة والوقوف على أن المؤمنين على الحق وهم على الباطل يحتاج إلى نظر واستدلال ، حتى يكتسب الناظر العلم والمعرفة بذلك . وأما النفاق وما فيه من البغي المؤدي إلى الفتنة والفساد في الأرض فأمر دنيوي مبني على العادات ، معلوم عند الناس ، خصوصاً عند العرب ، وما كان فيهم من التجارب والتعاود ، فهو كالحسوس عندهم فلذلك قال فيه « يَشْعُرُونَ » وأيضاً فإنه لما ذكر السفه في الآية الأخيرة وهو جهل كان ذكر العلم معه أحسن طباقاً ، فقال « لا يعلمون » .

(٢) السورة « الشورى » والآية « ٣٨ » .

(٣) السورة « البقرة » والآية « ١١-١٢ » . (٣) السورة « البقرة » والآية « ١٣ » .

وآيات القرآن الكريم جميعها فصلت هكذا ، كقوله تعالى « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ » (١) . وكقوله « وله ما في السموات وما في الأرض وإن الله لهو الغني الحميد » (٢) وكقوله « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ » (٣) إلى قوله « ... لِرُؤُوفٍ رَحِيمٍ » فإنه إنما فُصِّلَتِ الْآيَةُ الْأُولَى « بلطيف خبير » لأن ذلك في موضع الرحمة لخلقِهِ بِأَنْزَالِ الْغَيْثِ ، وإخراج النبات من الأرض ، ولأنه خبير بمنفعتهم وهضرتهم ، في إنزال الغيث وغيره ، فأما الآية الثانية فإنما فصلت « بغي حميد » لأنه قال « ما في السموات وما في الأرض » فعرف الناس بأن جميع ما في السموات والأرض له لا حاجة بل هو غني عنها ، جواد بها ، لأنه ليس كل غني نافعاً بغيره إلا إذا كان جواداً منعماً ، وإذا جاد وأنعم حَمِدَهُ الْمَنَعَمُ عَلَيْهِ ، واستحق عليه الحمد ، فذكر الحمد ليدل على أنه الغني النافع بغيره خلقه . وأما الآية الثالثة فإنما فصلت « برؤوف رحيم » لأنه لما عدَّد للناس ما أنعم به عليهم من تسخير ما في الأرض لهم ، وإجراء الفلك في البحر بهم ، وتسييرهم في ذلك الهول العظيم ، وَجَعَلَهُ السَّمَاءَ فَوْقَهُمْ ، وإمساكها إياها عن الوقوع حَسُنَ أَنْ يَفْصَلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ « رُؤُوفٍ رَحِيمٍ » أي إن هذا الفعل فعل رؤوف رحيم .

واعلم أيها المتأمل لكتابنا هذا أنه قلما توجد هذه الملاءمة والمناسبة في كلام ناظم أو ناثر . وهذا الباب ليس في علم البيان أكثر نفعاً منه ، ولا أعظم فائدة ، وهو مع ذلك دقيق المسلك ضيق المذهب ، فعليكم - معشر المنتصين لهذه الصناعة - بتدبر مطاويه ، وإمعان النظر في مشكلاته . وكفى بما أشرنا إليه مثلاً لمن له لب .

ومما جاء من هذا الباب في الشعر قول المتنبي :

(١) السورة « الحج » والآية « ٦٣ » . (٢) السورة « الحج » والآية « ٦٤ » .

(٣) السورة « الحج » والآية « ٦٥ » وتامها « ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بأذنه إن الله

بالناس لرؤوف رحيم » .

وَقَفْتَ وَمَا فِي الْمَوْتِ شِكِّ لِرِوَاقِفِ كَأَنَّكَ فِي جَفْنِ الرِّدَى وَهُوَ نَائِمٌ (١)
 تَمْرٌ بِكَ الْأَبْطَالِ كُلِّ (٢) هَزِيمَةٌ وَوَجْهُكَ وَضَاحٌ وَتَغْرُكُ بِاسْمِ
 ولقد أخذ عليه ذلك ، وقيل : لو جعل آخر البيت الثاني آخر الأول لكان أولى ؛ وحكاية
 أخذه عليه أنه استنشد سيف الدولة يوما قصيدته التي أولها :

« على قدر أهل العزم تأتي العزائم » . فلما بلغ إلى قوله : « وقفت وما في الموت شك لواقف »

البيتين قال له : وقد انتقدت عليك هذين البيتين كما أنتقد على امرئ القيس قوله :
 كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جِوَادًا لِلذَّةِ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْجِ خَالِ
 وَلَمْ أَسْبَأِ الزُّقَّ الرُّوِيَّ وَلَمْ أَقْلُ خَلِيْلِي كُرِّي كِرَةً بَعْدَ إِجْفَالِ
 فبيتناك لم يلتئم شطراهما كما لم يلتئم بيتا امرئ القيس ، وكان ينبغي أن يقول :
 كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جِوَادًا وَلَمْ أَقْلُ خَلِيْلِي ...
 وَلَمْ أَسْبَأِ الزُّقَّ الرُّوِيَّ ...
 وكذلك ينبغي أن تقول :

وقفت وما في الموت شك لواقف ووجهك وضاح وتغرك باسم
 تمر بك الأبطال كلهم هزيمة كأنك في جفن الردى وهو نائم
 فقال المتنبي : إن صح أن الذي استدرك على امرئ القيس هذا وهو أعلم بالشعر منه فقد
 أخطأ امرؤ القيس وأخطأت ، ومولانا يعلم أن الثوب لا يعلمه البراز كما يعلمه الحائك ؛ لأن البراز
 يعلم جلته ، والحائك يعلم تفاصيله . وإنما قرن امرؤ القيس النساء بلذة الركوب للصيد وقرن
 السباحة بسباء الخمر للاتصاف بالشجاعة في مُنازلة الأعداء ، وكذلك لما ذكرت الموت في صدر

(١) من كلمة له في مدح سيف الدولة الحمداني وقد سار نحو قلعة الحدث سنة « ٣٤٣ » هـ ومطعها :

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم
 « الديوان ، طبعته لجنة التأليف والترجمة بمصر ، ص ٣٧٤ — ٣٧٩ » .

(٢) كلبي : جم كليم وهو الجريح .

البيت الأول أتبعته بذكر الردى في آخره ، ليكون أحسن طباقاً وتلازماً . ولما كان وجه الجريح المهزوم يكون عبوساً وعينه باكية قلت « وجهك وضاح وثرعك باسم » لأجمع بين الأضداد في المعنى . فأعجب سيف الدولة كلامه . وأمثال ذلك كثيرة الا أنه يحتاج الناقد لها والمميز بين جيدها وروديتها إلى فكرة صافية ، وروية زائدة .

الصُرب الثاني من النوع العشرين

في صحّة التقسيم وفساده

اعلم أننا لم نرد بالتقسيم هاهنا ما تقتضيه القسمة العقلية كما يذهب اليه المتكاملون ؛ فان القسمة العقلية تقتضي أشياءً مستحيلة ، كما قالوا « الجواهر لا تخلو إما أن تكون مجتمعة أو مفترقة . أو لا مجتمعة ولا مفترقة . أو مجتمعة مفترقة معاً . أو بعضها مجتمعة ، وبعضها مفترقة » . ألا ترى أن هذه القسمة صحيحة من حيث العقل لاستيفاء الاقسام جميعها ، وإن كان من جملتها ما يستحيل وجوده ، فإن الشيء لا يكون مجتمعاً مفترقاً في حالة واحدة ، وإنما نريد نحن بالتقسيم هاهنا ما يقتضيه المعنى ، مما يمكن وجوده ؛ وهو أن يأتي المؤلف إلى جميع أقسام الكلام المحتملة فيستوفيها ، غير تارك منها قسماً واحداً . فمن ذلك قوله تعالى « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات » (١) فانه لا يخلو العالم من هذه الأقسام الثلاثة : إما عاص ظالم لنفسه وإما مطيع مبادر الى الخيرات وإما مقتصد بينها ، وهذا من أصح التقسيمات وأكملها ، فاعرفه .

ومن هذا النحو قوله تعالى « وكنتم أزواجاً ثلاثة فأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين ، وأصحاب المشأمة ما أصحاب المشأمة والسابقون السابقون » (٢) الآية . واعلم أن هذه الآية مماثلة في

(١) السورة « فاطر » والآية « ٣٢ » وتامها « باذن الله ذلك هو الفضل الكبير » .

(٢) السورة « الواقعة » والآية « ٩-١٢ » والتام « أولئك المقربون ، في جنات النعيم » .

المعنى لما سبق ذكره ، فأحباب المشأمة هم الظالمون لأنفسهم . وأحباب الميمنة هم المقتصدون والسابقون هم السابقون بالخيرات . وعلى نحوٍ من ذلك جاء قوله تعالى « هو الذي يُريكم البرق خوفاً وطمعاً »^(١) . ألا ترى الى بداعة هذه القسمة ؟ فان الناس عند رؤية البرق بين خائف وطمع ، وليس لهم ثالث .

وكان جماعة من أرباب هذه الصناعة المنتصبين في صدرها يعجبون بقول بمض الأعراب في هذا المعنى ، ويقولون إنَّ ذلك من أصح التفسيرات وهو قوله « النعم ثلاث : نعمة في حال كونها نعمة ونعمة تُرجى مستقبله ، ونعمة تأتي غير محتسبة . فأبقى الله عليك ما أنت فيه ، وحقق ظنك فيما ترجيه ، وتفضل عليك بما لم تحتسبه » . فقالوا إنه ليس في أقسام النعم التي يقع الانتفاع بها قسم رابع سوى ما ذكره الأعرابي . وهذا القول فاسد ؛ وهو أنَّ في أقسام النعم التي قسمها هاهنا نقصاً لا بد منه ، وزيادة لا حاجة إليها ، فأما النقص فأغفاله ذكر النعمة الماضية ، وأما الزيادة فقوله بعد النعمة المستقبلية : التي تأتي غير محتسبة ، وهذا خطأ لأن النعمة التي تأتي غير محتسبة هي داخلة في قسم المستقبل ، وذلك أنَّ النعمة المستقبلية تنقسم الى قسمين : أحدها يرجى حصوله ويتوقع بلوغه ، والآخر لا يحتسب ولا يشعر بوجوده ، فقوله « ونعمة تأتي غير محتسبة » يوهم أنَّ هذا القسم غير المستقبل ، وهو داخل في جملته ، ولو قال « ونعمة مستقبله » من غير أن يقول « ونعمة تأتي غير محتسبة » لكان قوله كافياً ، إذ النعمة التي يرجى النعمة التي لا تحتسب تدخلان تحت قسم المستقبل . وكان ينبغي أن يقول « النعم ثلاث نعمة ماضية ، ونعمة في حال كونها ، ونعمة تأتي مستقبله ، فأحسن الله آثار النعمة الماضية وأبقى عليك النعمة التي أنت فيها ، ووفر حظك من النعمة التي تستقبلها » . ألا ترى لو قال ذلك لكان قد طبق به مفصل الصواب ، فافهم ما ذكرناه وقس عليه .

ووقف أعرابي على مجلس الحسن فقال : « رحم الله من أعطى من سعة أو واسى من كفاف أو آثر من قلة » . فقال الحسن : ما ترك لأحد عُذراً ؛ فانصرف الأعرابي بنخير كثير .

(١) السورة « الرعد » والآية « ١٢ » وتامها « وينشئ السحاب الثقال » .

ومن هذا الضرب ما ذكره أبو هلال العسكري في كتابه (١) وذلك أنه أخذ على جميل (٢) قوله :

لو أن في قلبي كقدر قلامه حبا وصلتك أو أتتك رسائلي

فقال أبو هلال : إن إتيان الرسائل داخل في جملة الوصل . وليس الأمر كما وقع له ، فإن « جميلاً » أراد به « وصلتك » أي أتيتك زائراً أو قاصداً أو « كنت راسلتك مراسلة » .
والوصل لا يخرج عن هذين القسمين إما رسالة وإما زيارة .

ومن أعجب ما شاهدته في هذا الباب ما ذكره أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي ، وهو

قول العباس بن الأحنف :

وصالكم هجره وهجركم قلى وعطفكم صدّه وسلمكم حرب

ثم روى المشار إليه عن أبي القاسم الآمدي - رحمه الله - أنه قال إن بعض نقدة الكلام من البلغاء لما سمع هذا البيت قال : « والله هذا أحسن من تسميات إقليدس (٢) » .

(١) يعني كتاب الصناعتين .

(٢) قال حاجي خليفة في باب الهزة من كتاب « كشف الظنون » : « إقليدس في أصول الهندسة والحساب وهو بضم الهزة وكسر الدال وبالعكس ، لفظ يوناني مركب من « اقلي » بمعنى المفتاح و « دس » بمعنى القنار وقيل الهندسة أي مفتاح الهندسة . وفي القاموس « إقليدس اسم رجل وضع كتابا في هذا العلم وقول ابن عباد : إقليدس اسم كتاب غلط (انتهى) . وفي شرح الأشكال للفاضل قاضي زاده الرومي : حكى أن بعض ملوك اليونان مال الى تحصيل ذلك الكتاب فاستعصى عليه حله فأخذ يتوسم أخبار الكتاب من كل وارد عليه فأخبره بعضهم بأن في بلدة صور رجلا مبرزاً في علمي الهندسة والحساب يقال له « إقليدس » فتطلبه والتمس منه تهذيب الكتاب وترتيبه فرتبه وهذبه فاشتهر باسمه بحيث إذا قيل « كتاب إقليدس » يفهم منه هذا الكتاب دون غيره من الكتب المنسوبة إليه » (انتهى) بل صار هذا اللفظ حقيقة عرضية في الكتاب ... فيقال : كتبت إقليدس وطالعه ... » . وجاء في معجم الأدباء « ج ٢ ص ٤٤ » طبعة مرغليوث نقلا من كتاب « الوزيرين » لأبي حيان التوحيدي أن بعضهم قال « قرأت إقليدس » فقال له أحمد بن ثوبان الكاتب « وما كان إقليدس ؟ ومن هو ؟ » قال : رجل من علماء الروم . تسمى بهذا الاسم وضع كتاباً فيه أشكال كثيرة مختلفة ندل على حقائق الأشياء المعلومة والمغيبية ، يشهد الذهن ويدقق الفهم ، ويلطف العرفه ويصفي الحاسة ويثبت الروية ومنه افتتح الخط ، وعرفت مقادير حروف المعجم . وفي كشف الظنون أن مؤلف الكتاب هو « ابلونيوس النجار » . وقد ترجم القفطى « إقليدس المهندس النجار الصوري » في تاريخ الحكماء « ص ٤٥ » طبعة مصر ، وأبلونيوس النجار « ص ٤٤ » .

ومن العجب كيف ذُكر الغامبي ذلك في كتابه وفاته النظر فيه مع تقدمه في هذه الصناعة .
 وأعجب من ذلك قول أبي القاسم الأمدى ، وأعجب منها جميعاً استحسان ناقد الكلام لهذا
 التقسيم ، ألا ترى أن هذا البيت قد بني عليه شيء آخر من جنسه فإنه لو أضيف له بيت غيره
 فقليل :

وَلَيْنِكُمْ عُنْفٌ وَقُرْبُكُمْ نَوَىٰ
 وَإِعْطَاؤُكُمْ مَنَعٌ وَصِدْقُكُمْ كِذْبٌ

لجاز ذلك وربما يحتمل أن يزداد على هذا البيت الثاني بيت ثالث ورابع ، ولو كان ذلك
 التقسيم في البيت الأول صحيحاً لما احتل أن يضاف إليه شيء آخر البتة ، لأن من شرط صحة
 التقسيم أن لا يحتمل الزيادة .

ومما جاء على نحو من هذا قول بعضهم في حق مكسورين في الحرب ، « فن بين جريح
 مضرج بدمائه ، وهارب لا يلتفت إلى ورائه » . فان الجريح قد يكون هارباً ، والهارب قد
 يكون جريحاً ، ولو قال « فن بين قتيل ومأسور وناج » لصح له التقسيم لأن المكسورين في
 الحرب ، الذين دارت عليهم الدائرة ، لا يخرجون عن هذه الأقسام الثلاثة ، فاما قتيل أو مأسور
 أو نازح ، وأما الجريح فإنه يدخل في جملة الناجي ، والمأسور ، لأن كلاً منهما يجوز أن يكون
 جريحاً أو أن لا يكون ، فاعرف ذلك ، وقس عليه (١) .

الضرب الثالث من النوع العشرين

وترتيبه في التفسير وما يصح من ذلك وما يفسد

اعلم أن صحة ترتيب التفسير هي أن يذكر المؤلف في كلامه معاني مختلفة ، فإذا عاد إليها
 بالذكر ليفسرهما ، قدم المقدم وأخر المؤخر ، وإذا لم يراع المؤلف ذلك كان مأخوذاً عليه ، لأنه
 يخل بشرط من الصناعة ، فن ذلك قول بعضهم :

غَيْثٌ وَلَيْثٌ فَغَيْثٌ حِينَ تَسْأَلُهُ عُرْفًا وَلَيْثٌ لَدَى الْهِجَاءِ ضَرْغَامُ
 تَحْيَا الْأَنَامَ بِهِ فِي الْجَدْبِ إِنْ قُحَطُوا جُوداً وَيَشْقَى بِهِ يَوْمَ الْوَعَى الْهَامُ

(١) كررها هنا شيئاً مما كتب أخذناه .

ومن هذا الباب قوله تعالى « وجعلنا الليل والنهار آيتين ، فحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مُبصرة^(١) » وكذلك قوله تعالى : « ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله^(٢) » . فلما قدم الليل في الذكر على النهار قدر سبب الليل ، وهو السكون على سبب النهار ، وهو التعميش ، وذلك في غاية الحسن . ومن هذا النحو قول بعضهم :

يوم التيمم فيكِ حَولٌ كاملٌ يتعاقبُ الفصلانِ فيه إذا أتى
ما بينَ حرٍّ جوىٍّ وماءٍ مدامعٍ إن حنَّ صافٍ وإن بكى وجداً شتا

وهذا من أصح التفسير فاعرفه ، ومن ذلك قول الآخر وهو غاية في بابه :

شَكَوتُ^(٣) فقالت كلُّ هذا تبرُّمٌ^(٤) بحبِّي أراح الله قلبَكَ من حَبِّي
فلما كتمتُ الحبَّ قالت لَشَدَّ ما صَبَرْتَ وما هذا بفعلِ شجِي القلبِ
وأذنو فتقصيني فأبعدُ طالباً رضاها فتمتدُّ التباعدُ من ذنبي
فشكوايَ تُؤذيها وصبري يسوؤها وتجزعُ من بُمدي وتنفِرُ من قُرْبِي
فيا قومُ هل من حيلةٍ تعرفونها أعيِنوا بها^(٥) واستوجِبوا الأجرَ من ربي

فما ترك هذا الشاعر شيئاً من المعاني التي ذكرها أولاً فيما يلاقيه من الحب والبلوى إلا فسرهما على هذا الترتيب ، فاعرف ذلك .

ومما أخذ على الفرزدق من هذا النحو قوله^(٦) :

(١) السورة « الاسراء » والآية « ١٢ » وتامها « لتبتغوا فضلا من ربكم ولتعلموا عدد السنين والحساب ، وكل شيء فصلناه تفصيلا » .

(٢) السورة « القصص » والآية « ٧٣ » وتامها « ولعلمكم تشكرون » .

(٣) ذكر المبرد هذه الأبيات في الكامل لأحد الأعراب « ج ١ ص ٢٠٠ طبعة الدجوني بالقاهرة » وقد غنتها الغنية منيرة المهديّة المصرية .

(٤) رواية الكامل « كل هذا تبرماً » قال المبرد : قوله « كل هذا تبرماً » مردود على كلامه ، كأنها تقول له :

أشكوتني كل هذا تبرماً « ولو رفع « كلا » لكان جيداً ، يكون « كل » هنا مبتدأ و « تبرم » خبره .

(٥) في الكامل « أشيروا بها » .

(٦) من كلمة له في قتل الققعاق بن عوف التيمي أولها « الديوان ص ٧٤٩ » .

وفائلة والدمع يمدركلها لبئس المدى أجرى إليه ابن ضمضم

لقد خنتَ (١) قوماً لو لجأت إليهم طريد دم أو حاملاً ثقل مغرم

لألفيت منهم معطياً أو مطاعنا وراءك شزرأ بالوشيح المقوم

لأنه أصاب في التفسير وأخطأ في الترتيب ، وذلك أنه أتى بتفسير ما هو أول في البيت الأول ، ثانياً في البيت الثاني ، وهو قوله : « طريد دم » فقال : (أو مطاعنا) ، وكذلك أتى بتفسير ما هو ثان في البيت الأول أولاً في البيت الثاني ، وهو قوله : (حاملاً ثقل مغرم) فقال : (لألفيت منهم معطياً) والأولى أن كان أتى بتفسير ذلك مرتباً ؛ ففسر ما هو أول في البيت الأول بما هو ثان في البيت الثاني ، وما هو ثان في البيت الأول بما هو ثان في البيت الثاني ؛ وذلك لو سَلِمَ له الوزن . إلا أن هذا لا كبير عيب فيه . وإنما الأحسن ما أشرنا إليه .

واعلم أن الناظم إذ أتى بمثل ما أتى به الفرزدق لا يتكر عليه ذلك ، كما يتكر على الناثر ، وذلك أن الناظم يضطره الوزن والقافية الى اعتماد غير الواجب في تأليفه ، وترك الأولى في صناعته ، كما اضطر الوزن والقافية الفرزدق ، فانه لو أراد ان يأتي بمقتضى الصنعة لقال :

لقد خنتَ قوماً لو لجأت إليهم طريد دم أو حاملاً ثقل مغرم

« لألفيت منهم طاعناً بالوشيح المقوم أو معطياً »

وهذا ما يفسد به الوزن والقافية . وأما الناثر فانه لا يضطرُّ الى مثل ذلك لتصرفه كيف شاء ، ولهذا كان الناثر مؤاخذاً بأداء هذه الصناعة أكثر مما يؤاخذ الشاعر ، فاعرف ذلك .
ومما أخذ على الفرزدق قوله أيضاً :

كيف أسلو وأنتِ حَقْفٌ وُغْصَنٌ وُغْصَنٌ
وُغْصَنٌ وُغْصَنٌ وُغْصَنٌ وُغْصَنٌ

والأصل في هذا أن قال : رِدْفًا وَقَدًّا وَلِحْظًا « وأمثال هذا كثيرة ، فاعرفها .

وأما فساد التفسير في هذا الباب فهو أن يأتي المؤلف بكلام يفسره تفسيراً لا يناسبه ، وذلك

عيب لا يسامح فيه بحال من الأحوال كقول بعضهم :

(١) في الأصل « جئت » وهو غير مستقيم والتصحيح من الديوان .

(٢) لم نجد في ديوان شعر الفرزدق جمع عبد الله اسماعيل الصاوي وأثر التوليد ظاهر عليه .

فيا أيها الحيران في ظلمة الدجى وَمَنْ خَافَ أَنْ يَلْقَاهُ بَغْيٌ مِنَ الْعِدَا
تعالَ إليه تلقَ من نورِ وجْهه ضياءً ومن كَفْيهِ بَجْرًا مِنَ النَّدى

وكان يجب لهذا الشاعر أن يجعل بازاء « بغى من العدا » ما يناسبه من النصرة أو الادالة أو الاعانة أو ما جرى هذا المجرى ، ليكون ذلك تفسيراً كما جعل بازاء الظلمة الضياء وفسرها به ، فأما أن وضع بازاء ما يتخوف منه « بجرّاً من الندى » [فانه] لا يكون تفسيراً له وأمثال هذا كثيرة ، فلتجتنب .

النوع الحادي والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في الخطاب بالجملة الفعلية والخطاب بالجملة الاسمية المؤكدة بأنّ الشدّدة وتفضيل أحدهما على الآخر .

وذلك كقولنا « قام زيدٌ » ، و« إنَّ زيداً قائمٌ » فقولنا : قام زيدٌ . معناه ؛ الاخبار عن زيدٍ بالقيام . وقولنا : إنَّ زيداً قائمٌ ، معناه ؛ الاخبار عن زيدٍ بالقيام أيضاً . الا أن في الثاني زيادة كَيْسَتْ في الأول ، وهو توكيده باینّ الشدّدة التي من شأنها الاثبات لما يأتي بعدها من الكلام ، فن هذا النحو قوله تعالى : (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا : آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَابِئِهِمْ قَالُوا : إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ ^(١) مُسْتَهْزِؤْنَ) . فانهم إنما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية ، وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة باینّ الشدّدة ، فقالوا : في خطاب المؤمنين (آمناً) ولأخوانهم (إننا معكم) لأنهم في مخاطبة أخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد من أن يزلوا على صدق ورغبة ووفور نشاط ، وكان ذلك متقبلاً منهم ورأبجاً عند إخوانهم . وما قالوه للمؤمنين فانما قالوه تكلفاً وإظهاراً للايمان ، خوفاً ومداجاة ، وكانوا يعملون أنهم لو قالوه بأوكد لفظ وأشدّه لما راج لهم عند المؤمنين إلا رواجاً ظاهراً لا باطنياً ، ولأنهم ليس لهم من عقائدهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم ،

(١) السورة « البقرة » والآية « ١٤ » .

« إنا معكم » وهذه نكت دقيقة ولطائف خفية^(١) لا توجد في نوع من الكلام العربي إلا في القرآن الكريم ، وما أكثر ذلك وأمثاله في أثنائه وأوفره ! مودعاً في^(٢) غضونه ، فاعرفه وقس عليه .

النوع الثاني والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في ورود لام التأكيد في الكلام

ولا يجيء ذلك إلا لضرب من المبالغة ، وفائدتها في التأليف أنه إذا عبر عن أمر يصير وجوده ، أو فعلٍ يعظم إحداثه ووقوعه ، جيء بها محمّقةً لذلك ، وشاهدة ، فن هذا الباب قوله عز وجل : « أفأرأيتم ما تحرّثون ، أأنتم تزرعون أم نحن الزارعون ، لو نشاء لجعلناهم حطاماً فظلمتكم تفكّهمون ، إنا كمُغرّمون ، بل نحن محرومون ، أفأرأيتم الماء الذي تشربون ، أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنتزلون ، لو نشاء جعلناه أجاجاً فلولا تشكرون »^(٣) .
 ألا ترى كيف أدخلت « اللام » في آية المطعوم دون آية المشروب ، وإنما جاءت كذلك لأنّ جعل الماء العذب ملحاً أسهل إمكاناً ، والموجود من الماء الملح أكثر من الموجود من الماء العذب ، وكثيراً ما إذا جرت المياه العذبة على الأراضي المتغيرة التربة أحالتها الى اللوحة والمرارة ، فلم يحتاج في جعل الماء العذب ملحاً الى زيادة تأكيد ، فلذلك لم تدخل عليه « لام التأكيد » المفيدة زيادةً للتحقيق ، وأما المطعوم فان جعله حطاماً لما كان خارجاً عن المعتاد أو هو غير مألوف ، وإذا وقع فلا يكون إلا عن سخط شديد وغضب زائد ، لذلك قرن^(٤) بلام التأكيد زيادة في تحقيق أمره وتقرير ايجاده وكونه . وهكذا يفعل بكل أمر فيه خصوصية ، فاعرفه .

(١) في الأصل « خفيفة » وهي من أوهام النساخ .

(٢) يقال « أودعه الشيء » بنصبه المفعولين ، وفي مختار الصحاح « يقال : أودعه مالا أي دفعه اليه ليكون ودية عنده ، وأودعه مالا أيضاً : قبله منه ودية وهو من الأضداد » . وفي المصباح المنير « أودعت زيدا مالا : دفعته اليه ليكون عنده ودية ... أو أخذته منه ودية فيكون الفعل من الأضداد لسكن الفعل في الدفع أشهر » . وقد استعير « أودع » لغير الودية فاستجاز المولدون استعمال « في » و « مع » في جلته ، كما استعملوا « ورد فيه » .

(٣) السورة « الواقعة » والآية « ٦٣-٧٠ » . (٤) « لذلك » زائدة بعد قوله « لما كان » .

النوع الثالث والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في الاقتصاد والافراط والتفريط

فأما الاقتصاد فهو أن يكون المعنى المضمّن في العبارة على حسب ما يقتضيه المعبر عنه

في منزلته .

وأما التفريط ، والافراط ، فهو أن يكون المعنى المضمّن في العبارة بخلاف ما يقتضيه منزلة المعبر عنه ، فإما انحطاطاً دونها وهو التفريط ، وإما تجاوزاً عنها ^(١) ، وهو الافراط ، لأن أصل التفريط في وضع اللغة من « فرط في الأمر إذا قصر فيه وضيّعه » ، وأصل الافراط في وضع اللغة من « أفرط في الأمر إذا تجاوز فيه الحد » فالتفريط عيب في الكلام فاحش ، وذلك

كقول الأعشى :-

وما مُرِيْدُ من خليج الفراتِ جَوْنُ غوارِبُهُ تَلْتَطِمُ ^(٢)

بأجودَ منه بماعونه ^(٣) إذا ماسمأؤهم لم تَغِم

فإنه قد مدح ملكاً بأنه يجودُ بماعونه ، والماعون هو كل ما يستعار من قدومٍ أو قصمةٍ أو قدرٍ أو ما أشبه ذلك . وليس للملوك في بذله مدح البتة ^(٣) ، بل هو الى الذي أقرب منه الى المدح ، فهذا من أقبح التفريط .

(١) قال الجوهرى في الصحاح « وجاوزت الشيء الى غيره وتجاوزته بمعنى أي جزته ، وتجاوز الله عنه أي عفا » وكذلك ما في المصباح المنير : « وجاوزت الشيء ، وتجاوزته : تعديته وتجاوزت عن الشيء : عفوت عنه وصفحته » ، ومنه يعلم أن المؤلف استعمل « التجاوز » الذي هو بمعنى العفو والصفح بمعنى الجواز وليس ذلك بصحيح .

(٢) من قصيدة يمدح بها قيس بن معدى كرب مطلعها :

أتهجر غايبه أم تلم أم الجبل واه بها منجذم !

« ديوان الأعشى والأعاشي الآخرين » ص ٢٨-٣٤ .

(٣) في الديوان « ص ٣١ » « بأجود منه بما عنده » . وفي الشرح « روى أبو عبيدة : بماعونه وقال الماعون في الجاهلية : كل عطية » وعلى رواية الديوان لا يصح الانتقاد على المؤلف . وفي مختار الصحاح « الماعون : اسم جامع لمنافع البيت كالقدر والفأس ونحوهما . والماعون أيضاً : الماء ، والماعوت أيضاً : الطاعة ، وقوله تعالى « ويمنون الماعون » قال أبو عبيدة : الماعون في الجاهلية كل منغسة وعطية ، وفي الاسلام : الطاعة والزكاة » .

ومن هذا الباب قول أبي تمام :

ما زال يَهْزِي بالمكارم والعلا حتى ظننَّا أَنَّهُ مَحْمُومٌ (١)
فانه أراد أن يبائع في ذكر المدوح باللهج بالمكارم (٢) والعلا ، فقال « ما زال يهزدي »
ولا أعلم ما كانت حال أبي تمام ، عند قوله هذا البيت ، ولا أعلم أيُّ أمر اضطره اليه ، مع سعة
بجال العربية ، وأنفساح مداها؟! ثم ما كفاه ذلك ، حتى قال : « ظننت أنه محموم » وعلى نحو
من ذلك ، قول بعضهم :

وتلحقه عند المكارم هزة كما انتفض المجهود من أمِّ مِلْدَمٍ (٣)

ومن أقبح ما رأيناه في هذا الفن ، قول أبي تمام :

أنت دَلُوٌّ وذو السَّحاح أبو مو سي قلب ، وأنت دلو القليبي (٤)

وُمراد أبي تمام من ذلك ، أنه سب لعطاء المشار اليه ، كما أن الدلو سبب في امتياع الماء من
القليبي . فهذا وأمثاله ، مما لا يجوز استعماله ، وإن كان المعنى المقصود به حسناً . ولهذا كان
للمدح ألفاظ ، لا يجوز استعمالها في الذم ، وللذم ألفاظ لا يجوز استعمالها في المدح ، ألا ترى أن
من المعاني ما يعبر عنه بألفاظ متعددة ، ويكون المعنى المندرج تحتها واحداً ؛ فمن الألفاظ ،
ما يحسن استعماله في المدح ، ومنها ما لا يحسن استعماله في الذم ، ولو كان هذا الأمر يرجع الى
المعنى فقط لكانت جميع الألفاظ الدالة عليه شراً (٥) سواءً في الاستعمال ، وإنما هذا نعود
فيه الى العرف ، دون الأصل . ولنضرب لذلك مثلاً ، فنقول : هل يجوز أن يخاطب الملك ،

(١) من قصيدة له يمدح بها أبا الحسين محمد بن الهيثم بن شبابة أولها :

أسقى طولهم أجش هزيم وغدت عايم نضرة ونعيم

الديوان « ص ٢٢٦-٨ » طبعة محمد علي صبيح و « ج ١ ص ٢٩٩ » طبعة محي الدين الخياط .

(٢) في الأصل « باللهج والمكارم » وهو غير متسق . (٣) أم مِلْدَم : الحمى .

(٤) لم تقف على هذا البيت في الديوان ولعله استبدل به قوله :

لم أزل بارد الجوانح مد خض خضت دلوي في ماء ذاك القليب

« الديوان ص ٣٢ » .

(٥) أي أمثالا وأشباها .

فيقال له « وحق دماغك » . قياساً على أن يقال له « وحق رأسك » ؟ . فان هذا مما لا يجيزه أحد البتة . ألا ترى أن المؤلف ، إذا أراد المدح ، ذكر الرأس والهامة والكاهل وما جرى هذا المجرى ، وإذا أراد الهجو ، ذكر الدماغ والقفا والقذال ، وما جرى هذا المجرى ، وإن كانت معاني الجميع متقاربة . ولأجل ذلك حسنت الكناية في الموضع الذي يقبح فيه التصريح . وأمثال هذا الضرب من الكلام كثيرة ، فاعرفه .

وأما الإفراط ، فهو بمنزلة ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وذلك أن رجلاً جاءه ، فكلمه فقال « ما شاء الله وشئت » . فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . أجملتني لله ندًا ؟ قل « ما شاء الله وحده » ، ومن هذا الباب قول عنتره :

وأنا المنية ، في المواطن كلها والطعن مني سابق الآجال

فإن الطعن ، لا يسبق الأجل ، إذ الأجل لا يتقدم ولا يتأخر . وقد قيل « سابق » أقرب أمرًا من كونه تاليًا ، غير أن كليهما إفراط في القول . ومما جاء على نحو من هذا قول بشار (١) .

إذا ما غَضِبْنَا (٢) غَضِبَةً مُضَرِّيَةً

هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرَتْ (٣) دَمَا

وقال أبو عثمان الجاحظ في كتاب الحيوان (٤) « لم نعلم أحد أسرف (٥) في القول كالنابغة

(١) في الأغاني « ج ٣ ص ١٦٢ » طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) غضية (بكسر الغين) مصدر هيئة ، وهو على وزن « فعله » بكسر الفاء وتسكين العين . وقد ضبطته لجنة التصحيح في دار الكتب المصرية بفتح الغين وذلك خطأ . وكذلك في « المختار من شعر بشار » ص ١٦٣ .

(٣) في الأغاني « أو تظرت الدما » وفي المختار « أو مطرت دما » .

(٤) في « الحيوان » ج ٦ ص ٣٢٥ من طبعة عبد السلام هارون « ولا نعلم أحدًا منهم (من الشعراء) أسرف في هذا القول وقال قولاً يرغب عنه إلا النابغة فانه قال :

جوانح قد أيقن أن قبيله إذا ما التقى الجمعان أول غالب

وهذا لا نثبته ، وليس عند الطبر والسباع في اتباع الجموع إلا ما يسقط من ركابهم ودوابهم وتوقع القتال إذا كانوا قد رأوا من تلك الجموع مرة أو مراراً . فأما أن نقصد بالأمل أو اليقين إلى أحد الجموع فهذا لم يقله أحد .

(٥) في الأصل « أسرق » والتصحيح من كتاب الحيوان .

حيث يقول :

إذا ما غزا بالجيش حلق فوقه عصائب طير تهتدي بعصائب
جوانح قد أيقن أن قبيلة إذا ما التقى الجمعان أول غالب

لأنه ليس عند الطيور في اتباع الجموع والعساكر إلا ما يسقط من ركبهم ودوابهم إذ كانوا قد رأوا ذلك من تلك الجموع ، والفوه^(١) منها ، فأما أن يقصدوا بالأمل واليقين لأحد^(٢) الجمعين بالادالة والغلبة فهذا لم يقله أحد . وقيل إن بعض أفراد هذه الصناعة لما سمع قول قيس ابن الخطيم .

ملككت بها كفي فأنهزت فتقها يرى قائم من دونها ما وراءها^(٣)

قال : هذا لم يطعنه وإنما فتح فيه بابا أو دربا .

واعلم أن علماء البيان في استعمال الافراط على ثلاثة أضرب :

(١) فمنهم من يكرهه ولا يراه صواباً كآبي عثمان الجاحظ فيما روي عنه .

(٢) ومنهم من يختاره ويؤثر كقدامة بن جعفر السكاتب فإنه كان يقول :

« الغلو عندي كان أجود المذهبين فإن أحسن الشعر أ كذبه^(٤) » .

(٣) ومنهم من يذهب الى التوسط بين الغلو والتفريط ، وهو الاقتصاد ، وذلك أن

يجعل الغلو وهو الافراط مثلاً ثم يُستثنى فيه بـ (لو) أو بـ (كاد) أو ما جرى هذا المجرى ،

فيدرك مراده ويسلم من عيب عائب ، أو طعن طاعن ؛ وذلك كقول بعضهم :

يكاد يمسكه عرفان راحته ركنُ الحطيم إذا ما جاء يستقيم

(١) في الأصل « والقوة » والتصحيح من الحيوان .

(٢) في الأصل « لأجل » والتصحيح منه .

(٣) في صحاح الجوهري « وأنهرت الدم أي أسلته وأنهرت الطعنة أي وسعتها قال قيس بن الخطيم

« ملككت بها كفي فأنهزت فتقها . . » .

(٤) قال ابن خلكان في ترجمة « أبي علي دعبل بن علي الخزاعي » إنه قال « من فضل الشعر أنه لم

يكذب أحد قط إلا اجتواه الناس إلا الشاعر فإنه كلما زاد كذبه زاد المدح له ثم لا يقع بذلك حتى يقال له : أحسنت والله . فلا يشهد له شادة زور إلا ومعها يمين بالله تعالى » . « ج ١ ص ١٩٨ » طبعة بلاد العجم .

وَقَوْلُ أَبِي عِبَادَةَ الْبَحْتَرِيِّ :

وَلَوْ أَنَّ مَشْتَقًّا تَكَلَّفَ فَوْقَ مَا
فِي وَسْعِهِ لَسُمِيَ إِلَيْكَ الْمَنْبَرُ (١)
وهذا المذهب المتوسط أليق المذاهب الثلاثة ، وأدخلها في الصنعة ، فأعرفه .

النوع الرابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في المعازلة

وهو نوع من التأليف يجب اجتنابه ؛ لأنه عيب في الكلام فاحش . وأصل المعازلة في اللغة ؛ من تماثلت الجرادتان : إذا ركبت إحداها الأخرى ، فسمى [تأليف] الكلام الذي تداخلت معانيه ، وركب بعضها فوق بعض ، المعازلة ، مأخوذاً من ذلك وهو اسم لائق بسماءه . ووصف عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — زهير بن أبي سلمى فقال : « كان لا يعاقل بين الكلام » .

واعلم أن هذا الباب يجب تدبره لاختلاف أهل هذه الصناعة فيه ، فقال قدامة :
التعاقل (٢) : تداخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه ، ولا أعرف ذلك إلا فاحش الاستمارة كقول أوس (٣) بن حجر :
وَذَاتِ هِدْمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا
تُصَمَّتُ بِالْمَاءِ تَوَلَّيَا جَدِعًا (٤)

(١) الديوان « ج ١ ص ١٨ » طبعة رزق الله سر كيس بيروت .
(٢) أنظر كتاب « نقد الشعر » ص ٦٩ « بمطبعة الجوانب ، وحاشية المثل السائر » ج ١ : ٢٩٣ .
(٣) البيت من قصيدة للشاعر يرثي بها فضالة بن كلدة ، انظر ذيل الأمالي ص ٣٤ طبعة دار الكتب المصرية . وأولها :

أَيْتَمَّا النَّفْسَ أَجْمَلِي جَزَعًا
لِإِنِّ الَّذِي تَحْدَرِينَ قَدْ وَقَعَا
والهدم بكسر فسكون (الخلق من الثياب . والنواشر : عروض ظاهر الكف ، وتصمت تسكت ،
والجدع بفتح الجيم وكسر الدال : السبيء الغداء .

(٤) قال الجوهري في الصحاح « وصبي جدع : سبيء الغداء وقد جدع بالكسر جدعاً وأجدعته أنا :
أسأت غذاءه قال أوس بن حجر « وذات هوم عار نواشرها . . » .

فسمّى الطيبي^(١) «تولباً» والتولبُ : ولد الحمار . هذا ما ذكره قدامة ، وهو خطأ ؛ لأنه لو كان ما ذهب إليه صحيحاً ، لكان أصلُ المعاطلةِ ، في وضع اللغة دخول الشيء فيما ليس من جنسه . وليس أصلها في وضع اللغة كذلك ، بل هو التداخلُ والتراكبُ .

وهذا المثال الذي مثل به قدامة لا تداخل في معانيه ولا تراكب ، وإنما هو استعارة فاحشة فقط ، فوجب حينئذٍ أن لا تسمى معاطلة « لأن حقيقة المعاطلة ليست موجودة فيه .

وأما جماعة الأصحاب من علماء البيان ، فانهم خلفوا قدامة فيما ذهب إليه ، والحق في أيديهم ، لا تبعاعهم في ذلك حقيقة هذا الاسم ، الذي وضع له في أصل اللغة .
وقد مثله الغامبي بقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملّكاً أبو أمّهِ حيّ أبوه يقاربه^(٢)

وهذا مثال حسن لوقوعه على ما مثل به ، ألا ترى الى تداخل معاني هذا البيت بتقديم ما كان يجب تأخيرهُ ، وتأخير ما كان يجب تقديمه ؟ لأن الأصل في معنى هذا البيت . « وما مثله في الناس حي يقاربه ، إلا مملّكاً ، أبو أمّه أبوه » .

واعلم أن هذا الذي أشرنا إليه من المعاطلة بأبه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره في كتابنا هذا . إلا أن المعاطلة ، قد جعل لها أهل هذه الصناعة ؛ باباً مفرداً في كتبهم ، فلم نَرَ مخالفتهم في هذا القدر ، لكننا بيننا حقيقتها في بابها وأشرنا إليها بأوضح إشارةٍ وألحظها ليعرف موضعها من التأليف .

(٥) في الأصل « الصبي » والتصحيح من المراجع الأدبية .

(٢) من قصيدة للفرزدق مدح بها إبراهيم بن هشام بن اسماعيل الخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان ، قال أبو العباس المبرد في الكامل « ١ : ٢١ - ٢ » طبعة الدلجوني « يعني بالملك هشاماً . أبو أم ذلك الملك : أبو هذا المدوح . ولو كان الكلام على وجهه لكان قبيحاً وكان يكون إذا وضع الكلام في موضعه أن يقول « وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك ، أبو أم هذا المدوح » فدل على أنه خاله بهذا اللفظ البعيد وهجنه بما أوقع فيه من التقديم والتأخير حتى كأن هذا الشعر لم يجتمع في صدر رجل واحد مع قوله :

وما كاد مني ود هم يتصرم
وقد يملأ القطر الاناء فيفعم

تصرم مني ود بكر بن وائل
قوارض تأتي بني فيحتقرونها

النوع الخامس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في التضمين

وهو مما يزدادُ به الكلامُ حلاوةً، ويكتسب به رونقاً وطلاوةً، ولا سيما إذا كان التضمين بآيات من القرآن الكريم فإنها تكون في الكلام كالشاهدة له، والمناذية على سداده .
واعلم أنَّ التضمين على ضربين : أحدهما ، تضمين الاسناد وذلك يقعُ في بيتين من الشعر وفقرتين من الكلام المنشور ، على أن يكون الأول مسنداً الى الثاني ، فلا يقوم الأول بنفسه ، ولا يتم معناه إلا بالثاني . فما جاء من ذلك قول بعضهم :

وَمِنَ الْبَلْوَى الَّتِي لِي س لَهَا فِي النَّاسِ كُنْهُ
أَنَّ مَنْ يَعْرِفُ شَيْئاً يَدَّعِي أَكْثَرَ مِنْهُ
ألا ترى أنَّ البيت الأول لم يقم بنفسه ولا تمَّ معناه إلا بالبيت الثاني ؟ ويجوز أن يكون البيت الثاني لغير قائل البيت الأول كقول بعضهم :

ولما أتاني من حمك تحيةٌ
تضوَّعُ من أثنائها المسك والندُّ
وقفتُ فأعييتُ الرسولَ تساؤلاً
وأنشدته بيتاً له المثل الفردُ
« وحدتني يا سعدُ عنهم فزدني
جنوناً فزدني من حديثك يا سعدُ »

وأمثال هذا الضرب من الكلام كثيرة ، فاعرفها .

الضرب الآخر من التضمين : وهو أن يضمَّن الشاعر شعره ، أو الناثر نثره ، بكلام^(١) لغيره قصداً للاستعانة^(٢) على إتمام المراد ، وتأمناً كيداً لمعناه ، ولو لم يذكر ذلك التضمين لكان المعنى صحيحاً لا يحتاج إلى تمام . وربما ضمَّن^(١) الشاعر شعره بنصف بيت أو أقل منه كما قال

(١) في مختار الصحاح « وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه ، والمضمن من الشعر ما ضمنته بيتاً والمضمن من البيت ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه » وبهذا يعلم أن المؤلف قد جاوز الفصيح في تعديته « ضمن » الى مفعوله الثاني بالباء .

(٢) في الأصل « للاستعارة » والتصحيح من المثل السائر « ج ٢ ص ٣٤٤ » .

قم فاسقنيها يا غلامٌ وغنني « ذهب الذين يعاش في أكنافهم » (٢)
 ألا ترى أنه لو لم يقل في هذا البيت :

« ذهب الذين يعاش في أكنافهم »

لكان المعنى صحيحاً لا يفتقر إلى شيءٍ آخر يتممه ؟ فان قوله :

قم فاسقنيها يا غلامٌ وغنني

فيه كفاية ، إذ لا حاجة إلى تعيين الغناء أي شيء هو ؛ لأن في ذلك زيادة على المعنى المفهوم
 لأعلى الغرض المقصود . وقد استعمل هذا الضرب كثيراً الخطيب عبد الرحيم بن نباتة
 كقوله في بعض خطبه : « فيا أيها الغفلة المطرقون ، أما أتم بهذا الحديث مصدقون !؟ مالكم
 منه لا تُشفِقون !؟ فَوَرَبِّ السَّماءِ والأَرْضِ إِنَّه لحق مثل ما أنكم تَنطِقون » (٣) .

وكقوله في ذكر يوم القيامة : « فيومئذٍ تَفِدُّ الخلائق على الله مُهَمَّماً ، فيحاسبُهم على
 ما أحاط به علماً ، ويُنفذ في كل عاملٍ بعمله مُحكماً ؛ وَعَنَتِ الوُجوهُ للحجى القيوم ، وقد خاب

(١) يفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الطاء المعجمة وبعدها هاء ، وهي صفة من في عينه تنوء كثير ،
 وهو لقب أبي الحسن أحمد بن جعفر بن موسى بن يحيى بن خالد البرمكي النديم الأديب الظريف الشاعر النجم
 الراوية المغني الطنبوري ، له عدة كتب في عدة فنون ، ولد سنة ٢٢٤ هـ وتوفي سنة ٣٢٤ أو ٣٢٦ هـ
 « تاريخ بغداد للخطيب ج ٤ ص ٦٥ » ، ومعجم الأدباء « ج ١ ص ٣٨٣ » طبعة مرغليوث ، والوفيات
 « ج ١ ص ٤٣ » طبعة بلاد العجم .

(٢) أحد أبيات ثلاثة هي :

وأصبحت بين معاشر هجروا الندى	وتقبلوا الأخلاق من أسلافهم
قوم أحاول نولهم فكأنما	حاولت تنف الشعر من آنافهم
هات أسقنيها بالكبير وغنني	« ذهب الذين يعاش في أكنافهم »

والشطر الثاني لليد بن ربيعة وهو صدر بيت له ، هو :

ذهب الدين يعاش في أكنافهم	وبقيت في خلف كجلد الأجر
---------------------------	-------------------------

« الوفيات ١ : ٤٣ » .

(٣) السورة « الذاريات » ، الآية « ٢٣ » .

من حمل ظمأً» (١). ألا ترى إلى براعة هذا التضمين ، الذي كأنه رَصِعٌ (٢) في هذا الموضع رَصْعاً؟! وكذلك قوله في ذكر يوم القيامة . « هنالك يقع الحساب على ما أحصاه الله كتاباً ، وتكون الأعمال المشوبة بالنفاق سراباً . يوم يقوم الروح والملائكة صفاً . لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً » (٣) .

وعلى نحو من ذلك جاء قوله : « أسكتهم ، والله ، الذي أنطقهم ، وأباهم الذي خلقهم ، وسيجدثهم كما أخلقهم ، ويجمعهم كما فرقهم ، يومَ يُعِيدُ اللهُ العالمينَ خلقاً جديداً ، ويجعل الظالمين لنار جهنم وقوداً ، يوم تكونون شهداء على الناس » ويكون الرسول عليكم شهيداً (٤) .

يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا ، وَمِمَّا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا (٥) . وكقوله في صفة أهل الجنة : « قد أنسوا بجوار الجبار ، وكوشفوا بحقائق الأسرار ، وتبوؤا منازل الشهداء والأبرار ، والملائكة يدخُلون (٦) عليهم من كلِّ بابٍ ، سلامٌ عليكم بما صبرتم فنِعْمَ مُعْتَبِرٍ الدار » (٧) .

وعلى هذا النهج ورد قوله في ذكر القيامة « هناك يرفع الحجاب ، ويوضع الكتاب ، ويجمع من وجب له الثواب ، ومن حق عليه العقاب ، فضُربَ بينهم بسُور له بابٌ باطنه فيه الرحمة وظاهره فيه من قبله العذاب » (٨) .

وأمثال هذه التضمينات في الخطب التي للشيخ عبد الرحيم (٩) كثيرة ، فاعرفها ، فهي من

(١) السورة « طه » والآية « ١١١ » .

(٢) في الأصل « وضع » ولا يفيد المراد ، يقال « رصم بالشيء كفرح ، رصعاً كفرح أي لصق

به » .

(٣) السورة « النبأ » والآية « ٣٨ » . (٤) السورة « البقرة » والآية « ١٤٣ » .

(٥) السورة « آل عمران » والآية « ٣٠ » .

(٦) في الأصل « يدخلونها » وفي الآية « يدخلون » .

(٧) السورة « الرعد » والآية « ٢٣ - ٢٤ » .

(٨) السورة « الحديد » والآية « ١٣ » .

(٩) لعز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني كلام جيد في خطب ابن نباتة هذا تجده في : « شرح

نهج البلاغة » ج ١ ص ١٤٢ وج ٢ ص ٢٣٣ » .

انجب ما يجيء في هذا الباب .

النوع السادس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في الاستدراج

وهو التوصل إلى وصول الغرض من المخاطب ، والملاطفة له في بلوغ المعنى المقصود ، من حيث لا يشعر به ، وفي ذلك من الغرائب ، والدقائق ما يوثق السامع ، ويطر به ^(١) ؛ لأن مبنى صناعة التأليف عليه ، ومنشأها منه ، فما جاء من هذا الباب ، قوله تعالى : « واذكر في الكتاب إبراهيم إنّه كان صديقاً نبيّاً ، إذ قال لأبيه : يا أبتِ لم تعبدُ ما لا يسمعُ ، ولا يبصرُ ، ولا يُفني عنك شيئاً ، يا أبتِ إني قد جاءني من العلم ما لم يأتك ، فاتبعني أهدك صراطاً سوياً ، يا أبتِ لا تعبد الشيطان إنَّ الشيطان كان للرحمان عَصِيّاً ، يا أبتِ إني أخفُ أن يمَسَّكَ عذابٌ من الرحمن ، فتكون للشيطان ولياً » ^(٢) . هذا كلام ، يهز أعطاف السامعين ، ويهيج نفوس المتأملين ، فعليك ، أيها المترشح لهذه الصناعة ، بامعان النظر في مطاويه ، وترداد الفكر في أنثائه ، واتخاذة قدوةً ونهجاً تقتفيه ، ألا ترى حين أراد إبراهيم ، أن ينصح ^(٣) أباه ، ويعظه مما كان متورطاً فيه ، من الخطأ العظيم ، الذي عصى به أمر العقل ، كيف رتب الكلام معه ، في أحسن اتساق وانتظام ، مع استمهال المجاملة ، واللفظ ، واللين ، والأدب الجميل ، والخلق الحسن ؟! مستنصحاً في ذلك بنصيحة ربه ؛ وذلك أنه طلب منه أولاً العلة في خطيئته طلب مُنبّه على تماديه ، مُوقظ (له) لافراطه (في غفلته) وتناهيه ، لأن المعبود لو كان حياً ، متميزاً ، سميماً بصيراً ، مقتدرّاً على الثواب ، والعقاب ، إلا أنه بعض الخلق ، لا يستسخر ^(٤) عقل من أهله للعبادة ، ووصفه بالربوبية ، ولو كان أشرف الخلق ، كاللائكة ، والنبئين فكيف لمن جعل المعبود جماداً ، لا يسمع ، ولا يبصر ؟! ثم ثنى ذلك بدعوته الى الحق ، مترفقاً به ، متطلعاً ، فلم يسم أباه بالجهل المطلق ، ولا نعتتهُ بالعلم الفائق ، ولكنه قال : « إن معي

(١) كذا ورد بالباء ومنه الاطراب وفيه بعد . (٢) السورة « مريم » والآية « ٤١ - ٥٥ » .

(٣) في مختار الصحاح « نصحه ونصح له ينصح بالفتح فيها نصحاً ونصاحته بالفتح وهو باللام أفصح

قال الله تعالى : وأنصح لكم » . (٤) في المثل السائر « ج ٢ ص ٧٠ » « لستخف » .

لطائف^(١) من العلم ، وشيثاً منه . وذلك علم الدلالة على الطريق السوي . فلا تستنكف ، وهب
 أني^(٢) وإياك في مسير ، وعندى معرفة بالهداية دونك ، فاتبعني أنجك من أن تضل وتتيه .
 ثم ثلث ذلك بتشبيطه ونهيه عما كان عليه ، بأن الشيطان الذي استمضى على ربك الرحمن ، الذي
 جميع ما عندك من النعم من عنده ، وهو عدوك وعدو أبيك آدم ، هو الذي ورّطك في هذه
 الورطة ، وألقاك في هذه الضلالة . إلا أن إبراهيم — عليه السلام — لامعانه في الاخلاص ،
 لم يذكر من جنائبي الشيطان ، إلا التي تختصُّ منها بالله — عز وجل — : عصيانه
 واستكباره^(٣) . ولم يلتفت إلى ذكر معاداته لآدم — عليه السلام — وذريته . ثم ربّع
 ذلك بتخويفه سوء العاقبة وما يُنتجُ عليه من الوبال . ولم يخجل هذا الكلام من حسن أدب ،
 بحيث لم يصرّح بأن العقاب لا يحق لأبيه ولكن قال « إني أخاف أن يمسك عذاب » فذكر
 الخوف والمسّ إعظاماً لهما ، ونكر المذنب^(٤) ، وجعل ولاية الشيطان ودخوله في جملة

(١) المثل السائر « ج ٢ ص ٧٠ » « لطائفه » والذي في المتن أولى منه لأنه جم « لطيفة » وهي
 الدقيقة التي تصدر عن ذهن وقاد وتفكير مستجاد .
 (٢) قال الحريري في « درة الغواص في أوهام الحواس » .
 « ويقولون : هب أني فعلت ، وهب أنه فعل . والصواب : هبني فعلت وهبه فعل . كما في قول عروة
 ابن أذينة :

إذا وجدت أوار الحب في كبدي أقبلت نحو سقاء القوم أبرد
 هبني بردت يبرد الماء ظاهره فن نار على الأحشاء تنقد ؟

وهب : فعل غير متصرف بمعنى عد واحسب . قال شهاب الدين محمود الآلوسي « فغني » هبني « مثلاً
 « عدني واحسبني » وفيه على ما قال ابن بري أنه إذا كان بمعنى « احسب » وهو مما يتعدى الى مفعولين
 كسائر أفعال باب « علم » جاز أن يدخل على « أن » ومعمولها فيسدان مسد مفعوليه كما في أخواته ، على
 أنه قد سمع ذلك فلا مانع مما أنكره قياساً واستعمالاً ، وفي المغني : هب بمعنى ظن ، الغالب تعديده الى صريح
 المفعولين كقوله :

فقلت أجزني أبا خالد وإلا فهبني امرءاً هالكاً

ووقوعه على « أن » وصلتها نادر حتى زعم الحريري أن قول الحواس « هب أن زبداً قائم » لحن .
 وذهب عن قول القائل أي لعمر — رض — في المسألة المشهورة بالشركة وبالجمالية وبالجمالية « هب أن
 أبانا كان سماراً » وفي رواية « كان حجراً » .

(٣) في المثل السائر « ومي عصيانه ... » .

(٤) في الأصل « العقاب » وهو من سبق قلم الناسخ .

أشياعه ، أكبر من العذاب ، وصدّر كل نصيحة من النصائح الأربع بقوله : « يا أبت »
توسلاً إليه واستعطافاً ، فقال له في الجواب « قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم : لئن لم
تننته لأرجمنك وأهجرني ملياً ^(١) » .

ألا ترى كيف أقبل عليه الشيخُ بفظاظة الكفر وغلظ العناد ، فناداه باسمه ولم يقابل
قوله « يا أبت » بابني ؟ وقدّم الخبر على الابتداء في قوله : « أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم »
لأنه كان أهمّ عنده وفيه ضروب من التعجب والانكار ، لرغبة إبراهيم عن آلهته وأن آلهته
لا ينبغي أن يرغب أحد عنها .

ومن هذا الباب ، قوله تعالى : « قال رجل مؤمنٌ من آل فرعون يكتمُ إيمانه : أتقتلون
رُجلاً أن يقول ربّي الله وقد جاءكم بالبينات من ربّكم ، وإن يك كاذباً فعليه كذُبه ، وإن
يك صادقاً يُصّبكم بعض الذي يعدكم . إن الله لا يهدي من هو مُسرف كذاب ^(٢) » ألا ترى
ما أحسن ما أخذ هذا الكلام وألطف مفرزه ؟ فانه أخذهم بالاحتجاج على طريقة التقسيم فقال :
لا يخلو هذا الرجل من أن يكون كاذباً ، فكذبهُ يعود عليه ولا يتخطاه ، أو يكون صادقاً
فيصيبكم بعض ما يعدكم إن تعرضتم له . وفي هذا الكلام من حسن الأدب والانصاف
ما أذكره لك ، أيها المتأمل ، فأقول : إنما قال « يُصّبكم بعض الذي يعدكم » وقد علم أنّه نبي
صديق وأن كل ما يعدهم به ، لا بدّ من أن يصيبهم (كله) لابعضه ، لأنه احتاج في مقابلة خصوم
موسى أن يسلك معهم طريق الانصاف والملاطفة في القول ، ويأتيهم من جهة المناصحة ، فجاء بما
علم أنه أقرب الى تسليمهم لقوله ، وأدخل في تصديقهم له ، وقبولهم منه ، فقال « وإن يك
صادقاً يصّبكم بعض الذي يعدكم » . وهو كلام المنصف في مقابلة غير المشتطّ فيه ؛ وذلك أنه حين
فرضه صادقاً فقد أثبت أنه صادق في جميع ما يعدُّ به ، لكنّه أردفنه بقوله : « يصّبكم بعض
الذي يعدكم » ليَهْضِمَهُ بعض حقه في ظاهر الكلام ، فَيُرِيهِمْ أنه ليس بكلام من أعطاه

(١) السورة « مریم » والآية « ٤٦ » .

(٢) السورة « غافر » والآية « ٢٨ » .

حقه وافيةً ، فضلاً عن (١) أن يتمصّب له . وتقديم الكاذب على الصادق من (هذا) القبيل ، وكذلك قوله تعالى : « إن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب » أي لو كان مسرفاً كذاباً لما هداه للنبوة ولا عضده بالبينات .

فتدبر أيها المتأمل لهذه الدقائق اللطيفة تضع يدك على النقط في صناعة التأليف .

النوع السابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في الإرصاء

وهو نوع من أنواع علم البيان ، لطيف المأخذ ، دقيق الصنعة ؛ وذلك أن يبني الشاعر البيت على قافية قد أرصدها له أي أعدها في نفسه ، فاذا أنشد صدر البيت عرف ما يأتي به في قافيته ؛ وذلك من محاسن التأليف ، لأن خير الكلام ما دلّ بعضه على بعض . وفي هذه الصناعة يقول ابن نباتة :

خذها إذا أنشدت للقوم من طرب صدورها عرفت منها قوافيها

ينسى لها الراكب العجلان حاجته ويصبح الحاسد الغضبان يطربها

فن هذا الباب قول النابغة :

فداء لامرئ سارت إليه بمذرة ربها عمي وخالي (٢)

(١) في الأصل « فضلاً من » والصحيح من المثل السائر ومن كلام العرب المألوف ، قال الفيومي في المصباح المنير « وقولهم : لا يملك درهماً فضلاً عن دينار وشبيهه ، معناه : لا يملك درهماً ولا ديناراً وعدم ملكه للدينار أول بالانتفاء وكأنه قال : لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً . وانتصابه على المصدر ، والتقدير فقد ملك درهماً نقداً يفضل عن فقد ملك دينار . قال قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح : اعلم أن فضلاً يستعمل في موضع يستبعد فيه الأدنى ويراد به استعجال ما فوقه ولهذا يقع بين كلامين متغايري المعنى وأكثر استعماله أن يجيء بعد نفي . قال شيخنا أبو حيان الأندلسي نزيل مصر المحروسة — أبقاه الله تعالى — : ولم أظفر بنص على أن مثل هذا التركيب من كلام العرب . وبسط القول في هذه المسألة وهو قريب مما تقدم .

(٢) البيتان من كلمة للنابغة يمدح بها النعمان بن المنذر وأولها :

أمن ظلامسة الدمن البوالي بمعرض الحي إلى وعال

« الديوان ص ٩١ طبعه مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩١٠ » .

ولو كفي اليمين ^(١) بعتك خوفاً لأفردت اليمين من الشمال
 ألا ترى أنه يُعلم ، إذا عرفت الغافية في البيت الأول ، أن في البيت الثاني يكون ذكرُ
 الشمال .

وقال البحرني :

أحلت دمي من غير جرم وحرمت ^(٢) بلا سبب يوم اللقاء كلامي
 فليس الذي حَلَّتْهُ بِمَحَلِّهِ وليس الذي حرَّمْتَهُ بِمِحْرَامِ
 فليس يذهب على السامع وقد عرف البيت الأول ، والمصراع الأول من البيت الثاني منه
 [أن عجزه هو ^(٣) ما] قاله البحرني ، فأعرف ذلك ، وقس عليه .

ومن هذا الأسلوب قوله تعالى : « وما كان الناسُ إلا أُمَّةً واحدةً فاختلفوا ، فلولا كلمةٌ
 سَبَقَتْ من ربك لَقَضِيَ بينهم فيما فيه يختلفون ^(٤) » . فاذا وقف السامع على قوله « فيما فيه »
 عرف أن بعده « يختلفون » لما تقدم من الدلالة عليه .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « ومنهم من خَسَفْنَا به الأرضَ ، ومنهم من أغرَقْنَا ،
 وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ^(٥) » . وعلى نحو منه ورد قوله — عز
 من قائل — « كمثل العنكبوت اتَّخَذَتْ بيتاً ، وإنَّ أوهنَ البيوت لَبَيْتُ
 العنكبوت ^(٦) » فاذا وقف السامع على قوله : (وإنَّ أوهنَ البيوت) يعلم أن بعده « لَبَيْتُ
 العنكبوت » .

(١) في الأصل « اليمين » والتصحيح من الديوان .

(٢) في الأصل « وحلت » وهو من سبق قلم الناسخ .

(٣) زيادة من المثل السائر يقتضيا السياق .

(٤) السورة « يونس » والآية « ١٩ » .

(٥) السورة « العنكبوت » والآية « ٤٠ » .

(٦) السورة « العنكبوت » والآية « ٤١ » وهي : « مثل الذين اتخذوا من دون الله كمثل العنكبوت

اتخذت بيتاً وإنَّ أوهنَ البيوت لبيت العنكبوت » .

وأمثال هذا كثيرة فاعرفها ؛ إلا أن أبا هلال^(١) العسكري قد سمي هذا النوع « التوشيح » ،
وليس كذلك لأن تسميته : « الارصاد » أولى ، وذلك حيث ناسب الإسم مسماه ولاق به . وأما
« التوشيح » فهو نوع آخر من التأليف وسيأتي ذكره في بابه .

واعلم أنه قد اختلف أرباب هذه الصناعة في تسمية أنواع علم البيان ، حتى إن أحدهم يضع
لنوع واحد اسمين ، اعتقاداً منه ان ذلك النوع نوعان مختلفان ، وليس الأمر كما وقع له بل هما
نوع واحد . فممن فعل ذلك « الغانمي^(٢) » فانه ذكر في كتابه باباً من أبواب علم البيان وسماه
« التبليغ » وهو أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تاماً من غير أن يكون للقافية فيما ذكر صنع ،
ثم يأتي بها لحاجة الشعر إليها حتى يُتم وزنه ، فيبلغ بذلك الغاية القصوى^(٣) [في الجودة] ،
كقول امرئ القيس : —

كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزعُ الذي لم يُثَقَّبِ^(٤)

فانه قد أتى بالبيت كاملاً^(٥) قبل القافية ثم لما جاء بها ، بلغ بها الأمد الأقصى في
التأكيد . ثم إنه ذكر بعد هذا الباب باباً آخر وسماه « الاشباع » فقال : هو أن يأتي الشاعر
بالبيت معلقاً بالقافية على آخر أجزاءه ، ولا يكاد يفعل ذلك إلا حذاق الشعراء : وذلك أن
الشاعر إذا كان بارعاً جلب بقدرته وذكائه وفطنته إلى البيت ، وقد تمت معانيه واستغنى^(٦)
عن الزيادة فيه ، قافية متممة لأعاريضه ووزنه ، فجماها نعمتاً للذكور ، كقول ذي الرمة : —

قف العيس من أطلال مية فاسأل رسوماً كأخلاق الرءاء المسلسل^(٧)

(١) أنظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب . (٢) انظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب .

(٣) زيادة إيضاح من المثل السائر « ج ٢ ص ٣٥٠ » .

(٤) الجزع : بفتح الجيم وسكون الزاي : خرزيمان فيه سواد وبياض وتشبه به العيون .

(٥) في الأصل « كلاماً » وهو من وهم الناسخ .

(٦) في الأصل « ويستغني » والتصحيح من المثل السائر .

(٧) وفي كتاب الصناعتين « ٣٠١ » وفي « العمدة ج ٢ ص ٥٤ » « رسوماً كتشديد الجمان

هذا كلام الغانمي بعينه ، والبابان المذكوران سواء ، لافرق بينهما بحال من الأحوال ،
والدليل على ذلك أن بيت امرئ القيس يتم معناه قبل الايتان بقافيته . وكذلك بيت ذي الرمة .
ألا ترى أن امرأ القيس لما قال :

كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزع »

أتى بالتشبيه قبل القافية ؟ ولما احتاج إليها جاء بزيادة حسنة وهو قوله : « لم يشقب » ؟ !
وهكذا ذو الرمة فإنه لما قال : —

قف العيس في أطلال مية فأسأل رسوماً كأخلاق الرءاء ...

أتى بالتشبيه أيضاً قبل الايتان بالقافية . ولما احتاج إليها أتى بزيادة حسنة ؛ وهو قوله :
« المسلسل » .

واعلم أن أبا هلال العسكري قد سمي هذين القسمين بعينهما « الايغال » ^(١) .

وقال : هو أن يستوفي (الشاعر ^(٢)) معنى الكلام قبل البلوغ إلى مقطعه ثم يأتي بالمقطع

فيزيد فيه معنى آخر .

وأصل « الايغال » من « أوغل في الأمر ، إذا أبعده في الذهاب فيه » .

ثم مثل أبو هلال ذلك بقول ذي الرمة :

« قف العيس »

وهذا أقرب أمراً من الغانمي ، لأنه ذكره في باب واحد ، وسماه باسم واحد : ولم يذكره في

باب آخر ، كما فعل الغانمي — رحمه الله — وليس الأخذ على الغانمي في ذلك مناقشة على الأسماء

وانما المناقشة له على أن ينتصب لايراد علم البيان ، وتفصيل ابوابه . ويكون أحد الأبواب التي

ذكرها داخلاً في الآخر ، فيذهب عليه ذلك ، ويحذف عنه ، وهو أشهر من فلق الصبح .

(١) انظر كتاب الصناعتين — « ج ٣٠١ » وانظر العمدة « ج ٢ ص ٥٤ » وما بعدها . وحاشية

الثلث السائر « ج ٢ ص ٣٥٢ » .

(٢) زيادة من الثلث السائر « ج ٢ ص ٣٥٢ » .

النوع الثامن والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في التوشيح

وهو أن يبني الشاعر أبيات قصيدته على بحرین مختلفین . فإذا وقف من البيت على القافية الأولى ، كان شعراً مستقيماً من بحر على عروض . وإذا أضاف الى ذلك ما بني عليه شعره من القافية الأخرى ، كان أيضاً شعراً مستقيماً من بحر آخر على عروض ، وصار ما يضاف إلى القافية الأولى كالوشاح ، فمن ذلك قول بعضهم :

أسلم ودمت على الحوادث مارسا رُكْنَا مَبِيرٍ أَوْ هَضَابُ حِرَاءِ
ونل المراد ممكناً منه على رغم الدهور وفز بطول بقاء

وهذا من محاسن صناعة التأليف فاعرفه ، ألا ترى إلى هذين البيتين يذكران على قافية أخرى وبحر آخر ، نحو قولنا :

أسلم ودمت على الحوا دث مارسا ركننا مبير
ونل المراد ممكناً منه على رغم الدهور
وأمثال هذا كثيرة ، فاعرفه ، إلا أن فيه نوع إشكال ، وصعوبة .

النوع التاسع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

في الأخذ والسرقة والإشارة إلى الجيد من ذلك الذي لا بأس به . والرديء الذي

لا فسحة في استعماله . لأنه عيب في الكلام فاحش

اعلم أنه لا يخلو المؤلف السارق معنى من المعاني المسبوق هو إليها من أحد قسمين . إما أن يذكر ذلك المعنى بلفظه من غير تغيير له ، وهذا يسمى « النسخ » مأخوذاً من « نسخ الكتاب : إذا نقله على هيئته وصورته » . وإما أن يغير لفظه الأول ، ويبدله بغيره . وهو ضربان : أحدهما أن يخرج في معرض جميل وهيئة حسنة ، وذلك يسمى « السلخ » مأخوذاً من « سلخ جلد الشاة » : لأنه أخذ بعض الشيء السلوخ . والآخر أن يخرج من معرض رديء وهيئة قبيحة ،

وذلك يسمى « المسخ » مأخوذاً من « مسخ الصورة صورة أخرى دونها » كما مسخ الله الأدميين قردة .

فأما القسم الأول وهو « النسخ » فإن أرباب هذه الصناعة يسمونه « وقوع الحافر على الحافر » كقول امرئ القيس :

وقوفاً بها صجيّ عليّ مطيِّهم
يقولون لا تهلك أسيّ وتحمل
وقول طرفة بن العبد البكريّ :

وقوفاً بها صجيّ عليّ مطيِّهم
يقولون لا تهلك أسيّ وتجلّد

والأخذ إذا كان كذلك كان معيياً وإن ادعى الآخر ، أنه لم يسمع قول الأول ، بل وقع له كما وقع لذلك ؛ فإن صحّة ذلك لا يعلمها ^(١) إلا الله — عز وجل — والعيب لازم للآخر في ظاهر الأمر وإن كان فيما ^(٢) ادعاه صادقاً .

ولعمري إن القوم إذا كانوا من قبيلة واحدة فإنّ خواطرم تقع متقاربة ، كما أن أخلاقهم وشمائلهم تكون متقاربة ، إلا أن الظاهر ما قلناه فإنه ليس لنا ، إلا الظاهر ، والله يتولى السرائر . فاعرف ذلك .

واعلم أن من هذا القسم الذي هو « النسخ » ما يعمد المؤلف الآخر فيأخذ ما ذكره المؤلف الأول ، لفظاً ومعنى ، ولكنه يغير هيئة ذلك ؛ بتقديم بعض الألفاظ التي كانت مقدمة في الأول . وذلك أيضاً من قبيل الأخذ وفاحشه . أو أن المؤلف الآخر يأخذ المعنى من المؤلف الأول ويأتي على أكثر ألفاظه ، غير تارك منها إلا القليل . وهذا مما يقبح ذكره ولا يجوز استعماله .

وأما القسم الثاني وهو ضربان : الأول : « السلخ » ولا عيب فيه لأحد من أرباب التأليف [فليس للمؤلف ^(٣)] غنى عن تناول المعاني ممن تقدمه . ولكن يجب عليه أنه إذا أخذها أن

(١) في الأصل « لا يعلمه » وهو غير متسق . (٢) في الأصل « ما ادعاه » وهو غير مستقيم .

(٣) زيادة ضرورية اقتضاها السياق .

يكسوها ألفاظاً جميلة ويخرجها في معرض أنيق وصورة حسنة ، ويزيد في بداعة تركيبها وجودة تأليفها ، فانه إذا فعل ذلك صار أولى بها ممن تقدمه ، وأحق بها ممن سبقه إليها . قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : « لولا أن الكلام يعاد لنفد » .

واعلم أن المعاني مشتركة بين أرباب هذه الصناعة وإنما يتفاضلون في تركيبها واختلاف صورها ، وقد قيل : « إن ابا عذر الكلام من سبك لفظه على معناه » . والمعنى الجيد جيد وإن كان مسبوقةً إليه ، وقد أطبق المتقدمون والمتأخرون على تداول المعاني بينهم ، وليس على أحد منهم عيب في ذلك إلا اذا أخذ المعنى بلفظه [أخذة]^(١) واحدة فأفسده ، وقصر فيه عن تقدمه . وأما إذا أخذه فأبرزه في لباس جميل وركبه تركيباً أنيقاً وأخرجه في معرض جميل حسن فإنه يكون أحق من مبتدعه ، فمن ذلك قول بشار :

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك^(٢) الهجج
أخذه سلم الخاسر^(٣) بعده فقال :

من راقب الناس مات همًّا وفاز باللذة الجسور

وهذا البيت أوجز من الأول وأخصر ، ولما سمع بذلك بشار قال : « ذهب به ابن الفاعلة » ومن هذا النحو قول بعضهم نثراً « أحق من أثبت لك العذر في حال شغلك من لم يخل ساعة من برك وقت فراغك » أخذه آخر بعده فقال « شكر ما تقدم من إحسانك شاغل عن استبطاء ما تأخر منه » فأتى بالمعنى الذي ذكره الأول ، وزاد عليه زيادة مع الإيجاز والاختصار ؛ فأما

(١) زيادة اقتضاها السياق .

(٢) هذا البيت من قصيدة له مطلعها : —

خشاب هل لحب عندكم فرج أو لا فإني بجبل الموت معتلج

ديوان بشار ج ٢ ص ٧٥ طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، سنة ١٩٥٤ . بتحقيق محمد رفعت

فتح الله ومحمد شوقي أمين .

(٣) هو سلم بن عمرو بن حماد ، شاعر بصري الأصل خليف ماجن ، له مدائح في المهدي والهادي والرشد العباسيين واختص بالبرامكة وله اختراع في العروض . وأخباره مع بشار ابن برد وأبي العتاهية مشهورة . شعره رقيق رصين ، وسمي « الخاسر » لأنه باع مصحفاً واشترى بثمانه طنبوراً وقيل : دفتراً فيه شعر وقيل : لأنه أنفق ما خلفه له أبوه على الأدب . توفي سنة ١٨٦ هـ انظر : الأغاني « ٢١ : ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٦ » وتاريخ بغداد للخطيب « ٩ : ١٣٦ » ومعجم الأدباء « ٤ : ٢٤٧ » طبعة مرغليوث . وفيات الأعيان ج ٢ ص ٩٥ طبعة محمد محي الدين سنة ١٩٤٨ والأعلام للزركلي .

الزيادة فهي الذكر والشكر لما أولاه من الجميل وأسداه إليه من الاحسان؛ وذلك واجب ذكره لأنه من فروض الأعيان على المنعم عليه، وأما الإيجاز فهو أن الكلام الثاني اثنتا عشرة كلمة، والكلام الأول سبع عشرة كلمة. ولما جاء أبو نواس صاغ هذا المعنى صياغة أخرى أكثر اختصاراً فقال: —

لا تُسدينَّ إليَّ عارفةً حتى أقومَ ببعض ما سلفا^(١)

وذلك من بديع هذا الباب .

ومما ورد من هذا الأسلوب قول العرب: «القتل أنفى للقتل» فجاء القرآن الكريم بهذا المعنى وزاد عليه أشياء عجيبة فقال تعالى: «ولكم في القصاص حياة». فما زادت به الآية على قول العرب: أنه ليس كل قتل ينفي القتل، وإنما القتل الذي ينفي القتل ما كان على وجه القصاص والعدل. ففي ذكر الحياة من إيضاح المعنى المرغوب ما ليس في قول العرب: «القتل أنفى للقتل». ومن ذلك أن قوله تعالى: «..... القصاص حياة» نظير قولهم: القتل أنفى للقتل، و «القصاص حياة» أوجز وأخصر لأن «القصاص حياة» عشرة أحرف، و «القتل أنفى للقتل» أربعة عشر حرفاً، ومن ذلك أن في قولهم «القتل أنفى للقتل» تكرر يثقل النطق به على اللسان؛ وليس في قوله تعالى: «القصاص حياة» تكرر^(٢). فهذه أربع زيادات تفضل بها الآية على قول العرب؛ وكذلك أيضاً قول بعض الأعراب: —

فخيّ ذوي الأضغان تسب عقولهم تحية ذي الحسنى وقد يُرفع النفل^(٣)

وإن دَحَسُوا^(٤) بالقول فاعفُ تكرماً وإن كتموا عنك الحديث فلا تسل

(١) في الديوان:

حتى أقوم بشكر ما سلفا

وهذا البيت من قصيدة مطلعها:

حلت سعاد وأهلها سرفا قوماً عدى ومحلة قذا

أنظر ص ٤٣٢ من «ديوان أبي نواس» مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية القاهرة سنة ١٩٥٣ .

(٢) راجع شروح التلخيص ج ٣ ص ١٨٥ طبعة مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣٤ هـ .

(٣) النفل والنافلة: ما يفعله الإنسان مما لا يجب عليه (لسان العرب).

(٤) دحس بينهم: أفسد، ودحس بالشر: دسه من حيث لا يعلم.

فإنَّ الذي يُؤدِّيك منه سمأه وإنَّ الذي قالوا وراءك لم يُقل
 فورد في القرآن الكريم هذا المعنى المذكور في كلمات مختصرات ، وهي قوله تعالى : « ولا ^(١)
 تستوي الحسنة ولا السيئة ، ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوةٌ كأنه وليٌ حميم » .
 ألا ترى إلى هذه الآية (فهي) حاوية للمعنى المشار إليه في الأبيات مع الإيجاز ، فهو أن الشاعر
 ذكر هذه المعاني في ثلاثة أبيات فيها ثلاث وثلاثون كلمة ، والقرآن العزيز آتى بالمعنى في آية
 واحدة فيها ثلاث عشرة كلمة . وأما حسن التركيب فلا خفاء به . ومن جملة المقابلة بين الأضداد
 نحو ذكر السيء والحسن ، والمدو والصديق .

ومن هذا الباب قول النابغة : -

إذا ما غزى بالجيش حلق فوقه
 عصائب طير تهتدي بمصائب ^(٢)
 جوامح قد أيقن أن قبيله
 إذا ما التقى الجمعان أوّل غالب
 أخذ هذا المعنى الأفوه ^(٣) فقال : -
 وترى الطير على آثارنا
 رأي عين ثقة أن ستمار

فذكر المعاني المشار إليها في بيت واحد ، فجاز فضيلة الإيجاز ، التي هي أعلى درجات الكلام
 وصار أحق بذلك المعنى من النابغة ، وإن سبقه إليه وتقدمه فيه .

(١) السورة : فصلت ، الآية : ٣٤ .

(٢) هذان البيتان من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأصغر مطلعها :
 كليني لهم يا أميمة ناصب
 وليل أقاسيه بطيء الكواكب
 أنظر ص ١٣ من ديوان النابغة طبعة مكتبة صادر بيروت .

(٣) الأفوه الأودي : صلاة بن عمرو من بني أود من صعب المدحجي ، والأفوه لقبه ، من كبار
 الشعراء الجاهليين ، وكان سيد قومه وقائدهم في حروبهم ... ويعده العرب من حكمائهم . « الشعر والشعراء »
 ص ١١١ و « شعراء النصرانية » ص ٧٠ . وأنظر ديوان الأفوه الأودي في مجموعة الطرائف الأدبية
 لعبد العزيز الميمني .

وهذا البيت من قصيدة مطلعها :

لأن تري رأسي فيه قزع
 وشواتي خلة فيها دوار
 أنظر ص ١٣ من كتاب « الطرائف الأدبية » جمع عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة
 والنشر بالقاهرة سنة ١٩٣٧ .

ومما جرى هذا المجرى قول أبي العتاهية : -

كم نعمة لا تستقل بشكرها الله في طي المكاره كامنه
أخذه أبو تمام فقال :

قد يُنعم الله بالبلوى وإن عظمت ويبتلى الله بعض القوم بالنعم^(١)
فذكر المعنى الذي ذكره أبو العتاهية ، وعكسه . وهذا من غرائب ما يوجد في باب الأخذ ،
فاعرفه .

ومن هذا الباب قول أبي تمام أيضاً : -

فان لم يجد في قسمة العمر حيلة وراز له الاعطاء من حسناته^(٢)
لجاد بها من غير شرك بربه وأشركهم في صومه وصلاته
أخذه المتنبي فقال :

فلو يعمتهم في الحشر تجردوا لأعطوك الذي صمّوا وصاموا^(٣)
فأتى بالمعنى الذي ذكره أبو تمام ، وزاد عليه بقوله « في الحشر » لأن الانسان يكون في
ذلك اليوم أشد احتياجاً الى صلاته وصيامه ، وأعظم افتقاراً . وأمثال هذا كثيرة فاعرفها .
وقد يتساوى المؤلفان في ايراد المعنى باللفظ ، كقول بشار :

(١) هذا البيت من قصيدة قالها في مرض الياس بن أسد ، مطلعها :
الياس كن في ضمان الله والنعم ذا مهجة عن ملعات الردى حرم
الديوان ص ٢٣٩ طبعة محمد علي صبيح بمصر سنة ١٣٦١ هـ ، سنة ١٩٤٢ م .
(٢) هذان البيتان من قصيدة يمدح بها مالك بن طوق ، مطلعها :
أقول لمرئاد الندى عند مالك تعوذ بجدوى مالك وصلاته
ورواية الديوان :

ولو لم يجد في قسمة العمر حيلة
لجاد بها من غير كفر لربه وواسام من صومه وصلاته
ص ٥٠ من الديوان نفسه ، والطبعة نفسها .

(٣) هذا البيت من قصيدة يمدح بها المغيث العجلي ، مطلعها :

فؤاد ما تسليه الدمام وعمر مثل ما تهب اللثام
وفي الديوان : « ولو يعمتهم » ج ٤ ص ٧٧ من شرح العكبري ، طبعة الحلبي سنة ١٩٣٦ بالقاهرة .

يسقط الطير حيث يلتقط الحب
أخذهُ غيره فقال ، ولم يزد عليه شيئاً :
يزدحم الناس على بابهِ
وعلى نحو من ذلك قول الآخر :
وإنَّ بقوم سودّوكَ حاجةٌ
إلى سيد لو يظفرون بسيد

الضرب الثاني من القسم الثاني

وهو « المسخ » وذلك عيب في الكلام فاحش ، فما جاء منه قول الشريف الرضي :
أحن إلى ما تضمّن الخمرُ والحلي
وأصدف عما في ضمان المآزر^(٢)
وقال المتنبّي :

اني على شفقي بما في مُخمرها
لأعفُ عما في سراويلاتها^(٣)
ألا ترى إلى هذا المسخ ما أقبحه ، وذلك لو تأخر زمان المتنبّي عن زمان الشريف الرضي .
وبمثل ذلك يعرف التفاضل بين الشعاعين ، وبين الكلامين ؛ فقول الشريف على ما تراه من
اللطافة والحسن ، وقول أبي الطيب على ما تراه من الرداءة والتبجح ، قال تعالى : « وفوق كلّ
ذي علم عليم^(٤) » واعلم أنّ ما كان من هذا الباب على سبيل « المسخ » فإنه كان على نحو من
قول أبي الطيب ، وفيما اشرنا إليه كفاية للمتأمل .

(١) هذا البيت من قصيدة يمدح بها عقبة بن سلم ، مطلعها :

حيا صاحبي أم العلاء واحذرا طرف عينها الحوراء

ورواية البيت في الديوان :

يسقط الطير حيث ينتثر الحب وتغشى منازل الكرماء

الديوان ج ١ ص ١١١ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥٠ بالقاهرة .

(٢) البيت من قصيدة مطلعها :

بغير شفيع نال عفو المصادر اخو الجد لا مستنصراً بالمعاذر

ورواية الديوان : يحن الى ما ... البيت « ص ٣٤٣ طبعة بيروت سنة ١٣٠٧ .

(٣) ديوان المتنبّي ، شرح علي بن عدلان الموصلي المنسوب غلطاً إلى المكبري ج ١ ص ٢٢٦ طبعة الحلبي

سنة ١٩٣٦ بالقاهرة .

(٤) السورة « يوسف » والآية « ٧٦ » .

وهذا النوع خاتمة الأنواع من باب الصناعة المعنوية ، وذلك مبلغ ما عرفناه من علم البيان ، فيما يختص بالمعاني . إلا أنني رأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي قد ذكر في كتابه نوعاً آخر فقال : « لا يستعمل في الشعر^(١) المنظوم والكلام المنثور^(٢) ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم ، والألفاظ التي تختص بها بعض المهن والعلوم ، لأن الانسان اذا خاض في علم وتكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ ذلك العلم . و (كلام)^(٣) أصحاب تلك الصناعة » ، ثم مثل ذلك بقول أبي تمام :

مودةٌ ذهبٌ أثمارها شبهٌ وهمةٌ جوهرٌ معروفٌها عراضٌ^(٤)
 وبقوله أيضاً :

خرقاء يلبب بالمقول حبابها كتلشب الأفعال بالأسماء^(٥)

هذا ما ذكره الخفاجي في كتابه . ولنا عليه اعتراض وهو أنا نقول له : ما الموجب لجملك هذا القسم مما يرفض ولا يستعمل ؟ وما السبب في اجتنابه ؟ فان قال : إني إنما أنكرت استعماله وآثرت تركه واجتنابه ، لأنه غير مفهوم . قلنا له في الجواب :

لا يخلو الأمر في هذا من حالين : إما أنه غير مفهوم للعامة أو للخاصة . فان كان غير مفهوم للعامة فقط ، فليس جهل العامة بهذا النوع من الكلام داعياً الى اجتنابه . ولو كان فهم العامة معتبراً في اختيار الكلام لكان ما تبذله من ألفاظها مقدماً على غيره في الاختيار (لانهم)

(١) انظر كتاب « سر الفصاحة » ص ١٥٩ الطبعة الأولى بالمطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٣٢ .

(٢) في سر الفصاحة « من الرسائل والخطب » .

(٣) زيادة من « سر الفصاحة » يقتضيها السياق .

(٤) هذا البيت من قصيدة مطلعها :

ذل السوأل شجى في الحلق معترض من دونه شرق من تحته جرض

ص ٣٤٤ طبعة محمد علي صبيح بالأزهر سنة ١٩٤٢ بالقاهرة ، و ص ٤٠٠ من الديوان طبعة محي الدين

الحياط بيروت .

(٥) من قصيدة له في مدح خالد بن يزيد الشيباني ، مطلعها :

يا موضع الشدنية الوجناء ومصارع الإدلاج والإسراء

الديوان ص ٣ طبعة محي الدين الحياط ، بيروت .

الى فهمه أقرب من فهم غيره ؛ وذلك شيء مدفوع لا يذهب إليه أحد البتة . وإن قال : إن هذا النوع غير مفهوم للخاصة ، قلنا له : فأنت أيها الشيخ الامام قد فهمته وعرفته ، ولولا فهمك له ومعرفتك به (لما أنكرته) وإلا فكيف^(١) كنت تنكره وتبعث على اجتنابه ؟ ! وهذا يدل على أنك لست من العامة ولا من الخاصة ؛ لأنك قد فهمت ما لا يفهمه الفريقان ، وذلك من أعجب الأشياء .

فان قال : إني ما انكرت هذا النوع الا لأن صناعة التأليف من المنظوم والمنثور لا تستعمل فيها ما ليس من جنسها ، قلت له في الجواب : يبطل عليك ذلك باستعمال الفقه من الاحكام السلطانية في المكاتبات ، واستعمال الحساب مما يحتاج إليه في الكتابة الى العمال وأرباب الخراج ، واستعمال النجوم في كبس سني الخراج بعضها على بعض ، فيكون لما أنكرته أيها الشيخ الامام من استعمال تلك العلوم أسوة بالفقه والحساب والنجوم . ثم ماذا تنكر من شيء يدل على فضل صاحبه وغازاة علمه ؟ أليس من الواجب في صناعة التأليف أن الناظم والناثر ينبغي له أن يستعمل في كل معنى يقصده ، ما يليق به وينخرط في سلسله ؛ فان كان ذلك المعنى يحتاج الى النحو استعمل فيه النحو ، وإن كان شيئاً يحتاج الى الحساب استعمل فيه الحساب ، وكذلك باقي العلوم . فاذا أخذ المؤلف معنى يحتاج فيه إلى ذكر أحد هذه العلوم المذكورة ولم يذكره ، كان ذلك المعنى ناقصاً عما يحتاج اليه ، وهذا ليس بخفافٍ على اللبيب المنصف ، فاعرفه .

(١) في الأصل « وإلا كيف » وربط الجواب بالفاء واجب هاهنا .

الباب الثاني

من الفن الثاني من القطب الثاني

في الصناعة اللفظية

وينقسم إلى سبعة أنواع :

النوع الأول في : السجع والازدواج

وهو تواطؤ الفواصل من الكلام المنشور على حرف واحد

إعلم ان السجع قد ذمه بعض أصحابنا من أرباب هذه الصناعة^(١) ، ولا أرى لذلك وجهاً سوى محيزهم عن الاتيان به وقصورهم عن سلوك مذهبه ، وإلا فلو كان مذموماً ، كما ذكر ، لما ورد في القرآن الكريم ؛ فانه قد أتى منه شيء كثير ، كقوله تعالى : « إن الله لعن الكافرين وأعد لهم سعيراً ، خالدین فيها أبداً لا یجدون ولیاً ولا نصیراً^(٢) » وكقوله تعالى في سورة « ق » : « بل كذبوا بالحق لما جاءهم ، فهم في أمر مریج^(٣) أفلم ینظروا إلى السماء فوقهم كيف بنیناها وزیناها وما لها من فروج ، والأرض مددناها وألقینا فيها رواسی وأنبتنا فيها كل زوج بهیج^(٤) . » وكقوله تعالى : « والمعادیات ضبجاً ، فاللوريات قدحاً^(٥) » الى قوله : « ... جمعاً » . وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

وورد على هذا الاسلوب من كلام النبي — صلى الله عليه وسلم — شيء كثير أيضاً ؛ فمن

(١) جاء في « سر الفصاحة » لابن سنان الحفاجي « ... فأما قول الرماني إن السجع عيب والفواصل بلاغة على الاطلاق فغلط ... » ص ١٦٦ المطبعة الرعانية بمصر سنة ١٣٥٠ هـ ، ١٩٣٢ م .
(٢) السورة « الأحزاب » والآية « ٦٤ » . (٣) الآية « ٥ » وما بعدها .
(٤) السورة « المعاديات » والآية « ١ » وما بعدها .

ذُلك ما رواه عبد الله بن سلام قال : لما ورد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — المدينة أُجفل الناس قبله ، وقيل : قدم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فحُتت في الناس لأنظر اليه ، فلما تبينت وجهه عرفت انه ليس بوجه كذاب ، وكان أول شيء تكلم به أن قال : « أيها الناس أفشوا السلام وأطعموا الطعام ، وصلوا بالليل والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام » فان قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبعضهم منكرأ عليه ، وقد كله بكلام مسجوع^(١) : « أسجماً كسجع الكهتان » ولولا أن السجع مكروه لما أنكره رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الجواب عن ذلك أنا نقول : لو كره النبي — صلى الله عليه وسلم — السجع أصلاً لقال اسجماً؟! ثم سكت ، وكان المعنى يدل على إنكار هذا الفعل لم كان ، فلما قال « أسجماً كسجع الكهتان ؟ » صار المعنى معلقاً على أمر آخر ؛ وهو إنكار الفعل لم كان على هذا الوجه ، فعلم أنه إنما ذم من السجع ما كان مثل سجع الكهتان ، لا غير ، وأنه لم يذمَّ السجع على الاطلاق . ومحال أن يذمه على الاطلاق ؛ لأن القرآن الكريم ، قد أتى به . وهو — صلى الله عليه وسلم — قد نطق به في كثير من كلامه ، حتى أنه غير الكلمة عن وجهها ، اتباعاً لها باخواتها لأجل السجع ؛ فقال لابن^(٢) ابنته — عليهما السلام — : « أعينه من الهامة والسامة ، وكل عين لامة^(٣) » وإنما أراد مُلمه ، لأن الأصل فيها من « ألم فهو ملم » ، وكذلك قوله — صلى الله عليه وسلم — : « ليرجعن مأزورات^(٤) غير مأجورات » طلباً للتوازن والسجع ، وهذا من أدل دليل على فضيلة السجع .

واعلم أن الأصل في هذا هو الاعتدال في مقاطع الكلام ، والطبع يميل الى الاعتدال في

(١) جاء في لسان العرب في مادة « سجع » روى عنه — صلى الله عليه وسلم — انه كره السجع في الكلام والدعاء لما شكلته كلام الكهنة وسجعهم ...

(٢) في « سر الفصاحة » للخفاجي ... « وحدثنى زيد بن علي بهذا الاسناد عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن يزيد بن أبي سفيان عن منصور عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يعوذ الحسن والحسين عليهما السلام فيقول : « اعينكما بكلمات الله التامة ، من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين لامة » ص ١٦٩ طبعة المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٢ .

(٣) في سر الفصاحة : « ترجعن مأزورات غير مأجورات » ص : ١٦٩ .

جميع الأشياء . وحيث انتهى بنا القول الى هذا الموضوع ، فلنتبمه بذكر أقسام السجع ، وما يحمد منه في الاستعمال ، وما يذم ، فنقول :

إعلم أولاً : أن السجع لا يحمد على كل حال ، ولا في كل موضع ، حتى يتوخاه المؤلف في كلامه ، بحيث يذهب بفضيلة المعاني لأجله ، وذلك ، أنه اذا صور في نفسه معنى من المعاني ، ثم أراد أن يصوغه بلفظ مسجوع ، ولم يؤاته ذلك إلا بزيادة على ذلك المعنى ، أو نقصان منه ، ولا يكون محتاجاً إلى الزيادة ولا الى النقصان ، وإنما يضطر الى ذلك اضطراراً ، لأن المعنى الذي يكون قد قصده يحتاج الى لفظ يدل عليه ، واذا دلّ عليه بذلك اللفظ لا يكون مسجوعاً ، إلا أن يضيف اليه شيئاً آخر ، وينقص لأجل الفقرة المطلوبة ، فاذا فعل ذلك ، فلا بد وأن يزداد الكلام الذي قصده ، زيادة لا حاجة اليها ، او ينقص نقصاً لا حاجة اليه ؛ وهذا الذي يذم من السجع ويُستقبح ، لما فيه من التكلف والتعسف .

وأما اذا كان محمولاً على الطبع غير متكلف ، فانه يجيء في غاية الحسن ، وهو أعلى درجات الكلام .

واعلم أن السجع ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون الفصلان متساويين ، لا يزيد أحدهما على الآخر ، كقوله تعالى : « فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر ^(١) » وقوله تعالى : « والعاديات صبغاً ، فالوريات قدحاً ، فالغيريات صبغاً ، فأترن به نقماً ، فوسطن به جمماً ^(٢) » . ألا ترى كيف جاءت هذه الفصول متساوية الأجزاء حتى كأنها خرطت في قالب واحد ؟ وأمثال ذلك في القرآن الكريم (كثيرة) ، وهو أشرف السجع منزلةً ، وأعلاه درجةً للاعتدال الذي فيه .

القسم الثاني : أن يكون الفصل الثاني أطول من الأول ، لا طويلاً يخرج به عن الاعتدال خروجاً كثيراً ، فانه يقبح عند ذلك ويستكره ، ، فن جيد هذا القسم قوله تعالى ^(٣) : « بل

(١) السورة « الضحى » ، الآية « ٩ » . (٢) السورة « العاديات » ، الآية « ١ » وما بعدها .

(٣) السورة « ق » الآية : « ٥ » .

تَكْذِبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهَمُّ فِي أَمْرِ مَرْيَمَ ، أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا
 وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ، وَالْأَرْضِ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رِوَاسِي وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ » .
 ألا ترى أن الفصل الأول تسع كلمات ، والفصل الثاني إثنتا عشرة لفظة ، والفصل الثالث
 إحدى عشرة لفظة ؟ ومن ذلك أيضاً قوله تعالى في سورة مريم : « وَقَالُوا اتَّخَذَ (١) الرَّحْمَنُ وَلَدًا
 لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ، أَنْ
 دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ، وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا » ... إلى قوله : « ... وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا »
 وأمثال هذا في القرآن كثيرة ، فاعرفها :

القسم الثالث : أن يكون الفصل الآخر أقصر من الأول وهو عيب عند أرباب هذه
 الصنعة فاحش . وسبب ذلك أن السمع يكون قد استوفى مدة من الفصل الأول بحكم طوله ،
 ثم يجيء الفصل الثاني قصيراً عن الأول ، فيكون كالشيء المبتور ، فيبقى الإنسان عند سماعه كمن
 يريد المضي إلى غاية فيعثر دونها . وإن شك أحدٌ فيما أشرنا إليه من هذا المثال ، فليصنع فصلين
 من الكلام وليكن الأول منها أطول من الثاني ، ثم يعرضها على نفسه ؛ فإنه يجد صحة
 ما ذكرناه .

واعلم أن التصريح (٢) في الشعر بمنزلة السجع في الفصلين من الكلام المنشور ، وفائدته في
 الشعر أنه يفهم منه قبل كمال (٣) البيت الأول من القصيدة قافيتها ، وشبه البيت المصراع يباب
 له مصرعان متشاكلان ، وقد فعل ذلك القدماء والمحدثون وفيه دلالة على سعة القدرة ، وفسحة
 المجال في أفانين الكلام .

فأما إذا كثرت التصريح في القصيدة فلست أراه مختاراً ، لأن هذه الاصناف من التصريح ،

(١) سورة « مريم » الآية ٨٩ وما بعدها ، وتكلمة الآية : « ... إن كل من في السموات والأرض ،
 إلا أتى الرحمن عبداً ، لقد أحصاهم وعددهم عدداً ، وكلهم آتية يوم القيامة فرداً ، إن الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات ، سيجعل لهم الرحمن وداً ، فإنما يسرناه بلسانك لتبشروا به المتقين وتذذروا بهم قوماً لداً ... » .
 (٢) في اللسان : « التصريح في الشعر : تقفية المصراع الأول ، مأخوذ من مصراع الباب .
 (٣) في الأصل « كما أن » والتصحيح من المثل السائر « ج ١ ص ٢٤٢ » .

والترصيع ، والتجنيس ، وغيرها ، إنما يحسن منها في الكلام ما قلَّ وجرى مجرى اللمعة وكان كالطراز في الثوب ، فأما إذا تواتر وكثر فإنه لا يكون مرضياً لما فيه من أمارات الكلفة . وقد استعمل التصريح كثيراً امرؤ القيس ، فما جاء منه في شعره قوله :

قفا بنكٍ من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بسقطِ اللوى بين الدخولِ فحوملِ
ثم قال :

أفأظمُ مهلاًّ بعض هذا التدللِ وإن كنت قد أزمعت هجري (١) فأجلي
ثم قال :

ألا يا أيها الليلُ الطويلُ ألا أنجلي بصبحٍ وما إلا صباحٍ منك بأمثلِ
وقال حاتم بن عبيد الله الطائي :

أتعرفُ أطلالاً ونوياً مهدّماً كخطك في رقِّ كتاباً منمماً (٢)
ألا لا تلوماني على ما تقدمنا كفى بصروف الدهر للمرء محكماً

وهذا وأمثاله هو التصريح الحسن المشار إليه في هذا الباب ، لأنه بكلمتين غيرين ، وأما التصريح بكلمة واحدة فغير لائق وإن كان جائزاً كقول بعضهم (٣) :

فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب
وأمثال هذا كثيرة فاعرفه .

(١) في المعلقة السبع شرح الزوزني : « وإن كنت قد أزمعت صرماً فأجلي » ص ١٣ مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٩٥٢ .

وفي المثل السائر « وإن كنت قد أزمعت هجراً فأجلي » .
(٢) وبعد هذا البيت قوله :

أذاعت به الأرواح بعد أنيسها شهوراً وأياماً وحولاً مجرماً
والنووى : الحفير حول الحياء ، أو الحيمة ينم السيل (القاموس) .

والمنم : من قولهم : نَمَم الشيء أي رَقَّه وزخرفه ، وثوب منم أي موشى (مختار الصحاح) .
وبين البيتين الذي أوردهما ابن الأثير عشرة أبيات .

(٣) القائل هو عبيد بن الأبرص ، الشاعر الجاهلي المعروف ، وأحد أصحاب المعلقة ، والبيت من معلقته التي أولها :

أفقر من أهله ملحوب فالفطيات فالذنوب

انظر شرح المعلقة العشر ، للتبريزي ص ٣٢٥ طبعة محمد علي صبيح بالقاهرة سنة ١٣٦٧ .

النوع الثاني من الباب الثاني

في التجنيس

إعلم أن التجنيس غرة شادخة في وجه الكلام ، وقد تصرف العلماء من أرباب هذه الصناعة فيه فغربوا وشرقوا ، ولا سيما المحدثين ، منهم من صنف للناس فيه كتباً كثيرة وجعلوه أبواباً متعددة ، واختلفوا في ذلك (وأدخلوا بعض تلك الأبواب في بعض فنيهم^(١)) عبد الله بن المعتز وأبو علي الحاتمي^(٢) وأبو القاسم الآمدي^(٣) والقاضي أبو الحسن^(٤) الجرجاني ، وقدامة بن جعفر^(٥) الكاتب وغيرهم ، وافاضوا فيه وأطالوا القول في شرحه .

وإنما سمي هذا النوع من الكلام مجانساً ، لأن الكلام يكون تركيبه من جنس واحد .

واعلم ان التجانس ينقسم إلى سبعة أقسام :

الأول — وهو أشرفها وأعلاها قدراً ، وذلك إذا تساوت ألفاظ الكلام في تركيبها ووزنها ويسمى « التجنيس المطلق » ، كقوله تعالى : « ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة^(٦) » وليس في القرآن الكريم من هذا القسم من التجنيس سوى هذه الآية ، فاعرفها .
ومن ذلك أيضاً قول بعضهم :

(١) الزيادة من المثل السائر ، ج ١ ص ٢٤٦ طبعة الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٣٩ .

(٢) الحاتمي : هو محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي جاء في بغية الوعاة عنه : « . . كان من حذاق أهل اللغة والأدب ، له من التصانيف : « حلية المحاضرة في صناعة الشعر » و « الموضحة في مساويء التنبي » و « سر الصناعة في الشعر » و « الحالي والعالل » وغير ذلك من الكتب . انظر : « بغية الوعاة » للسيوطي ، ص ٣٥ طبعة مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ وانظر : « وفيات الأعيان » « وارشاد الأريب » .

(٣) انظر ص ٢ من هذا الكتاب .

(٤) ابو الحسن الجرجاني : هو علي بن عبد العزيز الجرجاني ، المشهور بالقاضي ولد بمرجان سنة ٢٩٠ هـ ونشأ بها ، واشتهر بالفقه وقد ترجم له الشيرازي في طبقات الفقهاء ، وله آثار في التفسير والتاريخ ، وهو شاعر كاتب ، وأشهر كتبه « الوساطة بين التنبي وخصومه » .

(٥) انظر حاشية « ص ٢ » من هذا الكتاب .

(٦) السورة : الروم ، الآية : ٥٥ .

ومرى سوابق دمعها فتواكفت ساق يجاذب فوق ساق ساقا^(١)
وكذلك أيضاً قول أبي إسحاق بن عثمان المغربي^(٢) :

لم يبق غيرك إنسان يلاذُ به فلا برحمتَ لعين الدهر إنسانا
فهذا هو التجانس البديع الذي هو أعلى المراتب وأسمى المنازل .
وقال الآخر :

وإذا البلابل أطربت بهديلها فانف البلابل باحتساء بلابل^(٣)
وقال الآخر :

هل لما فات من تلافٍ تلافِي أولشاكٍ من الصبابة شاكِي^(٤)
وقال الآخر :

لقاؤك يدني من المرتجى ويفتح باب الهوى المرتجى
وأمثال هذا كثيرة كقول بعضهم :

قلت للقلب ما دهاك أجني قال لي بائع الفراني فراني^(٥)
ناظراه فيما جنى ناظراه أودعاني أمتُ بما أودعاني

(١) ورد هذا البيت في المثل السائر « ج ١ ص ٢٥١ » على هذه الصورة .

ونرى سوابق دمعها فتواكفت ساق تجاوب فوق ساق ساقا
واضاف المؤلف بعده : فالساق : ساق الشجرة . والساق : القمرى من الطيور . وساق حر : هو ذكر القمارى خاصة . كما في مختار الصحاح .

(٢) في المثل السائر المطبوع « ج ١ ص ٢٥١ » « وهو الشاعر المعروف بالمعري » ونرى الاسم مصحفاً وأن الأصل هو « الغزي » وهو أبو اسحاق ابراهيم بن يحيى بن عثمان وقيل إنه ابراهيم بن عثمان « راجع الوفيات ج ١ ص ١٧ » ، وما بعدها من طبعة مكتبة النهضة بمصر .

(٣) انظر « ص ٢٠٨ » من هذا الكتاب .

(٤) « تلاف » الأول مصدر مولد « لتلاف يتلاف » بمعنى التلف و « تلافِي » الثانية بمعنى التدارك و « شاك » الأول من « الشكوى » و « شاك » الثاني من شاكى السلاح أي مستلهم .

(٥) نسب البيتين صاحب يتيمة الدهر الى شمسويه البصرى وقال : « قالها في غلام يبيع الفراني » « ج ٣ ص ٤١٥ » طبعة حجازي بالقاهرة ، وفي حاشية اسرار البلاغة « ص ١٢ » : « نسبة في زهر الآداب الى أبي الفتح البستي » طبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٦٧ . والفراني : جمع فرنية أو فرنيه ، وهو نوع من الحلوى تخبز في الأفران . (حاشية اليتيمة) .

وعلى هذا الإسلوب جاء قول بعضهم :

إلى حتفي مشى قدي أرى قدي أراق دي
ورأيت الغامبي (١) - رحمه الله - قد ذكر في كتابه باباً وسماه « ردّ الأعجاز على الصدور »
خارجاً عن باب التجنيس ، وهو ضرب منه وقسم من جملة أقسامه كالذي نحن بصدد ذكره
ها هنا . فما أورده الغامبي من الأمثلة في ذلك قول بعضهم :

ونشري بجميل الصند... مع ذكراً طيب النشر

ونفري بسيوف الهند... من أسرف في النفر (٢)

ونجري في شرا الحمد على شاكلة النجر (٣)

ومن ذلك أيضاً قول بعضهم في الشيب : -

يا بياضاً أذرى دموعي حتى عاد منها سوادُ عيني بياضاً

وكذلك قول البحري : -

وأغرّ في الزّمن البهيمُ مُحجّلٍ قد رحّت منه على أغرّ مُحجّلٍ (٤)

كالهيكل (٥) المبنيّ إلا أنه في الحسن جاء كصورة في هيكل

وليس الأخذ على الغامبي (٦) في ذلك مناقشته (٧) على الأسماء وإنما المناقشة له على أنه

(١) انظر حاشية ص ٢ من هذا الكتاب .

(٢) كما في النسخة المطبوعة من المثل السائر وفي الأصل « تقري ... والنقر » .

(٣) في الأصل « نجر » بغير ألف ولام وهو غير واضح المعنى . والنجر : الأصل . وفي المثل السائر النسخة المطبوعة « ج ١ ص ٢٥٢ » ،

ونجري في شري الحمد على شاكلة البحر

ولا نراه يستقيم .

(٤) البيتان من قصيدة يمدح بها محمد بن علي بن عيسى القمي ، مطلعها :

أهلاً بذلكم الحيال المقبل فعل الذي نهواه أو لم يفعل

انظر « ديوان البحري » ص ٧٣٠ من طبعة المطبعة الأدبية ببيروت ١٩١١ .

(٥) في الأصل « كالهكيل » وهو من سبق قلم النساخ ، والتصويب من الديوان .

(٦) في المثل السائر « ج ١ ص ٢٥٢ » طبعة محمد محي الدين عبد الحميد « ... وليس الأخذ على

المعاني ... » ولا نراه يستقيم .

(٧) في الأصل « مناقشة » وهي غير مستقيمة .

يلتصّب لأيراد علم البيان وتفصيل أبوابه ، ويكون أحد الأبواب التي ذكرها (١) داخلاً في الآخر ؛ فيذهب عليه ذلك ويخفى عنه ، وهو أشهر من فلق الصباح .

القسم الثاني

من النوع الثاني في التجنيس

وهو أن تكون الألفاظ متساوية التراكيب ، مختلفة الوزن ، وذلك دون الأول في المنزلة كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي » .
 ألا ترى الى (أن) هاتين اللفظتين متساويتان في التراكيب مختلفتان في الوزن ، لأنه تركيب « الخلق » و « الخلق » من ثلاثة أحرف هي الخاء واللام والقاف إلا أنها قد اختلفا في الوزن إذ وزن الخلق ، « فَعْل » ووزن الخلق « فَعْل » ، ومن هذا القسم قول بعض الكتاب في صفة كتاب وصل اليه من صديق له : « فللزهر والزهر من نور بداعته ، ونور براعته إشراق » .

وكذلك قول بعضهم : « لا تُتال عُرر (٢) المعالي إلا يركوب العرر واهتبال العرر (٣) »

وقال ابن العميد :

قد ذُبت غير (٤) حشاشة وذماء (٥) ما بين حر هوى وحر هواء

وأمثال هذا كثيرة ، فاعرفها .

(١) في المثل السائر : « التي ذكرناها » وهي غير مستقيمة . « ج ١ ص ٢٥٢ » طبعة محمد يحيى الدين عبد الحميد .

(٢) العرر : جمع الغرة ، وهي من الشهر : ليلة استهلال القمر ومن الهلال طلوعه ، ومن القوم شريفهم ومن الرجل وجهه ومن كل شيء : أجله وأبواه . والعرر : التعريض للهلاك . والعرر بكسر العين جمع الغرة ، وهم الجماعة الذين لا خبرة لهم .

(٣) اهتبل الصيد : احتال عليه ، واهتبل لأهله : تكسب .

(٤) في الأصل ، وفي المثل السائر « ج ١ ص ٢٥٤ » : « قد ذبت بين حشاشة ... » وفي اليتيمة « ج ٣ ص ١٧٢ » طبعة مكتبة الحسين التجارية قد ذبت غير حشاشة ... » .

(٥) في الأصل « الذماء » بضم الذال وهو من سبق قلم النساخ وفي القاموس « الذماء بفتح الذال :

بقية النفس » .

القسم الثالث

من النوع الثاني من التجنيس

وهو أن تكون الألفاظ متساوية في الوزن مختلفة في التركيب بحرف واحد لا غير . فان زاد على ذلك خرج من باب التجنيس وهذا القسم دون الذي مثله في المنزلة . فمن ذلك قوله تعالى : « وجوه يومئذٍ ناضرة ، إلى ربها ناظرة » (١) .

الآ ترى أن وزن هاتين اللفظتين واحد ، وأما تركيبها فانه مختلف ؛ لأن تركيب « ناضرة » من النون والضاد والراء ، وتركيب « ناظرة » من النون والطاء والراء : وكذلك قوله تعالى : « ذلك بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون » (٢) .
وقال تعالى : « وإنه على ذلك لشهيد وإنه لحب الخير لشديد » (٣) .
وعلى نحو من هذا ورد قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو « الخليل معقود بنواصيها الخير الى يوم القيامة » (٤) . وقال أبو تمام :

يمدون من أيدٍ عواصٍ عواصم تصول بأسيافٍ قواضٍ قواضب (٥)
وقال البحرني :

من كل ساجي الطرف أعيد أجيدٍ ومهفف الكشجين أحوى أحور (٦)
وقال بعضهم « لا تنال المكارم إلا بالمكاره » . وأشبه ذلك كثيرة لا تحصى .

(١) السورة : القيامة ، الآية : ٢٢ . (٢) السورة : « غافق ، الآية : ٧٥ .

(٣) السورة : العاديات ، الآية : ٧ ، ٨ .

(٤) راجع هذا الحديث والوجه البلاغي فيه ، في كتاب « المجازات النبوية » للشريف الرضي « ص ٤٩ » طبعة مصر .

(٥) « البيت من قصيدة يمدح بها أبا دلف القاسم بن عيسى العجلي ، مطلعها :

على مثلها من أربع وملاعب أذيلت مصونات الدموع السواكب
ديوان أبي تمام طبعة بيروت ص « ٤٢ » .

(٦) البيت من قصيدة مطلعها :

ان الظباء غداة سفتح محجر هيجن حر جوى وفرط تذكر
ديوان البحرني ج ١ ص ٣١ طبعة المطبعة الأدبية بيروت سنة ١٩١١ .

القسم الرابع

من النوع الثاني من التجنيس

وهو أن تكون الألفاظ مختلفة في الوزن ، مختلفة في التركيب بحرف واحد كقوله تعالى : « والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق ^(١) » وقال — عز اسمه — « وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ^(٢) » . ومن هذا القسم قول البحري :

نسيم الروض في ريح شمال وصبوبُ المزنِ في راح شمولى ^(٣)

وذم أعرابي رجلاً فقال : « كان إذا سأل ألحف ، وإذا سئل سوّف ، يحسد على الفضل ، ويزهد في الأفضال » .

وقال بعض الشعراء : —

تقاصرت همم الأملاك عن ملك أخشى الثناء عليه وهو مقصور
فوفره بين أيدي العرف منتهب وعرضه عن لسان الدم موفور
وأمثال هذا كثيرة في التأليف .

القسم الخامس

من النوع الثاني من التجنيس وهو المعكوس

وهو ضربان : أحدهما عكس الألفاظ ، والآخر عكس الحروف . فالأول كقول بعضهم : « عادات السادات سادات العادات » . وكقول الآخر : « شيم الأحرار أحرار الشيم » وقيل للحسن بن سهل : « لا خير في السرف » ، فقال : « لا مسرف في الخير ^(٤) » فرد اللفظ واستوفى المعنى ، وفي هذا القسم قول عتاب بن رقاء ^(٥) :

(١) السورة : القيامة ، الآية ، ٢٩ ، ٣٠ . (٢) السورة : الكهف ، الآية : ١٠٤ .

(٣) من قصيدة له يمدح بها الفتح بن خافان ، مطلعها :

أكنت معنفي يوم الرحيل وقد لجت دموعي في الهول

(٤) في الأصل « لا خير في السرف » وهو من سبق قلم الناسخ .

(٥) عتاب بن رقاء الرياحي : من أبطال العرب ، وأحد القادة الأمراء ولاء مضعب بن الزبير لإمارة أصبهان ، وندبه لقتال الخارجين عليه في الري — فقلبهم ومهد الأمر . وندبه الحجاج لقتال شبيب بن يزيد ، فقتل في وقعة له معه سنة ٧٧ هـ .

إنَّ الليالي للأنام مناهل تطوى وتُنشَرُ دونها الأعمار
ققصارهنّ مع الهموم طويلة وطوالهن مع الشُرور قصار
وقال الآخر :

كم من حمار على جوادٍ ومن جوادٍ على حمار
وهذا ضرب من التجانس له حلاوة ورونق ، فاعرفه ، وقد سماه قدامة^(١) بن جعفر
الكاتب « التبديل » . وذلك اسم مناسب لسماه لأن المؤلف يأتي بما كان مقدماً في جزء كلامه
الأول مؤخراً في الثاني ، وبما كان مؤخراً في الأول مقدماً في الثاني ومثله قدامة بقول بعضهم :
« أشكر من أنعم عليك وأنعم على من شكرك » ومن هذا القسم قوله تعالى : « يخرج الحيّ
من الميت ويخرج الميت من الحيّ »^(٢) وقوله — تعالى — « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا
يمسك لها ، وما يمسك فلا يرسل له من بعده »^(٣) . وقال بعضهم :

تلك الثنايا من عقدها نُظمت أم نظم العيقدُ من ثناياها
وأشبه ذلك كثيرة فاعرفها .

وأما الضرب الثاني من القسم وهو « عكس »^(٤) الحروف فكقول بعضهم :

أهديت شيئاً يقل لولا أخذوثه الفأل والتبرك
كرسي تفاءلت فيه لما رأيت مقلوبه « يسرك »

وكذلك قول الآخر :

كيف السرور باقبال وآخره - إذا تأملتَه - مقلوب إقبال^(٥)

وهذا الضرب نادر الاستعمال ؛ لأنه قلما تقع كلمة تقلب حروفها فيجيء منها صواباً ،

فاعرف ذلك .

(١) أنظر حاشية س ٢ من هذا الكتاب . (٢) السورة : الروم ، الآية : ١٩ .

(٣) السورة : فاطر . الآية : ٢ وما بعدها .

(٤) في الأصل « كعس » . وهو من خطأ النسخ .

(٥) مقلوب إقبال « لابقاء » .

القسم السادس

من النوع الثاني في التجنيس وهو المنجذب

وذلك أن يجمع المؤلف بين كلمتين : احداها كالتبع للأخرى والجنبية ، كقول بعضهم :

أبا العباس لا تحسب لساني لشيء من حلى الأشعار عاري^(١)

فلي طبع كسلسالٍ معينٍ زلال من ذرى الأحجار جاري

وهذا القسم له رونق وطلاوة ، فاعرفه .

القسم السابع

من النوع الثاني من التجنيس

وهو ما تساوى وزنه وتركيبه ، غير أن حروفه تتقدم وتتأخر ، وذلك كقول أبي تمام :

بيض الصَّفَاحِ لا سودُ الصحائفِ مُتَوَهِّجُنَّ جِلاءَ الشكِّ والرَّيبِ^(٢)

وأمثال هذا كثيرة ، فاعرفه .

النوع الثالث من الباب الثاني في الترصيع

وهو نوع من علم البيان وعر المسلك قلما يَحْتَمِلُ المؤلفُ بشرك فكره أو ابد ألفاظه ،

وأصله من « ترصيع العقدة » وذلك أن يكون في إحدى جانبي العقدة من اللآلئ والجواهر مثل

ما في الجانب الآخر ، ولذلك جعل هذا في الكلام ، وهو أن يكون كل لفظ من الفاظ الفصل

الأول مساوية لكل لفظ من الفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية ، وهذا هو أعلى درجات

الترصيع وأصعبها مراماً . واعلم أن علماء هذه الصناعة قد جعلوا الترصيع منقسماً الى قسمين :

أحدهما ما ذكرناه ، والآخر أن يكون احد الفاظ الفصل الأول مخالفاً لما يوازنه من الفاظ

(١) في المثل السائر ج ١ ص ٢٦٣ طبعة الحلبي سنة ١٩٣٩ بمصر .

أبا العباس لا تحسب بأني

(٢) من قصيدة له يمدح فيها الخليفة المعتصم ويذكر فيها فتح عمورية ، مطلعها :

السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحدبين الجد واللعب

انظر ص ٧ من الديوان طبعة محي الدين الحياط .

فالقسم الأول كقول الحريري في مقاماته : « فهو يَطْبَعُ الأَسْجَاعُ بجواهر لفظه ، [ويقرع الأسماع بزواجر وعظه ، فانه جمل ألفاظ الفصل الأول^(١)] « مساوية لالفاظ الفصل الثاني وزناً وقافية ، فجعل « يطبع » بازاء « يقرع » و « الاسجاع » بازاء « الأسماع » و « جواهر » بازاء « زواجر » و « لفظه » بازاء « وعظه » ، وهذا هو الكلام السهل الممتنع الذي تحاله قريباً وهو بعيد المنال ، عسير الحصول . وقد ورد هذا القسم كثيراً في الخطب التي أنشأها الشيخ الخطيب عبد الرحيم^(٢) ابن نباتة ، فن ذلك قوله في أول خطبة : « الحمد لله ، عاقد أزيمة الأمور بعزائم (أمره)^(٣) ، وحاصد أئمة الغرور بقواصم مكره ، وموفق عبیده لغنائم ذكره ، ومحقق مواعيده بلوازم شكره » . ومن ذلك قوله في ذكر الزمان وتقلبه بأهله : « أولئك الذين أفلوا فنجمتهم ، ورحلوا فاقتم ، وأبادهم الموت ، كما علمتم ، وأنتم الظالمون في البقاء بعدهم ، فيما^(٤) زعمتم ، كلا والله ما أشخصوا لتقرؤوا ، ولا نُغصُّوا لتسرُّوا ، ولا بُدَّ أن تمروا^(٥) حيث صرّوا ، فلا تنفقوا بخُدع الدنيا ، ولا تغتروا » . ومن ذلك ما جاءنا في بعض خطبه : « أيها الناس ، أسيموا القلوب في رياض الحكم ، وأدعوا النجيب على ابيضاض اللِّمَم ، واطلبوا^(٦) الاعتبار بانتقاض النعم ، وأجيلوا الأفكار في انقراض الامم » . وأمثال هذا في كلامه كثير ، وأما ما ورد على نحو ذلك نظماً ، فقول ذي الرُّمَّة :

كحلأ في بَرَج صفراء في دَعَجِج كأنها فضةٌ قد شاها ذهب^(٧)

- (١) الزيادة من المثل السائر ج ١ ص ٢٦٤ من طبعة الحلبي . وانظر « المقامة الصناعية » من مقامات الحريري ج ١ ص ١٥ من طبعة باريس سنة ١٨٤٧ .
 (٢) انظر حاشية ص ١٩ من هذا الكتاب . (٣) زيادة من المثل السائر « ج ١ ص ٢٦٥ » .
 (٤) في المثل السائر « كما زعمتم » « ج ١ ص ٢٦٥ » . (٥) كذا في المثل السائر وفي الأصل « نمر » .
 (٦) في المثل السائر « وأطيلوا » وهو أكثر مناسبة .
 (٧) هذا البيت من قصيدته المشهورة :

ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كلى مفرية سرب
 ورواية الديوان :
 كحلأ في دَعَجِج صفراء في نَعَجِج كأنها فضةٌ قد مسها ذهب

وهذا القسم قليل الاستعمال في الشعر جداً ، فاعرفه إن شاء الله .

القسم الثاني

من النوع الثالث من التصنيع

وهو أن يكون أحد الفاظ الفصل الأول مخالفاً لما يوازيه من الفصل الثاني ، وذلك كقول
تأبط شراً^(١) :

حَمال أويوة ، شهاد أندية قوال مُحكمة جواب آفاق^(٢)
ألا ترى أن « أويوة » مثل « أندية » في الوزن والقافية ، ولكن حَمال لا يماثل « شهاد »
قافية وإنما يماثله وزناً ، وكذلك « قوال » موازن « لجواب » و « مُحكمة » لا يوازن « آفاق »
ومن هذا القسم أيضاً قول الخنساء :

حامي الحقيقة محمود الخليفة مـ .. ديّ الطريقة نفاع وضرّار
وكذلك قول الآخر :

سود ذوائبها بيض ترائبها محض ضرائبها صيفت من الكرم
وأمثال هذا كثيرة فاعرفها إن شاء الله تعالى .

النوع الرابع من الباب الثاني

في لزوم ما لا يلزم

وهو نوع من أشق هذه الصناعات مذهباً ، وأوعرها طريقاً ، لأن المؤلف يلزم في تأليفه
ما لا يجب عليه ليبدل به على قوته في الصنعة ، واتساع باعه فيها ، وانطلاق عنانه .

وقد جمع أبو العلاء (أحمد بن)^(٣) عبد الله بن سليمان في ذلك كتاباً ، وذكر فيه الجيد

(١) تأبط شراً : هو ثابت بن جابر بن سفيان ، أحد لصوص العرب المغيرين ، وأحد عدائتها المشهورين
انظر لسان العرب ج ٧ ص ١٧٦ عنه .

(٢) في الأصل « قول محلمة » والتصحيح من الفضليات للضي ص ٢٩ طبعة دار المعارف بمصر سنة
١٩٤٢ . وقد فسر المحكمة بالكلمة الفاصلة .

(٣) الزيادة من المثل السائر ، ج ١ ص ٢٦٧ طبعة الحلبي سنة ١٩٣٩ بمصر .

الذي لا مطلع فوقه ، والرديء الذي لا مهوى تحته ، وسند كر من ذلك طرفاً .

واعلم أن حقيقة هذا النوع هي : أن تكون الحروف التي قبل رويّ الابيات من الشعر حرفاً واحداً ، وهذا أيضاً موجود في فواصل الكلام المنشور . ومن أراد معرفة ذلك والاطلاع عليه ، فليطلبه من كتاب « اللزوم » لأبي العلاء ، وغيره من الكتب المؤلفة في هذا الفن ، فإن كتابنا هذا ليس موضوعاً لشرح هذه الاسباب ، وإنما وضع لمن عرف الأصل فيها ، فبين له نحن الجيد منها والرديء ونفرق بينهما ، ليعلم أين يضع يده في استعمال ذلك وأطراحه .

فما جاء في هذا الباب قولي في حصار قلعة : « فلما رأونا بساحتهم حاضرين ، ولهم في عقر دارهم حاصرين ، وهم من بأسنا حذرين ، تنادوا : الاساء صباح المنذرين » .

ألا ترى الى الفقرتين الآخرتين كيف قد لزم فيها « الذال والراء » نحو « حذر ومنذر » ، وأما الفقرتان الأولى وليان فليستا من هذا القبيل ، لأنه يجب أن يكون بازاء « حاضر » كلمة أخرى في آخرها ضاد وراء ، إلا أن ذلك كأنه شبيه بما لا يلزم ، والسبب فيه ورود الياء والنون المختصة بالجمع بعد الراء ، ولو كان هذا معتبراً في لزوم ما لا يلزم ، لوجب أن يكون التأثير للياء والنون ، من غير نظر الى ما قبلهما . وعلى هذا التقدير فلو قال القائل « فلما رأونا بساحتهم نازلين ، ولهم في عقر دارهم حاصرين » ، لكان ذلك من باب لزوم ما لا يلزم . وهذا مما لم يذهب اليه أحد . وإنما الأصل ما أشرنا اليه أولاً فأعرفه .

واعلم أنه متى صغرت الكلمة الأخيرة من الشعر والكلام المنشور ، وجب أن يصغر الباقي اتباعاً للوزن . فن ذلك قول بعضهم :

عزّ على ليلي بندي سُدير^(١) سوءٌ مَبيتي ليلة الغُمير
مقبضاً^(٢) نفسي في طُمير تنهض الرعدة في ظهيري
يهفو الي الزورُ من صديري ظمآنٌ في ريج وفي مُطير

(١) في الأصل « بد سدير » والتصحيح من المثل السائر ج ١ ص ٢٧٦ وذو سدير قرية لبني العرب من جزيرة العرب والغمير عدة مواضع منها .
(٢) في الأصل « مقضاً » ولا معنى له هنا وفي المثل السائر « مقضياً » ونرى أن الصواب ما ذكرناه وهو من شواهد العيني .

وأرزقي ليس بالقدير (١) من لدُّ ما ظهر الى سحير (٢)
 حتى بدت لي جهة القمير لأربيع خلون من شهر
 ألا ترى الى هذا الشاعر ، كيف لزم التصغير في هذه الأبيات جميعها ؟ فان ذلك من
 محاسن الصنعة فاعرفه .

واعلم أنا لا نبعث المؤلف على استعمال هذا القسم من الكلام حتى يجيء به متكفأً وحشياً
 فيكون قد قصد جودة الصنعة وإظهار القدرة عليها ، والقوة فيها ، فيلقيه ذلك فيما يستكره من
 الألفاظ ، وتعافه الأسماع . وما مثل المتكاف لهذا الضرب من الكلام حتى يأتي به في صورة
 قبيحة ، إلا مثل الصائغ الذي يأخذ مصوغاً ردياً فيجيد فيه عمله ، ويخرج فيه بديع صنعته
 فيكون عند ذلك قد راعى الفرع ، وأهل الأصل ، فتذهب جودة الصنعة في رداءة المصوغ .
 وأما إذا أتى المؤلف بهذا الضرب من الكلام ، غير متكلف ولا وحشي كان له رونق
 وطلاوة ، وقد استعمل ذلك أبو العلاء المعري في كتابه فأتى منه بشيء ينبو عنه الطبع كقوله
 في قافية التاء مع الخاء :

بنتُ عن الدنيا ولا بنت لي فيها ولا عرسٌ ولا أختُ
 وقد تحملتُ من الوزر ما تعجز أن تحمله البُختُ
 إن مدحوني ساءني مدحهم وخلصتُني في الثرى سُختُ (٣)
 وقال في الخاء المضمومة مع الباء :

لا يفقدن خيركم مجانسكم (٤) ولا تكونوا كأنكم سببخُ

- (١) في الأصل و « أرزقي » . و « القدير » لعله تصغير ترخيم لأغر أي « غير » .
 (٢) « وفي شواهد العيني » من لدن الظهر الى العصير . انظر حاشية المثل السائر « ج ١ ص ٢٧٧ »
 وفي حاشية الألفية ، شرح ابن عقيل : « هنا الشاهد من الأبيات المجهولة نسبتها ، وكل ما قيل فيه إنه لراجز
 من طيء » « ج ٢ ص ٥٧ طبعة مطبعة السعادة سنة ١٣٦٧ بمصر .
 (٣) لزوم ما لا يلزم ج ١ ص ١٧٣ طبعة مطبعة الخروسة بمصر سنة ١٨٩١ .
 (٤) في الأصل « مجالسكم » والتصحيح من اللزوميات ج ١ ص ٢٣٨ .

ولا تقوم حديث يومهم ما (أكلوا^(١)) أمسهم وما طبخوا
وأمثال هذا كثيرة في كتابه ، وله من ذلك البديع النادر الذي تتقاصر دونه الفصحاء
كقوله :

ليل بلا نور أجن^(٢) بمهمة
وهي الحياة ؛ فعفة أو فتنة
حبس الأدلة ليس فيه منار
ثم المات فجنة أو نار
وقال :

يلقاك بالماء النير الفتى
يمطيك لفظاً ليناً مسه^٣
وفي ضمير النفس نارٌ تقد
ومثل حد السيف ما يعتقد^(٣)
وقال أيضاً^(٣) :

تنازع في الدنيا سواك وماله
ولكنها ملك لربٍ مقدر
ولم تحظ في ذاك النزاع بطائل
أيا نفس لا تعظم عليك خطوبها
تداعوا إلى النزر القليل فجالدوا
وما أمٌ صل أو حليلة ضيغم
تلاقي الوفود القادميها بفرحة
ولم يتوازن في القياس نيميها
وما هي إلا شاكّة ليس عندها
ولا لك شيء في الحقيقة فيها^(٤)
يمير جنوب الأرض مرآد فيها^(٥)
من الأمر إلا أن تعد سفها
فتمفقوها مثل مختلفيها
عليه وخلّوها لغترفها
بأظلم من ذنيك فأعترفها
وتبكي على آتسار منصرفها
وسبيئة أودت بمقترفها
وجدك أرطابٌ لمخترفها

(١) الزيادة من اللزوميات ص ٢٣٨ ج ١ (٢) في الأصل : « اجر » .
(٣) في الأصل « تعتقد » والتصحيح من اللزوميات ج ١ ص ٣٠٠ .
(٤) في اللزوميات : « بالحقيقة » ج ٢ ص ٤١٠ .
(٥) في الأصل : « بغير خبوب الأرض » والتصحيح من اللزوميات ج ٢ ص ١١٠ .

فألت شروراً^(٢) بين مختطفها
سبيلاً إلى غايات منتصفها
وقل لغويّ الناس فاك لفيها
سماً حباب عند مرثفها^(٣)

إذا أغنت فقيراً أوهقته
وإن رُجيت لخير عوقته
ونفس المرء صيدٌ أعلقته
إلى بنكبة أو فوّقته
وإن هي سورتها ومنطقته^(٤)
وصرت^(٥) فاه عما ذوقته

كما نبذت للطير والوحش رازم^(١)
تداعت عن الانصاف من ضيم لم يجد
فأطبق فماً عنها وكفّاً ومقلة
كأن التي في الكأس يطفو حبابها
وله من جملة قصيدة :

أرى الدنيا وما وصفت ببرّ
إذا خُشيت لشر عجلتته
حياة كالحبالة ذات مكر
وأنظر سهمها قد أرسلته
فلا يُخدع بحليتها أديب
أذاقته شهباً من جناها

وأمثال هذه كثيرة في شعره ، فاعرفها فإنها من محاسن لزوم ما لا يلزم .

وعليك أيها المنتصب لاستعمال هذا النوع من الكلام أن تسلك هذا المذهب القويم
وتنهج هذا الأقم^(٦) الواضح ، غير متصيد له ولا مكتر منه حتى تحلّ بالمعنى المندرج تحته ،
وتذهب برونقه وطلّواته . وقد ورد من هذا الباب قول طرفة بن العبد :

ألم تر أنّ المال يكسب أهله
أرى كلّ مال لا محالة ذاهباً
نضوحاً إذا لم تُعط منه نواسبه
وأفضله ما ورث الحمد كاسبه

(١) في الديوان : كما نبذت للوحش والطير رازم .. الزوميات ج ٢ ص ٤١١ .

(٢) في الأصل « سروراً » والتصحيح من الزوميات .

(٣) في الزوميات : « بين مرثفها » .

(٤) رواية الزوميات : « فلا يخدع بحليتها أديب وإن هي سورتها ونطقته »

(٥) في الأصل « وصدت » ونرى أنّ الصواب « وصرت » وفي القاموس « وصر »

والناقة وبها يصرها صراً . شد ضرعها » .

(٦) اللقم ، محرّكة ، وكسر : معظم الطريق أو وسطه (القاموس) .

ألا ترى ما أحسن هذا الاسلوب ، وألطف مأخذه ، وعلى متنه ينبغي أن يكون الاستعمال
فاعرفه .

النوع الخامس من الباب الثاني

في الموازنة

وهي أن تكون ألفاظ الفواصل من الكلام المنشور متساوية في الوزن ، وذلك نوع من
التأليف شريف المحل ، لطيف الموقع ، وللكلام به طلاوة ورونق ، وسبب ذلك الاعتدال ،
لأنه مطلوب في جميع الأشياء . وحيث كانت مقاطع الكلام معتدلة في الوزن لذمها السمع ،
ووقعت من القلب موقع الاستحسان ، وهذا لا صراء فيه بحال من الأحوال لبيانه ووضوحه .
فما جاء من ذلك قوله تعالى : « وآتيناهم الكتاب المستبين ، وهديناهم الصراط المستقيم ^(١) »
وكذلك قوله تعالى : « قال ^(٢) يا هرون ما منعك إذ رأيتهم ضلّوا ألا تتبعن ، أفعصيت
أمري قال يبنؤم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي ، إني خشيت أن تقول فرقت بين بني اسرائيل
ولم ترُقب قولي » . وعلى نحو منه ورد قوله تعالى : « من أعرض عنه فإنه يحمل يوم القيامة
وزراً ، خالدن فيه وساء لهم يوم القيامة حملاً ^(٣) » .

ومن هذا الاسلوب قوله تعالى : « يومئذ يتبعون الداعي لا عوج له وخنسعت الأصوات
للرحمن فلا تسمع إلا همساً يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولاً ، يعلم
ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علماً ^(٤) » .

وعلى هذا المنهج جاء قوله تعالى : « وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً وصرّفنا فيه من الوعيد
لعلهم يتقون أو يُحَدِّثْ لَهُمْ ذِكْرًا فَمَا عَلَى اللَّهِ الْمَلِكِ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ
يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ^(٥) » . ومن ذلك قوله عز وجل : « فقلنا يا آدم

(١) السورة : الصفات الآية ١١٨ . (٢) السورة : طه الآية ٩٢ وما بعدها .

(٣) السورة « طه » الآية : ١٠٠ . (٤) السورة « طه » الآية : ١٠٧ وما بعدها .

(٥) السورة « طه » الآية : ١١٢ وما بعدها .

إنَّ هذا عدوٌّ لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى
وأنتك لا تطمأ فيها ولا تضحى^(١) . وأمثال هذا في القرآن كثيرة ، فاعرفه .

النوع السادس من الباب الثاني

في اختلاف صيغ الألفاظ

وهو من صناعة التأليف بمنزلة عليية ومكانة شريفة

اعلم أنَّ الألفاظ إذا نقلت من أسلوب إلى أسلوب كتنقلها من الواحد إلى الجمع أو إلى
التثنية ، أو إلى التانيث أو إلى غير ذلك انتقل حسنها وصار قبيحاً ، أو قبيحها وصار حسناً . دليل
ذلك ؛ أن التاء التي تزداد في آخر الاسم للفرق في الصفة نحو : مقعد ومقعدة . ألا ترى إلى لفظة
« مقعد » الدالة على مكان الجلوس تجمع على مقاعد ، ولفظة « مقعدة » الدالة على المحل المخصوص
من الحيوان تجمع على « مقاعد » أيضاً ؛ فإذا وردت هذه اللفظة أعني « مقاعد » في الكلام ،
والمراد جمع « مقعد » استتبعته لمماثلتها لجمع « مقعدة » وذلك مما يكره ذكره ؛ وإذا وردت
منفردة برأسها لم تستقبح ولا تستكبره ، قال الله تعالى : « في مقعد صدق عند مليك
مقتدر^(٢) . ولأجل ذلك لما جاءت لفظة « مقاعد » في القرآن الكريم أضيفت إلى ما لا يحتمل
معه الاستقباح ، فقال جلّ وعلا : « واذا غدت^(٣) من أهلك تبوى المؤمنين مقاعد للقتال »
ولولا إضافة مقاعد إلى القتال لاستقبح إيرادها هاهنا . وهذا لا يخفى على من له أدنى معرفة
بهذه الصناعة ، إلا أن هذا المثال الذي مثلناه لا يطرد فيما هذا سبيله ، وإنما يقع في بعض الألفاظ
دون بعض ، وقد نهينا عليه في كتابنا ليعرف محله من التأليف .

ومن ذلك أيضاً ما أشرنا إليه في صدر الكتاب في باب الألفاظ المركبة^(٤) وهو أنك ترى

(١) السورة « طه » الآية : ١١٦ وما بعدها .

(٢) السورة « القمر » ، الآية : ٥٥ . (٣) السورة « آل عمران » ، الآية : ١٢١ .

(٤) انظر ص ٦٤ وما بعدها من هذا الكتاب ، وانظر الحديث عن هذا في كتاب « دلائل الإجازة »

للامام عبد القاهر الجرجاني ، ص ٣٥ وما بعدها من طبعة مطبعة النار سنة ١٣٣١ هـ .

بعض الألفاظ تروك في كلام ما ، وتزداد بها إعجاباً واستحساناً ، ثم تراها في كلام آخر فتثقل عليك وتستكرهها ؛ مثال ذلك : أن لفظة « الأخدع » قد وردت في بيتين من الشعر ، وهي في أحدها لائحة حسنة ، وفي الآخر ثقيلة مستكرهة ، كقول الصمّة بن عبد (١) الله :

تلفت نحو الحيّ حتى كأنني (٢)
وَجِعت من الاصفاء (ليتنا) وأخدعا
وكقول أبي تمام :

يادهر قوم من أخدعك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك
ألا ترى أنه قد وجد لهذه اللفظة في بيت أبي تمام من الثقل على النفس والكراهة أضاف ما وجد لها في بيت الصمّة بن عبد الله من الروح والخفة واليناس والبهجة !! وهذا ما لا يمكن النزاع فيه لظهوره ، وليس سبب ذلك إلا ما أشرنا إليه من اختلاف الصيغة ؛ ألا ترى أن لفظة « الأخدع » قد جاءت هاهنا موحدة ومثناة ، وهي حسنة في حالة الانفراد ، مستكرهة في حالة التثنية .

وقد يكون ذلك لأمر يرجع الى التركيب لا الى الألفاظ ، وذلك أن يكون التركيب مختل النظام ، مضطرب الترتيب فتجيء الفاظه عند ذلك مستكرهة ، مستثقلة ، لكونها واردة في غير أماكنها ، وان كانت من حيث انفرادها حسنة لائحة . وقد تقدم الكلام على ذلك في باب تركيب الألفاظ ، فاعرفه (٣) .

(١) هو الصمّة بن عبد الله بن الطفيل... شاعر بدوي مقل ، من شعراء الدولة الأموية ، هوي امرأة من قومه ، فأبى أبوها ان يزوجه اياها... وله فيها شعر رقيق يفنى به . انظر أخباره في « الأغاني » الجزء الخامس ص : ١٢٤ وما بعدها من طبعة الساسي .

(٢) البيت من قصيدة أوردها أبو تمام في حماسه في باب النسيب ص ١٢١٥ القسم الثالث طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٧١ هـ ، ومطلعها :

حننت الى ريا ونفسك باعدت مزارك من ريا وشعبا كما معاً
وفي ديوان الحماسة : « وجدتي » بدلا من كأنني . والليت : صفحة العنق (القاموس) والأخدع : عرق في صفحة العنق .

(٣) أنظر ص ٦٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

النوع السابع من الباب الثاني

في تكرير الحروف

اعلم أن هذا النوع لا يتعلق بتكرير الألفاظ ولا تكرير المعاني مما سبق ذكره في باب التكرير ، لأن تكرار الحروف هو أن يأتي حرف واحد أو حرفان في كل لفظة من ألفاظ الكلام أو في أكثرها ، فيثقل على اللسان النطق بها ، فمن ذلك ما أنشده الجاحظ :

وقبر حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليس قُربَ قبرٍ حربٍ قبرٍ^(١)

ألا ترى الى هذه الرآت ، والقافات التي في هذا البيت من الشعر ؟ فإنها في تنابها كلسلسلة ، ولا خفاء بما على الناطق بها من الكلفة ، وليس الكلام العاري من ذلك بمعوز ولا بعزيز^(٢) ، ولا هو بالذي لا يستطيعه إلا الشاعر المبرز أو الكاتب المفلق بل هو مما يصعب النطق به . ولذلك كان كلام الناس في محاوراتهم ، ومكاتباتهم ، خالياً من هذا القبيل ، وذلك لأنه لا يحصل إلا بالتكلف والقصد للإتيان به ، فإما إذا أرسل الانسان نفسه على سجيتهما ، وختل بينهما وبين طبعها فانه لا يعرض له ذلك . فليت شعري أيّ أمر يضطر مؤلف الكلام حتى يأتي به مستكراً ثقيلاً على اللسان ، ويترك ما هو أسهل عليه .

ألم تعلم أن العرب الذين هم الأصل في هذه اللغة قد عدلوا عن تكرار الحروف في كثير من كلامهم ؟ وذلك أنه إذا تكررت الحروف عندهم أدغموها استجساناً ، فقالوا : في جعل لك . « جعل لك » وفي تضربوني « تضربوني » . وكذلك « استعد فلان للأمر » اذا تأهب له والأصل فيه « استمدد » ، « واستتب الأمر » إذا تهيأ وكمل (وأصله استتب^(٣)) وأشبه هذا كثيرة في كلام العرب ، حتى إنهم لشدة كراهتهم لتكرار الحروف أبدلوا احد الحرفين ، لما تكرر ، حرفاً آخر غيره فقالوا : أملت الكتاب « والأصل من ذلك « أملت » فابدلوا

(١) البيت مجهول القائل . أنظر البيان والتبيين ج ١ ص ٦٥ طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة

١٩٤٨ بالقاهرة . وانظر الحيوان ج ٦ ص ٢٠٧ ومعاهد التنصيص ج ١ ص ١٢ .

(٢) أنظر دلائل الاعجاز ص ٤٨ طبعة المنار بمصر سنة ١٣٦٧ هـ .

(٣) زيادة استوجيها السياق والاتساق .

« اللام » ياء طلبا للخفة على اللسان ، وفراراً من الثقل والاستكراه .

واعلم أن ورود الادغام في هذه اللغة أقوى دليل على كراهة العرب لتكرار الحروف وفيما
أشرنا اليه كفاية للمتأمل ، فاعرفه .

وحيث انتهى بنا الكلام الى هذا المقام ، وفرغنا من جميع الأنواع في علم البيان والأقسام ،
فلنجمل خاتمته حمد الله على توفيقه ، والهداية الى أقوم طريقه ، ونزغب إليه في العصمة من
الزلل ، والارشاد في القول والعمل ، فان عثر الناظر في كتابنا هذا على سقطة ، أو وقع في أثناءه
على هفوة أو غلطة ، فليُغضِرَ عنها إغضاء الصافح ، وليسترها ستر المتجاوز المسامح ، فان
الكريم من ستر العورة ، وأقال العثرة .

تم الكتاب بمنه تعالى

وقد كتب في آخره :

وكان الفراغ من تحريره نهار الثلاثاء عشرين (كذا) من شهر شوال
سنة ألف وثلثمائة وأربعة عشر هجرية (كذا) ، على نبينا أفضل الصلاة والسلام وأزكى التحية
ونقل هذا الكتاب على ذمة الكتبخانة الخديوية ، بخط الفقير الحقير محمود صالح ،
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين ، والحمد لله رب
العالمين ، آمين .

فهرس الكتاب

- ١ - فهرست إجمالي لموضوعات الكتاب
- ٢ - فهرست تفصيلي لموضوعات الكتاب
- ٣ - فهرست الأعلام
- ٤ - فهرست المدن والأماكن
- ٥ - فهرست الكتب
- ٦ - فهرست الأشعار « الواردة في متن الكتاب »
- ٧ - فهرست الأشعار « الواردة في حواشي الكتاب »
- ٨ - فهرست الكلمات اللغوية المهمة الواردة في حواشي الكتاب
- ٩ - فهرست الخطأ والصواب

فهرست اجمالی موضوعات الكتاب

الصفحة

١	مقدمة المؤلف
					القطب الأول « الفن الأول »
					الباب الأول من الفن الأول من القطب الأول
٦	آلات التأليف
٧			القسم الأول [يشترك فيه النظم والنثر]
٢٠			القسم الثاني [وهو ما يخص الناظم دون النثر]
					الباب الثاني من الفن الأول من القطب الأول
٢١					في أدوات التأليف
					الباب الثالث من الفن الأول من القطب الأول
٢٦					في الطريق الى صناعة النظم والنثر
					الباب الرابع من الفن الأول من القطب الأول
٢٨					في الحقيقة والمجاز
					الفن الثاني من القطب الأول
٣٣					في الألفاظ والمعاني وتفضيل الكلام المنثور على المنظوم
					الباب الأول
٣٣	في الألفاظ المفردة

- النوع الأول : تباعد مخارج الحروف ... ٣٤
- النوع الثاني : أن لا تكون الكلمة وحشية ولا متوعرة ... ٤١
- النوع الثالث : أن لا تكون الكلمة مبتذلة بين العامة ... ٤٩
- النوع الرابع : أن لا تكون الكلمة قد عبر بها عن معنى يكره ذكره ... ٥٢
- النوع الخامس : أن تكون الكلمة مصغرة ... ٥٤
- النوع السادس : أن تكون الكلمة مؤلفة من أقل الأوزان تركيباً ... ٥٧
- النوع السابع : أن تكون الكلمة مبنية من حركات خفيفة ... ٥٩
- القسم الثاني من الباب الأول
- ٦٤ في صناعة تركيب الألفاظ
- الباب الثاني من الفن الثاني من القطب الأول
- ٦٨ في الكلام على المعاني
- الباب الثالث من الفن الثاني من القطب الأول
- ٧٣ في تفضيل الكلام المنثور على المنظوم
- القطب الثاني
- ٧٦ في الأشياء الخاصة وهو فنان
- ٧٦ الفن الأول في الفصاحة والبلاغة
- الفن الثاني من القطب الثاني
- ٨٢ في ذكر أصناف علم البيان وأقساماتها
- الباب الأول
- في الصناعة المعنوية —
- النوع الأول في الاستعارة ... ٨٢

٩٠	النوع الثاني من الفن الثاني : التشبيه
٩٢	١ - القسم الأول : تشبيه المفرد بالمفرد
٩٢	٢ - القسم الثاني : تشبيه المركب بالمركب
٩٦	٣ - القسم الثالث : تشبيه المفرد بالمركب
٩٨	النوع الثالث من الباب الأول : في شجاعة العربية
٩٨	القسم الأول : في الالتفات ...
١٠٢	القسم الثاني : في الإخبار عن الفعل الماضي بالمضارع وعن المضارع بالماضي
١٠٥	القسم الثالث : في عكس الظاهر
١٠٦	القسم الرابع : في الحمل على المعنى
١٠٨	القسم الخامس : في التقديم والتأخير
١١٨	القسم السادس : في الاعتراض
١٢٢	النوع الرابع في الإيجاز ...
١٢٤	القسم الأول : الإيجاز بالحذف
			الضرب الأول من القسم الأول من النوع الرابع :
١٢٤	الاكتفاء بالسبب عن المسبب وبالمسبب عن السبب
			الضرب الثاني من القسم الأول من النوع الرابع :
١٢٥	الإضمار على شريطة التفسير
			الضرب الثالث من القسم الأول من النوع الرابع :
١٢٧	حذف الفعل وجوابه
			الضرب الخامس من القسم الأول من النوع الرابع :
١٣٠	حذف المضاف والمضاف إليه وإقامة كل منهما مقام الآخر

- الضرب السادس من القسم الأول من النوع الرابع :
١٣١ حذف الموصوف والصفة وإقامة كل منهما مقام الآخر ...
- الضرب السابع من القسم الأول من النوع الرابع :
١٣٣ حذف الشرط وجوابه
- الضرب الثامن من القسم الأول من النوع الرابع :
١٣٤ حذف القسم وجوابه
- الضرب التاسع من القسم الأول من النوع الرابع :
١٣٥ حذف (لو) وجوابها
- الضرب العاشر من القسم الأول من النوع الرابع :
١٣٦ حذف جواب (لَمَّا) وجواب (أَمَّا) وجواب (إِذَا)
- الضرب الحادي عشر من القسم الأول من النوع الرابع :
١٣٧ حذف (لا) من الكلام وهي مرادة
- الضرب الثاني عشر من القسم الأول من النوع الرابع :
١٣٧ الاستثناء
- الضرب الثالث عشر من القسم الأول من النوع الرابع :
١٣٩ حذف الواو وإثباتها
- الضرب الرابع عشر من القسم الأول من النوع الرابع :
١٤١ الحذف الذي يوجب الاخلال في الكلام
- القسم الثاني من النوع الرابع : الایجاز من غير حذف
١٤٢
- الضرب الأول من القسم الثاني من النوع الرابع :
١٤٢ ما يساوي لفظه معناه ويسمى (التقدير)

الضرب الثاني من القسم الثاني من النوع الرابع

١٤٣ فيما زاد معناه على لفظه

النوع الخامس من الباب الأول من الفن الثاني

١٤٦ الأطناب

النوع السادس من الباب الأول من الفن الثاني

١٥٢ في توكيد الضمير المتصل بالمنفصل

النوع السابع من الباب الأول من الفن الثاني

١٥٦ في الكناية والتعريض

١٥٧ الضرب الأول من الكناية (الذي يحسن استعماله)

١٥٧ ١ - القسم الأول : التمثيل

١٦٠ ٢ - القسم الثاني من الكناية في الإرداف

١٦٠ الفرع الأول من الإرداف

١٦١ الفرع الثاني من الإرداف

١٦٢ الفرع الثالث من الإرداف

١٦٢ الفرع الرابع من الإرداف

١٦٣ الفرع الخامس من الإرداف

النوع الثامن من الباب الأول من الصنف الثاني

١٦٩ في استعمال العام في النفي والخاص في الاثبات

النوع التاسع من الباب الأول من الفن الثاني

١٧٢ في التفسير بعد الابهام

النوع العاشر من الباب الأول من الفن الثاني

١٧٥ في التعميق المصدري

- النوع الحادي عشر من الباب الأول من الفن الثاني
 ١٧٦ في التقديم والتأخير مما لا يتعلق بعلم النحو
- النوع الثاني عشر من الباب الأول من الفن الثاني
 ١٧٩ في عطف المظهر على ضميره والافصاح به بعده
- النوع الثالث عشر من الباب الأول من الفن الثاني
 ١٨١ في التخلص والاقتضاب
- النوع الرابع عشر من الباب الأول من الفن الثاني
 ١٨٧ في المبادئ والافتتاحيات
- النوع الخامس عشر من الباب الأول من الفن الثاني
 ١٩٣ في قوة اللفظ لقوة المعنى
- النوع السادس عشر من الباب الأول من الفن الثاني
 ١٩٧ في خذلان المخاطب
- النوع السابع عشر من الباب الأول من الفن الثاني
 ١٩٨ في الاشتقاق
- النوع الثامن عشر من الباب الأول من الفن الثاني
 ٢٠١ في الحروف العاطفة والجاراة
- النوع التاسع عشر من الباب الأول من الفن الثاني
 ٢٠٤ في التكرير
- ٢٠٤ القسم الأول : الذي يوجد في اللفظ والمعنى
- ٢٠٤ الضرب الأول : المفيد
- ٢٠٧ الضرب الثاني من التكرير في اللفظ والمعنى (غير المفيد) ...

٢٠٩ القسم الثاني من النوع الأول في التكرير : (الذي يوجد في المعنى دون اللفظ)

٢٠٩ الضرب الأول المفيد

٢١٠ الضرب الثاني (غير المفيد)

النوع العشرون من الباب الأول من الفن الثاني

٣١١ في تناسب المعاني

٢١١ الضرب الأول : المطابقة وهي المقابلة

٣١٨ الضرب الثاني من النوع العشرين : في صحة التقسيم وفساده

٢٢١ الضرب الثالث من النوع العشرين : في التفسير وما يصح من ذلك ما يفسد

النوع الحادي والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

٢٢٤ في الخطاب بالجملة الفعلية والخطاب بالجملة الاسمية

النوع الثاني والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

٢٢٥ في ورود لام التأكيد في الكلام

النوع الثالث والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

٢٢٦ في الاقتصاد والافراط والتفريط

النوع الرابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

٢٣٠ في المعاظة

النوع الخامس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

٢٣٢ في التضمين

النوع السادس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

٢٣٥ في الاستدراج

النوع السابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

٢٣٨ في الارصاد

النوع الثامن والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

٢٤٢

في التوشيح

النوع التاسع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

٢٤٢

في الأخذ والسرقة

٢٤٣

... .. القسم الأول : النسخ

القسم الثاني : وهو ضربان

٢٤٣

... .. الضرب الأول : السلخ

٢٤٨

... .. الضرب الثاني من القسم الثاني : المسخ

الباب الثاني

من الفن الثاني من القطب الثاني

— في الصناعة اللفظية —

النوع الأول من الباب الثاني

٢٥١

في السجع والازدواج

النوع الثاني من الباب الثاني

٢٥٦

في التجنيس

٢٥٦

... .. القسم الأول من النوع الثاني في التجنيس

٢٥٩

... .. القسم الثاني من النوع الثاني في التجنيس

٢٦٠

... .. القسم الثالث من النوع الثاني في التجنيس

٢٦١

... .. القسم الرابع من النوع الثاني في التجنيس

٢٦١

... .. القسم الخامس من النوع الثاني في التجنيس

٢٦٣

... .. القسم السادس من النوع الثاني في التجنيس

٢٦٣

...

...

القسم السابع من النوع الثاني في التجنيس

النوع الثالث من الباب الثاني

٢٦٣

في الترصيع

النوع الرابع من الباب الثاني

٢٦٥

في لزوم ما لا يلزم

النوع الخامس من الباب الثاني

٢٧٠

في الموازنة

النوع السادس من الباب الثاني

٢٧١

في اختلاف صيغ الألفاظ

فهرست تفصیلی موضوعات الكتاب

مقدمة المؤلف :

١ - ٥

منزلة علم البيان (١) . البحث عن تصانيفه وكتبه (١) . اطلاعه على معظم كتب
البيان (١) . استخراجيه من القرآن ثلاثين ضرباً من علم البيان (٣) . شرحه جميع أنواع
البيان (٤) . تسمية الكتاب (٤) . مدار الكتاب وأبوابه (٤) .

(القطب الأول)

« الفن الأول »

الباب الأول

من الفن الأول من القطب الأول

٦ - ٢٠

آلات التأليف

الحاجة الى وجود الطبع في الانسان (٦) . آلات التأليف قسمان (٦) . الأول يشترك
فيه النظم والنثر (٧) . علم النحو (٧) . معرفة اللغة (١٣) . معرفة أمثال العرب وأيامهم
(١٥) . الاطلاع على كلام المتقدمين من المنظوم والمنثور (١٧) . معرفة الأحكام السلطانية
من الإمامة والإمارة (١٧) . حفظ القرآن الكريم (١٩) . حفظ أخبار الرسول (١٩) .
القسم الثاني : وهو ما يخص الناظم دون النثر (٢٠) . معرفة العروض والزحافات
(٢٠) . معرفة القوافي (٢٠) .

الباب الأول

٢١ - ٢٥

من الفن الأول من القطب الأول

في أدوات التأليف

تحذيره من التوسع (٢١) . المعنى هو عماد اللفظ واللفظ هو زينة المعنى (٢١) . عجز

المبرد عن التعبير بما يرتضيه (٢٢) . تجويد الالفاظ (٢٣) . مخاطبة كل فريق من الناس على قدر طبقتهم (٢٣) . كتاب الرسول لوائل بن حجر (٢٤) .

الباب الثالث

من الفن الأول من القطب الأول

٢٦ - ٢٧

في الطريق الى صناعة النظم والنثر

ممارسة ابن الاثير لصناعة الكتابة (٢٦) . طريقة كتابة الرسائل (٢٦) معارضة الرسائل (٢٧) . ومعارضة القوائد (٢٧) .

الباب الرابع

من الفن الأول من القطب الأول

٢٨ - ٣٢

في الحقيقة والمجاز

معنى الحقيقة (٢٨) . معنى المجاز (٢٨) . أقسام المجاز (٢٨) . كل مجاز له حقيقة وليس لكل حقيقة مجاز (٣٠) . يُمدل عن الحقيقة إلى المجاز لمان ثلاثة : الاتساع والتشبيه والتوكيد (٣٠) . المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة (٣١) .

الفن الثاني في القطب الأول

في الالفاظ والمعاني وتفضيل الكلام المنثور على المنظوم وهو ثلاثة أبواب

الباب الأول

٣٣ - ٦٨

القسم الأول : في الالفاظ المفردة

أوصاف اللفظة المفردة التي تستحق بها ميزة الحسن والجودة وهي سبعة أنواع (٣٣) .
النوع الأول : تباعد مخارج الحروف (٣٤) . ذكر الاصوات والحروف (٣٥) . خروج الصوت (٣٥) . تشبيه الخلق والقم بالزمار (٣٥) . ترتيب الحروف على نسق المخارج (٣٦) .
الحروف الستة المستحسنة (٣٧) . الحروف الثمانية غير المستحسنة (٣٧) . مخارج الحروف (٣٧) . تعريف ابن سنان للحروف (٣٨) . اعتراض ابن الاثير عليه (٣٨) .

النوع الثاني : وهو أن لا تكون الكلمة وحشية ولا متوعرة (٤١) . معنى الوحشي (٤١) . حديث طهفة بن أبي زهير (٤٢) . جواب الرسول له (٤٤) . كتاب الرسول إلى بني نهد (٤٥) . تعليق ابن الأثير عليه (٤٥) . الحضري يلام على استعمال الوحشي (٤٦) الانكار على الفائر في استعمال الوحشي من الكلام أكثر من الانكار على الناظم (٤٨) .

النوع الثالث : وهو أن لا تكون الكلمة مبتدلة بين العامة (٤٩) . ما كان من الألفاظ دالاً على معنى وضع في أصل اللغة فغيرته العامة (٤٩) . ما يكره ذكره (٤٩) . مما ابتدئته العامة (٥١) .

النوع الرابع : وهو أن لا تكون الكلمة قد عُبرَ بها عن معنى يكره ذكره (٥٢) .

النوع الخامس : وهو أن تكون الكلمة مُصغرة في موضع يُعبرَ بها عن شيء خفي أو لطيف أو ضئيف (٥٤) . معاني التصغير (٥٤) . أبنية التصغير (٥٥) .

النوع السادس : وهو أن تكون الكلمة مؤلفة من أقل الأوزان تركيباً (٥٧) . سبب ذلك (٥٧) .

النوع السابع : وهو أن تكون الكلمة مبنية من حركات خفيفة (٥٩) . ابتكار له (٥٩) .

القسم الثاني من الباب الأول

٦٤ — ٦٧

في صناعة تركيب الألفاظ

حسن التأليف (٦٥) . القرآن يفوق جميع الكلام (٦٦) .

الباب الثاني

من الفن الثاني من القطب الأول

٦٨ — ٧٢

في الكلام على المعاني

ما يبتدعه صاحب الصناعة (٦٨) . ما يحتديه على مثال تقدم (٦٨) . المعنى هو الذي

يستخرج بالفكرة دون اللفظ (٦٨) . شرف المعنى وعلوه وسقوطه واستغاله من نتائج دلو الهمة وسقوطها (٦٩) .

الباب الثالث

من الفن الثاني من القطب الأول

٧٣ — ٧٥

في تفضيلي الكلام المنثور على المنظوم

القرآن الكريم ورد نثراً (٧٣) . العرب كانوا أفصح الناس (٧٣) . جميع العرب كانوا يقولون النظم (٧٣) . النثر ينوب مناب النظم . ولا ينوب النظم مناب النثر (٧٥) . النثر لا ينال إلا بعد تحصيل آلاته (٧٥) . النثر تعلمو درجته حتى ينال الوزارة وأما الشاعر فلا تعلمو درجته عن رتبة المستمطين (٧٥) .

(القطب الثاني)

في الأشياء الخاصة وهو فن

٧٦ — ٨١

..... الفن الأول في الفصاحة والبلاغة

غموض هذا الباب (٧٦) . الفصاحة (٧٧) . البلاغة (٧٩) .

« الفن الثاني من القطب الأول »

.... في ذكر أصناف علم البيان وانقساماتها وهو بابان

« الباب الأول »

— في الصناعة المعنوية —

النوع الأول : في الاستعارة :

معنى الاستعارة (٨٢) . الاستعارة جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما (٨٣) . الاستعارة تنقسم قسمين : (٨٤) . الاستعارة البعيدة (٨٩) .

٩٠ — ٩٨

النوع الثاني : التشبيه

حد التشبيه (٩٠) . فائدة التشبيه (٩٠) تشبيه المفرد بالمفرد (٩٢) . تشبيه المركب بالمركب (٩٢) . تشبيه المفرد بالمركب (٩٦) .

٩٨ — ١٢٢

... ..

النوع الثالث : في شجاعة العربية

وهو ستة أقسام :

القسم الأول : في الالتفات ٩٨ - ١٠٢

معنى الالتفات (٩٨) . الرجوع من الخطاب الى الغيبة (١٠٠) الرجوع من الفعل

المستقبل الى فعل الأمر (١٠١) . الرجوع من خطاب التثنية إلى خطاب الجمع (١٠١) .

القسم الثاني : في الاخبار عن الفعل الماضي بالمضارع وعن الفعل المضارع بالماضي ١٠٢-١٠٥

القسم الثالث : في عكس الظاهر : ١٠٥ - ١٠٦

تفرد ابن الأثير بذكره (١٠٥) .

القسم الرابع : في الحمل على المعنى : ١٠٦ - ١٠٨

دقة هذا النوع من التأليف (١٠٦) وروده في القرآن وفي فصيح الكلام (١٠٦) . تأنيث

المذكر (١٠٦) تذكير المؤنث (١٠٧) . حمل الواحد على الجماعة (١٠٧) . حمل الجماعة

على الواحد (١٠٨) .

القسم الخامس : في التقديم والتأخير ١٠٨-١١٨

ما كان التقديم هو الأولى به (١٠٩) . تقديم المفعول على الفعل (١٠٩) . تقديم خبر

المبتدأ (١٠٩) تقديم الظرف في الإثبات (١١٠) . تأخير الظرف وتقديمه في النحو (١١١)

تقديم الحال (١١٢) . تقديم ما الأولى به التأخير (١١٢) باب الاستفهام (١١٤) .

القسم السادس : في الاعتراض : ١١٨-١٢٢

ما يأتي في الكلام لفائدة (١١٨) . ما يأتي في الكلام لغير فائدة (١٢٠) .

النوع الرابع : في الإيجاز : ١٢٢-١٤٦

القسم الأول : الإيجاز بالحذف : وهو أربعة عشر باباً ١٢٤-١٤٢

الضرب الأول : الاكتفاء بالسبب عن السبب (١٢٤) .

الضرب الثاني : الاضمار على شريطة التفسير : (١٢٥) .

الضرب الثالث : حذف الفعل وجوابه : (١٢٧) . إقامة المصدر مقام الفعل (١٢٨)

حذف جواب الفعل (١٢٩) .

الضرب الخامس : حذف المضاف والمضاف اليه وإقامة كل منهما مقام الآخر : (١٣٠) .

الضرب السادس: حذف الموصوف والصفة وإقامة كل منهما مقام الآخر : (١٣١) .

الضرب السابع : حذف الشرط وجوابه (١٣٣) .

الضرب الثامن : في حذف القسم وجوابه : (١٣٤) .

الضرب التاسع : في حذف (لو) وجوابها : (١٣٥) .

الضرب العاشر : حذف جواب (لَمَّا) وجواب (أَمَّا) وجواب (إِذَا) (١٣٦) .

الضرب الحادي عشر : في حذف (لا) من الكلام . (١٣٧) .

الضرب الثاني عشر : في الاستئناف : (١٣٧) . إعادة الأسماء والصفات (١٣٧) .

الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصفات (١٣٨) .

الضرب الثالث عشر : في حذف الواو وإثباتها . (١٣٩) .

الضرب الرابع عشر : في الحذف الذي يوجب الاخلال في الكلام (١٤١) .

١٤٦-١٤٢

القسم الثاني : الایجاز من غير حذف

الضرب الأول : ما يساوي لفظه معناه : ويسمى التقدير . (١٤٢) .

الضرب الثاني : فيما زاد معناه على لفظه وهو الایجاز بالقصر (١٤٣) كثرته في القرآن

(١٤٣) . باب أفعال (١٤٥) .

النوع الخامس من الباب الأول من الفن الثاني

١٥٢-١٤٦

في الاطناب

التباس هذا النوع (١٤٦) . قول أبي هلال العسكري فيه (١٤٧) . ردّ ابن الأثير

عليه (١٤٨) معنى الاطناب (١٥١) .

النوع السادس من الباب الأول من الفن الثاني

١٥٦-١٥٢

في توكيد الضمير المتصل بالمنفصل

فوائد قوله تعالى « انك أنت الأعلى » (١٥٢) .

١٦٩ - ١٥٦

النوع السابع : في الكناية والتعريض

خلط القدماء بين الكناية والتعريض (١٥٦) . تعريف الكناية (١٥٦) . تعريف

التعريض (١٥٧) .

الضرب الأول من الكناية (الذي يحسن استعماله) (١٥٧) . وهو أربعة أقسام :

القسم الأول : التمثيل (١٥٧) . القسم الثاني : في الازداف (١٦٠) . والازداف

خمسة فروع :

الفرع الأول : فعل المبادهة (١٦٠) . الفرع الثاني : وهو باب مَثَل : (١٦١) .

الفرع الثالث من الازداف : وهو ما يأتي في جواب الشرط (١٦٢) . الفرع الرابع من

الأرداف وهو الاستثناء من غير موجب (١٦٢) . الفرع الخامس من الازداف : (١٦٣) .

القسم الثالث من الكناية : وهو المجاورة (١٦٤) . القسم الرابع من الكناية : ما ليس

بتمثيل ولا إزداف ولا مجاورة (١٦٥) .

التعريض : وجوازه في خطبة النساء (١٦٦) . من بديع التعريض (١٦٧) من

مشكلات التعريض (١٦٧) . من أحسن التعريضات ما كتبه عمرو بن مسعدة (١٦٩) .

النوع الثامن من الباب الأول من الفن الثاني :

١٧٢ - ١٦٩ في استعمال العام في النفي والخاص في الإثبات

النوع التاسع : من الباب الأول من الفن الثاني :

١٧٥ - ١٧٢ في التفسير بعد الإبهام

الابتداء بذكر الضمير (١٧٣) . الإبهام من غير تفسير (١٧٤) . الاستثناء العددي (١٧٤)

النوع العاشر من الباب الأول من الفن الثاني :

١٧٦ - ١٧٥ في التعميق المصدرى

النوع الحادي عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

١٧٩ - ١٧٦ في التقديم والتأخير مما لا يتعلق بعلم النحو

تقديم السبب على المسبب (١٧٦) . تقديم الأكثر على الأقل (١٧٧) .

النوع الثاني عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

١٧٩-١٨١

في عطف المظهر على ضميره والافصاح به بعده

فأئدته (١٧٩) . ما يقصد به النظم (١٨٠) .

النوع الثالث عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

١٨١-١٨٧

في التخلص والاعتضاب

معنى التخلص (١٨١) معنى الاعتضاب (١٨١) .

النوع الرابع عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

١٨٧-١٩٣

في المبادئ والافتتاحات :

فوائد هذا الباب (١٨٧) . إسحق بن ابراهيم وقصر المعتصم (١٨٨) . الابتداءات في

القرآن (١٩١) الابتداء المستكره (١٩١) . الابتداء البديع البارع (١٩١) .

النوع الخامس عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

١٩٣-١٩٧

في قوة اللفظ لقوة المعنى

« فاعل » و « فعيل » وأيهما أبلغ (١٩٣) .

النوع السادس عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

١٩٧-١٩٨

في خذلان المخاطب

النوع السابع عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

١٩٨-٢٠١

في الاشتقاق

تفضيل بعضهم الاشتقاق على التجنيس (١٩٨) . الاشتقاق الصغير (١٩٩) — الاشتقاق

الكبير (٢٠٠) .

النوع الثامن عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

٢٠١-٢٠٣

في الحروف العاطفة والجارة

النوع التاسع عشر من الباب الأول من الفن الثاني :

٢٠٤—٢١١

في التكرير

ما يوجد في اللفظ والمعنى (المفيد) (٢٠٤) . الضرب الثاني من التكرير في اللفظ والمعنى
(غير المفيد) (٢٠٧) . التكرير الذي يوجد في المعنى دون اللفظ (٢٠٩) . الضرب الأول
(المفيد) (٢٠٩) . الضرب الثاني (غير المفيد) (٢١٠) .

النوع العشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

٢٢٤—٢١١

في تناسب المعاني : وهو ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : المطابقة : وهي المقابلة (٢١١) . تسمية « قدامة » له بالتجنيس (٢٢١) .
مقابلة الشيء بضده (٢١٢) . مقابلة الشيء بغيره (٢١٣) . وهو ضربان :
الضرب الأول : ما كان بين المقابل والمقابل له مناسبة وتقابل (٢١٣) .
الضرب الثاني : أن يقابل الشيء بما بينه وبينه بعد (٢١٣) .
الضرب الثاني من النوع العشرين : في صحة التقسيم وفساده (٢١٨) .
الضرب الثالث من النوع العشرين : في التفسير وما يصح من ذلك ويفسد (٢٢١) .

النوع الحادي والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

٢٢٥—٢٢٤

في الخطاب بالجملة الفعلية والخطاب بالجملة الاسمية

النوع الثاني والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

— ٢٢٥

في ورود (لام التأكيد) في الكلام

النوع الثالث والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

٢٣٠—٢٢٦

في الاقتصاد والافراط والتفريط

التفريط (٢٢٦) . الافراط (٢٢٨) . الاقتصاد (٢٢٩) .

النوع الرابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني

٢٣١—٢٣٠

في المعاظة

قول « قدامة » فيه (٢٣٠) . مخالفة علماء البيان لقدامة (٢٣١) . المعاظلة بابها التقديم والتأخير (٢٣١) .

النوع الخامس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

٢٣٣ — ٢٣٥

في التضمين

. تضمين الاسناد (٢٣٢) .

النوع السادس والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

٢٣٥ — ٢٣٨

في الاستدراج

النوع السابع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

٢٣٨ — ٢٤١

في الارصاد

النوع الثامن والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

٢٤٢ —

في التوشيح

النوع التاسع والعشرون من الباب الأول من الفن الثاني :

٢٤٢ — ٢٥٠

في الأخذ والسرقعة

. النسخ (٢٤٣) . السلخ (٢٤٣) . المسخ (٢٤٨) .

الباب الثاني

من الفن الثاني من القطب الثاني

« في الصناعة اللفظية »

النوع الأول من الباب الثاني

٢٥١ — ٢٥٥

في السجع والازدواج

ذم جماعة للسجع (٢٥١) . رد ابن الأثير عليهم (٢٥١) . أقسام السجع (٢٥٣) .

النوع الثاني من الباب الثاني

٢٥٦ — ٢٦٣

في التجنيس

تسميته بذلك (٢٥٦) . وهو سبعة أقسام :

القسم الأول من النوع الثاني من التجنيس (٢٥٦) وهو التجنيس المطلق .

القسم الثاني من النوع الثاني من التجنيس (٢٥٩) . وهو أن تكون الألفاظ متساوية التراكيب مختلفة الوزن .

القسم الثالث من النوع الثاني من التجنيس (٢٦٠) أن تكون الألفاظ متساوية في الوزن مختلفة من التركيب .

القسم الرابع من النوع الثاني من التجنيس (٢٦١) أن تكون الألفاظ مختلفة في الوزن مختلفة في التركيب بحرف واحد .

القسم الخامس من النوع الثاني من التجنيس (٢٦١) .

وهو المعكوس : وهو ضربان : الأول : عكس الألفاظ (٢٦١) . والضرب الثاني : عكس الحروف (٢٦٢) .

القسم السادس من النوع الثاني من التجنيس : وهو المجنَّب (٢٦٣) .

القسم السابع من النوع الثاني من التجنيس : وهو ما تساوي وزنه وتركيبه (٢٦٣) .

النوع الثالث من الباب الثاني :

٢٦٣—٢٦٥

في التصريح

أصله (٢٦٣) . أقسامه : القسم الأول : وهو أن تكون ألفاظ الفصل الأول مساوية

لألفاظ الفصل الثاني وزناً وقافية (٢٦٤) . القسم الثاني : ما كان أحد الألفاظ الفصل الأول

مخالفاً لما يوازيه من الفصل الثاني (٢٦٥) .

النوع الرابع من الباب الثاني

٢٦٥—٢٧٠

في لزوم ما لا يلزم

جمع أبي العلاء كتاباً في ذلك (٢٦٥) . حقيقة هذا النوع (٢٦٦) .

النوع الخامس من الباب الثاني :

٢٧٠-٢٧١

في الموازنة

النوع السادس من الباب الثاني :

٢٧١-

في اختلاف صيغ الألفاظ

فهرست الأعلام

ابن جني - ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٥٩ و ٩٨ و ٢٠٨
 ابن الجوزي - ١٢٨
 ابن الحاجب - ٩
 ابن حاجب - ١١
 ابن خريم بن عمرو - ١٢٧
 ابن خلكان - ١٨٢
 ابن الدمينة - ١٥٩
 ابن رشيق - ٢٣ و ٢٧ و ١٨٨
 ابن الرومي - ٤٧
 ابن ربيعة الطائي - ٢٠٠
 ابن الزمكدم - ١٨٥
 ابن السراج - ٢٩
 ابن سعد - ٢٤
 ابن سنان الخفاجي - ٣ و ٣٢ و ٣٥ و ٣٤
 ٣٨ و ٣٩ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ و ٧٧ و ٧٨
 ٧٩ و ٨٢ و ١٥٦ و ١٥٧
 ابن سينا - ٣٥
 ابن شاكر الکتبي - ٣

حرف الألف

ابراهيم (السورة) ٥٧ و ١٠٨ و ١١٤
 و ١٣٦ و ١٦٧ و ١٧٣ و ١٨٣ و ١٨٥ و ١٨٧
 ابراهيم النعمة - ١٨٥
 ابراهيم بن المدبر - ٩٧
 ابرويز - ٢٤
 ابن بويه - ٢٩
 ابن الأثير - ٤٤ و ٥٨ و ٩٨ و ١٥٣
 و ١٦٥ و ١٦٨
 ابن أبي الحديد المدائني - ١٤ و ١٥ و ٣٩
 و ٤٠ و ١٧٠
 ابن أبي طالب (علي) - ٤٥
 ابن الأصبغ (عرام) - ٤٣
 ابن أبي عينية (عبد الله بن محمد المهلب) -
 ١١٦
 ابن برهان - ١٩٦
 ابن بري - ٤٨
 ابن تغري بردي - ١٨٦
 ابن جعفر - ١٦٠

أبو البقاء العكبري - ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ١٩٦
 أبو بكر الاسفزازي - ٢
 أبو تمام - ٢ و ٦٧ و ٨٥ و ٨٨ و ٩٥
 و ١٦٨ و ١٨٧ و ١٩٠
 أبو جابر - ١٨٥
 أبو جعفر المدني - ١١
 أبو الحارث (غيلان بن عقبة) - ٩٧
 أبو الحسن (أبو القاسم) - ٤٦
 أبو الحسن الأخفش - ٢٩ و ٣٧ و ١٣٠
 أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله
 الرماني - ٢
 أبو الحسن الوراق - ٢
 أبو الحسن علي بن الجهم - ١٨٢
 أبو حيان التوحيدى - ٢٧
 أبو دلف القاسم بن عيسى - ١٤٢
 أبو دؤاد - ١٤١
 أبو دؤاد الايادي - ١٤١
 أبو زهير (طهفة) - ٤٢
 أبو زيد الأنصاري - ٨٩
 أبو سعيد الثغري - ٨٩
 أبو الطيب (المتنبي) - ١٩ و ٤٩ و ٥١
 و ٥٨ و ٩٤ و ١٦٦ و ٢٠٨ و ٢٠٩
 أبو العباس المبرد - ٣٦
 أبو عامر - ٩٦
 أبو العباس - ٢٢

ابن صميع المرثدي - ١٦٨
 ابن طباطبا - ٨٧
 ابن الطرية - ٧٠
 ابن عباد - ٢٠٩
 ابن عبد الحق - ١٦٧
 ابن عدلان - ٢٠٨
 ابن عصفور - ٤٨
 ابن فارس - ١١ و ٢٦ و ١٦١ و ١٧٢
 ابن قتيبة - ١٤٧ و ١٤١ و ١٤٢
 ابن القوطية - ١٩٥
 ابن كثير - ٢٢
 ابن كمال - ٢٦
 ابن مسعود - ٣٦
 ابن مظعون (عثمان) - ١٦٧
 ابن المعتز - ٢٢ و ٩٤ و ١٤٣ و ١٨٩
 و ١٩٠
 ابن نباتة - ١٨٢
 ابن النديم الموصلي - ٢٩ و ١٨٦ و ١٩٠
 ابن هانئ المغربي - ٤٦ و ٥٢ و ١٢٠
 و ٣١٠
 ابن هانئ الحكمي (أبو نواس) - ٤٦
 أبو اسحاق ابراهيم بن هلال بن زهرون
 الصابي - ١٨ و ٥٣
 أبو أيوب (أحمد بن عمران) - ١٦٦
 أبو أيوب المورياتي - ١٦٩

أبو عبدالله محمد بن الحسن المذحجي - ١٣

أبو عبيدة - ٤٤

أبو عثمان - ١٠

أبو عثمان المازني - ١٠

أبو عثمان الجاحظ = الجاحظ

أبو العلاء - ١٨٢

أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي - ٢

أبو علي الفارس - ٢٩ و ٤٨

أبو جعفر بن علي الأندلسي - ٤٦

أبو العميثل - ١٩٠

أبو الفتح بن جني = ابن جني

أبو الفرج (قدامة بن جعفر) - ٢١١

أبو الفرج الشيباني - ٥٢

أبو الفضل (عمرو بن مسعدة بن سعد بن

صول) - ١٦٩

أبو القاسم الأمدي - ٢ و ٤ و ٤٦ و ٨٧ و ٧٨

أبو القاسم عبيدالله بن سليمان بن وهب - ٢٢

أبو المحاسن مسعود بن محمد بن غانم - ١

أبو محمد بن سنان الحفاجي = ابن سنان

أبو محمد (إسحاق بن إبراهيم بن ماهان)

- ١٨٦

أبو منصور الجواليقي - ٥١ و ٥٠

أبو منصور الثعالبي - ٢٠٨

أبو نواس - ٤٦ و ١٥٦ و ١٨٨ و ١٩٠

أبو نهشل (حميد) - ١٩٢

أبو هلال المسكري - ٢ و ٤٧ و ٨٢ و ١٥٥

و ٢٠٠

أبو الهيثام (بن عمارة بن ضريم) - ١٢٧

أبو الوليد (معن بن زائدة) - ٩٥

أبو يحيى عبد الرحيم - ١٩

أبو يعقوب إسحاق بن حسان - ١٢٧

أبي بن كعب - ٣٦ و ٢٨

أحمد - ٩٩

أحمد بن طاهر - ١٨٦ و ١٨٩

أحمد بن عمران - ١٦٦

أحمد بن المدبر - ٩٧

أحمد بن هشام - ١٨٦

أحمد مصطفي المراغي - ٦٦

الأخطل - ١٩٠

الأخفش - ٢٩

الأرجاني - ١٨٦

الأزدي - ٩٥

الأزهري - ١٧٦

إسحاق - ١٨٦ و ١٨٧

إسحاق بن إبراهيم الموصلي - ١٨٦ و ١٨٩

و ١٩٠

أسد - ١١٣

الأسدي (الحسين بن مطير) - ٩٥

إسماعيل - ١٩ و ٥٧ و ١٧٣ و ١٨٧

أشجع بن عمرو - ١٨٩

بنو العباس - ٤٥
 بنو ثعلبة بن سعد بن ضبة - ١٥
 بنو الحارث بن كعب - ١٦٨
 بنو محارب بن حفصة - ١٤١
 بنو معقل - ١٨٥
 بنو سعد - ٤٥
 بنو نهد - ٤٥
 بنو النجار - ١٢٨
 حرف التاء
 تأبط شراً - ٥٤ و ١٣٠
 التبريزي - ٥٤ و ٨٥ و ٨٨ و ٩٥ و ١٢٧
 و ١٦٨ و ٢٠٠
 تميم - ١٤١
 حرف التاء
 ثمود - ٢٠٦
 ثعلب - ٢٧ و ٢٩
 الثعالبي - ٢٠٩
 حرف الجيم
 الجاحظ - ٢ و ٣٤ و ٨٢ و ١٦٦
 جارية بن الحجاج - ١٤١
 الجرجاني (عبد القاهر) - ٦٤ و ٧٠ و ٣٣
 جرير بن عطية - ٩٩
 الجزري - ٣٦
 جعفر - ٤٦
 جعفر بن سليمان الهاشمي - ٩٠

الأضاعي - ١٠ و ١٣١ و ١٤١ و ١٤٣ و ١٩٥
 الأعرج - ١١
 أم جندب - ١٤١
 الأمدي - ٣٤ و ١٦٨
 أم زرع - ٦٤
 امرؤ القيس - ١٧ و ٨٧ و ٨٧ و ١٠٦
 و ١١٥ و ١١٦ و ١٣٧ و ١٤١ و ١٥٦ و ١٥٧
 الأمين - ٩٢ و ١٨٦ و ١٩٠
 الأندلسي (محمد بن هانيء) - ٤٦
 أوس بن حجر - ١٠٦
 حرف الباء
 البابي (الجلي) - ٤٢ و ١٦٩
 البحتري - ٩٧ و ١٢٤ و ١٢٦ و ١٩٠
 و ١٩٩ و ٢١٣
 الباخريزي - ٢٠
 البرقيدي - ١٨٥ و ١٨٦
 البرقي - ١٦٧
 البرامكة - ١٨٩
 البغدادي - صاعد بن الحسن - ٩٦
 بكر بن محمد البصري - ١١٠
 بكر بن النطاح - ٩٢
 بنت حكيم (خولة) - ١٦٧
 بنو إسرائيل - ١١٩ و ١٣٤
 بنو تميم - ١٨٠
 ٣٠٢

جعفر بن علي الأندلسي - ٤٦

الجهشياري - ١٦٩

الجوهري - ١ و ١٠ و ١١ و ٢٦ و ٤٧

و ٦٢ و ٩٢ و ١٠٨ و ١٩٤

حرف الحاء

حاتم - ١٢٦

الحارثي - ١٦٨

حبیب النجار - ١٠٢

حجازي - ٢٣

الحريري - ٤٨

حسام الدين - ٢٠٨

الحسن بن بشر الأمدي - ٨٧

الحسن بن سهل - ١٤٢

الحسن بن عبد الله العسكري - ٢٠

حسن السندوبي - ١٣٧

الحسين بن إسحاق التنوخي - ٤٩ و ٥٠

الحسين بن مطير الأسدي - ٩٥

الحلي - ٥٠ و ٥٣ و ١٦٦

حميد بن عبد الحميد الطوسي - ١٤٢

حميد أبو نهشل - ٩٢

حنظلة بن الشرقي - ١٤١

الحيان - ٢٠٠

حرف الخاء

خالد - ١١٣ و ١١٦ و ١٢٦ و ١٦٩

خالد بن عبد الله القسري - ١١٣

خالد بن الوليد - ١١٣

خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني - ١١٦

الخريمي - ١٢٧ و ١٧٩

الخضر بن أحمد الثعلبي - ١٢٦

الخطيب - ٩٢ و ١٨٦ و ١٨٩

الخطيب البغدادي - ١٤٣

الخطيب التبريزي = التبريزي

الخطيب القزويني - ٦٩

الخفاجي - ٣

الخليل بن أحمد - ١١ و ٢٨ و ٣٦

خولة بنت حكيم - ١٦٧

حرف الدال

داود - ١٢٨

حرف الذال

ذو الرمة - ١ و ٩٧ و ١٠٧ و ١٨٨ و ٢١٤

ذو الكفل - ١٨٧

حرف الراء

رزق الله سر كيس - ٢١٣

الرشيد - ١٣٣ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٩

الرضي - ٥٣ و ٥٦ و ١٦٩

الرضي الاسترابادي - ١١

رضي - ١٤٠

الرماني أبو الحسن علي - ٢
رَبًّا - ٦٧

حرف الزاي

الزجاج ٢٩ و ١٩٥

الزركلي - ٢٢ و ٢٩ و ٤٦ و ١٢٨

الزنجشيري - ٢٤ و ٦٥ و ٨٩ و ١٤٠ و ١٥٣

و ١٦٧ و ١٦٨ و ٢٠٧

الزركم - ١٨٥

زهير - ١٢٠

حرف السين

الساسبي - ١٢٧ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٨٩

سعاد - ١٩٠

سعد - ٧١

سعيد بن إياس بن هانيء - ١٩٠

السلمي - ١٨٩

سلمى - ٩٧

سليمان - ١٦٦

سليمان بن فهد الموصلي - ١٨٥

سليمان بن عبد الملك - ١٦٥

السمعاني - ٢

سويد بن صميع - ١٦٨

سيبويه - ٢٨ و ٢٩ و ٣٧ و ١٣١

سيف الدولة - ٢٩

سيف الدولة بن حمدان ٥١ و ٩٤

السيوطي - ٢٨ و ١٠

حرف الشين

الشافعي - ١٩

الشريف الرضي ٣٢ و ٥٣ و ٥٤ و ١٦٦

و ١٦٧ و ١٦٨ و ٢١٢

شكيب أرسلان - ٨٨

الشمندر الحارثي - ١٦٨

شهاب الدين محمود الألوسي - ٤٨

حرف الصاد

الصابي ١٨ و ١٩ و ٢١١

الصاحب - ٢٠٨

صاعد بن الحسن البغدادي - ٦٩

الصفدي - ١٤٣

الصمة بن عبد الله بن طفيل - ٦٦

حرف الطاء

الطائمي - ١٨

طرفة بن العبد البكري - ١٧

طه - ٦٣ و ١٣٠ و ١٤٤ و ١٥٥

طهفة بن زهير ٤٢

حرف العين

عاد - ١٣٤ و ٢٠٦

العباس بن الاحنف - ١٣٣

عبد الرحيم بن نباته - ١٩

عبد العزيز بن مروان - ١٦٥

عبد القاهر الجرجاني - ٦٤ و ٧٦ و ٨٣

علي بن محمد بن جعفر بن علي بن الحسين
 العلوي - ١١٧
 علقمة - ١٤١
 علقمة بن عبدة - ١٤١
 علي بن أبي طالب - ٤٥ و ١٠٥
 عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير - ١١٦
 عمر بن أبي ربيعة - ١٠٨
 عمر بن عبد العزيز - ١٦٧
 عمرو بن عثمان - ٦٨
 عمران - ٥٧ و ١٣٦
 عمرو بن مسعدة - ١٦٩
 عنبرة - ١٦٤
 عيسى البابي - ٢٤ و ١٥٤
 حرف الغين
 الغانمي - ٨٢ و ١٥٦ و ١٨٢
 غيلان بن عقبة (أبو الحارث) - ٩٧
 حرف الفاء
 الفارسي - ٢٩
 فخري - ٢٢
 فرعون - ١٣٤ و ١٤٤ و ١٧٣ و ٢٠٦
 الفرزدق - ١١٣ و ١١٤ و ١٩٩
 فريتس كرنكو - ١٩٠
 الفضل بن يحيى - ١٨٨
 فوز - ١٩٠
 الفيومي - ١١ و ١٠٦

عبد الله ٢٢
 عبد الله بن خليلد - ١٩٠
 عبد الله بن طاهر - ١٢٠
 عبد الله بن مسعود - ٣٦ و ٥٥ و ١٢٨
 عبد المجيد الملا - ١٣٣
 عبد الله بن طاهر الخزاعي - ١٩٠
 عبد الوهاب عزام - ٩٤
 عبد الله بن سليمان - ٢٢
 عثمان بن جني = ابن جني
 عثمان بن مضمون - ١٦٧
 عرام بن الاصبغ - ٤٣
 عروة بن الورد - ٧٨
 عزة - ٧٠ و ١٦٤
 عز الدين بن أبي الحديد = ابن أبي الحديد
 عز الدين بن الأثير - ٢
 عز الدولة - ١٨
 عضد الدولة - ٢٩
 عفيف الدين علي بن عدلان = ابن عدلان
 عقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى - ٧٠
 العكبري = أبو البقاء العكبري
 علي الأرمني - ١٢٤
 علي بن جبلة - ١٤٢
 علي بن عبد الله بن حمدان = سيف الدولة
 ٩٤
 علي بن الجهم - ١٨٢

حرف التاف

- قدامة بن جعفر - ٢ و ٢٠ و ٣٤ و ٨٢
و ٨٧ و ١٦٠ و ٢١١ و ٢١٢
قدور - ١٩٠
قرواش - ١٨٥
قرواش بن القلند (امير بني عقيل) - ١٨٥
القزويني (الخطيب) - ٦٩
قس بن ساعدة - ٧٣

حرف الكاف

- كثير عزة - ٧٠ و ١٢٠ و ١٦٤
الكسائي - ٢٨
كستاف - ١٧٧
كسرى - ٢٤

حرف اللام

- لبيد - ٢٧ و ١٤١
لقمان - ١١٩
لوط - ٢٠٦

حرف الميم

- المأمون - ١٤٢ و ١٦٩ و ١٨٦
المبارك (ابن الأثير) - ٤٣
المبرد - ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٩ و ٣٧ و ١١٦
المتنبي (أبو الطيب) - ٥٠ و ٥١ و ٥٨

و ٩٤

المتوكل (على الله العباس) - ٢١٣

محمد بن عبد الله النميري - ٢٢

محمد بن يزيد الأزدي (المبرد) - ٢٢

محمد (رسول الله ص) - ٢٤ و ٤٥

محمد محي الدين عبد الحميد - ١٣

محمد بن هانيء - ٤٦

محمد بن الهيثم - ٦٧

محمد علي صبيح - ٨٥

محمد عبده عزام - ٨٥

محمود شكري الآلوسي - ٤٨ و ١٤١

المرزوقي - ٣٣

مريم (سورة) - ٧٥ و ١٢٦ و ١٥٤

المرزباني - ١٤١ و ١٦٩ و ١٨٨

مرغليوث - ١٦٩

مسلم - ٢٠٨

مسمدة - ١٦٩

مصطفى البابي (الجلبي) - ٤٩ و ١٣٠

و ١٦٧

مصطفى جواد (الدكتور) - ١٨

المطيع - ١٨

معاوية - ٢٤

المتعمم (الخليفة العباسي) - ١٨٦ و ١٨٨

و ١٨٩ و ١٩٠

المتعمد - ٢٢

معن بن زائدة - ٩٥

حرف الهاء

- المهادي - ١٨٦
هارون الرشيد - ٩٢ و ١٠١ و ١٢٨ و ١٢٩
هامان - ١٧٣
هود (السورة) - ٢٨ و ١٠١ و ١٠٥
و ١٣٦ و ١٣٩

حرف الواو

- وائل بن حجر - ٢٤
وائل بن حجر بن ربيعة - ٢٤
الواحدى - ٢٠٨ و ٢٠٩
الوليد بن المغيرة المخزومي - ١٤٤

حرف الياء

- ياسين - ١٣٧ و ١٣٨
ياقوت - ١٨ و ٢٩
ياقوت الحموي - ٢٢ و ٨٧ و ٩٦ و ١٣٢
و ١٨٥ و ١٨٨
يحيى البرمكي - ٢٨
يحيى بن خالد بن برمك - ١٨٩
اليسع - ١٨٧
يعقوب - ١٨٧
يوسف - ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٧ و ١٧٠
يونس ٩٣ و ١١٥ و ١٧٤

المغربي (ابن هانيء) - ٤٦

المغيث بن علي العجلي - ٢٠٤
المفضل بن محمد - ١٥

المفضل الضبي (أبو عبد الرحمان) - ١٥

المنصور (محمد بن أبي عامر) - ٨٦

المنصور - ٤٧ و ٩٥ و ١٦٩

المورياني (أبو أيوب) - ١٦٩

موسى - ١٠١ و ١٠٢ و ١٢٥ و ١٢٥

و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٥٣ و ١٥٥ و ١٥٩

و ١٧٣

موهوب بن أحمد ابن الجواليقي -

٥١

حرف النون

النابغة - ١٢٠

نافع بن أبي نعيم - ١٠

نافع - ١١

نصر الله بن الأثير - ٣٩

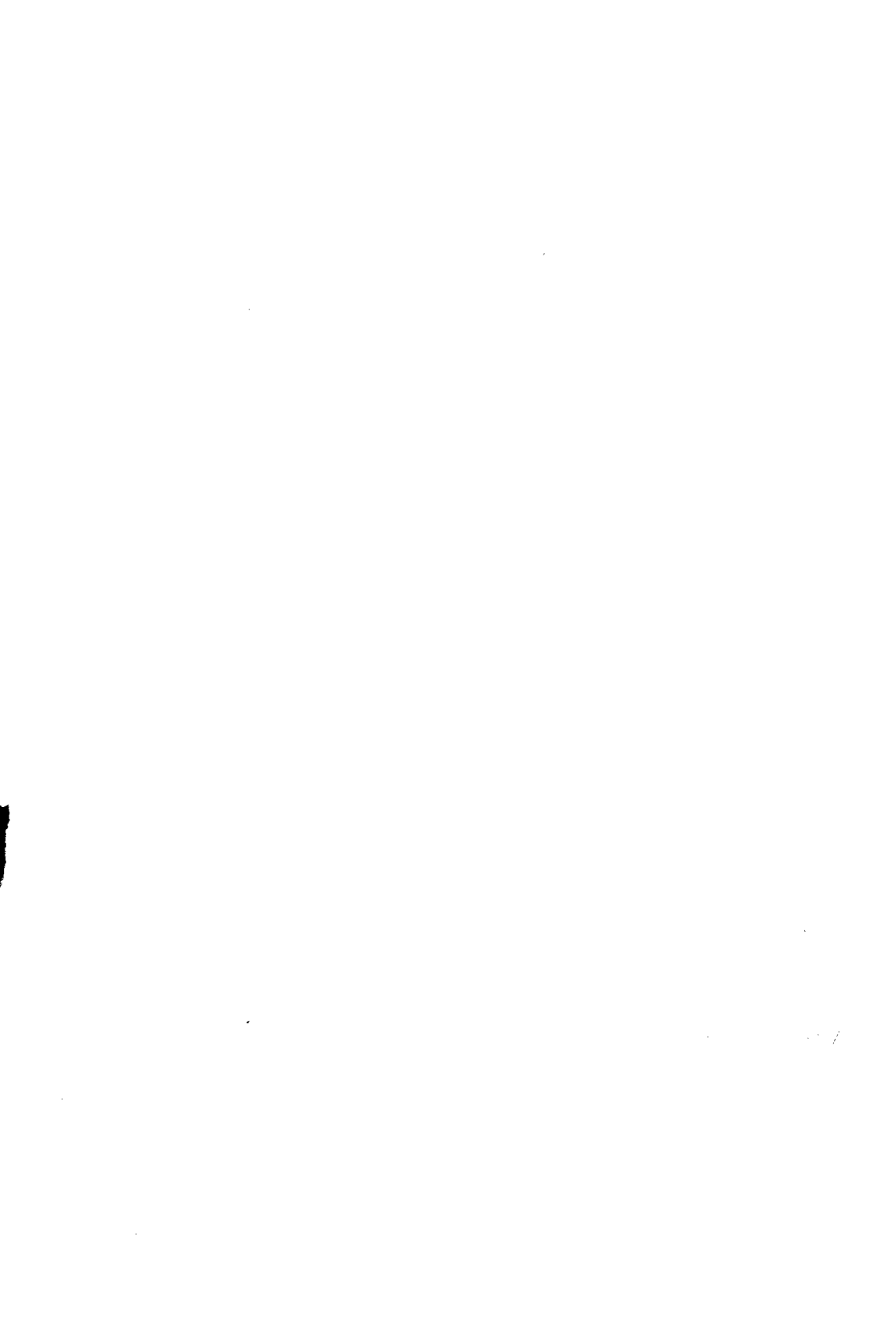
نصيب بن رباح - ١٦٥

نظام الملك - ٢

نعمان - ٢

نعمان (الأعظمي) - ١٣٣

نوح - ١٧١ و ١٧٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦



فهرست المدن والأماكن

حرف التاء	حرف الألف
تهامة - ٤٢	الأبلة - ١٣٢
حرف الحاء	أبو الخصيب - ١٣٢
حلب - ٢٩	الأستانة - ١٥، ٤٧، ١٤٠
حنين - ١٦٧ و ١٦٨ و	إسطنبول - ١٥، ٤٧، ١٤٠
حرف الخاء	إشبيلية - ٤٦
خراسان - ٩٥ و ١١٣ و ١٣٣ و ١٣٤ و	أفريقية - ٤٦
١٨٩ و	أندلس - ٩٦
حرف الدال	الأهواز - ٨٢
دمشق - ٥١ و ١٨٢	أوربا - ٢٢ و ١٤٢ و ١٦٧
حرف الراء	حرف الباء
الرقّة - ١٨٩	باريس - ١٨ و ١٩
الري - ١٩٠	باشزى - ١٨٥
حرف الزاي	البصرة - ٢٢ و ٢٨ و ٨٧ و ١٣٢ و ١٨٩
الزاب - ٤٦	بغداد - ٢٩ و ٤٧ و ٥٠ و ٥١ و ٨٢ و ٩٦
زرود - ١٩٠	١٦٧ و ١٨٦ و ١٨٩ و
حرف السين	بلخ - ١٣٢
سامرا = سر من رأى	بيروت - ٤٦
سبأ - ٢١٤	البيضاء - ٢٨

الكوفة — ٢٤

حرف اللام

لندن — ١٩٠

ليدن — ١٢٧ و ١٤١

حرف الميم

المدينة — ٦٣

مصر — ٢٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٣

و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٦ و ٥١ و ٥٢

و ٦٧ و ٩٢ و ٩٤ و ١٠١ و ١١٤ و ١٤٠

و ١٤١ و ١٤٧ و ١٩٠ و ١٨٩ و ١٩٩

و ٢٠٨

منى — ٧٠ و ٧١

الموصل — ١٨٥

ميافارقين — ١٩

حرف النون

نجد — ١٤١

نصيبين — ١٨٥

نيسابور — ٢٠

حرف الواو

وج — ١٦٧ و ١٦٨

ودان — ١٦٦

حرف الياء

اليمين — ٢٤ و ٥٠ و ٥٢

سجستان — ٩٥

سر من رأى — ١٨٩

سامى — ١٩٩

سلوقة — ٥٢

حرف الشين

الشام — ١٨ و ٣٧

شيراز — ٢٨

حرف الطاء

الطائف — ١٦٧

طهران — ٣٥

حرف العين

العراق — ٥١ و ٥٢ و ٣٧

العقيق — ١٩٠

حرف الغين

غوطة دمشق — ١٣٢

الغويز — ١٩٠

حرف الفاء

فارس — ٢٨ و ٢٩ و ١٥٠

حرف القاف

القاهرة — ١٨ و ٤٢ و ٩٨ و ١٣٠ و ١٣٧

و ١٤٤ و ١٥٣ و ١٥٦ و ١٦٥ و ١٦٨

القسطنطينية — ١٥ ، ٤٧ ، ١٤٠

حرف الطاء

كاظمة — ٩٧ و ١٩٩

فهرست الكتب

الايضاح - ٢٩ و ٦٩ و ١٠٦
 حرف الباء
 البداية والنهاية - ٢٢
 بفتية الوعاة - ٢ و ٢٢ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٧ و ٥١ و ٨٢ و ٨٧
 حرف التاء
 تاج العروس - ١٨٩
 التاجي في أخبار بني بويه - ١٨
 تاريخ بغداد - ٩٢ و ١٨٦ و ١٨٩
 تأريخ الخطيب البغدادي - ١٤٣ و ١٨٢
 تأريخ الطبري - ٢٤ و ١٥٠
 تبيين غلط قدامة بن جعفر في نقد الشعر -
 ٢
 التنبيه والجمع - ٢٩ و ٣٧
 التفضيل بين بلاغتي العرب والمعجم - ٨٢
 تحفظ أخبار الرسل - ١٩
 تذكرة الكتّاب - ١٨٨
 تراجم الصحابة - ٣٦
 التشابه - ١٩٠
 التصريف - ١٠

حرف الألف
 الأبيات السافرة - ١٩٠
 أخبار بغداد - ١٨٦
 أدب الكتّاب - ٥١
 أساس البلاغة - ٢٦ و ٢٠٧
 أسباب حدوث الحروف - ٣٥
 أسد الغابة - ٣٦
 أسرار البلاغة - ٧٠ و ٧٦
 أسماء بقايا الأشياء - ٨٢
 الاصابة - ٢٤ و ٣٦ و ٤٢
 إعجاز القرآن - ٢
 إعراب القرآن - ٢٢
 الأعلام - ٢٢ و ٢٩ و ٤٦
 الأغاني - ٢٢ و ١٠٣ و ١٢٧ و ١٦٥ و ١٦٦
 و ١٨٢ و ١٨٦ و ١٨٩ و ١٩٠
 الامتاع والمؤانسة - ٢٧
 الأمثال - ١٥
 الأنساب - ٢
 الأنواء - ٢٩ و ٣٧
 الأوائل - ٨٢

تفسير كتاب سيويوه - ٢٩

تفضيل شعر امرىء القيس على شعر

الجاهليين - ٢

التنبيه على غلط الجاهل والتنبيه - ٢٦

حرف الجيم

جمهرة الأمثال - ٢ و ٨٢

جمهرة أشعار العرب - ٢١٤

حرف الحاء

الحماسة - ٦٦ و ٦٧ و ١٦٨ و ٢٠٠

حرف الخاء

الخاص والمشارك في معاني الشعر - ٨٧

الخراج وصناعة الكتابة - ٤

الخصائص - ٥٩ و ٩٨

حرف الدال

درة الفواص - ٤٨

دلائل الاعجاز - ٦٤ و ٦٦ و ٦٧ و ٧٠

٧٣ و ٧٦ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧

و ١٢٤ و ١٣٣ و ١٦٦

الدمية - ٢

ديوان أبي تمام - ٨٥ و ٨٨ و ٨٩

ديوان امرىء القيس - ١١٦

ديوان الحماسة - ١٦١

ديوان المتنبي - ٥٠

ديوان المعاني - ٢ و ٨٢

حرف الراء

الرد على ابن المعتز - ٢

الرد على سيويوه - ٢٢

الروضة - ٢٢

حرف الزاي

الزخشي - ٤٤

زهر الآداب - ١٨٢

حرف السين

سر صناعة الاعراب - ٣٦ و ٣٧

سر الفصاحة - ٣ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٨

و ٥٣ و ٥٨ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٧

حرف الشين

الشافية - ٩

شرح الحماسة - ٣٣ و ٥٤ و ١٢٧

شرح سيويوه - ٢٩

الشعر والشعراء - ١٢٧ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٨٩

شرح الكافية - ١٤٠

حرف الصاد

الصحاح - ٦٧ و ١ و ١٠ و ١٩٤ و ٦٢

و ١٠٨ و ٢٠٣

صناعة الجدل - ٢

الصناعتين - ٢ و ٤٧ و ١٤٧ و ٢٠٠ و ٨٢

حرف الضاد

الضرائر - ١٤١

حرف الطاء

طبقات الجزري - ٣٦ و ٨٧

طبقات الشعراء - ٩٢ و ١٤١ و ١٤٣ و ١٨٩

حرف العين

عيون الأخبار - ٢٦٨

العمدة - ٢٣ و ٢٧ و ١٨٨

حرف النين

غاية النهاية - ٣٦

غاية النهاية في طبقات القراء - ٣٦، ١٢٨

غلط قدامة بن جعفر في نقد الشعر - ٨٧

حرف الفاء

الفائق - ٢٤ و ٢٥ و ٤٢ و ٤٥ و ١٠٥

١٦٧ و ١٦٨ و ٢١٢

فرق ما بين الخاص والمشارك من معاني

الشعر - ٢

فقه اللغة - ١٦١

الفلك الدائر على المثل السائر - ١٤ و ١٥

٣٩ و ٤٠ و ١٧٠

الفهرست : - ٢٩ و ١٩٠

فهرس دار الكتب المصرية - ٨٢

فوات الوفيات - ٢ و ٣ و ٢٢ و ٩٥

حرف القاف

القاموس - ٣ و ٨ و ٢٦ و ٣٢ و ٤٣ و ٤٧

٤٨ و ٦٢ و ٨٥ و ١٦٢ و ٢٥٥

قاموس الأعلام - ١٢٨

القرآن الكريم - ٣

حرف الكاف

الكامل - ١ و ٢٢ و ١١٦ و ١٦٥ و ١٦٦

كتاب سبويه - ٣٧ و ٤٧ و ١٣١

الكتاب المأثور عن ابن العمير - ١٩٠

الكشاف - ١٥٣ و ١٦٥

كشف الطرة - ٤٨

الكشف عن مساوي شعر المتنبي - ٢٠٨

حرف اللام

اللباب - ٢

لسان العرب - ١٠ و ٢٦ و ٣٥ و ٣٦ و ٤١

حرف الميم

ما في عيار الشعر من الخطأ - ٢

المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر - ٢

٣ و ٧ و ٢٨ و ٣٥ و ٤٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٧

٥٨ و ٦٦ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٨٩ و ٩٥

٩٨ و ٩٩ و ١٠٣ و ١١٣ و ١٢٣ و ١١٤

١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١

١٣٢ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٣٩

١٤٠ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦١ و ١١٤ و ١٦٥

١٦٦ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٨٣ و ١٨٠

١٨١ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٢ و ٢٠٤ .

المجازات القرآنية - ٣١

المجازات النبوية - ١٦٧ و ٢١٢

المجموع اللغيف - ١٩٠

المهذب - ٣٧ و ٣٩
الموازنة بين البحري وأبي تمام - ٨٧ و ٣ و ٢
المؤتلف - ١٦٨
المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء - ٨٧
الموشح - ١٤١ و ١٨٨
حرف النون
نثر المنظوم - ٨٧
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة -
١٨٦
نزهة الألباء - ٢٩
نسب عدنان وقحطان - ٢٢
نقد الشعر - ٢ و ٨٧
نقد عيار الشعر - ٨٧
نكت الهميان في نكت العميان - ١٤٣
النهاية - ٢١٢
النوادر - ١٤٣
نوادير الأعراب - ١٤٣
حرف الواو
الوزراء والكتتاب - ١٦٩
وفيات الاعيان - ١٨ و ١٩ و ٢٩ و ٥١
و ٨٦ و ٩٥ و ٩٧ و ١٤٣ و ١٨٢ و ١٩٠
حرف الياء
يتيمة الدهر - ٢٠٨

مختار الصحاح - ٦ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣
و ٤٣ و ٥٥ و ١١٠
مختصر الأنساب - ٢
مراصد الاطلاع - ١٦٧
مصارع المشاق - ١٣
المصباح المنير - ١١ و ١٨ و ١٠٦ و ١٧٦
و ١٩٥ و ١٩٦
معاني الحروف - ٢
معاني شعر البحري - ٨٧
معاني الشعر - ١٩٠
معاني القرآن - ١١
معجم البلدان - ١٣٢ و ١٨٥ و ١٨٨
المعجم - ١٨٥
المعجم في بقية الأشياء - ٢
معجم الأدباء - ٢ و ١٨ و ٢٢ و ٣٧ و ٨٢
و ٧٧ و ٩٦ و ١٦٩
معجم في اللغة - ٨٢
معجم الشعراء - ١٦٩
المفصل - ١٤٠
المفضليات - ١٥
مقاييس اللغة - ١٠ و ٢٦
المقاييس - ١٧٢
مناهل الآداب - ٢

فهرست الأبحار

« الواردة في متن الكتاب »

الصفحة

« حرف الهمزة » - أ -

٢٩	وتمر على رأس النخيل وماء	وما الميش الا نومة وتشرق
٨٥	رايات كل دُجْنة وطفاء	ومعرّس للخيث يخفق بينه
٨٦	فتعلّمت من حسن خلق الماء	صعبت فراض الماء سييء خلقها
٩٢	وكأنا فوق المتون إضاء	وكأنا فوق الأكف بوارق
٢١٢	ضحك يراوح بينه وبكاء	وله بلا حزن ولا بمسرة
٢٤٢	ركنا ثبير أو هضاب حراء	إسلم ودمت على الحوادث مارسا
٢٤٨	وتُغشى منازل الكرماء	يسقط الطير حيث يلتقط الحب
٢٤٩	كتلعب الأفعال بالأسماء	خرقاء يلعب بالعقول جبابها
٢٥٩	ما بين حر هوى وحرّ هواء	قد ذبت غير حشاشة وذماء

« حرف الباء » - ب -

٥٦	غزيراً مرّاً على الركب	هل ناشدلي بمقيق اللوى
٦٢	لكل دهر قد لبست أثوباً
٨٤	لجنة الحسن عئابا	أثمرت أغصان راحته

- ٨٨ كَثَبَ الموت رَائِبًا أو حَلِييَا
 ١٠٦ به الخوف والأعداء من كل جانب
 ١١٣ سرادقها المقاور والقبابا
 ١٢٠ أهدى لرأسي ومفرقي شيبا
 ١٤١ فكأتما تذيكي سنا بكمها الحبا
 ١٦٥ ولو سكتوا أثنت عليك الحقايب
 ١٩١ أجزنا ملاً صلّت عليك سباسبه
 ١٩١
 ٢١٣ وإن تكامل فيها الدل والشنبُ
 ٢٢٠ وعطفكم صدّ وسلمكم حرب
 ٢٢١ وإعطاؤكم منع وصدقكم كذب
 ٢٢٢ بجبي أراح الله قلبك من حيي
 ٢٢٧ سيّ قلب وأنت دلو القلبيب
 ٢٢٩-٢٤٦ عصائب طير تهتدي بمصائب
 ٢٣١ أبو أمه حيّ أبوه يقاربه
 ٢٤٠ وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب
 ٢٥٥ وغائب الموت لا يؤوب
 ٢٦٠ تصّول بأسياف قواضٍ قواضب
 ٢٦٣ متنوهن جلاء الشك والريب
 ٢٦٤ كأنها فضة قد شابهها ذهب
 ٢٦٩ نضوحاً إذا لم تعط منه نواسبه
 يوم فتح سقى أسود الضواحي
 أهجر بيتاً بالحجاز تلفمت
 ملوك يبتنون توارثوها
 صدودكم والديار دانية
 يُدرينَ جندل حائر لجنوبها
 فمأجوا فأثنوا بالذي أنت أهله
 إليك جزعنا مغرب الشمس كلما
 أهن عوادي يوسف وصواحيبه
 أم هل ضمائنُ بالعلماء رافعةُ
 وصالكم هجرٌ وحبكمُ قلىّ
 ولينكم عنف وقربكم نوىّ
 شكوتُ فقالت : كل هذا تبرم
 أنت دلو وذو السباح أبو مو
 إذا ما غزا بالجيش حلّق فوقه
 وما مثله في الناس إلا مملكا
 كأن عيون الوحش : حول خبائنا
 فكل ذي غيبةٍ يؤوب
 يمدون من أيدي عواصٍ عواصم
 بيض الصفايح لا سود الصحائف في
 كحلأ في برج صفراء في دعج
 ألم تر أنّ المال يكسبُ أهله

« حرف التاء » — ت —

٢٢	به زينب في نسوة خفرات	تضوع مسكاً بطن نمان إذ مشت
٥٨	مثل القلوب بلا سويداواتها	إن الكرام بلا كرام منهم
٩٥	والحمد في حياته	لم يكتسب غير الثنا
١٠٦	سائل بني أسدٍ ما هذه الصوت	يا أيها الراكب المزجي مطيته
٢٤٨—١٦٦	لأعف عمّا في سراويلاتها	إني على شغفي بما في خمرها
٢٢٢	يتعاقب الفصلان فيه إذا أتى	يوم المقيم فيك حولٌ كامل
٢٤٧	وجاز له الاعطاء من حسناته	فإن لم يجد في قسمة العمر حيلة
٢٦٧	فيها ولا عرسٌ ولا أختٌ	بنتٌ عن الدنيا ولا بنتٌ لي

« حرف الثاء » — ث —

٤٦	يحفُّ به أسدُ اللقاء الدلاهِث	وماراعهم إلا سرادق جعفر
----	-------------------------------	-------------------------

« حرف الجيم » — ج —

٩٤	عُريان يمشي في الدجى بسراجٍ	والصبح يتلو المشتري فكأنه
٢٤٤	وفاز بالطيبات الفاتك اللهجُ	من راقب الناس لم يظفر بحاجته
٢٥٧	ويفتح باب الهوى المرتجى	لقاؤك يُدني من المرتجى

« حرف الحاء » — ح —

٦٠	ومن ذم الرجال بمنزحٍ	فأنت من الغوائل حين تُرمى
٧٠	ومسح بالأركان من هو ماسح	ولما قضينا من منى كل حاجةٍ
٧٨	عشية بتنا عند ماوان رزح	وقلت لقومٍ في السكنيف تروحوا

ملا حاجبيك الشعر حتى كأنه طلباء جرت منها سنيح وبارح ٩٧
 فقد والشك بين لي عناء بوشك فراقهم صردٌ يصيح ١١٢-١٢١

« حرف الخاء » — خ —

لا يفقدن خيركم مجانسكم ولا تكونوا كأنكم سبيخ ٢٦٧

« حرف الدال » — د —

وقوفاً بها صجي على مطيهم يقولون لا تهلك أسي وتجلد ١٧-٢٤٣
 أعزز عليّ بأن أراك وقد خلا عن جانبك مقاعد العواد ٥٣
 وحدثنني يا سعد عنها فزدتني جنوناً فزدني من حديثك يا سعد ٧١
 إلى ملكٍ في أيكّة المجد لم يزل على كبد المعروف من نيله بردٌ ٨٩
 تبسمُ وقطوبٌ في ندىٍ ووغىً كالغيث والبرد تحت العارض البرد ٩٢
 لو شئت لم تُفسد سماحة حاتم كرماً ولم تهدم مآثر خالد ١٢٦
 وليلة كحلت بالنقس مقلتها ألفت قناع الدجى في كل أخذود ١٨٢
 سلامٌ على الدنيا إذا ما قدمت بني برمكٍ من رأمحين وغادي ١٨٨
 أربع البلى إن الخشوع لبادي ١٨٨
 لقد علم القبائل أن قومي لهم حدٌ إذا لبس الحديد ٢٠٠
 كيف أسلو وأنت حقفٌ وغصنٌ وغزالٌ لحظاً وردفاً وقدأ ٢٢٣
 فيا أيها الخيران في ظلمة الدجى ومن خاف أن يلقاه بغي من العدا ٢٢٤
 ولما أتاني من حماك تحيةً تزوع من أثنائها المسكُ والندُ ٢٣٢
 وإنّ يقوم سودوك لحاجة الى سيدٍ لو يظفرون بسيد ٢٤٨
 يلقاك بالماء التمر الفتى وفي ضمير النفس نارٌ تقيد ٢٦٨

« حرف الراء » - ر -

٥٤	وطابي ويوي ضيق الجحر معور	أقول للحيان : وقد صفرت لهم
٨٦	يا بحر علم عمت في تياره	يا طود حلم ظلت ممتصماً به
٩٤	فمقرة في الدرع ذي القشير	يا طالباً عجائب الأمور
١٠٧	فقد برئت من الإحن الصدور	فقلنا أسلموا إننا أخوكم
١١٣	أبوه ولا كانت كليب تصاهره	الى ملك ما أمه من محارب
١١٣	بها أسد إذ كان سيفاً أميرها	وليست خراسان التي كان خالد
١١٦	أطنين أجنحة الذباب يضيرُ	فدع الوعيد فما وعيدك ضائري
١٢١	حذر الموت وإني لغرور	ولقد أجمع رجليّ بها
١٢٤	وما عليّ إذا لم تفهم البقر	عليّ نحت القوافي من معادنها
٤٣	قدر وأبعدها إذا لم تقدر	ما أقرب الأشياء حين يقودها
١٦٥	عزيز علينا أن نراك تسيرُ	تقول التي من بيتها خف محمي
٢٤٧ و ١٦٦	وأصدف عمّا في ضمان المآزر	أحن الى ما تضمّر الحمرُ والحليّ
١٨٩	وساعدك النضارة والحبور	ألا يا ديار دام لك السرور
١٩٢	ودونك أحوال الغرام الخاصر	وراءك أقوال الوشاة الفواجر
١١٣	ولا البخل يُبقي المال والجد مدبر	فلا الجود يغني المال والجد مُقبل
٢٣٠	في وسعه لسعيّ اليك المنبرُ	ولو أن مشتاقاً تكلف فوق ما
٢٤٢	دث مارسا ركنا ثبير	إسلم ودمت على الحوا
٢٤٤	وقاز باللذة الجسور	من راقب الناس مات همماً
١٤٦	رأي عين ثقةً أن ستمار	وترى الطير على آثارنا
٢٥٨	مع ذكراً طيب النشر	ونشري بجميل الصن
٣١٩		

- ٢٦٠ من كل ساجي الطرف أغيد أجيد ومهفهف الكشجين أحوى أحور
- ٢٦١ تقاصرت همم الأملاك عن ملك أضحى الثناء عليه وهو مقصور
- ٢٦٢ إنّ الليالي للأنام مناهلٌ تطوى وتنشر دونها الأعمار
- ٢٦٢ ككم من حمار على جوادٍ ومن جوادٍ على حمار
- ٢٦٣ أبا العباس لا تحسب لساني لشيء من حلى الأعمار عاري
- ١٦٥ حامي الحقيقة محمود الخليفة مهـ دي الطريقة نفاع وضار
- ٢٦٦ عزّ على ليلى بندي سدير سوءٌ مبيتي ليلة الغمير
- ٢٦٨ ليلٌ بلا نور أجنّ بعهمه حبس الأذلة ليس فيه منار

« حرف الزاي » — ز —

- ٧١ وحديثها السحر الحلال لو أنه لم يجن قتل المسلم المتحرز

« حرف السين » — س —

- ٩٧ ورمل كأوراق المدارى قطمته إذا ألبسته المظلمات الحنادس
- ٢٠٠ وما زال معقولا عقال عن الندى وما زال مجبوساً عن الخير حابس

« حرف الضاد » — ض —

- ٢٤٩ مودة ذهب أثمارها شبه وهمة جوهرٌ معروفها عرض
- ٢٥٨ يا بياضاً أذرى دموعي حتى عاد منها سواد عيني بياضاً

« حرف العين » — ع —

- ٤٨ متعطم غصب الوحوش مكانها تياره فالضب جار الضفدع

٢٧٢ و ٦٧	وَجِمْتُ مِنَ الإِصْغَاءِ لَيْتَا وَأَخْدَعَا	تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي
٩٥	كَمَا كَانَ بَعْدَ السَّيْلِ مَجْرَاهُ سَرْتَمَا	فَتَى عَيْشَ فِي مَعْرُوفِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ
١٢٠	أَقْدَ نَطَقْتُ بِطِلَالٍ عَلَيَّ الأُقَارِعِ	لِعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بَهَيِّنِ
١٢٧	عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعِ	وَلَوْ شَدَّتْ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتَهُ
١٤٣	وَلَوْ حَمَلْتَهُ فِي السَّمَاءِ الْمَطَالِعِ	وَمَا لَأَمْرِيءَ حَاوَلْتَهُ عَنكَ مَهْرَبٌ
١٩٢	فَلَقَدْ سُنِنَ عَلَى الْكَرِيمِ الأُرُوعِ	خُلِعْتُ مِنَ الْحَدَثَانِ أَحْصَنَ أَدْرَعِي
٢٣٠	تَصَمْتُ بِالْبَاءِ ثَوْلِبَا جَدِعا	وَذَاتَ هَمِّ عَارٍ نَوَاشِرَهَا

« حرف الفاء » — ف —

٦٩	مِنَ الدَّمْعِ يَبْدُو كَمَا ذَرَفَتْ ذَرَفَا	كَأَنَّ السُّهْمَا إِنْسَانَ عَيْنٍ غَرِيقَةَ
٢٤٥	حَتَّى أَقُومَ بِبَعْضِ مَا سَلَفَا	لَا تَسْلُدِينَ إِلَيَّ عَارِفَةً

« حرف القاف » — ق —

٥٠	وَعَنْ ذِي الْمَهَارِيِّ أَيْنَ مِنْهَا التَّقَانِقُ؟	سَلِي الْبَيْدَ أَيْنَ الْجَنُّ مِنْمَا يَجْوُزَهَا
٥١	يَصِيحُ الْحِصَا فِيهَا صِيَاحُ اللِّقَالِقِ	وَمَلْهُومَةٌ سَيْفِيَّةٌ رُبْعِيَّةٌ
٩٦	قَدَاحُ كَأَعْنَاقِ الظُّبَاءِ الْفَوَارِقِ	كَسَاهَا رَطِيبُ الْعَيْشِ فَاعْتَدَلَتْ لَهَا
٢٥٧	سَاقٌ يَجَاذِبُ فَوْقَ سَاقٍ سَاقَا	وَمَرَى سَوَابِقَ دَمْعِهَا فَتَوَا كَفَتْ
٢٦٥	قَوَالٌ مَحْكَمَةٌ جَوَابُ آفَاقِ	حَمَالُ أَلْوَبَةِ شَهَادِ أُنْدِيَّةِ

« حرف الكاف » — ك —

٦٧	أَضْجَجْتَ هَذَا الأَنَامِ مِنْ خَرْقِكِ	يَادْهَرُ قَوْمٌ مِنْ أَخْدَعِيكَ فَقَدْ
١٥٩	فَأَفْرَحَ أَمْ صَيَّرْتَنِي فِي شِمَالِكَ	أَيْبِنِي أَفِي يَمْنِي يَدِيكَ جَعَلْتَنِي

- يا دار غيرك البلى' ومحاك ١٨٩ يا ليت شعري ما الذي أبلاك!؟
 هل لما فات من تلافٍ تلافٍ ٢٥٧ أو لشاكٍ من الصباية شاكِي
 أهديت شيئاً يقلّ لولا ٢٦٢ أحدوثه الفأل والتبرك

« حرف اللام » — ل —

- وقوفاً بها هي عليّ مطيهم ٢٤٣ و٢٧ يقولون لا تهلك أسيّ وتجمّل
 فقلقت بالهم الذي قلقت الحشا ٢٠٨ و٥١ قلاقل عيسى كأنهن قلاقل
 فقلت له لما تمطى بصلبه ٨٧ وأردف أعجازاً وناء بكسكل
 كأن الجفون على مقلتي ٩٤ ثياب شققن على ناكل
 ومية أجمل الثقلين وجهاً ١٠٧ وسالفة وأحسنه قذالا
 أيقلني والمشرقيّ مضاجعي ١١٦ ومسنونة زرق كأنياب أغوال؟
 لو أن الباخلين وأنت منهم ١٢٠ رأوك تعلموا منك المطالا
 يقول رجال يجهلون خليقتي ١٢٠ لعل زياداً لا أبا لك غافل
 نظرتُ وشخصي مطلع الشمس ظلّه ١٢١ الى الغرب حتى ظلّه الشمس قد غفل
 فقلت يمين الله أبرح قاعداً ١٣٧ ولوقطعوا رأسي لديك وأوصالي
 فصرنا الى الحسنى ورقّ كلامها ١٥٦ ورُضتُ فذلت صعبة أيّ إذلال
 أما وهوها عذرة وتنصلاً ١٩١ لقد نقل الواشي إليها فأحلا
 وإذا البلابل أطربت بهديلها ٢٥ و٢٠٨ فأنف البلابل باحتساء بلابل
 سارت به صيغ القصائد شرّدا ٢١٠ فكأنما كانت صباً وقبولا
 كأنني لم أركب جواداً للذّة ٢١٧ ولم أنبطن كاعباً ذات خلخال
 لو أن في قلبي كقدر قلامه ٢٢٠ حُباً وصلتك أو أبتك رسائي

- ٢٢٨ والظعن مني سابقُ الآجالِ
 ٢٣٨ بعذرة ربّها عمي وخالي
 ٢٤٠ رسوماً كأخلاق الرداء المسلسل
 ٢٤٥ تحيةً ذي الحسنى وقد يرفع النفل
 ٢٥٥ بسقطِ اللوى بين الدخول فحومل
 ٢٥٨ قد رحّتْ منه على أغرّ محجلِ
 ٢٦١ وصبوبُ الحزنِ في راحِ شمول
 ٢٦٢ — إذا تأملته — مقلوب إقبال

« حرف الميم » — م —

- ٤٩ وعفّ فجازهن عني بالصرم
 ٩٢ وتغيب فيه وهو جئلاً أسحماً
 ٩٧ كفلاً ومن نور الأفاحي مبسماً؟
 ١١٢ كأنّ قفراً رسوماً قلماً
 ١١٦ زيارته إني إذاً للثيمُ ؟
 ١٢٠ ثمانين حولاً لا أبالك يسأم
 ١٢٠ ولو قطرت في ريق أرقط أرقم
 ١٤١ مقدم بسبب الكتان ملثوم
 ١٦٤ بما في ضمير الحاجبية عالم
 ١٦٤ ليس الكريم على القفا بمحرّم
 ١٦٥ قرنت بأزهر في الشمال مقدم
 ١٨٦ رهينة عام في الدنان وعام
- أذاق الغواني حسنه ما آذقني
 بيضاء تسحب من قيام فرعها
 أين الغزال المستعير من النقا
 فأصبحت بعد خطّ بهجتها
 أترك أن قلت دراهم خالد
 سئمت تكاليف الحياة ومن يمش
 فلا مهجة في الأرض منك منيعة
 كأن إبريقهم ظبي على شرف
 وددت — وما تغني الودادة — أنني
 وشككت بالرمح الأصم ثيابه
 بزجاجة صفراء ذات أسرة
 وصافية تغشى العيون بنورها

- ١٨٩ نشرت عليه جمالها الأيام
 ١٩٠ لم يبق فيك بشاشة تستام
 ١٩٩
 ٢٠٨ و ٢٠٤ لثلي عند مثلهم مقام
 ٢١٧ كأنك في جفن الردى وهو نائم
 ٢٢١ عرفاً وليث لدى الهيجاء ضرغام
 ٢٢٣ طريد دمٍ أو حاملاً ثقل مغرم
 ٢٢٦ جوف غواربه تلتطم
 ٢٢٧ حتى ظننا أنه محمود
 ٢٢٧ كما انتفض المجهود من أم ملدم
 ٢٢٨ هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما
 ٢٢٩ ركن الحطيم إذا ما جاء يستلم
 ٢٣٣ « ذهب الدين يعاش في أكفاهم »
 ٢٣٩ — بلا سبب — يوم اللقاء كلاي
 ٢٤٧ ويبتلي الله بعمى القوم بالنعم
 ٢٤٧ لأعطوك الذي صلوا وصاموا
 ٢٤٨ والمهل العذب كثير الزحام
 ٢٥٥ كخطك في رق كتاباً منمنا
 ٢٥٨ أرى قدي أراق دمي
 ٢٦٥ محض ضرائبها ، صيغت من الكرم
 قصر عليه ثحية وسلام
 يا دار ما فعلت بك الأيام
 أحلتي سامى بكاطمة أسلما
 ولم أر مثل جبراني ومثلي
 وقفت وما في الموت شك لواقف
 غيث وليث فغيث حين تسأله
 لقد خنت قوماً لو لجأت إليهم
 وما مُزهد من خليج الفرات
 ما زال يهنى بالكارم والملا
 وتلحقه عند المكارم هزة
 إذا ما غضبنا غضبة مضرية
 يكاد يمسكه عرفان راحته
 قم فاسقنيها يا غلام وغسني
 أحللت دمي من غير جرم وحرمت
 قد ينعم الله بالبلوى وإن عظمت
 فلو يعمتهم في الحشر تجدو
 يزدحم الناس على بابيه
 أتعرف أطلاقاً ونوياً مهدماً
 إلى حتفي مشى قدي
 سودّ ذوائبها ، بيض ترائبها

« حرف النون » - ن -

١٢	أنت مني في ذمة وأمان	أذهبي في كلاءة الرحمن
٤٧	جمضفونسه	إسقني الأسكركة الصينة ... منبراً في
٥٦	بقلي أم دانيت غير مُدان	وهل نخشيف بالعميق علاقة
١٠٣	بسهب كالصحيفة صحصحان	فاني قد لقيت الغول تهوي
١٢٠	قد أحوجت سمي إلى ترجمان	إن الثمانين - وبلّغتها -
١٣٣	فقد جئنا خراسانا
١٤١	درّس المنا بمتالعٍ فأبان
١٦٢	لسواهم منها سوى الحرمان	وتفرّدوا بالمكرمات فلم يكن
١٨٢	من النار في كل رأس لسانا	كأن الشموع وقد أطلعت
٢١٣	ومن إساءة أهلِ السوء إحسانا	يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة
٢٤٧	لله في طيّ المكاره كامنه	كم نعمة لاتستقل بشكرها
٢٥٧	فلا برحت لعين الدهر إنسانا	لم يبق غيرك إنسانٌ يلاذ به
٢٥٧	قال لي بائع الفراني فراني	قلت للقلب ما دهاك أجبي

« حرف الهاء » - ه -

٨٩	وذهبت أنت برأسه وسنامه	وتقاسم الناس السخاء مجزءاً
٩٦	تلذّ النفوس بأنفاسها ..	أنتك أبا حسن وردة
٩٨	وللقضيب نصيب من ثمنها ..	في طلعة البدر شيء من ملاحتها
١٨٥	وبرد أغانيه وطول قرونه	وليل كوجه البرقعبيدي ظلمة
٢١٤	دهراً فأصبح حسن العدل يرضيها	وأمة كان قببح الجور يُسخطها

- ملكت بها كفي فأنهت ففتها
 ٢٢٩ يرى قائم من دونها ما وراءها
 ومن البلوى التي لي
 ٢٣٢ س لها في الناس كنه
 خذها إذا أنشدت للقوم من طرب
 ٢٣٨ صدورها عرفت منها قوافيها
 تلك الثنايا من عقدها نظمت
 ٢٦٢ أم نظم العقد من ثناياها !
 تنازع في الدنيا سواك وماله
 ٢٦٨ ولا لك شيء في الحقيقة فيها
 أرى الدنيا وما وصفت ببر
 ٢٦٩ إذا أغنت فقيراً أرهقته

« حرف الياء » — ي —

- وقد يجمع الله الشئتين بعدما
 ٣١ يظن أن كل الظن أن لا تلاقيا
 من ليس يرقل إلا في سوابغه
 ٥٢ من تبعي مفاض أو سلوقي
 بني عمنا لا تذكروا الشعر بعدما
 ١٦٨ دفنتم بصحراء الغمير القوافيا

فهرست الأبحار

« الواردة في حواشي الكتاب »

— حرف الهمزة —

الصفحة

٢٤٨	واحدرا طرف عينها الحوراء	حييا صاحبي أم العلاء
٢٤٨	ب ^١ وتغشى منازل الكرماء	يسقط الطير حيث ينتثر الح
٢٤٩	ومصارع الادلاج والاسراء	يا موضع الشدنية الوجناء

— حرف الباء —

٨٨	فصواب ^٢ من مقلة أن تصوبا	من سجايا الطلول أن لا تجيبا
١٦٦	قفا ذات أوشال ومولاك قارب	أقول لركب صادرين لقيتهم
٢١٤	وفي اللثات ^٣ وفي أنيابها شنب	لمياء في شفتيها حوة ^٤ لعس
٢٢٧	دلوي في ماء ^٥ ذلك القليب	لم أزل بارد الجوانح مذ خضخضت ^٦
٢٢٨	إذا ما التقى الجمعان أول غالب	جوانح قد أيقن ^٧ أن قبيله
٢٣٣	وبقيت في خلف كجلد الأجر	ذهب الذين يعاش في أكنافهم
٢٤٦	وليل أقاسيه بطيء الكواكب	كليني لهم يا أميمة ناصب
٢٥٥	فالقطيبيات فالذنوب	أقفر من أهله ملحوب
٢٦٠	أذيلت، مصونات الدوموع السواكب	على مثلها من أربع وملاعب
٢٦٣	في حده الحد بين الجد واللعب	السيف أصدق أنباء ^٨ من الكتب

٢٦٤ ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كلي مفريسة سرب

— حرف التاء —

١٦٦ سرب محاسنه حرمت ذواتها داني الصفات بعيد موصوفاتها

٢٤٧ أقول لمرتاد الندى عند مالك تعودُ بجدوى مالك وصلاته

— حرف التاء —

٤٦ نجد لهم عن صهوة الطرف راكب وأظعنهم عن جانب الطود ما كث

— حرف الجيم —

٢٤٤ خشاب هل لمحّب عندكم فرجٌ أو لا فإني بجبل الموت معتلج

— حرف الحاء —

١ ذكرتك أن مرث بنا أم شادن أمام المطايا تشرئبُ وتسنح

— حرف الدال —

٥٣ أعلمت من حملوا على الأعواد أرايت كيف خبا ضياء النادي

١٩ إني تركت الصبا عمداً ولم أكد من غير شيب ولا عدل ولا فند

١٢٦ عجباً لطيف خيالك المتعاهد ولوصلك المتقارب المتباعد

٢٣٦ إذا وجدت أوار الحب في كبدي أقبلت نحو سقاء القوم أبترد

— حرف الزاء —

١ يا ما أميلح غزلاناً شدن لنا من هؤلئائكن الضال والسمر

١٠٦ لا يفزع الأرنب أهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر

١١٧ أعلي إنك جاهل مغرور لا ظلمة لك لا ولا لك نور

١٢٤	وبالغ منه لو لا أنه حجر	في الشيب زجرله لو كان ينزجر
٢٤٨ و ١٢٤	وما علي لهم أن تفهم البقر	عليّ نحت القوافي من مقاطعها
١٦٦	أخو الجد لا مستنصراً بالمعاذر	بغير شفيع نال عفو المقادر
١٦٦	وأصبي إلى ثم الحدود النواظر	ولله قلبي ما أرق على الهوى
٢٥٨	علي شاكلة النجر	ونجري في شرى الحمد
٢٦٠	هيجن حر جوى وفرط تذكر	إنّ الظباء غداة سفح محجر

— حرف السين —

١٩٩	بجيث تلاقى عازب فالأواعس	وما ذات أرواقٍ تصدّي لجؤذر
-----	--------------------------	----------------------------

— حرف الضاد —

٢٤٩	من دونه شرق من تحته جرض	ذل السؤال شجى في الحلق معترض
-----	-------------------------	------------------------------

— حرف العين —

٢٧٢ و ٦٧	مزارك من ربا وشعبا كما مما	حننت الى ربا ونفسك باعدت
٩٥	سقتك النوادي مرعبا ثم مرعبا	ألمّا على معنٍ وقولا لقبره
١٢٨	وصانعت أعدائي عليك لموجع	وإني وإن أظهرت صبراً وحسبة
١٢٧	وحل الذي لا يستطاع فيدفعُ	قضى وطراً منك الحبيب المودع
٢٣٠	إن الذي تحذرين قد وقعما	أيتها النفس أجلي جزعاً

— حرف الفاء —

٢٤٥	حتى أقوم بشكر ما سلفا
٢٤٥	قوماً عدىً ومحلة قذفا	حلت سعاد وأهلها صرفا

— حرف القاف —

- هو البين حتى ما تأنى الحزائق ويا قلب حتى أنت ممن أفارق ٥٠
تذكرت ما بين العذيب وبارق مجرّ عوالينا ومجرى السوابق ٥١
وترى سوابق دمعها فتوا كفت ساق تجاوب فوق ساقٍ ساقا ٢٥٧

— حرف الكاف —

- ضياء الشمس جزء من جبينك وناصية الليالي في يمينك ١
قد مات محل الزمان من فرقك وأكتنّ أهل الاعدام في ورقك ٦٧
قفى يا أميم القلب نقض لبانة ونشكُ الهوى ثم أفعلي ما بدا لك ١٥٩
أبيت كأنني بين شقين من عصا حذار الردى' أو خيفة من زياك ١٥٩
فقلت أجزني أبا خالد وإلا فهبني امرأ هالكا ٢٣٦

— حرف اللام —

- لا تعمر الدنيا فليد س الى البقاء بها سبيل ٢٠
قفا تريا ودقي فهاتا الخايل ولا تخشيا خلفا لما أنا قائلُ ٥١ و ٢٠٨
الأم طاعمة العاذل ولا رأيي في الحب للعاقل ٩٤
ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي

وهل يعمن من كان في العصر الخالي ١١٦ و ١٣٧ و ١٥٦

- وأجّع من فقدنا من وجدنا قبيل الفقد مفقود المثال ٢٠٨
أمن ظلامه الدمن البوالي بمرفضّ الحبيّ إلى وعال ٢٣٨
أهلاً بذكّم الخيال المقبل فعل الذي نهواه أو لم يفعل ٢٥٨
اكنت ممعنيّ يوم الرحيل وقد لجت دموعي في الممول ٢٦١

— حرف الميم —

٢٧	أو يرتبط بمض النفوس حمامها	ثراك أمكنة إذا لم أرضها
٤٩	لعل بها مثل الذي بي من السقم	ملام النوى في ظلمها غاية الظلم
٩٧	وتعلما أن الهوى ما هجتما	أحلمتي سلمى بكاطمة اسلما
١٤١	أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم	أما علمت وما استودعت مكتوم
١٨٩	خلعت عليه جالها الأيام	قصر عليه تحية وسلام
٢٤٧ و ٢٠٤	وعمر مثل ما تهب اللثام	فؤاد ما تسليه المدام
٢١٧	وتأتي على قدر الكرام المكارم	على قدر أهل العزم تأتي العزائم
٢٢٢	لبئس المدى أجرى إليه ابن ضمضم	وقائلة والدمع يحدر كحلها
٢٢٦	أم الحبل واهٍ بها منجذم	أتهجر غانية أم تلم
٢٢٧	وغدت عليهم نضرة ونعيم	أسقى طولهم أجش هزيم
٢٣٢	وما كاد مني ودهم يتصرم	تصرم مني ود بكر بن وائل
٢٣٣	وتقبلوا الأخلاق من أسلافهم	أصبحت بين معاشر هجروا الندى
٢٤٧	ذا مهجة عن ملات الردى حرم	إلياس كن في ضمان الله والذمم
٢٥٥	شهوراً وأياماً وحولاً مجرماً	أذاعت به الأرواح بعد أنيسها

— حرف النون —

١٠٤	بما لاقيت عند رحي بطان	ألا من مبلغ فتیان فهم
١٣٣	ثم القفول فقد جئنا خراسانا	قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا

— حرف الهاء —

١٨٥	أبو جابر في ضبطه وجنونه	على أولق فيه الهباب كأنه
-----	-------------------------	--------------------------

٢١٣ ميلوا الى الدار من ليلى نُحِيها نعم ونسألها عن بعض أهلها
٢٦٩ فلا يخذع بحيلها أديب وإن هي سورته ونطقته

— حرف الياء —

قولا لمتقل الرمح الرديني والمرتدي بالرداء الهندواني

فهرست الألفاظ اللغوية المرمزة

الواردة في حواشي الكتاب

<u>الصفحة</u>		<u>الصفحة</u>	
١٧٦	عقيب (وأستعماله ظرفاً)	٧	تحفظ (ومعناه)
١١ - ١٠	العيش والمعيشة	٦٢	مدوف ومدووف
٢٣٨	فضلاً عن (وأستعماله)	١٩٦	ذات وذاتي
١٧	ما الموصولة (وضميرها)	١٨٠	ذهب به وأذهبه
٥٠	التفانق	٢٦	ارتبط (وتمديته)
٢٣٦	هب أنه (وأستعمالها)	٢٣٢	ضمّن (وتمديته)
٢٢٥ و ٢٣	أودع (وتمديته)	١٧٧	بالإضافة (ومعناه)
١٧٧	توفر وتوافر	٣٢	الشياع والشيوع
		٤٨	انضاف (وأستعماله)

فهرست الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	سطر	صفحة
(٣) الآية ٣٦ والسورة يوسف	(لم يكتب شيء)	السطر الأخير من الهامش	٢٩
اللاقئ (١٠)	اللاقئ	٩	٥١
ويكون فيه الى الذم أقرب	ويكون فيه الى الى الذم أقرب	٩	٦٨
توفي	تون	١٦	٨١
بكم	بكم	١٥	٩٣
يديها	يدها	٥	٩٦
الى الجهة	من الجهة	١٨، ١٧	٩٧
تحننا	تحسناً	١٤	٩٩
وبي	ربي	١٨	١٠٠
وبعداً	وبعد	١	١٠١
القسم الثاني	القسم الثالث	١٤	١٠١
وبالماضي عن المضارع	وبالماضى عن الماضي	٧	١٠٤
لآية	الآية	٣	١٠٥
عنوا	عنوا	١٦	١٠٨
عنوا	عنو	١٧	١٠٨
وأما تقديم خبر المبتدأ	وأما تقدير خبر المبتدأ	١٩	١٠٩
لفائدة	الفائدة	٣	١٠٩
إن	أنه	١٤	١١٠

الصواب	الخطأ	سطر	صفحة
وكلا	وكلام	١٦	١١٠
ثم إنَّ علينا	وإن علينا	٢٠	١١٠
بغيره	لا يغيره	٨	
سواءً أ كان بياناً أم نسقاً	سواءً أ كان بياناً أو نسقاً	١٠	١١٢
كأنَّ	كان	١	١١٣
بمهمتها	مهمتها	١	١١٣
عجيب المأخذ	عجيباً المأخذ	١٠	١١٤
المؤلف للكلام	المؤلف الكلام	١١	١١٤
تزيد	نزيد	١٥	١١٥
أأخذ غير الله	أأخذ غير غير الله	٥	١١٧
يأتي في الكلام لغير فائدة	يأتي في الكلام لفائدة	١٦	١١٨
السامع	السابع	٢	١١٩
وفضاله	وفضاله	١٠	١١٩
ومتناولاً	ومتناولها	١٤	١٢٣
من كل حدب ينسلون	من كل حرب	٧	١٣٠
لاصلاة	لاصلاةً	١٥	٢٣٢
أنَّ	أنه	٢	١٣٦
وجوههم	وجوهم	١٥	١٣٦
المقدّر .	المقدور	١٥	١٣٧
الكتنّان .	الكتنّانة	٧	١٤١
وما يسوغ دون الناثر	وما يسرغ روى الناثر	١٨	١٤١
وإن كان جائزاً	وان كان كان جائزاً	١	١٤٢
أصناف المكاره	اضاف المكاره	٥	١٤٥

الصواب	الخطأ	سطر	صفحة
بلاغة	البلاغة	١٥	١٥٠
إمّا حقيقة	وإمّا حقيقة	١٣	١٥١
إنّ	أنّ	٢٠	١٥٢
فتوضع	فتوضع	١٥	١٥٧
ذو شك	ذو شك	١١	١٦٢
بزجاجة	برجاجة	١	١٦٥
في استعمال المام في النفي والخاص في الاثبات	في استعمال العام والخاص في الاثبات	١٠	١٦٩
كان	فان	١٨	١٦٩
مرغليوث	مرغليون	٢١	١٧١
وكان يلزم من وصف	وكان يلزم وصف	٢	١٧١
كان	كأن	١٢	١٧٩
اللاتي	الآتي	١	١٧٩
بينهما	بين	١٢	١٨٢
كأنّ	كمن	٨	١٨٥
وجه	وجهه	١٤	١٨٦
حتى	حق	١	١٨٦
عام	عاصر	٨	١٨٨
بني برمك	بني بربك	١١	١٩٧
يتردد	يترد	٥	١٩٨
تمتّع	تمتّع	٣	١٩٨
لأنه	لأن	١٠	٢٠١
بفخامته .	بفخامة	١٠	٢٠٤

الصواب	الخطأ	سطر	صفحة
المغيث بن علي العجلي	المغيث بي علي العجلي	٢٠	٢٠٤
النوع الثاني عشر من الباب الأول	النوع الثالث من الباب الأول	٧	٢٠١
أعبدُ	أعبدَ	٣	٢٠٥
ما شئتم	له شئتم	٧	٢٠٥
إلّهي	إلّهيّن	١٠	٢٠٥
واحدٍ	واحداً	١١	٢٠٨
يدل على معنى	يدل معنى	١٢	٢٠١
وحيكم	وهجركم	٨	٢٢٠
بإزاء	بآزاء	٥	٢٢٤
ومنها ما يحسن	ومنها ما لا يحسن	١٤	٢٢٧
ويؤثره	ويؤثر	١٢	٢٢٩
شهادة	شادة	٢٤	٢٢٩
أذينة	أذنية	١٥	٢٣٦
المدكور	المدكور	٢	٢٤٦
بينك	بينك	٣	١٤٦
أمدة	مدة	٩	٢٥٤